الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبة:

- حاجي فطيمة

الأستاذ المشرف:

- د. مرغاد لخضر

لجنة المناقشة

اسم العضو	الرتبة العلمية	هيئة الارتباط	الصفة
د. بن بريكة عبد الوهاب	أستاذ محاضر"أ"	جامعة بسكرة	رئيسا
د. مرغاد لخضر	أستاذ محاضر"أ"	جامعة بسكرة	مقررا
.د. خوني رابح	أستاذ محاضر"أ"	جامعة بسكرة	ممتحنا
أ. د. بركان يوسف	أستـــــــــــاذ	جامعة سطيف	ممتحنا
د. سماى على	أستاذ محاضر"أ"	جامعة المدية	ممتحنا
د. فراح رشيد	أستاذ محاضر"أ"	جامعة المدية	ممتحنا

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم

الإهـــــــداء

إلى من قال الله في حقهما

(...ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما...) اللذين دعواتهما ذللت لي كثير من الصعاب- أطال الله في عمرهما-

إلى إخواني محفوظ عبد الحليم محمد أمين الذين كان لهم الفضل عليا طيلة مسيرتي العلمية.

إلى زوجي الذي أعانني عن تجاوز صعاب الأيام ومحن الزمن، وابني الصغير الذي لازمني مع البحث حتى اللحظة الأخيرة منه: محمد حسام الدين حفظه الله، دون أن أنسى أخواتي أمينة، حسينة، مريم، سعيدة، وزوجات إخواني أمال، ريمة، الاطفال الصغار أسامة، عبد الله، عزوز، سارة، أبرار، ماريا

إلى أهلي وأقاربي وأساتذتي في الجزائر وفي جامعة القاهرة، وجميع أصدقائي في جميع المراحل، إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.

الطالبة: حاجي فطيمة

شكر وعرفان

(....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...) الآية 19 سورة النمل

أحمد الله الذي وفقني إلى إتمام هذه الرسالة، وأحمده وأشكره تعالى على نعمه التي وهبني إياها، وأن أبلغني هذه المرتبة.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور: مرغاد لخضر الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه المذكرة، والحق أنه كان كريما وصابرا معي، ولم يبخل عليا بتوجيهاته السديدة وملاحظته الحصيفة ونصائحه القيمة، التي كانت خير عون لإخراج هذا العمل المتواضع إلى حيز الوجود.

ولأن من لا يشكر الناس لا يحمد الله، لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل الذين ساعدوني وفي مقدتهم الدكتور حسن البصرى من جامعة مالايا في ماليزيا، وأشكر الرئيس الأسبق مهاتير محمد الذي بفضله استطعت أن أنقل تجربة ماليزيا، كما لا أنسى بالشكر كل من الدكتورة حدة رايس، والدكتورة أمال شوترى، قايدى لخميسى، خوضري رشيد، رحالي، بوخارى جمال، لعايب وليد، عبدو عيشوش، بوعبد الله هبة، سمية لوكريز، بهجة نايت صغير، نجمة، بشان حنان، أمينة.

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول 01:	ملخص دليل الفقر البشري للدول النامية والدول المتقدمة.	38
الجدول 02:	مساهمة المالاويين والأعراق الأخرى في الدخل للفترة (1957–1970)	72
الجدول 03:	تطور المبالغ المالية المخصصة لمحاربة الفقر للفترة (1971–2010)	79
الجدول 04:	مصادر تمويل مؤسسة أمانه اختيار سنة 2009.	86
الجدول 05:	برامج القروض متناهية الصغر لأمانه اختيار	87
الجدول 06:	أنواع قروض مؤسسة أمانه اختيار:	87
الجدول 07:	التأثير على دخول الفقراء للفترة 1988–2009	89
الجدول 08:	عدد المستفيدين من برنامج ريادة الأعمال لسنة 2010	92
الجدول 09:	عدد المستحقين من برنامج التطوير الاجتماعي" الضروريات الأساسية" لسنة 2010.	93
الجدول 10:	عدد المستفيدين من برامج التعليم بواسطة الأصناف لسنة 2010.	93
الجدول 11:	نسبة تخفيض الأسر الفقير في سلانجور للفترة 2009–2010	94
الجدول 12:	حجم وعدد الفقراء المستفيدين من برنامج تنمية المقاولين للفترة2008-2009	96
الجدول 13:	نوع وعدد وحجم القروض الائتمانية للفترة 2008–2009.	96
الجدول 14:	مصادر تمويل فلدا للفترة 2008-2009.	98
الجدول 15:	منح أخرى يتحصل عليها المزارعون.	99
الجدول 16:	متوسط دخل الفلاحين التابعين لفلدا للفترة 2007–2009.	101
الجدول 17:	تطور معدلات الفقر للفترة 1970–2012	102
الجدول 18:	ممتلكات بنك غرامين للفترة 2002–2009	113
الجدول 19:	عدد المقترضين من بنك غرامين للفترة 2000–2009	113
الجدول 20:	حجم القروض الممنوحة، القروض الممنوحة للسكنات خلال الفترة 2005–2009	114
الجدول 21:	عدد المكاتب، العاملين، الفروع، الأعضاء، خلال الفترة 2002–2009	115
الجدول 22:	أنواع القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة لسنة 2009 حسب النوع	115
الجدول 23:	عدد المنح الممنوحة في 2009 حسب نوع التعليم، وجنس المستفيد	116
الجدول 24:	لدخل السنوي للفرد في الأسرة الريفية الصينية للفترة من 1978– 2010	124
الجدول 25:	معيار الفقر في الصين للفترة من 1985–2010	129
الجدول 26:	تطور الأجر الوطني الأدنى في الجزائر للفترة 1991–2012	138
الجدول 27:	تطور الأجور والمداخيل المستقلة في الجزائر حسب القطاعات للفترة 2004–2009	138
الجدول 28:	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك السنوي للفترة 2002–2011	139
الجدول 29:	نسبة السكان الجزائريين الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا	146
الجدول 30:	تقديرات نسبة الفقر في الجزائر خلال سنوات:" 1988، 1995، 2000".	153
الجدول 31:	مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر للفترة (1985–2011)	156
الجدول 32:	تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته خلال الفترة 1995–2005	157

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول 33:	المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات.	160
الجدول 34:	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005–2009.	161
الجدول 35:	محتوي البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية.	163
الجدول 36:	البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية.	164
الجدول 37:	أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر حسب آخر التعديلات.	170
الجدول 38:	التأثيرات المرتقبة لمشروع التوعية الريفية المتكاملة PPDRI	178
الجدول 39:	نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي خلال الفترة " 2005 –2012	187
الجدول 40:	مؤشرات الإنتاج الصناعي في الجزائر للفترة 2005-2010	189
الجدول 41:	حجم الواردات الصناعية في الجزائر للفترة 2005-2011	190
الجدول 42:	تطور حجم الاستهلاك العام والخاص في الجزائر للفترة 2005-2010	191
الجدول 43:	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك للفترة من 2005-2011	192
الجدول 44:	الإنفاق الأسري بين عامي 2000-2011	192
الجدول 45:	تطور معدلات التشغيل و البطالة في الجزائر خلال الفترة "2005–2014 ".	196
الجدول 46:	الهياكل الصحية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011	198
الجدول 47:	تطور معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة والأقل من خمس سنوات للفترة2000-2011	200
الجدول 48:	الهياكل البيداغوجية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011	203
الجدول 49:	عدد المساكن التي كان مقرر انجازها والتي تم انجازها خلال الفترة 2005-2012	206
الجدول 50:	المشاريع الاستثمارية المنجزة لتوفير المياه الصالحة للشرب في الجزائر للفترة 2005-2011	208
الجدول 51:	المتوسط السنوي لمعدل نمو المؤشرات الكلية المرتبطة بمستوى المعيشة من 1995 إلى 2012.	210
الجدول 52:	تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته في الجزائر خلال الفترة 2005–2011	212
الجدول 53:	تطور عدد ونوع المستفيدين من برنامج المنحة الجزافية للتضامن AFS للفترة 2006-2010	213
الجدول 54:	تطور وعمر المستفيدين من برنامج التعويض عن النشاطات ذات المنفعة للفترة 2006-2010	214
الجدول 55:	تطور عدد وجنس المستفيدين من برنامج مناصب الشغل المأجورة للمبادرة للفترة 2006-2010	214
الجدول 56:	عدد وجنس المستفيدين من برنامج عقود ماقبل التشغيل للفترة 2006-2010	215
الجدول 57:	عدد المستفيدين من برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية للفترة 2006-2010	215
الجدول 58:	حصيلة السلف بدون فوائد موزعة حسب القطاعات وحسب جنس المستفيد للفترة 2005–2012	216
الجدول 59:	عدد مناصب الشغل التي وفرتها L'ANGEM للفترة(2005 – مارس 2012)	218
الجدول 60:	عدد الوظائف التي تم خلقها من طرف ANSEJ، CNAC للفترة 2005-2011	219
الجدول 61:	تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال للفترة 2003-2011	221
الجدول 62:	تنامي الاستثمار في صندوق الزكاة في الجزائر للفترة 2004-2009	222
الجدول 63:	أهم القطاعات التي استفادت من أموال صندوق الزكاة للفترة 2003-2011	222
الجدول 64:	نسبة الأطفال الأقل من خمسة سنوات ناقصي الوزن في الجزائر.	226

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول 65:	طبيعة الاستهلاك للفرد الجزائري خلال سنة 1964 وسنة 2011.	228
الجدول 66:	المعدل الصافي للتمدرس في الصف الابتدائي في الجزائر.	228
الجدول 67:	نسبة الأطفال الذين يتحصلون على خمس سنوات دراسية في الصف الابتدائي في الجزائر.	228
الجدول 68:	مدى الاختلاف بين القيم المقدرة من النموذج ’Y والقيم الفعلية Y	246
الجدول 69:	استخدام النموذج في التنبؤ:	247
الجدول 70:	نتائج التنبؤ بالمتغيرات المستقلة، والمتغير التابع	248
الجدول 71:	التنبؤ باستخدام السلاسل الزمنية	250

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل 01:	الحلقة المفرغة للفقر	13
الشكل 02:	الأسباب الاقتصادية على المستوى الكلي للفقر	19
الشكل 03:	منحنى لورنز	35
الشكل 04:	استراتيجيات وطرق مكافحة الفقر.	51
الشكل 05:	العلاقة المباشرة بين النمو والاستخدام	57
الشكل 06:	العلاقة بين النمو والاستخدام.	58
الشكل 07:	الإيرادات الحدية المتناقصة للعمل وتأثير نمو السكان:	59
الشكل 08:	مسار النمو الذاتي" مفعول القوى المهبطة للدخل الفردي، ومفعول القوى الدافعة للدخل الفردي"	60
الشكل 09:	التباين في اتجاهات منحنى لورنز.	62
الشكل 10:	ملخص للقيم المعنوية في ماليزيا	68
الشكل 11:	أهم السياسات القومية الماليزية	69
الشكل 12:	أهداف الرؤية 2020	77
الشكل 13:	برامج مكملة لبرنامج تنمية المقاولين.	95
الشكل 14:	أهم برامج مكافحة الفقر في ماليزيا	101
الشكل 15:	تأثير مشاريع القطاع الخاص في الصين على الفقر.	128
الشكل 16:	معدل التضخم في الجزائر للفترة 2002-2012	140
الشكل 17:	تضخم السلع والخدمات للفترة 2008-2012	140
الشكل 18:	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2005	142
الشكل 19:	تطور معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2001-2005	155
الشكل 20:	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	159
الشكل 21:	هيكل سياسة التجديد الريفي والأهداف LA PRR	175
الشكل 22:	تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة "2005 – 2012 "	186
الشكل 23:	هيكل توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر لسنتي 2000 و2011.	194
الشكل 24:	مؤشر العمر عند الولادة في الجزائر للفترة 2000-2011	201
الشكل 25:	عدد المتمدرسين في مختلف أطوار التعليم للفترة 2005-2011	204
الشكل 26:	نسبة السكان في الجزائر الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة	208
الشكل 27:	نسبة السكان في الجزائر الذين يحصلون على مرافق الصرف الصحي.	209
الشكل 28:	معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2005-2012	211
الشكل 29:	حصيلة القروض الممنوحة من طرف البنوك خلال الفترة 2005-2012	217
الشكل 30:	نسبة السكان في الجزائر الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا .	225
الشكل 31:	مؤشر فجوة الفقر في الجزائر للفترة 1988-2015	226
الشكل 32:	نسبة السكان الذين لايتحصلون على الحد الأدنى من الحريرات في الجزائر	227
الشكل 33:	توزيع المقاعد حسب الجنس في المجلس الشعبي الوطني للفترة 1997-2017.	230
الشكل 34:	نسبة الوفيات عند الأطفال أقل من خمس سنوات، والأطفال الأقل من سنة.	230

الملخص:

تعتبر قضية الفقر من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم، حيث أنه من بين 6 مليار نسمة من إجمالي عدد سكان العالم يعيش 2.8 مليار نسمة منهم على أقل من 2 دولار يوميا و 1.2 مليار نسمة يعيشون على أقل من 1 دولار يوميا في اليوم، وفي سنة 2000 تضمن تقرير الأمم المتحدة تأكيدا على أولوية محاربة الفقر في السياسات التنموية، والجزائر لم تهتم كثيرا بمكافحة الفقر في بداية الإصلاحات الاقتصادية، لكن مع تصاعد حدة الفقر وظهور انعكاساتها السلبية على المجتمع، أصبح الاهتمام بمكافحة الفقر يتزايد باستمرار، فقامت بمجموعة من الإصلاحات منذ التسعينيات، ومع حلول الألفية الثالثة تبنت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي **2004/2000** الذي تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو **2009/2005**، وبعده البرنامج الخماسي **2014/2010** من أجل دعم النمو الاقتصادي والتنمية ومن ثم الحدِّ من مشكلة الفقر، ولقد ساهمت هذه البرامج في التقليل من هذه الظاهرة لكن لم تقضى عليها كليا.

Abstract

Poverty remains one of the biggest challenges facing the world today, Among 6 billions of the total world population 2.8 billion people are living on less than $2 a day, and 1.2 billion on less than 1$ a day. Moreover poverty is not only related to the under-developed countries and transition economies, but it is a widespread phenomenon for all nations with variant degrees of divergence.

in the year 2000 the report of the United Nations confirmation of the priority of the fight against poverty in development policies , and Algeria did not pay much attention to the fight against poverty at the beginning of economic reforms , but with the escalation of poverty and the emergence of their negative impact on society , has become a concern to fight poverty is constantly growing , so she set of reforms since 1990, With the advent of the third millennium adopted Algeria program to support the economic recovery 2004/2000 , which was followed by supplementary program to support the growth of 2009/2005 , and after the five-year program 2010/2014 in order to support economic growth and development , thereby reducing the problem of poverty , and have contributed to these programs in reducing this phenomenon but did not eliminate it entirely

المقدمة العامة

يضم عالم اليوم أكثر من **6** مليار إنسان، يستحوذ أقل من **20 %** منهم على أكثر من **80 %** من ثروة العالم، والباقي لا يحصل إلاَّ على أقل من **20 %** من ثرواته، الأمر الذي جعل أزيد من مليار إنسان يصارع من أجل البقاء على أقل من دولار واحد يومياً، و أزيد من ملياري إنسان آخر لا يمكنه الحصول على مياه نقية، و**120** مليون طفل لم تتح له فرصة الذهاب إلى المدرسة، وأكثر من **40** مليون إنسان يعاني من مرض الإيدز في الدول النامية تحديداً[1].

وفي الوقت الذي تتفاقم فيه مشكلات الفقر والبطالة وغيرها من الآفات والمشاكل الاجتماعية في العديد من دول العالم، تهدر مليارات الدولارات في التسلح، وشَنِّ الحروب، وافتعال الأزمات وإشاعة الفوضى، وعدم الاستقرار.

لذلك تُعَد قضية الفقر من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم؛ لاسيما في ظل تداعيات العولمة من جهة؛ وتغيُّر مفهوم الفقر من جهة ثانية، من انخفاض الدخل والاستهلاك، وضعف الانجاز في مجالات التعليم والصحة، والتغذية وغيرها من مجالات التنمية البشرية، إلى مفهوم أوسع من ذلك ليشمل عدم القدرة على التعبير والتعرض للمعاناة والخوف، مما جعل مسألة مواجهة ظاهرة الفقر من المسؤوليات الأساسية لكل الدول والمؤسسات الخاص منها والعام، الرسمي وغير الرسمي، المحلي والدولي. وذلك من خلال العمل على خلق الظروف المناسبة لتفعيل دور الفقراء في دائرة الإنتاج من أجل تحقيق معدلات عالية ومستدامة للتنمية، لا تُعزِّز النمو الاقتصادي فقط بل وتدعم التلاحم الاجتماعي وهو ما يطلق عليه الكثيرون اسم تمكين الفقراء.

وفي الواقع مشكلة الفقر ليست وليدة اللحظة، وإنما كانت من الانشغالات الرئيسة التي أرَّقت المجتمعات والحكومات قديماً وحاضراً؛ حيث ارتبطت مشكلة الفقر بدايةً بفقدان الموارد أو بالحروب التي تؤدى إلى الاستعباد والقهر، وكانت سبباً في القيام بالكثير من الثورات الاجتماعية والسياسية.

أما اليوم فبدأت تأخذ أبعاداً أخرى تتماشى وطبيعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم،

[1] - World Centric, Social & Economic Injustice 2004-2014, http://worldcentric.org/conscious-living/social-and-economic-injustice, last update 10/1/2014

سواءً على المستوى الوطني أم الدولي، فمع مطلع الثمانينيات أخذت قضية الفقر وتوزيع الدخل منعطفاً جديداً بحدوث تطورين هما:

- بدء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول النامية منها الجزائر.
- تنامي تبني التنمية البشرية كأساس لعملية التنمية الاقتصادية وأكثر من ذلك اعتبارها جوهرها.

ومع بداية التسعينيات وما حملته العولمة من تحديات المنافسة والتكنولوجيا، زادت مشكلة الفقر حدَّة ومست خاصة مناطق مُحدَّدة من العالم ولو بدرجات متفاوتة، مثل إفريقيا وجنوب وشرق آسيا، جنوب ووسط أمريكا والوطن العربي. وتؤكد التقارير التي أصدرتها المنظمات الدولية مؤخراً أن المستقبل سيكون صعباً في هذا المجال، إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم يُعدون فقراء ويعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم، ولو رفع خط الفقر قليلاً فوق دولار واحد فإن الفقراء سيمثلون ثلث سكان العالم، ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى **8** مليار نسمة عام **2025**، بزيادة تقدر بملياري نسمة حوالي **90%** من تلك الزيادة ستكون في البلدان الأشد فقراً[1]، مما يشكل عبئاً رئيساً إضافياً على كل من المناطق الحضرية والريفية منها.

ولن تكون ظاهرة الفقر قدراً محتوماً، فلقد استطاعت بعض الدول كماليزيا والصين أن تحقق قفزة تنموية واقتصادية ونهضة شاملة في أقل من **30** سنة، وخفضت نسبة الفقر بشكل كبير وبما يتماشى وأهداف الألفية الثالثة المعلنة.

وبالنسبة للجزائر فرضت مشكلة الفقر نفسها بشكل كبير عند مرحلة التحول، على الرغم من تحسن الوضعية المالية للدولة الجزائرية نتيجة الارتفاعات المتواترة في أسعار البترول، فلم تلمس فئات عديدة في المجتمع الجزائري، هذا التحسن (الجبهة الاجتماعية)، وهو ما عمق من حدة الفوارق الاجتماعية، وبقيت الزيادات الطفيفة المسجلة في كتلة الأجور بعيدة عن الوفاء باحتياجات المواطن الجزائري البسيط الذي ما فتئ يستيقظ على وقع الزيادات الكبيرة في أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية، كما تفشت الأمراض

[1]– Department for International Development (DFID), Report of Hearings: Return of the Population Growth Factor, Its impact upon the Millennium Development Goals, London SW1A 2LW, January 2007, P 8.

المعدية وانتشرت بشكل كبير في الأوساط الشعبية خاصة وباء التيفوئيد ومرض حمى المستنقعات بسبب نقص المياه الصالحة للشرب، وأصبحت الفئات الوسطى في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية، وارتفعت نسبة البطالة إلى **29 %** سنة **2000**، بعدما قدرت سنة **1988** بـ **6.2** %. ووصلت نسبة الفقر إلى **12.1** % سنة **2000** مقابل **8.1** % سنة **1988**.

ومع حلول الألفية الثالثة تبنت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي **2004/2000** الذي تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو **2009/2005**، وبعده البرنامج الخماسي **2014/2010** من أجل دعم النمو الاقتصادي والتنمية ومن ثم الحدِّ من مشكلة الفقر. مما فتح المجال للتساؤل عن واقع الفقر في الجزائر في ظل هذه البرامج التنموية، وما مدى فعالية السياسات المنتهجة لمكافحة هذه الظاهرة.

1. إشكالية الدراسة:

يُعد خفض معدلات الفقر من الأهداف الرئيسة للبرامج التنموية في الجزائر، ويتطلب تحقيق هذا الهدف إتباع مزيج مناسب من سياسات النمو والتوزيع، انطلاقاً من أنَّ الدول التي مزجت بين تحقيق نمو سريع، وتحسين نمط توزيع للدخل عادل كانت الأسرع في تخفيض معدلات الفقر، وقد أصبح واضحاً أن "حجم ونوعية تشغيل الفقراء" من العناصر الهامة اللازمة لتحديد كيفية ترجمة النمو الاقتصادي إلى ارتفاع في دخل الفقراء. وعليه تسعى هذه الدراسة استناداً إلى التجربة الجزائرية إلى تفسير النمو الاقتصادي المشاهد في ظل البرامج التنموية في الجزائر، لاسيما للفترة **2005-2014**، وربطه بمعدلات الفقر، ومن ثمَّ تتلخص مشكلة الدراسة في الآتي:

ما انعكاسات البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة **2005-2014** على معدلات الفقر ؟

وللإجابة على هذه المشكلة يجب طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما حجم مشكلة الفقر في الجزائر، وما هي أهم محدداته ؟
- ما دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في الجزائر؟.
- ما دور السياسات الاجتماعية وصندوق الزكاة في مكافحة الفقر في الجزائر؟.
- ما مدى استفادة الجزائر من تجربة كل من ماليزيا، والصين، و بنغلاديش في خفض معدلات الفقر؟
- ما هي الإجراءات والسياسات التي يجب إتباعها للتقليل من نسبة الفقر؟

2. فرضية الدراسة :

أمام المشكلة المطروحة تتبلور لنا العديد من الفرضيات نصوغ منها ما يأتي:

– هناك علاقة بين التنمية البشرية والحد من مشكلة الفقر.

– تؤدى السياسات الاقتصادية في الجزائر إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر في الجزائر.

– تلعب كل من السياسات الاجتماعية وصندوق الزكاة دوراً كبيراً في مكافحة الفقر في الجزائر.

– هناك إمكانية كبيرة لاستفادة الجزائر من تجارب الدول في مواجهة مشكلة الفقر.

– إن نجاح الجزائر بخفض معدلات الفقر مرتبط باستقرار السياسة الاقتصادية الكلية للجزائر، مع ضرورة تبني حزمة من السياسات والإصلاحات المؤسسية والتنظيمية.

واستعانت الدراسة أكثر ببناء نموذج قياسي بسيط للتنبؤ بظاهرة الفقر، وتحديد أهم المتغيرات المؤثرة عليها، وكان فرضيات المنهج القياسي كما يلي:

– توجد علاقات ارتباط متباينة القوة والاتجاه وذات دلالات معنوية بين الفقر وبين المتغيرات المفسرة والمؤثرة عليه.

– توجد علاقات ارتباط متباينة القوة والاتجاه وذات دلالات معنوية بين المتغيرات المفسرة وبعضها البعض.

– في حالة التحقق من صدق الفرضين السابقين يمكن التوصل إلى نموذج انحدار يتصف بقدرات تفسيرية وتنبؤية وذات دلالات معنوية يمكن الاعتداد بها.

3. أهمية الدراسة:

قد يكون من المهم في أي مجتمع ، تشخيص ظاهرة الفقر بدقة (عدد الفقراء، نسبتهم إلى السكان، درجة الفقر، خصائص الفقر...الخ)، إذا ماأراد المجتمع التعامل مع هذه الظاهرة لوضع العلاج المناسب لها وللتخفيف منها ومواجهتها، وخاصة في الأجل القصير. ولكن الأهم من ذلك هو تحليل مسببات الفقر، ودور السياسات المتبعة للقضاء على هذه الظاهرة، وهذا لايتم إلا بتحليل سلوك الفقر ديناميكيا ولفترة محددة

من الزمن، لمعرفة المتغيرات المختلفة المؤثرة عليه، وبيان شدة تأثيرها، وقد اخترنا لذلك تحليل أثر النمو الاقتصادي والسياسات الاقتصادية كمتغيرين رئيسيين على الفقر، مع اشارة خاصة عن الفقر في الجزائر.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على جوانب مشكلة الفقر وزيادة الوعي والمعرفة بعناصرها المختلفة، وهي لذلك ستتناول القضايا الرئيسية التالية بالبحث والدراسة:

– تحليل ظاهرة الفقر باعتبارها مشكلة تواجه البلدان النامية خاصة، ومنها الجزائر ومايتعين فعله.

– عرض سمات وخصائص هذه الظاهرة ومكوناتها ومفاهيمها ومحدداتها ، حيث تكتسب مسألة تشخيص المحدَدات الرئيسية للفقر أهمية بالغة، ذلك أن هذه العملية تمثل الشوط الضروري لرسم السياسات الصحيحة، فإذا كانت المحددات في غير موضعها جاءت حصيلة السياسات المطبقة للتخفيف من الفقر متواضعة، إن لم تكن معدومة.

– قياس معدل الفقر في الجزائر، ووضع المعطيات التي تلخص مستوى الفقر وهيكله وديناميكيته، بالإضافة إلى تحديد مسبباته.

– استعراض وتقييم السياسات والاستراتيجيات المتبعة للحدِّ من مشكلة الفقر.

– بناء نموذج قياسي للتنبؤ باتجاه ظاهرة الفقر في المستقبل، وذلك لاتخاذ السياسات والبرامج اللازمة للتخفيض منها.

5. منهج الدراسة:

وصولا لأهداف الدراسة فإنه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، وهو أسلوب يرتكز على توصيف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة (أسباب الفقر، أنواع الفقر، مؤشرات الفقر، استراتيجيات مكافحة الفقر)، ومن ثم تحليلها وتضمينها الدلالات المستخلصة مما يهيئ الفرصة لتتبع آثار السياسات المتبعة للتقليل من نسبة الفقر، كما اعتمدنا على المنهج القياسي من خلال بناء نموذج قياسي للتنبؤ بهذه الظاهرة، ولانجاز مراحل التحليل وتحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المصادر التالية:

المصدر الأول: المعلومات " **المعطيات**" النظرية وتم جمعها من المصادر والمراجع بجميع أنواعها.

المصدر الثاني: البيانات الميدانية "**التطبيقية**" وتم جمعها من ميدان الدراسة عن طريق الإحصائيات والتقارير الرسمية، والتي تمّ التحصل عليها من خلال إجراء زيارات لكل من وزارة التضامن، وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة الصحة، وزارة الموارد المائية، الديوان الوطني للإحصائيات، كما تم الاستعانة بتقارير البنك الدولي، وتقارير التنمية البشرية، وتقارير منظمة الصحة العالمية.

ولتدعيم دراستنا استعنا بالمقابلة والملاحظة فكان الجزء الخاص "**بتجارب دول في مكافحة الفقر**" الموضوع الذي انتقلت من أجله إلى ماليزيا، استطلاعاً معرفياً واستكشافاً ميدانياً وواجباً مهنياً في محاولة لرصد تلك التفاعلات غير المرئية ومتابعتها والتي ساهمت في خفض نسبة الفقر في هذا البلد، حيث قمت من خلال هذه الزيارة بـ:

- إجراء مقابلة مع رئيس الوزراء الأسبق مهاتير محمد الذي كان له الفضل الكبير في تطور ماليزيا وفي خفض نسبة الفقر(تفاصيل المقابلة موجودة في الملاحق).

- زيارة وزارة الأوقاف، الزكاة، والحج في ماليزيا.

- زيارة كل من مؤسسة "امانه اختيار" التي اعتبرت أكبر مؤسسة لدعم الفقراء في ماليزيا وفي العالم الإسلامي، بالإضافة إلى زيارة لمؤسسة مرا، ومؤسسة فلدا، ووزارة المرأة.

6. حدود الدراسة:

حتى يتم معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، تم تحديد الإطار العام وحدود البحث في النقاط التالية:

– دراسة المحيط الدولي والمتعلق بتجارب كل من ماليزيا باعتبارها بلداً إسلامياً في طريق النمو، استطاع في فترة وجيزة تخفيض نسبة الفقر بشكل كبير جداً، والصين باعتبارها أول بلد من حيث عدد السكان في العالم وحققت نجاحا كبيرا في مكافحة الفقر، وبنغلاديش بوصفها أول بلد نفذت أسلوب ما يسمى ببنوك الفقراء، مع مقارنة الجزائر مع هذه الدول باعتبارها دولة نامية .

– دراسة المحيط الداخلي للفقر في الجزائر، والمتمثل في دراسة واقع هذا الأخير ودور كل من البرامج التنموية، وأثرها ومدى نجاحها في تحقيق أهداف التنمية، ورفع معدلات النمو ومن ثّم تخفيض معدلات الفقر.

– حددت فترة الدراسة لتحليل هذه الظاهرة في ظل البرامج التنموية للفترة 2005-2014 باعتبارها فترة الدراسة.

– تتناول الدراسة القياسية الفترة الزمنية من عام 1990 حتى عام 2011، وذلك راجع لأن الدراسات القياسية تحتاج الى فترات زمنية طويلة للحصول على نتائج جيدة، واعتمدنا في هذه الدراسة على تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البنك الدولي، وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري.

– طبيعة الموضوع وتعدد أبعاده تستدعي التركيز على مفهوم الفقر النقدي والفقر البشري، بوصفهما من أهم أنماط القياس التى تعتمد عليهما الجزائر.

– سيتم تقديم مؤشرات وخصائص الفقر، في الجزائر بناءً على آخر احصائيات وزارة التضامن التي قدمتها سنة 2005.

– تمَّ الاعتماد على بعض المؤشرات في دراسة آثار البرامج التنموية على ظاهرة الفقر في الجزائر، لصعوبة القيام بعملية مسح على المستوى الكلي.

– تمت دراستنا لخط الفقر الدولي عند مستوى خط 1 دولار، وليس عند خط 2 دولار وذلك راجع لغياب احصائيات بهذا الخصوص، ولم نعتمد على الفقر المتعدد باعتبار أنه وإلى غاية الآن لم تقم الجزائر بحساب المقاربة المتعددة الأبعاد، وظلت تعتمد على مقاربة الدخل.

7. صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهت الدراسة مسألة الحصول على الإحصائيات والمراجع المتخصصة ذات العلاقة بالموضوع في الجزائر، خاصة أن آخر تقرير للتنمية البشرية في الجزائر كان سنة 2008، وآخر دراسة خاصة بمسح للمستوى المعيشى للأسر الجزائرية كانت سنة 2005، وبالنسبة لتقرير التنمية البشرية الذي يصدر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة كان آخر تقرير له هو الآخر عن الفقر في الجزائر سنة 2004.

8. الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة وذات الصلة بالموضوع نجد الآتي:

– **دراسة شعبان فرج (2012)**، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر "2000–2010"، اطروحة مقدمة لنيل الدكتوارة في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

توصلت هذه الدراسة إلى أنه لاغني للصالح العام عن الحكم الراشد لكي يحقق المجتمع والاقتصاد اقصى رفاه ممكن في حدود الموارد المتاحة، كما يعد الالتزام بمبادئه شرطاً ضرورياً لتوسيع نطاق قدرات الدولة على ادارة مواردها، فالمشاركة والشفافية وحكم القانون والادارة الجيدة في جميع قطاعات المجتمع هي قوام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة التي تركز على الأفراد، كما أنه من أجل القضاء على الفقر وفي اطار سياسة الحوكمة التي اعتمدتها الجزائر تحقيقاً للأهداف الانمائية للألفية تم إطلاق برامج تنموية بدأً ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي ثم تلاه البرنامج التكميلي، بحيث كان لهذه البرامج آثار ايجابية على تحسين مؤشرات التنمية في الجزائر حيث إنخفض معدل الفقر والبطالة.

– **دراسة اعمر بوزيد أحمد(2012)**، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر: حالة خميس مليانة، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية: تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان.

توصلت الدراسة باستخدام المجموعات الغامضة لقياس الفقر المتعدد الأبعاد إلى أن معدل الفقر باستخدام أسلوب الترجيح "**AC** " أن **25.12 %** من الأسر في خميس مليانة فقيرة هيكليا.

حيث أن " نوع السكن، المستوى التعليمي، نوعية الخدمات الصحية، طبيعة ملكية السكن الحالية، الدخل" هي سمات تساهم اسهاماً كبيراً في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر، كما يظل الدخل يمثل أهم المحددات المفسرة لظاهرة الفقر في الجزائر وهو مايترجم بالمستوى المعيشي للأسر، نتيجة لمحدودية المداخيل لاسيما الأجور وذلك رغم الزيادة المعتبرة في السنوات الاخيرة، وبالرغم من وجود برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي إلا أن مشكلة السكن تظل مشكلة مطروحة، بالاضافة إلى أن هناك شريحة معتبرة من المجتمع الجزائري مازالت تفتقد للرعاية الصحية اللازمة الناتجة عن ضعف وتردي نوعية الخدمات الصحية، وهذه الأبعاد تقيس جزءاً هاماً من أوجه الحرمان المتداخلة على مستوى الأسرة.

- **دراسة رشيد بوعافية (2011)**، السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر: دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر من 2000-2010، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوارة في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الفقراء سواءً في ظل الاقتصاد الموجه أو اقتصاد السوق، وتعتبر سياسة الانفاق العام من بين أهم الأدوات الذي توليها الجزائر أهمية بالغة، كما أن التدابير التي تم وضعها لإتاحة الشغل وتوفير السكن والمساعدة لعديمي الدخل قد أخفقت بسبب تظافر عاملين هما: عدم ترشيد تدابير السلطات العمومية وضخامة الحاجات، واعتبرت هذه التدابير بأنها ظرفية تلعب دور المسكن من تدهور الأوضاع الاجتماعية وليس استئصال ظاهرة الفقر من المجتمع، كما أن اعتماد الجزائر على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر تميزت بطموح كبير لكن تقييم هذه الاستراتيجية ومواصلتها لم يتم، مما يدل على الضعف في التنفيذ فضلاً أن هذه الاستراتيجية كانت قصيرة ومحدودة من حيث القطاعات والمناطق.

- **دراسة سماحي أحمد (2010)**" Micro finance et pauvreté : quantification de la relation sur la population de Tlemcen" رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية: تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان.

حاول من خلال هذه الدراسة اظهار العلاقة بين القرض المصغر والفقر مع اسقاط الدراسة على عينة مكونة من **429** مستفيد في ولاية تلمسان، وتوصل إلى أن سياسة الجزائر في مجال تجربة القرض المصغر من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قد ساهمت في تخفيض نسبة الفقر، وتحسنت ظروف معيشة المستفيدين من هذه القروض، حيث أن **60 %** من الذين تحصلوا على قروض هم فقراء جدا شكلت النساء نسبة **44.8 %** و **55.4 %** هم رجال، كما أن **68 %** منهم تحسنت ظروف معيشتهم بشكل كبير جداً " السكن، الصحة، التعليم، الغداء"، وبالتالي هناك علاقة مباشرة بين القرض المصغر وتخفيض نسبة الفقر.

- **دراسة سمير بهاء الدين مالكي(2006)**، Gestion de l’eau et pauvrete en Algérie: cas de la Wilaya de Tlemcen. رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية: تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحديد العلاقة بين المياه والفقر من خلال تطبيق نموذج "ROC" Roceiver operating characteristic، بحيث توصل إلى أنه في السنوات الأخيرة أعطت الدولة الجزائرية اهتماماً كبيراً بمشكلة المياه، وأن الفقر في الجزائر يرتبط بالمياه بحيث توصل من خلال دراسته على عينة مكونة من **786** عائلة في ولاية تلمسان، أن العائلات الفقيرة هي التي تعاني من نقص أو انعدام الحصول على المياه النقية، وأنه يجب على أصحاب القرار اتخاذ الاجراءات بخصوص توفير المياه النقية للجميع لتقليل الفقر في الجزائر.

أما على الصعيد العالمي فهناك عدد هائل من البحوث والدراسات التي تعالج مشكلة الفقر، لاسيما تلك التي تعتمد على المنهجية الكمية وهي المهيمنة على الآدبيات الاقتصادية والتنموية.

وتأتي هذه الدراسة لتستكمل الدراسات السابقة في مجال تقييم آثار البرامج التنموية على هذه الظاهرة، مع بناء نموذج قياسي من خلاله يتم تحديد أهم المتغيرات المؤثرة على الفقر وذلك لاتخاذ السياسات والبرامج اللازمة للتخفيض من نسبته، كما تم في هذه الدراسة تقديم نماذج بعض الدول والتي استطاعت أن تحقق نجاحاً كبيراً في خفض معدل الفقر، من خلال إتباع سياسات وبرامج ساهمت في الحدّ من هذه الظاهرة، واستلهمت دراستنا مقابلة لأهم شخصية في العالم الإسلامي والتي بفضل حنكتها السياسية والاقتصادية تمكنت من وضع سياسات وبرامج نجحت إلى حد كبير في الحد من هذه الظاهرة.

9. خطة الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول مقسمة على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للفقر:

تناول هذا الفصل في مبحثه الأول العديد من الموضوعات الأساسية والتمهيدية لموضوع الدراسة، مثل مفهوم الفقر، نظريات الفقر، وأهم أسبابه، وتناول المبحث الثاني كيفية قياس هذه الظاهرة وأهم السياسات والاستراتيجيات لمكافحتها، من خلال تحديد الإطار النظري لتحليل السياسات الاقتصادية على الفقر. وأخيراً تعرض المبحث الثالث إلى نظريات النمو وعلاقتها بمشكلة الفقر.

الفصل الثاني: التجارب المختلفة لمكافحة الفقر في العالم:

تضمن هذا الفصل في مبحثه الأول كل من تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر، من خلال عرض كل من السياسات والاستراتيجيات المتبعة في هذا البلد للحد من الفقر، كما تناول المبحث الثاني تجربة بنك الفقراء ببنغلاديش، وتناول المبحث الثالث عرض تجربة الصين، وكذا أهم السياسات والاستراتيجيات المنتهجة في هذا البلد للحد من هذه الظاهرة.

الفصل الثالث: واقع الفقر في الجزائر .

تعددت النقاط التي تم عرضها في هذا الفصل وفي مقدمتها واقع الفقر في الجزائر، فضلاً عن استعراض السياسات والاستراتيجيات المتبعة للحد من هذه الظاهرة.

الفصل الرابع: أثر البرامج التنموية للفترة 2005-2014 على الفقر في الجزائر.

تم في هذا الفصل عرض أهم آثار هذه السياسات على هذه الظاهرة في الفترة **2005-2014**، كما تناولنا تقييم لمدى تحقيق الجزائر لأهداف الألفية، وفي الأخير تم عرض نتائج النموذج القياسي للفقر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للفقر

تمهيد:

ظلت قضية الفقر والقضاء عليه عقودا طويلة في جدول أعمال المنظمات الدولية، تارة في صلب الاهتمامات وتارة أخرى خارجها، وذلك رهنا بتغير الأجواء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العالمية، وفي أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات تراجعت قضية الفقر عن مقدمة الاهتمام العالمي نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية " الكساد، المديونية"، إلا أنه مع بداية التسعينيات طرحت مكافحة الفقر في العالم من جديد بعد صدور تقرير البنك الدولي عن الفقر.

وتمثل مشكلة الفقر تحديا عالميا كبيرا حيث أنه بالرغم من التقدم الاقتصادي في العقود الأخيرة في العديد من بقاع العالم، إلا أن الكثير منهم مازال يعيش في فقر مدقع، كما أنها تعتبر من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاقتصادية والاجتماعية منذ أقدم العصور.

وبهدف الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لظاهرة الفقر وتتبعها تاريخيا وفق الفكر الاقتصادي والتنموي، وكذلك التطرق إلى ظاهرة الفقر بالتحليل من خلال التعريف والقياس، وتحديد الأسباب لهذه الظاهرة والسياسات المتبعة للحد أو التقليل من هذه الأخيرة، ارتأينا أن نقسم فصلنا هذا إلى ثلاث مباحث رئيسية كالآتي:

- المبحث الأول : مفهوم الفقر وأهم نظرياته.
- المبحث الثاني: أساليب وطرق قياس ومكافحة الفقر.
- المبحث الثالث : العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر.

1. الفقر، مفهوم ونظريات:

الفقر ظاهرة قديمة قدم البشرية لكن الشعور بها ازداد حدة بزيادة احتياجاته، فمن حيث التعريف والمعالجة حاولت كل الأديان والنظريات منذ العصور الأولى إلى غاية الآن، أن تعطي مفهوم للفقر وتحل مشكلته، وتخفف من معاناة الفقراء.

1.1 مفهوم الفقر:

لقد حاول العديد من الباحثين إعطاء مفهوما للفقر، إلا أنه لا يوجد توافق وإجماع على ماهية الفقر بالتحديد نظرا لتعدد معانيه، من هنا سوف نحاول الإلمام ببعض المفاهيم الخاصة بهذه الظاهرة فيما يلي.

1.1.1 مفاهيم مختلفة للفقر:

أ- المفهوم النقدي أو فقر الدخل:

نعني بمفهوم الفقر من منظور الدخل ذلك المستوى من الدخل، أو الإنفاق المطلوب للوصول إلى الحد الأدنى لمستوى الحياة المعيشية، أو الحد الأدنى للعيش أو البقاء[1]، كما يمثل هذا الفقر حالة أو مستوى من الرفاهية المتدنية تقاس عادة بالدخل، أو باستخدام الإنفاق الاستهلاكي الذي يترجم بقيمة نقدية[2]، وللتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء وفق هذا المفهوم يتم تحديد عتبة نقدية" خط الفقر"، من هنا نميز بين الآتي:

- المفهوم المطلق poverty Absolute

يشير إلى القدرة على تلبية الاحتياجات التي هي مطلقة وتنشأ داخل الفرد نفسه، حيث أن الوفاء بهذه الاحتياجات ضروري لبقاء الإنسان وتحقيق الرفاهية*.

---

[1]-بدر صالح عبيدة محمد، "**النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع عشر، القاهرة، 1996، ص 53.

[2] Sarah Marniesse(1999), Note sur les différentes approches de la pauvreté: division de la macro économie, Département des politiques et études, L Agence Française de développement, France, P1.

*- الرفاهية هي الحالة التي تميل إليها كل مجموعة بشرية توفر لها ما مزيد على حاجتها العادية، ولايحصل هدا الزائد في نظر ابن خلدون إلا بشرطين أولهما الاستقرار التام، وثانيهما التعاون، للمزيد انظر(عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون: أسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفية اجتماعية، منشورات المدرسة الوطنية لاتصال النشر والإشهار، 2002، ص278)

يعتمد الفقر المطلق على خط الفقر المطلق (PLI)، الذي يأخذ في الاعتبار السوق لسلة كاملة من السلع والخدمات الأساسية، والتي تعتبر ضرورية لتحقيق الرفاهية[1]، كما أنه يعتبر الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان في ظل دخله الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية، أو الإنفاق على مجموع السلع الغذائية وغير الغذائية الضرورية، والمتمثلة في(الغذاء، المسكن، الملبس، التعليم، الصحة، النقل)[2].

- المفهوم النسبي للفقر: Relative poverty

يعكس هذا المفهوم الحاجات التي هي نسبية في الطبيعة، وتشمل جميع السلع والخدمات اللازمة لتحسين الرفاه العام للفرد،[3] ويرتبط الفقر النسبي أساسا بالدول المتقدمة، إذ ينظر إليه على أنه مقياس لعدم التساوي، وقد وضع البنك الدولي معيارا يميز الفقر النسبي عن غيره وذلك للمقارنة بين الدول، أو بين الريف والحضر، ومن هذا فإن الفقر المطلق هو مستوى الدخل الضروري للحصول على مستوى محدد من المعيشة في الزمان الذي تجرى عليه الدراسة، أما بالنسبة للفقر النسبي فإن الخط يتأرجح تبعا لمستوى المعيشة[4].

ب- مفهوم الاحتياجات الأساسية: The basic concept

يشمل هذا المفهوم دخل الفقر، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الاحتياجات الاجتماعية[5]، وفي منتصف السبعينات تم تعريف الفقر على أنه ليس فقط عدم وجود دخل، ولكن كحد أدنى الاستهلاك الفردي، والذي يشمل الغذاء، والملبس، والصرف الصحي، النقل والصحة والتعليم، كما يعني كذلك تلبية الاحتياجات ذات الطابع الكيفي مثل وجود بيئة صحية وإنسانية مرضية، مع المشاركة الشعبية في صنع القرار[6].

---

[1] -Mohammed Aslam, Hanef Ahmed, Kamel Meera(2008), Poverty with many faces: a case study with Malaysia International Islamic university, Edition 1, Malaysia, P 1.

[2]- محمد كاظم المهاجر، **الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج**، (الأمم المتحدة، الإسكوا، نيويورك، 1996) ، ص 26.

[3]-Moha Asri Abdullah (2009), Urbain poverty: a case study of Malaysia, First edition, UMM press, international Islamic university, Malaysia, P11.

[4]- عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، (دار جديد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010)، ط1، ص 50.

[5] - Simon Maxwell (1999), The meaning and Measurement of poverty: update 12/02/2012. www.odi.org.ink/publications/briefing/pov3.htm

[6] - Disconand Macarov(1998), Poverty: a persistent global reality Rutledge, Oxford university press, New York , P30.

كما يمكن تعريفه على أنه الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة للوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات* الإنسانية بما في ذلك الغذاء، ويدخل في هذا المفهوم الحاجة إلى توفير فرص العمل، والخدمات الأساسية الصحية والتعليمية فمن يفتقر إلى هذه الجوانب يُعد فقيرا[1].

ج- مفهوم الفقر من منظور الاستحقاق: The entitlement concept

يعرف هذا المنهج الفقر على عدم قدرة الناس على توفير الغذاء من خلال الوسائل القانونية المتاحة للمجتمع، بنفس المدخل البيولوجي الذي يعرف الفقر على أنه عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية (المأكل، الملبس، المسكن). يمكن تعريف منهج الاستحقاق الذي يؤكد على أهمية السيطرة على المواد الغذائية، من خلال التركيز على وسائل الغذاء، استخدام إمكانيات الإنتاج، الفرص التجارية[2].

د- الفقر من ناحية علم الاجتماع:

هو مستوى معيشي منخفض من الاحتياجات الصحية، المعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد، أو مجموعة من الأفراد "[3]. ووفق هذا المفهوم لا يعالج الفقر بنقل ملكية بعض السلع فقط، وإنما أيضا من خلال التضامن الشخصي، والقصد، والشعور الودي[4].

2.1.1 مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية: Human development concept

عرف تقرير التنمية البشرية عام **1990** التنمية البشرية بأنها عملية توسيع الخيارات أمام الناس، وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة، في صحة جيدة، والتمتع بمستوى معيشي لائق، إضافة إلى خيارات أخرى تشمل الحرية السياسية، وحقوق الإنسان الأخرى،...إلخ، وإذا كانت التنمية البشرية هي أمر

---

*- يصنف ماسلو الحاجات إلى حاجات مادية ترتبط بالبقاء وتشمل: الغذاء، الشراب، الملبس،المسكن،وكل مايتصل بهذه الحاجات لينتقل إلى الحاجة للأمن ثم الحب ، وبعد ذلك تأتي الحاجة إلى التقدير وبعدها الحاجة إلى المعرفة، وأخيرا الحاجة إلى تحقيق الذات. (للمزيد انظر إلى منصور احمد إبراهيم، **عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة**، سلسلة أطروحات دكتوراه (66)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي، بيروت، 2007، ص 223)

[1] - World bank (1998) , Annual world bank: conference on development Economics, 1995. Edited by M Bruno and B Pleskovie , London, P 25.

[2]- Snodgrass Donald. (1980), Inequality and economic development in Malaysia, Oxford university press, New York , P 80.

[3]- Milton Friedman (1972) , social security: universal or selective, American Enterprise Institute of public research, Washington , P300.

[4]- علي عزت بيجو فيتش، **الإسلام في الشرق والغرب**، (مؤسسة الصادق لطباعة والنشر، طهران، ط1، 1994)، ص 296.

يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات، فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش في صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات وكذلك احترام الآخرين[1].

وحدد البنك الدولي مفهوم الفقر على أنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"[2]، كما عُرف الفقر وفق منهج الأمم المتحدة على أنه "عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من الاحتياجات الأساسية[3].

إذن و وفقا لمنظور الأمم المتحدة يتجاوز مفهوم الفقر الحرمان المادي ليعكس:

- **بعدا اقتصاديا:** يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، والاستهلاك، والتملك، والوصول إلى الغذاء...إلخ

- **بعدا إنسانيا:** عدم تمكن الفرد من الحصول على الصحة، التربية، والتغذية، والماء المأمون، والمسكن وهي أساسيات تحسين معيشة الفرد.

- **بعدا سياسيا:** يتجلى في غياب حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، وهدر الحريات الأساسية والإنسانية.

- **بعدا وقائيا:** يتمثل في غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاجتماعية، والاقتصادية الداخلية والخارجية.

– **بعدا ثقافيا:** يتمثل في عدم قدرة الفرد على المشاركة بصفته محور الجماعة والمجتمع.

3.1.1 مفهوم الفقر في ظل الشريعة الإسلامية:poverty in the Islamic law

أ – تعريف الفقر لغة:

الَفقر في اللغة ضد الغنى، وهو عند العرب الحاجة، والفقير على وزن فعيل بمعنى: فاعل، يقال " فُقِر"، ويقال" أغنى الله مفاقره أي وجوه فقره، وسد الله مفاقره أي أغناه وسد وجوه فقرة، والفقير معناه:

---

[1]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا: محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 11.

[2]– البنك الدولي، الفقر، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 1990، ص 41.

[3]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **دليل مؤشرات التنمية البشرية**، ورشة عمل حول مؤشرات التنمية، الأمم المتحدة، بيروت، 2001، ص 83.

المفقور، وهو الذي نزعت فِقاره من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر[1]، الواضح أن الدلالة اللغوية لمعنى الفقر هي الحاجة والعوز والتي هي الركيزة الأساسية في تحديد هذا المفهوم.

ب – تعريف الفقر اصطلاحا:

لا شك أن تعريف الفقر شرعا عند علماء المسلمين يتوقف على آرائهم في موضوع الصدقات، وتوزيعها على مستحقيها بدليل قوله تعالى" **إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم**"[2]

لقد اختلفت آراء الفقهاء في بيان حد الفقر فحسب رأي الحنفية الفقير هو من له أدنى شيء، أي دون نصاب، أو قدر نصاب غير تام وظل مستغرق في الحاجة[3].

فالفقير حسبهم هو من يملك أقل من نصاب الزكاة، أو قدر النصاب ولكنه مال ثابت لا يستقر أو ينمو، أما رأي الشافعية فالفقير هو من لا مال له ولا كسب[4]، أما رأي الحنابلة فقالوا " الفقير هو الذي لا يجد ما يقع موقعا من كفايته"[5]، وقد تنازع العلماء هل الفقير أشد حاجة أم المسكين، وهل الفقير من يتعفف والمسكين من يسأل، وقد رجح رأي ابن تيمية لاتفاقه مع مقاصد الشريعة فالفقير هو كل من ليس لديه ما يكفيه أو ليس له حد الكفاية، وهذا الحد يختلف باختلاف ظروف المجتمعات واختلاف الأزمات والمكان[6].

---

[1]– لسان العرب، الجزء الخامس، ص 3444، القاموس المحيط، الجزء الثاني، ص 111، المصباح المنير، الجزء الثاني، بدون سنة نشر، ص 134.

[2]– سورة التوبة، الآية 60.

[3]– الدار المختار، بهامش حاشية ابن عابدين المسماة رد المختار على الدار المختار، (دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط2، 1987)، ص85.

[4]– ابن رشد القرطبي، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، (دار ابن حزم، بيروت، ج1، 1981)، ص 276.

[5]– ابن مفلح الخبلي، **المبدع في شرح المقنع**، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1994)، ص413.

[6]– كمال حطاب، **دروس الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر**، ص 1304.على الموقع التالي:
-contentuploads2007 12eco6 pdfwww.kamalhattab.infoblogwp

إن الفقر في المفهوم *الإسلامي يتمحور حول بعدين رئيسيين هما:

- **بعد نسبي:** ويعني التفاوت فالشيء الأقل يُعد فقيرا بالنسبة للأكثر في مختلف المجالات، لقوله تعالى "**والله فضل بعضكم على بعض في الرزق**"[1]، ومعنى ذلك أن الفقر قد يعكس التفاوت الشديد في مستوى المعيشة.

- **بعد مطلق:** وهو مدى إمكانية الفرد إشباع حاجاته بغض النظر عن موقف الغير.

عموما نجد أن الباحثين يحددون ثلاثة أبعاد لمفهوم الفقر:[2]

✓ **البعد الأول:** هو الماديات فهي تلك الأشياء التي نعتبر نقصها فقرا، وهذا النقص أو الحرمان أو الفقدان يتمثل في التفرقة، وعدم المساواة، التحيز والجهل، وتعذر الحصول على الحد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة كما تحددها ثقافة المرء، والجوع وسوء التغذية والتشرد، وضعف الصحة...إلخ.

✓ **البعد الثاني:** هو إدراك الإنسان لحالته فالمرء يعد فقيرا عندما يحس بوجود النقص في إحدى تلك الماديات أو كلها، إن تلك الماديات لا تكتسب قيمها كبعد معرفي في المفهوم، إلا مع إدراك الطابع النسبي والذاتي لمفهوم الفقر، عادة يدفع هذا البعد الذاتي الفقير إلى تخطي فقره، وتغيير موازين القوى لصالحه.

---

* تجمع كل الحضارات على أن الفقر أقرب إلى الخطيئة الجديرة بالرجم، حيث تقول الحضارة الصينية " من الأفضل أن تموت قبل عشر سنين من نهاية عمرك، على أن تعيش سنة واحدة فقيرا"، كما يسخر اليهود من الفقر قائلين" من حسنات الفقر أن ذوي الفقير لا يجنون شيئا بعد وفاته، لا إرث ولا من يحزنون"، أما الرومان فقد كانوا يحثون الناس على النهوض بالقول:" ما أصعب أن تصبح مشهورا، إذا كنت فقيرا"، أما رؤية العرب للفقر فهناك أسطورة تقول أن مصر قسمت إلى أربع وعشرين حصة، أربع منها للسلطان، وعشرة للأمراء، وعشرة للجند، وعندما تساءل أحدهم أين نصيب الشعب قيل له "للشعب الحصة الخامسة والعشرون، ومكانها مملكة السماء"، عموما نجد أن كل الحضارات تدعوا الناس إلى العمل، والارتقاء الاجتماعي، والاقتصادي تحسبا لمآسي الفاقة. للمزيد من الاطلاع انظر: (حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة العاشرة، بيروت، 2008، ص239).

[1]- سورة الأنعام، الآية 168.

[2]- مجموعة من الخبراء، **التنمية الريفية والمحلية: وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص ص 76-77.

✓ **البعد الثالث:** قد يختلف إدراك الفقير لحاله مع رؤية الآخرين، ويترتب على هذا الإدراك رد فعل الآخر اتجاه الفقير، وثمة نوعان من أنواع رد الفعل اتجاه الفقير، التدخل المباشر أو غير المباشر من خلال الصدقة، أو المساعدة أو التربية، أو القهر، وتتأثر تلك الأبعاد الثلاثة بالمكان والزمان والبيئة الاجتماعية، والثقافية الكائنة فينا.

2.1 الأسس النظرية للفقر:

1.2.1 الجذور التاريخية للفقر في الفكر الاقتصادي:

يعد الفقر ظاهرة تاريخية درستها النظريات في إطار المدارس والسياسات الاقتصادية المختلفة، وهذه الظاهرة لها خصوصياتها المجتمعية الإقليمية، لذا فإن دراسة الفقر يتطلب دراسة جذوره التاريخية، فنجد أن الفكر الإغريقي اهتم بالمشاكل الاقتصادية وأغفل المشاكل الاجتماعية وخاصة قضية الفقر، نتيجة لأن الإمبراطورية الآثنية قامت على الرق، وباعتبار أن جل الرق هم فقراء وبالتالي كانت ظاهرة الفقر من المسلمات والبديهيات، في ظل هذه الظروف ظهرت الحركة الفلسفية لأفلاطون حيث أكد أفلاطون أن الفقر المدقع والغنى الفاحش لا ينبغي وجودهما في المجتمع المثالي، خاصة بعد طرحه لكتاباته الفلسفية لاسيما كتاب " الجمهورية" والذي يشرح فيه العالم المثالي الذي لا تفاضل فيه، ولا طبقات، ولا فقر، ولا حرمان[1]، غير أن أرسطو كان يرى أن هناك الكثير من الناس قد قضت عليهم الطبيعة منذ ولادتهم أن يكونوا خاضعين لسيطرة الآخرين[2] وهو مايعني تقبل الفقر، كما أن الثقافة الرومانية لم تهتم بالفقر باعتبارها ظلت تابعة لليونان معرفة وفكرا، عدا بعض الأعمال القانونية وبالتالي ظل الفقر من المسلمات، وبعد سقوط الحضارة الرومانية وسيادة النظام الإقطاعي في أوروبا القائم على الرق وسيطرة الكنيسة، أُعتبرت ظاهرة الفقر على أنها ليست مشكلة اقتصادية، وإنما هي حالة يتصف بها أُناس متواضعون لا يعار لهم أدنى اهتمام، وفي هذه الفترة برز شعاع الفكر الإسلامي وظهرت أسماء لازالت خالدة إلى يومنا هذا، وكانت لهم بعض الأفكار التي تناولت معالجة ظاهرة الفقر، وكانت مستمدة

[1]– نامق صلاح الدين، **قادة الفكر الاقتصادي**، (دار المعارف، القاهرة،) 1978، ص 9

[2]– جون كينيث، ترجمة احمد فؤاد، **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**، (عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت) 2000، ص 25.

أساسا من تعاليم الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية، باعتبار أن الإسلام أراد أن يعيش الناس حياة طيبة وكريمة تمكنهم من أداء واجبهم اتجاه الخالق[1].

إلا أن الأمور لم تستمر وتغيرت الأوضاع في العالم آنذاك، بحيث ساعدت الحروب الصليبية التي دامت أكثر من قرون، على ازدهار التجارة بين الشرق والغرب على حساب التجارة الإسلامية، وبذلك تحولت السيادة إلى تجار أوروبا، وظهر مايسمى بالفكر التجاري الذي اعتمد على مبدأ " أن قوة الدولة تعتمد على ما تملكه من ذهب وفضة"، وركز هذا المبدأ على زيادة ثراء الدولة على حساب الأمم الأخرى، وكانت هذه النزعة تعمل على تركيز الثروة بيد أقلية معينة وزيادة فقر الفقراء، ونتيجة لذلك واجهت التجاريين مشكلة اجتماعية وهي كيفية إبقاء الفقراء على فقرهم، وذلك لاعتبارات مسلم بها، وهي إذا لم يكن الفقراء فقراء، فلن يكون بالإمكان الاعتماد عليهم في أداء العمل اليومي، دون أن يطالبوا بأجور عالية[2].

ونتيجة لهذه الظروف ومع بداية النصف الثاني للقرن الثامن عشر ظهرت المدرسة الكلاسيكية بقيادة آدم سميث الذي تناول مشكلة الفقر عند حديثه عن مسالة التوزيع، وكان يرى أن العمل أداة فعالة للقضاء على الفقر[3]، وكان يقول لا يمكن لأي مجتمع أن يكون مزدهرا وسعيدا إذا كان القسم الأكبر من أفراده فقيرا أو بائسا"، غير آدم سميث لم يدِر أن مولد نظام السوق بمقوماته الأساسية كان مصحوبا بعدم المساواة في توزيع الدخل وتركز الثروة، لأن نظام الربح غالبا ما أدى إلى ازدياد ثراء الأغنياء، وازدياد نسل الفقراء، مما أدى إلى الفقر.

وفي هذا الصدد يقول رافاليون وليبتون" كان علماء الأخلاق والاقتصاديون عند فجر الثورة الصناعية، يعالجون الكثير من القضايا المتعلقة بالفقر والسياسة، التي مازالت أساسية بالنسبة

---

[1]– خالفي علي، **علاقة التنمية البشرية بجهود محاربة الفقر لدى المنظمات الدولية**، أبحاث ندوة: **تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي**، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1–3– جويلية 2007، ص 29.

[2]– روبرت هيلبرونر، ترجمة دانيال رزق، **ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها**، (الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1994)، ص 40.

[3]- Jean Marc Ela, une réflexion fondamentale et mise en pratique , Séminaire sur les valeurs humans et la coopération International, Ovral, Belgique, 26-29 Juillet 1998, P1.

لاقتصاديات التنمية اليوم، وكان السؤال المطروح هو حول مدى قدرة النمو في السوق الحرة في القضاء على الفقر مثيرا للجدل منذ عام **1820**، ومازال كذلك في التسعينات من القرن العشرين[1]".

ولقد كان لهوجان تشارلز سيسموندي **1773-1842** الذي ولد في جنيف قبل صدور كتاب " ثروة الأمم" بثلاث سنوات، وهو من معارضي الرأسمالية، وله ردة فعل عنيفة على الظروف الاجتماعية القاسية التي تميزت بها الرأسمالية الجديدة، والتي أصبحت واضحة في فرنسا في العقود الأولي من القرن التاسع عشر، وكانت بعض اعتراضاته على خطى ليست بقوله " كل المعاناة على كاهل المنتجين في القارة، وكل المتعة ظلت للانجليز"، وكان أكبر إسهام ليسسموندي هو الاعتراف بوجود طبقات اجتماعية، وتحديد سماتها المميزة وهذه الطبقات هي الأغنياء والفقراء، والرأسماليين والعمال، ويرى أن مصالح أحدهما في تعارض دائم مع مصالح الأخر"[2].

أما ديفيد ريكاردو **1772–1832** صاحب " القانون الحديدي للأجور" الذي مفاده أن الأجور تتجه إلى الانخفاض نحو مستوى الكفاف، ويرى ريكاردو أن إعانة الفقراء تعني التحول من السيئ إلى الأسوأ، وبالتالي يجب ترك الفقراء لقدرهم الماسأوي هو الخيار الأقل سوءا، بينما لخص مالتوس بؤس العمال وانزلاقهم الذي لا مفر منه هو من فعل أيديهم نتيجة لممارستهم الإنجابية بدون ضابط، أما جون ستيوارت في كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي" الذي نشر أول مرة في عام **1848** ذكر أن فقر العمال يرجع من ناحية إلى قانون مادي لا فرار منه، وهو تناقص عائد العمل عندما يضاف مزيدا من العمال على الجهاز الإنتاجي، ويرجع من ناحية أخرى إلى الدافع الإنجابي المسيطر على الجماهير، غير أن ماركس يقول " إن كل مجتمع يبنى على قاعدة اقتصادية ويؤكد في النهاية حقيقة البشر الصلبة، الذين نظموا نواحي نشاطهم بقصد توفير الملبس والمأكل" [3]، لذلك عندما وضع برودون كتابا باسم "فلسفة الفقر" رد عليه ماركس بكتاب " فقر الفلسفة"، أعاد مرة أخرى مناقشة الأسئلة الكلاسيكية الشائعة بحيث يرى ماركس أن نظرية القيمة والتوزيع لـ دافيد ريكاردو، ستؤدى لا مفر إلى زيادة البؤس بمقتضى القانون الحديدي

1- Michael Lipton and Ravallion (1993), poverty and policy, the world bank, Washington, P6.

2 - جون كينث جالبريت، ترجمة احمد فؤاد بلبع، مراجعة إسماعيل صبري عبد الله، **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**، (سلسلة عالم المعرفة، دمشق، سبتمبر) 2000، ص100.

[3]– روبرت هيلبرونر، مرجع سابق، ص 39.

للأجور[1]، كما انتقد قانون تركز رأسمال الذي أخذه عن الإصلاحي سيموندى ذلك راجع إلى أن النظام الرأسمالي يهدف إلى زيادة تراكم رأسمال، مع زيادة تركز المشروعات في عدد قليل من الوحدات الكبيرة، أي اتجاه النظام الرأسمالي نحو الاحتكار، ومن خلال هذه الأفكار فإن الفقر والبؤس سوف يحل بالعمال في نظام الإنتاج الرأسمالي[2].

وبالتالي يرى ماركس أن النظام الرأسمالي سوف يقضي على نفسه، لذلك لم يسبق أن وجه اتهاما أخلاقيا أعمق من ذلك الذي يقول إن تمني بقاء نظام هو موت الذين يعيشون في داخله، فالمكاسب التي تحققت في المجتمعات الرأسمالية خلال المنظور التاريخي لها من (ضمان اجتماعي، الحد الأدنى للأجور..إلخ)، لم تكن على الإطلاق تقدما عفويا من جانب النظام الرأسمالي، وإنما هي نتاج الصراع الاجتماعي وانعكاساتها الاجتماعية والعقائدية، من هنا يدعو ماركس بضرورة قيام العمال بالثورة ضد الأغنياء ومصادرة أموالهم، وإلغاء الملكية الخاصة للوصول إلى مجتمع ليس فيه نقود ولا أجور.

غير أنه مع بداية الصيحة التي أطلقها كينز في وجه الحرية الاقتصادية وإعطاء دور للدولة في النشاط الاقتصادي، تغيرت النظرة إلى الغني والفقير لذلك توجب على الدولة حماية الضعفاء من الأقوياء، ومع ظهور دولة الرفاه وتطور السياسات الاجتماعية أضحى للدولة ضرورة الاهتمام المتزايد برفاهية المواطنين، وبرزت عقب الحرب العالمية الثانية قضايا اقتصادية جديدة فرضت نفسها على الساحة الدولية لاسيما النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، التخلف، الفقر[3]، ولقد أصبح هذا الأخير قضية مؤسساتية ابتداء من 1944.

وبحلول سنوات السبعينيات مقرونة بالصدمات البترولية والتخلي عن نظام سعر الصرف الثابت بعد انهيار نظام بريتون وودز، صاحب ذلك ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم ومن ثم زيادة رهيبة في أعداد الفقراء على مستوى العالم، من هنا أصبح لا ينظر للفقر من زاوية الحرمان الفسيولوجي " الغذاء وغيرها من الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالتكاثر البيولوجي"، بل أيضا من خلال التفاوت الاجتماعي ومن مختلف العراقيل التي تحول دون المشاركة الفعالة في المجتمع، من هنا سعت المؤسسات الدولية "

[1] – منصور احمد إبراهيم، "**عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة**"، مرجع سابق، ص95.

[2] – البيلاوى حازم، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، (دار الشروق، ط1، القاهرة، 1985)، ص17

[3] –UNDP.HDR (1997) ,Oxford university Press, New York, P 8.

البنك الدولي، الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية" إلى الاهتمام أكثر بالفقر ليتم تعريف الفقر من الناحية الإنسانية بأنه حالة انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية.

2.2.1 نظريات الفقر:

أ- نظرية الحلقة المفرغة: The vicious circle theory

ذكر الاقتصاديون العديد من النظريات التي يعزون إليها حالات التخلف الاقتصادي في العالم الثالث، محاولين إحداث تنمية في هذا العالم عبر تطوير الاقتصاد[1]، هذه النظرية تفترض أن يستمر الفقر في حد ذاته من خلال تعزيز حلقات مفرغة في جانب العرض والطلب على حد سواء[2]، تأخذ هذه النظرية بمنطق السببية الدائري في الربط بين أسباب التخلف، وهي تعني أن هناك مجموعة من القوى أو العوامل التي تتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية، من شأنها إبقاء الدول المتخلفة في حالة تخلف مستمر، لا يمكن الخروج منها ومن أمثلة تلك الحلقات (الحلقة المفرغة للفقر) التي تقول بأن انخفاض دخل الفرد، يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية، وحدوث انخفاض في الاستثمار ويؤدي هذا إلى انخفاض الإنتاجية، هذا من جانب الطلب وبالتالي انخفاض مستوى الدخل، ومن ثم العودة من حيث بدأنا، أما من جانب العرض فيظهر أن انخفاض الدخل، يولد معدل ادخار منخفض وبالتالي نقص رأس المال، وانخفاض الإنتاجية وبالتالي تراكم أسباب استمرار الفقر[3]، والشكل التالي يوضح هذه الحلقة.

الشكل 1: الحلقة المفرغة

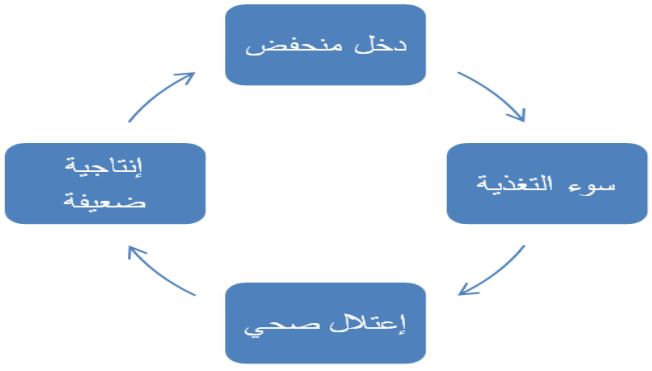

المصدر: منصور أحمد إبراهيم، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة، مرجع سابق، ص202.

[1] -Tadaro (1977). mydral (1965), Economic development: A introduction to problems and policies in global perspective, E,w low, London, P 22.

[2] - Nafzinger Wayne (1990), The economies of developing countries (2nd edition) prentice Hall, London, P20.

[3] - Ragnar Nurkse (1953), problems of capital formation in underdeveloped countries, oxford, Basil and Basil Blackwell, P163.

ولقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات وهي كالآتي[1]:

– تعتمد هذه النظرية على نقص رأس المال، والمساعدة التكنولوجية والتي منشؤها البلدان المتقدمة[2]، كما أن هذه النظرية تعجز عن تحديد بداية الحلقة وبالتالي فإن تفسيراتها تعتبر سطحية وتبسط الأمور، لأن مشكلة التخلف مشكلة مركبة، فانخفاض الادخار مثلا لا يرجع إلى انخفاض الدخل في جميع الحالات، إنما تتحكم فيه عوامل كثيرة.

– لم تحدد النشأة التاريخية لظاهرة الفقر، وأهملت أثر العوامل التاريخية في تفسير مراحل النمو.

– منطق النظرية يتجاهل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في حدوث دائرية الفقر.

– المتغيرات التي تشير إليها النظرية مظاهر عامة للفقر، وليست في حد ذاتها الظاهرة.

ب– نظرية رأس المال البشري: Capital human theory(غاري باكر، مارك بلوك، وآخرون)

تؤكد هذه النظرية أن التعليم يخلق المهارات، والتي تؤدي إلى تحقيق مستويات أعلى في الإنتاجية للذين يملكون هذه المهارات، مقارنة بالذين لا يملكون هذه المهارات، وهي غير مكلفة مقارنة بالتكاليف الأخرى، وبالتالي تجلب الفوائد على المدى البعيد، كما تؤكد هذه النظرية على وجود علاقة إيجابية في جميع المجتمعات بين الأجور والرواتب ومستوى التعليم الذي تلقوه، بافتراض أن سوق السلع والخدمات وسوق العمل يسوده المنافسة التامة، وأكدت هذه النظرية أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي انخفض الفقر في المجتمعات[3]، ويكمن الارتباط بين استراتيجيات التعليم والحد من الفقر في التالي:

– الاستثمار في التعليم يعتبر إستراتيجية مهمة في الحد من الفقر، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز المهارات الإنتاجية في الأسر الفقيرة.

– الفقر ينتج من قلة التحصيل العلمي سواء على المستوى الكلي(عموما نجد أن مستويات أدنى من الالتحاق بالدراسة في البلدان الفقيرة)، أما على المستوى الجزئي فنجد الأطفال (أطفال الأسر الفقيرة تتلقى قدرا أقل من التعليم).

---

[1]– رضا العدل، فرج عزت، محمد بسيوني، **التنمية الاقتصادية**، (جامعة عين شمس، مصر، دون سنة النشر)، ص ص155-156.

[2] - Leibenstein (1957), Rostow (1960), Economic Backward and economic growth school of economic and social studies, New york, PP139-192.

[3] - Toe oscal (1997), A gender analysis: Report prepared for the gender equality unit, swedish International development cooperation Agency (sida) ,Institute of development studies, university of Sussex, P4.

ج-نظرية مالتوس: Mltus theory of poverty

ترى هذه النظرية أن عدد السكان يتزايد بمتتالية هندسية **2، 4، 8، 16، 32**،..إلخ، بينما كمية الإنتاج تتزايد بمتتالية حسابية **1، 2، 3، 4، 5، 6، 7**،.. إلخ، وبالتالي بعد **25** سنة سيتفوق عدد السكان على كمية الإنتاج، وسوف تحدث مجاعات وأوبئة، مفترضا أن كل زوج وزوجة ينجبان أربعة أطفال يظلون على قيد الحياة، وفقا لهذه النسبة فإنه في غضون قرنين سيصبح عدد السكان إلى كمية الإنتاج **52** إلى **9**، وفي غضون ثلاثة قرون **6904** إلى **31**، وفي مرحلة متقدمة تؤول الموارد إلى التناقص وفق قانون تناقص الغلة[1]، وهكذا ينتشر الفقر والبؤس في العالم، ولحل هذا المشكل يجب عدم زيادة أجور العمال، لأنه إذا ازدادت الأجور تزوجوا مبكرا وأنجبوا مزيدا من الأطفال، مما يؤدي إلى زيادة عدد السكان أكثر من زيادة كمية الإنتاج، وبالتالي سوف تحدث مجاعات وأوبئة وأمراض، وبالتالي انتشار الفقر، ولمعالجة الفقر يجب وقف الإعانات إلى الفقراء، وعدم التصدي للمشروعات الخاصة، واقتراح وضع العوائق أمام الزواج المبكر لخفض نسبة المواليد، كما اعتبر المجاعات، والأمراض، والحروب رحمة بالبشر، لأنها تعمل بدورها على إنقاص عدد السكان[2]، إلا أن هذه النظرية قد انتهت مع نهاية القرن التاسع عشر بسبب التقدم الذي ضاعف موارد الطبيعة بما يكفي الإنسان و يزيد.

د-نظرية ثقافة الفقر: The culture of poverty

يرى لويس أن ثقافة الفقر تشكل " تصميم العيش للفقراء"، وتنتقل هذه الثقافة من جيل إلى آخر، حيث يشعرون دائما بالتهميش، وانخفاض مستويات المعيشة، وتتميز هذه العائلات من خلال ارتفاع معدلات الطلاق، وبالتالي ارتفاع العائلات التي تترأسها نساء، وتنطبق هذه النظرية على دول العالم الثالث، أو البلدان التي تعيش مراحل مبكرة من التصنيع.

هـ-النظرية الاجتماعية: Social Theory

ترى هذه النظرية أن المجتمع من خلال هيكله الطبقي وعلاقاته، وتوزيع القوى والتمكين الاجتماعي، تجعل من فرد ما غنيا أو فقيرا داخل مجتمعه، وأن المسؤول عن الفقر هو المجتمع مما فيه

[1] - Anupama MHsya(2007), population pressure on resource and population Resource Regions, The Association for geographical studies, shaheed Bhagatsingh college, university of Delhi, P45.
[2] - Idem.

من خلل، وتحيُز في فعاليته وأنشطته التنموية، والسياسية والاجتماعية، وترى هذه النظرية أن استراتيجيات القضاء على الفقر تتم من خلال التأثير في بنية المجتمع ومكوناته، والاستثمارات والأنشطة المختلفة فيه لصالح الفقراء[1].

و- نظرية ماركس: Marks theory

ترى هذه النظرية أن الفقر هو أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها، وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة، وهكذا فإن الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على انتمائه الطبقي، وبتعبير آخر أكثر تجريدا يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج، ففي العمل أو خارجه نجد أن حياة الناس تكتسب على شكلها، نتيجة لهذه العلاقة والتي تخلق كثيرا من التفاوت في المجتمع، ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه[2].

ز- نظرية الرفاهية: Individual theory

بنيت هذه النظرية على مفهوم المنفعة وباعتبار أن قياس المنفعة صعب جدا للغاية، فقد اهتدى أصحاب هذا الطرح إلى استخدام المنهج النقدي التقليدي الذي يعتمد القياس المادي للرفاهية، أو ما يسمى بالفقر النقدي باستعمال الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي، كونها أفضل معبر عن مستوى الرفاه، وعليه فإن معيار الفقر في هذا النهج هو الدخل، والفقر يفهم على أنه لا كفاية الرفاه الاقتصادي[3].

لقد حاول مارتن رافاليون Martin Ravaillion إيجاد سند نظري في إطار نظرية الرفاه التي تعتمد على نظرية المستهلك، حيث حاول رافاليون قياس مستوى الرفاهية بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك، بحيث تشمل هذه الدالة على أبعاد متنوعة للرفاه، وبذلك فإن الفقراء هم الأشخاص الذين يعيشون تحت مستوى أدنى معين للرفاهية العامة[4].

---

[1] – محمد الصقور، **السياسات الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، 1996، ص 91.

[2]– عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 40.

[3] - Ambaamual (2006), pauvreté multi dimensionnelle au Congo: un approche non monétaire, document de travail TD N°13/2006, bureau d application des méthodes statistiques et informatique, Congo , P3.

[4] -Martin Ravaillion(1996), comparaison de la pauvreté: concepts et méthode " étude sur la mesure des niveaux de vie, document de travail, N°22,Banque Mondiale, Washington, P3.

3.1 أسباب الفقر:

هناك العديد من العوامل التي تمثل أسبابا لوجود الفقر وانتشاره تتمثل فيما يلي:

1.3.1 الأسباب الاقتصادية:

تتمثل أهم الأسباب الاقتصادية في التالي:

– الافتقار إلى الدخل والأصول اللازمة للحصول على الضروريات الأساسية (الغذاء، المأوى، الملبس، والمستويات المقبولة من الصحة والتعليم)، حيث يؤكد الفقراء دائما على الدور المحوري للعمل في تحسين أوضاع حياتهم، وثروة البلد في مجموعها لها أثر كبير في ذلك، فكلما زادت البلدان ثراءً تحسن وضع الفقراء في تلك البلدان في المتوسط، علما بأن الآلية الرئيسية المؤدية كذلك هي دفع أجر أفضل مقابل العمل[1]، فمع ارتفاع النمو الاقتصادي يتناقص الفقر نتيجة ارتفاع الدخل.

– سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وعدم الاستفادة منها بالشكل الكافي لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة، وبالتالي يصبح الاستهلاك المحلي أكثر من الناتج الداخلي وهو ما يطرح إشكالية عدم التوازن من جديد[2].

– انخفاض إنتاجية العمال بحيث تبين النظرية النيوكلاسيكية وجود علاقة نسبية بين الإنتاجية الحدية للعمال والأجور، وتتأثر إنتاجية العمال بثلاثة عوامل هي[3]:

- إمكانية الحصول على التعليم.
- إمكانية الحصول على الخدمات الصحية.

– إمكانية الحصول على الأصول والائتمان.

---

[1] - The world Bank, Attacking poverty, world development Report Washington, December 2000-2001 PP34-42.

[2] -عبيرات مقدم، العايب عبد الرحمن، **القياس الكمي لمؤشرات الفقر في إطار مسبباته واستراتيجيات مكافحته: إشارة إلى تجربة ماليزيا**، ندوة دولية حول: **تجارب مكافحة الفقر العالمي العربي والإسلامي**، جامعة سعد دحلب، البليدة،1–3– جويلية 2007، ص265.

[3]– كريمة كريم، **دراسات في الفقر والعولمة**، (مصر والدول العربية، المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص 410.

– السياسات الائتمانية الحكومية غير المناسبة، بما في ذلك التحيز ضد الأنشطة ذات الإنتاجية العالية، وانحياز نمط النمو المتحقق إلى جانب الأغنياء وعلى حساب الفقراء، إضافة إلى هذا فإن الإنفاق العام على القطاعات التي تؤثر في أوضاع الفقراء لا يلقى اهتماما من جانب السياسات المحلية.

– ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لعدم قدرة الأجهزة الإنتاجية والخدمية على استيعاب العمالة، والطلب الإضافي سنويا، في ظل عدم فعالية ونجاعة سياسة التشغيل، ناهيك عن برامج الخوصصة التي تؤدي إلى التسريح الجزئي أو الكلي للعمالة، وبالتالي يصبح الفرد البطال عبئًا على عائلته، ومن ثم يقترن فقر الشعب بوجود حالة من البطالة، وتزداد العلاقة بينهما قوة واتساعا كلما ظل الأفراد الفقراء فترة طويلة بدون عمل[1].

– يسبب النقص في الهياكل الأساسية، وضعف المنافذ إلى السوق، وانخفاض الحد الأدنى للأجور تحت خط الفقر، وعدم توفر الموارد اللازمة، هذا يؤدى إلى عدم قدرة الفقراء على الاستثمار في مشاريع ترفع من مستواهم المعيشي.

– سوء توزيع الدخل والذي يتأثر بدوره بسببين غير مباشرين هما[2]:

- عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان.
- عدم كفاية التحويلات إلى الفقراء.

وأخيرا نرى أن التغييرات في الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية التي أدت إلى عولمة أسواق السلع والخدمات، وتدهور نسب التبادل التجاري، والدين الخارجي، وتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي، والأزمات المالية المتتالية، كلها عوامل أخرى أثرت على الفقر والفقراء، والشكل التالي يوضح ذلك.

[1]– رضا العدل، فرج عزت، محمد بسيوني، مرجع سابق، ص 182.

[2]– بوشامة مصطفى، محفوظ مراد، **ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها، آثارها**، ندوة دولية حول : **تجارب مكافحة الفقر في العلمين العربي والإسلامي**، جامعة جامعة سعد دحلب، البليدة، 1–3 جويلية 2007، ص 548.

الشكل 2: الأسباب الاقتصادية على المستوى الكلي للفقر

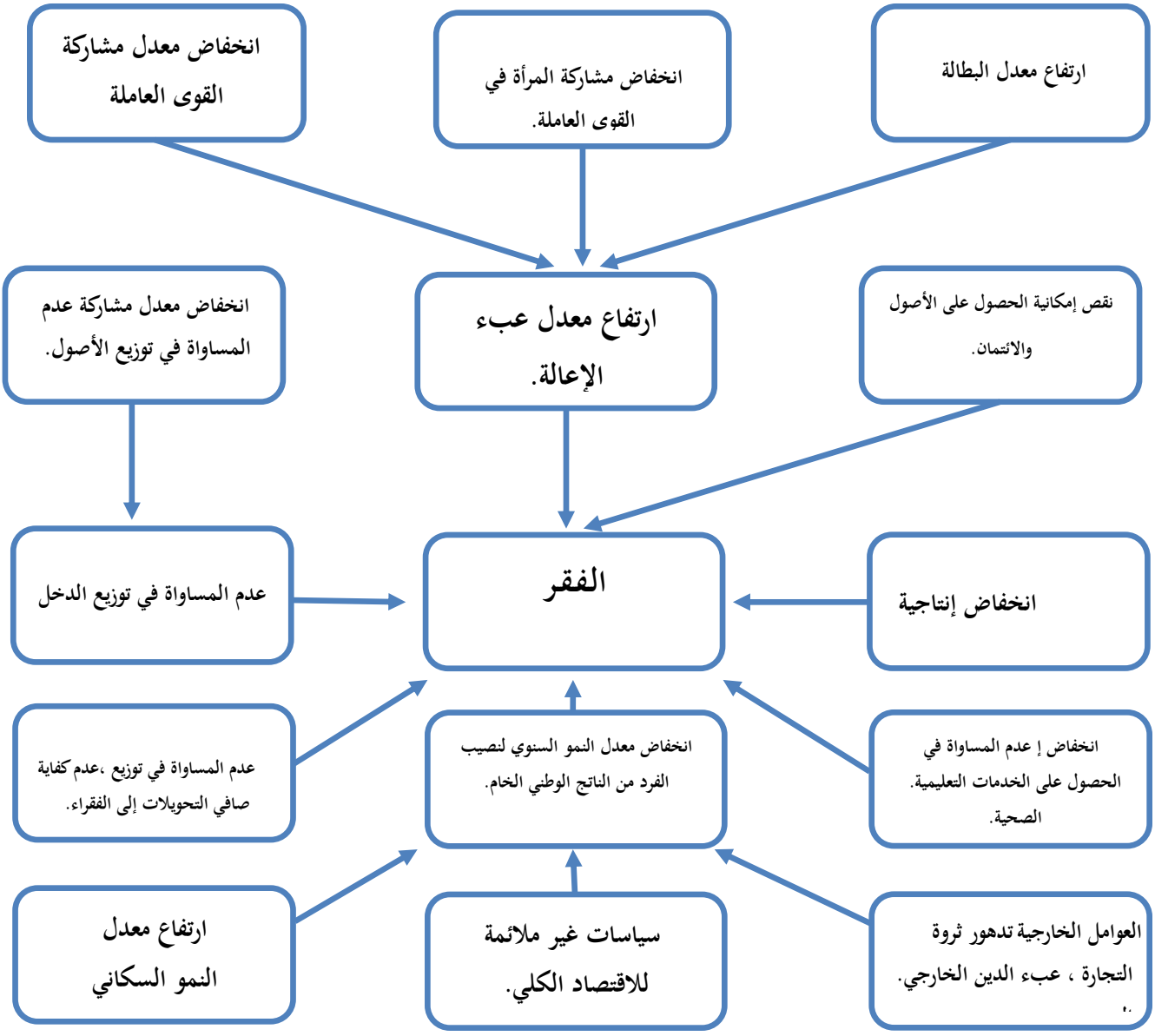

المصدر: كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة، مرجع سابق، ص410.

2.3.1 الأسباب الاجتماعية: تتمثل أهم الأسباب الاجتماعية فيما يلي:

- النقص في قدرة المؤسسات الاجتماعية سواء الحكومية أو المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر، إضافة إلى الأمية والتعليم والتدريب المهني المتحيز وغير الملائم لمتطلبات سوق العمل.

- التحيز ضد المرأة حيث أن تهميش هذه الأخيرة يعد من أهم العوامل الرئيسية المولدة للفقر، نتيجة تعرضهن للتمييز وخاصة في المناطق الريفية، حيث يؤدي إلى إبعادهن عن السياسات التي تهدف إلى الحد من الفقر[1].

- التعرض للمعاناة من الصدمات المعاكسة المرتبطة بالعجز عن التعامل معها، حيث أن التعرض للمعاناة زميل دائم للحرمان المادي، والبشري، نظرا لأوضاع الفقراء وأشباههم فهم يعيشون ويزرعون أراضي هامشية، وهم يعيشون في مراكز سكن حضرية مزدوجة، وهم يعملون بصورة غير مستقرة في القطاع الرسمي، وغير الرسمي، وهم الأكثر تعرضا للأمراض[2].

- ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات، الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع[3].

- الشعور بأنه لا يسمع لهم صوت وأنهم بلا حول ولا قوة في مؤسسات الدولة والمجتمع[4].

- **عوامل أخرى:** هناك عوامل كثيرة أخرى لا تقل أهمية عن العوامل السابقة منها:

- النزاعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، الذي كان ولا يزال سائدا في عدد كبير من الأقطار .

- الحروب والتي ينتج عنها المزيد من الأرامل، والأيتام والفقراء، إضافة إلى التضخم، والهجرات القسرية، والنتائج الاقتصادية السلبية للإنفاق العسكري.

- الفساد والبيروقراطية وذلك بسبب البطء في المعاملات، حيث يساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، وقد رصد تقرير الفساد في 2011 الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية، أربعة جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة على البنية التحتية، ومن ثم على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء، من خلال رفعه لتكلفة رأس المال[5]، كما يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام، ومن ثم يقف عائقا أمام التخفيف من حدة الفقر.

---

[1]- عبيرات مقدم، العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 266.

[2] -The world Bank, Attacking poverty, world development Report Washington, Op. Cit , PP34-42.

[3]- كنتوش عاشور، قورين حاج قويدر، **مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية والتقارير الرقمية**، ندوة دولية حول **تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي**، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1-3- جويلية 2007، ص 216.

[4]- The world Bank, Attacking poverty, Op.C it , PP34-42.

[5]- سلطان بلغيث، **الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العد 32.على الموقع: www.ulum.nl2008/08/25

2. طرق وأساليب قياس ومكافحة الفقر:

توجد العديد من الطرق لقياس ومكافحة الفقر تتمثل في الآتي:

1.2 أساليب قياس الفقر:

تتعدد المناهج والطرق التي تتعرض لقياس الفقر في الأدبيات الدولية، وفقا لتعدد التعريفات وهناك العديد من المؤشرات مثل نصيب الفرد من استهلاك الغذاء، أو نصيب الفرد من الدخل القومي، والتي تستعمل لتحديد وقياس الفقر المطلق، وهذه المقاييس الكلية التي تبدو محايدة وموضوعية ينبغي ألا تخفي حقيقة أن الفقر هو بشكل أساسي مفهوم معياري، ولما كان تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة هو القاسم المشترك في جميع تعريفات الفقر، فإنه من الطبيعي أن تتجه الجهود إلى قياس مستوى المعيشة بشكل أولى في كل المحاولات الرامية لقياس الفقر.

1.1.2 طرق قياس الفقر النقدي:

أي دراسة لقياس الفقر تمر بمرحلتين هما التشخيص والتجميع، بحيث يتم في المرحلة الأولى تحديد هوية الفقراء*، ثم جمع المعلومات المتحصل عليها على المستوى الفردي للتعبير عن مدى انتشار الفقر، ودرجة شدته في المرحلة الثانية، باستخدام مقاييس مختلفة لقياس هذه الظاهرة وهذه المقاييس هي:

أ – **قياس الفقر من منظور الدخل:** هناك العديد من المؤشرات التي تقيس الفقر تنصب في الآتي[1]:

– نصيب الفرد من الدخل القومي.

لما كان المقصود بالفقر بمفهومه العام المبسط هو انخفاض مستوى المعيشة، فإن أولى المحاولات التي جرت لقياس الفقر، قد اعتمدت على مؤشرات قياس مستوى المعيشة[2]، ويأتي دخل الفرد أو الأسرة في مقدمة تلك المؤشرات، باعتباره يعبر عن القدرة على الحصول على السلع والخدمات

---

*– يتم تحديد هوية الفقراء من خلال تحديد وحدة التحليل، وهي عادة تتمثل في الفرد أو الأسرة أو العائلة، ثم بعدها يتم تحديد دليل الرفاه، والذي يعتمد على الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي، بعدها يتم تحديد عتبة الفقر المرجعية أو مقياس الفقر المستخدم كجسر للانتقال من المفهوم المحدد إلى التمثيل الفعلي للفقراء.

[1]– Där delar tolv (1990), On measurement of poverty , Published for Sameeksha Truth by oxford university Press, Bombay, P66.

[2]– محمد الصقور وآخرون، **دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية**، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان، 1996، ص 30.

الاستهلاكية، التي تعد المحدد الأساسي للمعيشة[1]، وكان هذا المؤشر وحتى وقت قريب يستخدم للمقارنة بين مستوى المعيشة في البلدان المختلفة، باعتبار أن حصة الفرد من الدخل القومي تعكس مستوى معيشته، ولهذا المؤشر نقاط قوة متعددة هي:[2]

- يسهل الاستنتاجات المتعلقة بظروف الفقر وتطوره على الصعيد الوطني.
- اختبار الفرضيات المتعلقة بالأثر المحتمل للإجراءات التدخلية في مجال السياسات.
- هذا النهج يمكن من الحصول على صورة أكثر اتساعا للرفاهية والفقر، ولا تخل قياسات الفقر المعتمدة على الدخل أو الاستهلاك من المشاكل مثل:
- تباين آراء الكتاب والباحثين حول وحدة قياس الفقر، فاعتبر بعضهم أن الفرد هو وحدة قياس نظرا لارتباط كثير من مؤشرات التنمية بالفرد مثل معدلات التعليم، والتوظيف، والوفيات وغيرها.[3]
- التباين الموجود بين متوسط حجم الأسرة الفقيرة، والأسرة غير الفقيرة، وبين أحجام الأسر الفقيرة ذاتها، يجعل من المفضل قياس خط الفقر ومؤشراته على مستوى الفرد.[4]
- تصاميم المسوحات تتباين من بلد لآخر، ومن وقت لآخر، مما يجعل المقارنات صعبة.
- تعاني بيانات الدخل أو الاستهلاك التي تجمع على صعيد الأسرة عيبا أساسيا، وهو أنها لا تستطيع أن تكشف عن عدم المساواة داخل الأسرة.
- نهج المسح الأسري لا يتيح القياس المباشر للفقر الناجم عن قلة الدخل، أو الاستهلاك بين النساء.
- اعتماد الدخل لوحده كمؤشر لقياس مستوى المعيشة، قد يهمل مجموعة من الخدمات والمنافع التي يحصل عليها الفرد في المجتمع، عن طريق خدمات التنمية الاجتماعية التي تقدمها الدولة مجانا، أو بأقل من كلفتها للمواطنين بغض النظر عن مستوى الدخل العائلي أو الفردي لهم.[5]

---

[1]–محمد حسن باقر، **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996،ص 3.

[2]– طارق فاروق الحضري، **الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر**، بدون دار نشر، 2003، ص 252.

[3]– محمد الصقور وآخرون، مرجع سابق، ص 27.

[4]– محمد عصام الطاهر، مرجع سابق، ص 40.

[5]– صباح جرجيش وياسمين سعدون، **تطور مستوى المعيشة في العراق**، وزارة التخطيط، بغداد، 1985، ص 12.

- نصيب الفرد من استهلاك الغذاء (الإنفاق الاستهلاكي):

استحدث هذا المؤشر لتلافي المشاكل الناجمة عن دخل الأسرة، ولكونه أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة، وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات الأسرة، التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر[1].

ولم تُخل هذه الطريقة في القياس من بعض المشاكل والصعوبات التي كان من أهمها اختلاف الأسر في حجمها، وفي تركيبتها من حيث العمر والجنس، لذا اقترح مقياس يدعى متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية.

✓ **متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية:**

يعتبر هذا المؤشر استكمالا لمؤشر الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة، وقد استحدث لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيبتها، ويتم احتسابه من خلال قسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية.

$$Cm = Ct \ / \ Ns$$

Cm: متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية.

Ct: الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة.

Ns: عدد الوحدات الاستهلاكية للأسرة.

ويحتسب عدد الوحدات الاستهلاكية للأسرة على اعتبار أن رب الأسرة يساوي وحدة استهلاكية واحدة، وكل فرد من أفراد الأسرة الآخرين يساوي جزءا من الوحدة الاستهلاكية، تبعا لما هو مشاهد على مستوى استهلاك الأفراد ضمن فئة عمره، ونوع جنسه.

✓ **الإنفاق على المواد الغذائية:**

يستخدم هذا المؤشر وفقا لوجهة النظر التي ترى أنه كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية، انخفضت النسبة التي توجهها الأسرة من إنفاقها على السلع غير الضرورية، وهذا ما يعني انخفاض مستوى معيشتها[2].

---

[1]- عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، مرجع سابق، ص 45.

[2]- البنك الدولي، **تشخيص الفقر في الأردن، نيويورك**، 2001، ص ص 4-6.

يمتاز هذا المؤشر بأنه يتيح المقارنة بين مختلف الأسر، حتى وإن تباينت أحجامها أو وحدات العملة التي تتعامل بها، أما أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذه الطريقة كالآتي:

- في بعض الحالات لا تخبرنا هذه الطريقة عن معدل الإحلال، الذي يتم به إحلال السلع الغير الضرورية، محل السلع الغذائية والذي يعبر عن نسبة الإنفاق لمستوى معين من الدخل في لحظة زمنية معينة.

- في بعض الحالات نرى أن الزيادة في الدخل، لا تؤدي إلى تغيير في نسبة الإنفاق على المواد الغذائية من الدخل، إلا بعد مستوى معين منه وخاصة لأفقر الفقراء، كما نجد أن بعض الاحتياجات الإنسانية ترتفع إلى مستوى الغذاء كضرورة، لذلك نجد حتى لو انخفض الدخل في بعض الأحيان أو ازداد فإن الفرد يحاول المحافظة على استهلاكه من الغذاء، لتوفير ما يلزم من هذه الضروريات.

✓ **حصة الفرد من السعرات أو البروتين:**

يعتبر هذا المؤشر من مؤشرات الإنفاق على المواد الغذائية الذي يمكن استخدامه من التمييز بين الفقراء وغير الفقراء، وفقا لما يحتاجه الفرد من السعرات الحرارية، أو حاجاته للبروتين، باعتبار أن نقص التغذية هو أحد الأوجه الأساسية لمعاناة الفقراء.

ب - قياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية:

لا شك أن المؤشرات السالفة الذكر لقياس مستوى المعيشة وبالتالي لقياس الفقر، تتضمن نقطة ضعف مشتركة، وذلك لأنها تأخذ في الحسبان ما تحصل عليه الأسرة من دخل، أو استهلاك مباشر فقط، وتهمل الدخل أو الاستهلاك الذي تحصل عليه بشكل غير مباشر ويساهم في مستوى معيشتها، ويقصد بذلك ما قد تحصل عليه الأسرة من خدمات صحية، وتعليمية، ودعم في الأسعار، ومساهمات أخرى تقدمها الدولة، والتي لا يمكن إهمال دورها في رفع معيشة الأسرة[1]، وتتمثل الحاجات الأساسية في القيمة الإجمالية للحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه، من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة، وتشكل

[1]- محمد حسن باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 3.

الحد الأدنى الاجتماعي (خط الفقر)، وبالتالي فإن فئات السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى تقع ضمن حدود الفقراء[1]. وتنقسم الاحتياجات الأساسية ضمن هذا الإطار إلى نوعين:

- **الاحتياجات الأساسية الغذائية:**

حيث تعتمد هنا حاجة الجسم البيولوجية من السعرات الحرارية، إضافة إلى عناصر التغذية الأخرى (البروتين مثلا)، كمعيار لتحديد هذه الاحتياجات، وتُحدد هذه الحاجة من قبل منظمات دولية متخصصة.[2]

- **الاحتياجات الأساسية غير الغذائية:**

يمكن حصر الاحتياجات ضمن هذا المفهوم في خمس حاجات هي: السكن، الملبس، خدمات التعليم الأساسي، الخدمات الصحية الأولية، الحاجة إلى النقل، ويتضمن مفهوم الاحتياجات الأساسية غير الغذائية إلى مؤشرات أخرى مثل نوعية الخدمات الصحية، والتعليمية، ومدى توفر المياه الصالحة للشرب والبيئة الخالية من التلوث، وحرية الإنسان[3]، ويواجه هذا الأسلوب العديد من الانتقادات هي:

- يمكن الحصول على الحاجة البيولوجية من السعرات، أو عناصر التغذية الأخرى من خلال بدائل مختلفة من المواد الغذائية، كذلك فإن الحصول على وسائل إشباع تلك الحاجة ليس هو الهدف الوحيد من وراء استهلاك المواد الغذائية، فحتى الأسرة الأشد فقرا تستهلك مواد غذائية لا تحتوي على السعرات.
- أسعار المواد الغذائية تتباين من منطقة لأخرى، ومن موسم لآخر خلال السنة، كذلك تبعا للكميات المشتراة، أو أسلوب الشراء وطبيعة الأسواق.
- ليس هناك تقدير متفق عليه بالنسبة للاحتياجات الغذائية الموصى بها، فتلك الاحتياجات تعتمد على العمر، ونوع الجنس، ومقدار النشاط الذي يمارسه الفرد ووزنه، ودرجة حرارة البيئة وعوامل أخرى، وهناك اختلاف بين المختصين بهذا الشأن، وتقديرات الاحتياجات تلك تخضع لمراجعات دورية، نتيجة للتطورات العلمية والخبرة المتزايدة في هذا المجال.[4]

---

[1]– عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، مرجع سابق، ص 45.

[2] –Anthony Barnes Atkinson (1989), poverty and social security, London Harvester, New York ,P225.

[3]– عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، مرجع سابق، ص 46

[4] -Karima Korayem (2002), poverty in Egypt, center of Economic and financial reaserch studies, Cairo, P12.

ج – قياس الفقر من منظور الدخل والاحتياجات الأساسية:

إن قياس الفقر الذي يعتمد على خطوط الفقر، والمؤشرات الأخرى المشتقة منه هو دلالة لمفهوم الفقر من منظور الدخل والاحتياجات الأساسية على حد سواء.

د- خطوط الفقر:

أي خط الفصل الحاسم في الدخل أو الاستهلاك، الذي يعتبر الفرد أو الأسرة التي تقع تحته فقراء، والتي تتضمن الحاجات الأساسية، أي بعبارة أخرى أن الدخل الضروري الذي يغطي الحد الأدنى اللازم للمعيشة، ويعتبر هذا الأسلوب الأوسع استخداما لقياس وتحليل الفقر، وهو يصلح للمقارنة دوليا، وأشارت بعض الدراسات إلى أن الفرد يصبح فقيرا أو يصنف كفقير، إذا انخفض مستوى دخله أو إنفاقه عن مستوى الحد الأدنى المطلوب للحياة المعيشية[1]، أما بعض الدراسات فتحدد خط الفقر بواسطة تقدير الاحتياجات الغذائية عن طريق السعرات، والفيتامينات، والمعادن الموجودة في الغذاء الضرورية للفرد،[2] وتتمثل أهم الطرق لقياس خط الفقر في الآتي:

– طريقة استهلاك الطاقة الغذائية[3]:

وفقا لهذه الطريقة يتحدد حد الفقر على أساس تكلفة الغذاء لفئات العمر الأساسية، والجنس، ومجموعات الأنشطة، بالإضافة إلى بعض العناصر الأخرى الأساسية غير الغذائية، ويتم حساب تكلفة الغذاء الأساسي باستخدام أقل أنواع الغذاء أسعارا، ووفقا للكمية اللازمة لتلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية[4].

ويحتاج تطبيق هذه الطريقة لنوعين من المعلومات لكل فرد أو أسرة أو عائلة، وإجمالي الإنفاق على الغذاء وفقا للمعادلة التالية:

$$Inyf = a + bc$$

[1] - world Bank(1978), staff working:The Measurement of spatial differences in poverty, The case of Peru, New York, P54.

[2]- Idem.

[3]– شيرين بشرى غالي، **ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير، 2006، ص 8.

[4]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، (الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003/2002)، ص 79.

وعلى أساس المعاملات المقدرة من هذه الدالة، وباستخدام توصيات منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الزراعة والأغذية للسعرات الحرارية المطلوبة * C، يمكن تقدير خط الفقر على النحو التالي:

$$Z = ea + 6C *$$

ويتطلب تطبيق هذه الطريقة معلومات حول الإنفاق على الغذاء بواسطة الأسر، واستهلاك الطاقة الغذائية وحجم الأسرة وهيكلها بالنوع والعمر.

ووفقا لهذه الطريقة يساوي حد الفقر الإنفاق الاستهلاكي اللازم لتوفير كمية من الغذاء، تكون كافية لإمداد الفرد البالغ بالحد الأدنى من الطاقة (السعرات الحرارية) المطلوبة له.

- طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية:

وتحدد هذه الطريقة خط الفقر على أساس تكلفة النظام الغذائي الأساسي للفئات الرئيسية، حسب العمر، ونوع الجنس، والنشاط، بالإضافة إلى المواد الأساسية غير الغذائية، وهذه الطريقة بادر إليها (راونتري) **1901** حيث عرف الاحتياجات الأساسية على أنها تلك الاحتياجات اللازمة للحفاظ على النشاط البدني العادي[1].

ويمكن كتابة خط الفقر الغذائي تحت هذه الطريقة على النحو التالي:

$$Zf = \sum pj \times * j$$

يتم تحديد نسبة الإنفاق على عناصر الغذاء الأساسية من الاستهلاك الكلي فإذا كانت 1/3 مثلا فإن حدَ الفقر = 3× تكلفة عناصر الغذاء الأساسية.[2]

- الأنواع المختلفة لخطوط الفقر

- **خط الفقر المطلق: poverty Absolute**

هو الخط الذي لا يتغير بتغير الزمان والمكان، إنما يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية، والذي يساوي إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد

[1]- المرجع السابق، ص 79.

[2]- علي عبد القادر علي، **الفقر: مؤشرات القياس والسياسات**، (جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005)، ص 6-8.

الاحتياجات، يستخدم خط الفقر المطلق للمقارنات الدولية ومثال على ذلك اعتماد دولار واحد، أو دولارين للفرد في اليوم[1]، وبناءا على تلك المفاهيم النظرية لخط الفقر المطلق يتم احتساب خط الفقر المطلق بالصيغ الاستهلاكية الأساسية من مواد غذائية، وملابس، ومسكن، وتعليم وصحة، والاحتياجات الأساسية الأخرى[2]، وفق الصيغة الآتية:

$$Z\mu = A(B/C) - 1$$

Zμ: خط الفقر المطلق.

A: التكلفة المحسوبة لسلة المواد الغذائية.

B: الإنفاق على المواد الغذائية.

C: إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

وهناك طريقة أخرى يتم بها حساب خط الفقر المطلق وهي طريقة النمط الغذائي الفعلي[3]، حيث تقوم هذه الطريقة على حساب متوسط الفرد الإجمالية من السعرات للفئات الدخلية المختلفة، ويتم اختيار الفئة الدخلية التي يكون لها المتوسط أقرب إلى متوسط احتياجات الفرد من السعرات، وباستخدام الاستكمال الخطي يحدد الإنفاق الإجمالي للمتوسط المذكور فيما يلي:

$$Pa = n.Ca$$

n : عدد أفراد الأسرة

Ca : متوسط إنفاق الفرد الواحد لإشباع حاجاته الضرورية الغذائية وغير الغذائية.

[1]– أحمد ابريهي العلي، في سبيل إزالة الفقر، "**مفاهيم وآراء**" **ورقة مقدمة بمناسبة الأسبوع العالمي للتخفيف من الفقر**، بغداد، 1988، ص3.

[2] –Lorenzo giovanni Bellu, Paolo liberti (2007),L ' impact des politiques de la pauvreté, définition de la pauvreté , Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), P04.

[3]– محمد حسين باقر، مرجع سابق، ص 13.

- **خط الفقر النسبي: Relative poverty line**

إن الفقر بمعناه النسبي يشير إلى موقع الأسرة أو الفرد، بالمقارنة مع متوسط الدخل في المجتمع المعني،[1] فهو معيار نسبي يحدد عادة بجزء من متوسط الدخل القومي[2]، وطبقا لهذا يتحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط، أو بالحد الأعلى لدخل (10%) من السكان الأدنى دخلا، وهذا يعني أن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر[3]، ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن الأول يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما الثاني هو قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معين[4]، ويقترح **Ravillon** أنه لأغراض السياسات ينبغي استخدام المفهوم المطلق لخط الفقر، المعرف على دالة الرفاه، إلا أن ذلك لا يعني بقاء خط الفقر ثابتا بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي، فتحديد مستوى مرجعي لدالة المنفعة مع الزمان والمكان، لايعني ثباته بالنسبة للقوة الشرائية، إذ أن ذلك يعتمد على محددات الرفاه[5]"، ويتم احتساب هذا المؤشر بالصيغة الرياضية التالية:

$$Z \sim = 2/3S$$

$Z\sim$: خط الفقر النسبي

S: متوسط الإنفاق الشهري للأسرة.

- **الفرق بين خط الفقر المطلق و خط الفقر النسبي:**

إن خط الفقر المطلق يستخدم أثناء الأزمات الاقتصادية، لأن هذا الخط يسمح بتحديد عدد الأفراد الذين وقعوا تحت هذا الخط، ويصبح هذا الخط كمنبئ للفقر، بينما أثناء النمو تدرس ظاهرة الفقر بنـــــاء على تحديد خط نسبي للفقر، لأن هذا النمو يسمح لها بتحديد شريحة السكان التي تعيش تحت المستويات

[1]- المرجع السابق، ص 6.

[2]– محمد الصقور وآخرون، مرجع سابق، ص 4.

[3]– عدنان داود العذاري، هدى زوبير مخلف الدعمي، مرجع سابق، ص 49.

[4]– علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، مرجع سابق، ص 4.

[5]– Datt, Gaurav; Ravallion Martin, Has India economic Growth become More pro-poor in the wake of economic reforms?. Policy research, working paper N° 5103, The world Bank, development research group, October 2009, P 5.

المقبولة دون مواجهة صعوبات، كون أن هذا النمو يسمح بتوفر الحد الأدنى من التعليم والصحة والغذاء لكل فئات المجتمع، وبالتالي يصبح خط الفقر المطلق ليس له معني هنا[1].

- **خط الفقر المدقع: Extreme poverty line**

يعبر الفقر المدقع عن الحالة التي لا يستطيع الفرد بواسطة دخله الوصول إلى حالة إشباع الحاجة الغذائية، المتمثلة في عدد من معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة[2]، ووفقا لهذا التعريف يحسب خط الفقر المدقع بطريقة تكلفة السعرات الحرارية التي تعتبر أفضل طريقة لقياس الفقر المدقع، ويمكن الحصول على صيغة خط الفقر المدقع كما يلي:[3]

$$Pc = Cf * Kn * m$$

حيث أن:

Pc: خط الفقر المدقع.

Cf: كلفة السعرة الحرارية الواحدة.

Kn: السعرات الحرارية للفرد ضمن الأسرة في اليوم.

m: تمثل عدد الأيام في الشهر.

- **خط الفقر الاجتهادي: Subjective poverty line**

تستند هذه الطريقة على أن تحديد خط الفقر تعتمد على ما يجتهد به الأفراد في مجتمع ما، من تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يعد مقبولا اجتماعيا ضمن ذلك المجتمع، وبذلك فإن خط الفقر الاجتهادي لا يتغير بتغير المكان والزمان فحسب، ولكن يختلف أيضا باختلاف الأفراد ضمن المجتمع نفسه وفي الزمان نفسه، فيلاحظ أن تقدير الأفراد لمقدار الحد الأدنى المقبول للمعيشة يميل إلى الارتفاع عادة بارتفاع دخولهم.[4]

---

[1]–Sarah Marniesse, Op.C it, P2.

[2]– محمد كاظم المهاجر، **الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي**، (دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000)، ص 26.

[3]– عدنان داود محمد العذاري، هدى زوبير مخلف الدعمي، مرجع سابق، ص 81.

[4]– محمد حسين باقر، مرجع سابق، ص 7.

ه- مؤشرات قياس الفقر:

لقياس الفقر توجد العديد من المؤشرات التي يمكن استخلاصها اعتمادا على خط الفقر، فيتم تحديد هذا الأخير بالاعتماد على العملة المحلية وبالأسعار الجارية، ولذلك نجد أنه لا يصلح لأغراض المقارنة المباشرة بين الدول المختلفة، وذلك لاختلاف العملات المحلية ولتباين الأسعار فيها، ولكن الفائدة الحقيقية لهذا الخط تكمن في إمكانية استخلاص عدد من المؤشرات بالاعتماد عليه، وأهم تلك المؤشرات هي كالآتي:

- مؤشرات نسبة الفقر Head count index

وهو أبسط هذه المقاييس وأكثرها شيوعا، ويحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر، وهذا المؤشر يعبر عن عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر[1]، ويقيس هذا المؤشر مدى انتشار الفقر أو نطاق الفقر، ويقاس بعدد السكان الذين يعيشون بدخل تحت خط الفقر كنسبة من مجموع السكان، وفق الصيغة التالية:

$$H = g/n \times 100$$

H: نسبة السكان الفقراء

g: عدد السكان الفقراء

n: مجموع السكان.

إن هذا المؤشر يمتاز عن غيره من مؤشرات الفقر بأنه سهل القراءة والتفسير والتمثيل، إضافة إلى أنه مناسب جدا لأنواع معينة من مقارنات الفقر، مثل التقدم المحقق في مكافحة الفقر، غير أن (أمارتيا سن 1976) انتقده بشدة كونه غير حساس لعمق الفقر وعدم المساواة(التفاوت) بين الفقراء، أي أن هذا المؤشر لا يتأثر بالفروقات في عمق الفقر، كما أنه لا يتأثر بتوزيع الدخل ما بين الفقراء وزيادة على ذلك فإنه لا يعطي أية فكرة عن تمركز الفقراء.

[1]- عصام الطاهر، **قياس وتحليل أثر برامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1999، ص105.

- مؤشر فجوة الفقر Poverty gap index

تعبر فجوة الفقر عن مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد (المطلق أو المدقع أو غيرها..)[1]، يقيس هذا المؤشر الفرق بين إجمالي دخل أو إنفاق الفقراء، والدخل الكلي لأولئك الفقراء لو أن كلا منهم حصل على دخل يساوي دخل خط الفقر، ويتم حساب هذا المؤشر كالتالي[2]:

$$P1 = 1/n \sum (Z - Yi)Z$$

n: إجمالي السكان

Z: خط الفقر المستخدم

Yi: دخل أو إنفاق الفرد (i) من الأفراد تحت خط الفقر.

ويمكن حساب المؤشر P1 من المؤشر P0 كالتالي:

مؤشر فجوة الفقر (P0) = فجوة الدخل× مؤشر عدد الأفراد (P1)

حيث أن:

$$\text{مؤشر فجوة الفقر} = \frac{\text{مجموع فجوات الدخل النسبية للفقراء}}{\text{عدد السكان}}$$

ومن أهم المآخذ على هذا المؤشر أنه يهتم فقط بالعجز المتوسط، دون أخذه بعين الاعتبار الاختلافات المسجلة في شدّة الفقر بين الفقراء، وهو بذلك لا يتأثر بانتقال الدخل من شخص أقل فقرا إلى شخص آخر أكثر وأشد فقرا، أي لا يعكس مقدار التفاوت بين دخل الفقراء.

- مؤشر شدة الفقر Severity of poverty

يعكس هذا المؤشر إضافة إلى فجوة الفقر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، باعتباره الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة، وهناك صيغتان لقياس شدة الفقر هما [3]:

[1]- محمد كاظم المهاجر، مرجع سابق، ص 43.

[2]-Banque Mondial (2002), Note Technique, Mesure et analyse de la pauvret., www.worldbank.org/poverty/data.

[3]- Ravallion Martin (1992), poverty caparisons, A guide to concepts and Methods, The world Bank , Washington, P39.

- **الصيغة الأولى: Foster – Green – Thorbecke**

$$Ps = 1/n/\sum(Z - Yi)^2 \times 100$$

Ps: شدة الفقر.

n: إجمالي السكان

Z: خط الفقر المستخدم

Yi : دخل أو إنفاق الفرد (i) من الأفراد تحت خط الفقر.

- **الصيغة الثانية: فجوات الفقر ونسبة الفقراء**

$$Ps = (Pg)^2/H + (Pg - H)^2/H \quad (P$$

Ps: شدة الفقر.

Pg: فجوة الفقر.

H: نسبة الفقر (نسبة السكان الفقراء إلى مجموع السكان).

P: مربع معامل تباين الاستهلاك بين الفقراء.

– مؤشر سين للفقر Sen's poverty index

بالاستناد على نموذج هاريس تودارو والذي يستخدم دائما في نمذجة اقتصاديات البلدان الأقل نموا، استطاع Sen أن يوحد أهم المؤشرات الهامة لقياس درجة الفقر على النحو التالي[1]:

$$P = H.G^*$$

$$G^* = H + (1 - M)G$$

P: شدة الفقر

H: نسبة السكان الفقراء

M: نسبة فجوة الدخل IRG

G : معامل جيني

كما يقيس هذا المؤشر نسبة فجوة الدخل بالصيغة التالية:

$$IRG = 1 - (Y^* Z)$$

[1]-Amartya Sen, poverty an ordinal approach to measurement, econometric, vol 44, N° 2, march 1976, PP 219-231.

Y^*: متوسط دخل الفقراء $IRG = 1$

Z: خط الفقر

G: معامل جيني يقيس مقدار التفاوت في توزيع الدخول، وعليه كلما صغرت قيمة هذا المعامل عبرت عن المساواة في توزيع الدخل، والعكس صحيح[1].

كما يعرف معامل جيني أيضا كعلاقة بين التوزيع التصاعدي للسكان بالنسبة للتوزيع التصاعدي للدخول ويقاس بالصيغة التالية:

$$G = 1 - \sum Spi\,(Yi - Yi - 1)$$

$$0 < G < 1$$

Yi: المتجمع الصاعد للنسب المئوية لدخل الفئة.

Yi-1: المتجمع الصاعد للنسب المئوية لدخل الفئة السابقة.

Spi: نسبة السكان الفقراء في الفئة.

يتراوح معامل جيني* بين الصفر (المساواة التامة) والواحد (التفاوت التام)، ويتراوح بالنسبة للبلدان التي تتسم بدرجة عالية من التفاوت في توزيع الدخل القومي بين (**0.5-0.7**)، بينما يتراوح بالنسبة للبلدان التي تتسم بدرجة قليلة من التفاوت(أو بدرجة عالية من العدالة)، في توزيع الدخل القومي بين (**0.2-0.35**)[2].

ويكون التوزيع أكثر عدالة كلما كانت قيمة معامل جيني أصغر وأقرب إلى الصفر.

---

[1]– محمد صالح عبيدة، **النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة الثامنة، العد السابع عشر، القاهرة، 1996، ص 6.

*– من فوائد معامل جيني أنه يمكن استخدامه للمقارنة بين توزيع الدخل على مختلف قطاعات الأفراد، ويتم توظيفه للإشارة إلى كيفية تغيير الدخل في دولة خلال فترة من الزمن، بحيث يمكن تحديد إذا ما كانت عدم المساواة في زيادة أو نقصان. أما سلبياته كمقياس لعدم المساواة فتتمثل في إغفاله للهوية فهو لا يهتم من هم أصحاب الدخول الكبرى، وأصحاب الدخول الصغرى. بالإضافة أنه لا يعتمد على مقياس اقتصادي معين، فمعامل جيني لا يأخذ في الاعتبار حجم الاقتصاد، ولا كيفية قياس الاقتصاد، ولا يدخل فيه تمييز بين دولة غنية ودولة فقيرة.إن قياس معامل جيني لدولة كبيرة ومتشعبة ومتباينة جغرافيا، ينجم عنه نتيجة أكبر من قيمة المعامل لكل من مناطقها على حدة. كما أن هناك اعتقاد بان معامل جيني أكثر حساسية لدخل الطبقة المتوسطة، عن طبقات الفقر المدقعة(.للمزيد انظر. Amartya Sen, poverty an ordinal approach to measurement, Op.Cit, PP 219-231)

[2] - Syamaprasad Gupta, (1977) , A model of income distribution and growth, world Bank, John Hopkins university press, London, PP 3-10.

- مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل[1]:

بالإضافة إلى معامل جيني أو مؤشر جيني الذي هو مقياس لعدم المساواة في التوزيع، هناك معايير أخري تتمثل في:

- **منحنى لورنز Lorenz curve**

يعتبر هذا المنحنى من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد والأسر، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 3: منحنى لورنز

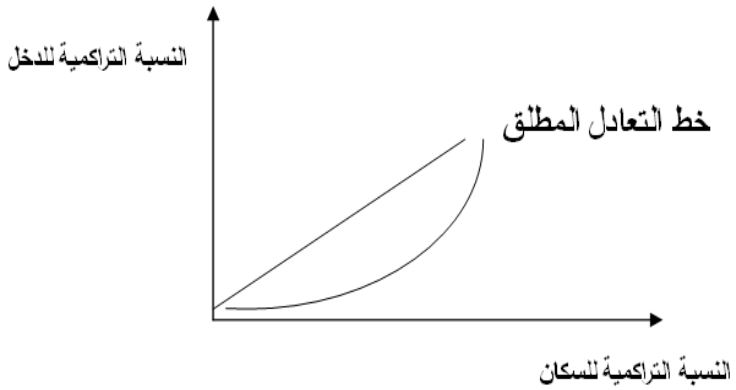

Source: Amartya Sen , poverty: An ordinal Approach to measurement Econometric, Op.Cit, 226.

يمثل المحور الأفقي عدد السكان على أساس النسب التراكمية وليس المطلقة، بينما يمثل المحور العمودي حصة كل مجموعة من السكان في الدخل القومي، على أساس النسب التراكمية حتى **100%**، ويمثل الخط القطري الذي يبدأ من الزاوية اليسرى الأدنى للمربع، إلى الزاوية اليمنى الأعلى خط المساواة التامة، أي أن كل نقطة على الخط تعني أن كل نسبة من السكان تحصل على نسبة متساوية من الدخل، أما منحنى لورنز (الذي يبعد عن خط العدالة التامة) فإنه يعكس العلاقة الفعلية بين كل من نسبة السكان ونسبة الدخل، التي تحصل عليها خلال سنة معينة. حيث يتضح كذلك من خلال الشكل أيضا أنه كلما ابتعد منحنى لورنز عن خط المساواة التامة، كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل القومي، والعكس صحيح، وبما أنه لا يوجد هناك بلد يتسم بالمساواة التامة في توزيع الدخل القومي، لذلك نجد أن

[1]- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسين، محمود حامد محمد، **التنمية الاقتصادية**، (دار المريخ للنشر، السعودية، 2006)، ص 205-208.

منحنى لورنز يبتعد عادة عن هذا الخط، وتعكس درجة الابتعاد عن هذا الخط مدى خطورة التفاوت في توزيع الدخل القومي بين البلدان.

- **معامل ثيل: Theil Coefficient**

إن مؤشر ثيل للتفاوت في توزيع الدخل، هو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل، حيث أن هذا المؤشر يساوي متوسط الدخل، واللوغاريتم التابع له، والميزة الأساسية لهذا المؤشر تكمن في قدرته التفسيرية، فتفسير هذا المؤشر يناسب تقدير المساهمة التي تقدمها المجموعات المختلفة للتفاوت الكلي للدخل، مثل دخل مجموعة من السكان وفقا للتوزيع التعليمي والعمري، وجبريا يمكن التعبير عن هذا المؤشر كالتالي[1]:

$$T=\sum QI*\log QI/N$$

حيث أن:

N: عدد الأفراد أو العائلات.

QI: هو الدخل لمجموعة من الأفراد.

2.1.2 قياس الفقر من زاوية التنمية البشرية:

عندما أشاعت أدبيات التنمية البشرية مفهوما جديدا للفقر دعي بالفقر البشري Human poverty جري التركيز فيه على النظرة الشاملة للفقر، نجد أن هذا المفهوم كان يقوم على أن الفقر ليس مجرد نقص الدخل، بل انتفاء الفرص والخيارات أو ضعفها، والتي تعتبر في حد ذاتها جذرا لمشكلة التنمية البشرية برمتها[2]، ومنه يمكن قياس الفقر من منظور التنمية البشرية وفق مايلي:

هناك مؤشرين معا لقياس الفقر البشري هما مؤشر الفقر البشري (IPH-1) للدول النامية، ومؤشر الفقر البشري (IPH-2) لمعظم الدول الصناعية من خلال ما يلي:

[1]– Frank Alan Cowell (1995), Measuring inequality, handbook in economic series, 2 edition, London, P 15.

[2]– أحمد ابريهي العلي، في سبيل إزالة الفقر: مفاهيم وآراء، مرجع سابق، ص 2.

أ-حساب دليل الفقر البشري للبلدان النامية (IPH-1)

يركز دليل الفقر البشري للبلدان النامية (دليل الفقر البشري-1) على نواحي الحرمان من ثلاثة أبعاد هي[1]:

- مدة الحياة ومستوى الصحة: وتتمثل في المخاطر التي تحول دون العيش لعمر معين أي التعرض لموت في سن مبكرة نسبيا.
- المعرفة: أي الاستبعاد من عالم القراءة والاتصال.
- مستوى المعيشة اللائق: يتعلق بمستوى المعيشة اللائق من حيث الإمداد الاقتصادي العام.

ويتم حساب [2] (IPH-1) من خلال ثلاث مؤشرات وهي: P1. P2. P3 حيث أن:

P1: نسبة الموت قبل بلوغ 40 سنة.

P2: نسبة الأمية.

P3: يمثل النقص في شروط الحياة المحترمة، نفسه عبارة عن مؤشرات جزئية وهي:

P31: نسبة الأشخاص الذين يحصلون على الماء الصالح للشرب بصفة دورية.

P32: نسبة الأشخاص الذين يحصلون على الخدمات الصحية.

P33: نسبة الأطفال الأقل من 5 سنوات الذين يعانون من احتياجات قابلة للقياس.

ونقوم بحساب P3 باستعمال العلاقة التالية:2.....$P3 = (P31 + P32 + P$

وبعدها نقوم بحساب مؤشر الفقر البشري (IPH-1)باستخدام العلاقة التالية

$$IPH - 1 = [\frac{1}{3}(P1^3 + P2^3 + P3^3)]\frac{1}{3}$$

ب-دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية IPH-2

يركز دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية على نواحي الحرمان من حيث أربعة أبعاد لحياة الإنسان، مماثلة إلى حد كبير للأبعاد التي تنعكس في دليل الفقر البشري-1 وهي: طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة اللائق، مضافا إليه الاستبعاد الاجتماعي (عدم المشاركة أو التهميش).

[1] -Nicolas Sirven (2007), de la pauvreté à la vulnérabilité, pauvreté et stratégie de survie, monde en développement, N° 4, Tome 35 ,Belgique, P11.
[2] - UNDP.HDR, OP. Cit, P110.

ويتم حساب IPH-2[1] من خلال أربعة مؤشرات وهي: P1 ,P2 ,P3 ,P4

P1: نسبة الموت قبل بلوغ **60** سنة.

P2 : نسبة الأمية.

P3: نسبة من يعيشون تحت خط فقر الدخل المحدد بنسبة **50%** من الدخل الشخصي الذي يمكن التصرف فيه.

P4: عدم المشاركة أو الاستبعاد فهو يقاس بمعدل البطالة طويلة الأجل (**12** شهرا أو أكثر) للقوة العاملة، وبذلك فإن معادلة الفقر البشري–2 هي كالآتي:

$$HPI-2=[\frac{1}{4}(P1^{3}+P2^{3}+P3^{3}+P4^{3})]\frac{1}{3}$$

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 1: **ملخص دليل الفقر البشري للدول النامية والدول المتقدمة.**

مؤشر الفقر البشري HPI-1الدول النامية	مؤشر الفقر البشري HPI-2الدول المتقدمة
– نسبة السكان الذين يقل عمرهم المتوقع عند الولادة عن 40 سنة(% من السكان). – معدل الأمية للبالغين (% من السكان من عمر 10 سنوات أو أكثر). – مؤشر مركب من: – نسبة السكان التي لا تتوفر لها مياه أمنة. – نسبة السكان التي لا تتوفر لها خدمات صحية – نسبة الأطفال دون الوزن الناقص (تحت الخمس سنوات)	– نسبة السكان الذين يقل عمرهم المتوقع عند الولادة عن 60 سنة (% من السكان) – نسبة الأمية الوظيفية (% من السكان من عمر 16 سنة إلى 65 سنة) – نسبة السكان تحت خط الفقر (% من السكان) – نسبة البطالة الطويلة (12 شهرا أو أكثر) من القوى العاملة.

المصدر: أديب نعمة، تعريف الفقر وقياسه في دول مجلس التعاون، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، 2008، ص 25.

3.1.2 قياس الفقر المتعدد الأبعاد:

إن ظاهرة الفقر ليست ظاهرة نقدية بحتة بل هي ظاهرة متعددة الأبعاد والجوانب، وهذا ما يتجلى من خلال الانتقال من النموذج الفسيولوجي للحرمان، والذي يعني الافتقار إلى الدخل والغذاء والملبس

[1]– محمد عبد الله الرفاعي، معوقات بيانات قياس الفقر، المؤتمر الإحصائي العربي الأول حول الفقر، عمان، 2007، ص 478.

والمأوى إلى النموذج الاجتماعي للحرمان، الذي يتمثل في عدم قدرة الفقراء على الاستفادة الكاملة من الموارد المتدفقة.

وقد استخدم مقياس الفقر البشري من قبل الأمم المتحدة لقياس الفقر غير المادي، ويتعرض لنقص القدرات من تعليم، وصحة ونقص في الوصول إلى مقومات الحياة الجيدة مثل البينة التحتية والعمل وغيرها، وتم تطويره مؤخراً في سنة **2010** إلى مقياس الفقر المتعدد الأبعاد، الذي صمم لتوصيف حالات الحرمان الشديدة التي يواجهها الأفراد في نفس الوقت، ويحدد المؤشر الأوجه المتعددة للحرمان التي تعاني منها الأسر في مجال الصحة والتعليم، ومستويات المعيشة بشكل أكثر تفصيلاً من مقياس الفقر البشري.

ويمتاز هذا المقياس بالبناء على بيانات المسوح المختلفة، ويتم حساب المؤشر من خلال تعريف الأسر كأسر فقيرة إذا حرمت من **3** من بين**10** أبعاد والتي قسمت إلى:

الصحة: وفيات الأطفال وتغذيتهم، ولكل منها **1/6** من الوزن.

التعليم: سنوات الدراسة والتحاق الأطفال بالمدارس، ولكل منها **1/6** من الوزن.

مستوى المعيشة:كهرباء، ومياه الشرب، والصرف الصحي، والأرضيات، ووقود الطهي، وحيازة الأصول، ولكل منها **1/18** من الوزن.

ومن ثَم يتم حساب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد كناتج رقمين: نسبة عدد الأفراد أو الأفراد من الفقراء متعددي الأبعاد ومتوسط شدة الفقر، مما يعكس نسبة الأبعاد التي تتعرض فيها الأسر للحرمان.

4.1.2 إشكاليات قياس الفقر:

يوجد العديد من المعوقات لقواعد بيانات قياس الفقر بمختلف الأساليب ومن أهمها[1]:

- بيانات الفقر المتوفرة بشكل عام لا تتضمن معلومات كافية عن بعض شرائح المجتمع، كشريحة الأغنياء التي يكون لسلوكياتها آثارا مباشرة بالنسبة للفقراء والفقر.
- فقدان البيانات اللازمة لحساب بعض المؤشرات، مما يؤدي إلى اللجوء لأساليب التقدير، أو إلى تنفيذ مسوح صغيرة لتوفير البيانات المطلوبة.

[1]– المرجع السابق، ص 479.

- عدم توفر بيانات تفصيلية على مستوى الوحدات التحليلية، فمثلا في مسح نفقات ودخل الأسرة لا نستطيع الحصول على بيانات عن الإنفاق على مستوى الأفراد، كون الوحدة الإحصائية في المسح هي الأسرة.

- تطرح عملية قياس الفقر مشكلة أخرى هي: ما هي وحدة القياس المستعملة؟، هل هي العائلة، أم أن العائلة قد تتكون من فرد واحد، أو عدة أفراد؟.

- صعوبة التعبير الكمي عن العديد من المفاهيم النوعية المتداخلة، والمتنوعة، وهي مهمة صعبة من الناحية الفنية[1].

- شح البيانات عن الفئات الأشد فقرا، فغالبا ما تكون هذه الفئات محرومة من الخدمات العامة، وبالتالي ليست مقيدة ضمن سجلات الخدمات، كما أن أوضاعها غير المستقرة تؤدي إلى عدم تقييدها ضمن المسوحات*.

- عدم الاتجاه لعمليات المسح النوعية* بشكل رسمي.

2.2 أساليب مكافحة الفقر:

اتفق المجتمع الدولي على اعتبار أن الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية، وقد تم تضمينه في أهداف الألفية للتنمية الصادرة عن البنك الدولي.

لكن تبقى مشكلة الحد أو التخفيض من الفقر من القضايا الاقتصادية الكلية، التي تدخل في واجبات الدولة المعاصرة، لذلك يجب على الدولة أن تقوم بوضع السياسات الكلية المناسبة، ومن خلال أحسن أدوات السياسات الكلية وأكثرها فعالية.

---

[1]- إبراهيم العيسوي، **مناهج قياس التنمية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1997، ص ص 1-16.

*- من أهم المسوح نجد مسح الأسرة متعدد الأهداف، الذي يتم من خلاله جمع بيانات تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأسر والأفراد، كبيانات الإنفاق والاستهلاك والدخل والصحة والتعليم...الخ. ويشمل هذا المسح المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، إضافة إلى مسح قياس مستوى المعيشة الذي طور من قبل البنك الدولي.

*- المسوح النوعية هي تلك التي تجمع ما بين البيانات الكمية والبيانات النوعية، لكنها تختلف عن المسوح الكمية، لأنها تشرك الأفراد والمجتمعات في العملية البحثية، من خلال أخذ انطباعاتهم وفهمهم ومعلوماتهم بخصوص أسباب الفقر وسبل معالجته، وذلك تحت اسم ما يعرف بالمسوح بالمشاركة، هذا النوع من المسوح ينفذ ضمن عدة طرق أهمها الطرق الانثروبولوجية، وطرق تقييم المستفيدين.

1.2.2 الإطار النظري لتحليل السياسات الاقتصادية على الفقر

أ- تحديد إطار عام للعلاقة بين السياسات الاقتصادية والفقر:

- مفهوم السياسة الاقتصادية:

ينصرف مفهوم السياسات الاقتصادية الكلية إلى مجموعة من التدابير، والإجراءات، والقوانين والمواقف، والأطر، التي تضعها السلطات العامة للقطاعات الاقتصادية، والمعبرة عن تصورها وموقفها للكيفية التي تدار بها الموارد الاقتصادية النادرة، بأنواعها المادية والبشرية، إدارة اقتصادية مثلى بحيث تحقق أعظم المنافع للمجتمع[1]، وبالتالي لا يخرج مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية على أنها عبارة عن أهداف+ أدوات+ الزمن[2].

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسات الاقتصادية تمثل فيما يلي:

الأولى: سياسة الإصلاح الاقتصادي والتي تضمن التغيير في أسس النظام الاقتصادي، كالتغيير في ملكية وسائل الإنتاج.

الثانية: السياسة البنيوية والتي تتطلب إجراءات تغييرات في بنية النظام الاقتصادي، كالتغيير في النسبة السكانية، والبنية القانونية، والتقنية.

الثالثة: السياسات الكمية التي تتصف بالتأثير في المتغيرات الكمية، كرفع نسبة الاستثمار بغية الحصول على معدل مستهدف للنمو، أو سعر الصرف، أو سعر الفائدة...إلخ

- السياسة الاقتصادية الكلية والفقر:

تؤثر السياسات التي تتبعها الحكومات على الفقر بطرق مباشرة، وأخرى غير مباشرة، وتتمثل مجمل هذه السياسات في التالي:

- **السياسات المؤثرة في النمو الاقتصادي والطلب على اليد العاملة:**

المعترف به عموما أن النمو الاقتصادي هو أولى الضروريات اللازمة لتخفيف حدّة الفقر، فالاقتصاديات التي تنمو بسرعة تكون فرصتها في التغلب على الفقر أكبر، من فرصة البلدان التي

[1]- علي عبد القدر علي، الفقر:مؤشرات القياس والسياسات، مرجع سابق، ص 208.

[2]- عبد العزيز عبد الله القطيفي، مرجع سابق، ص 175.

ينخفض فيها الدخل السنوي[1]، والأمثلة على البلدان التي نجحت في تخفيف حدة الفقر تشير إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وحدة الفقر[2]، ولكن لا بد أن يكون نمط النمو مؤديا إلى تحسين توزيع عائدات النمو الاقتصادي، حيث أن أساسيات التوزيع يجب أن تتجه نحو تعزيز فرص الفقراء في تملك الإمكانات[3]، وأن سياسات النمو الاقتصادي وسياسات التوزيع يجب أن توضع في إطار يتكامل مع التوجيهات السياسية والاقتصادية والبيئية[4]، حيث أن نجاح أية إستراتيجية للقضاء على الفقر رهن بالنمو الاقتصادي القوي والمستدام، وبالتوزيع الناجح لثماره.

كما أن النمو الاقتصادي سيتيح فرصا حقيقية للشرائح الفقيرة في المجتمع، ولا سيما في الوسط الريفي، وذلك بتشجيع النشاطات الاقتصادية ذات القدرة العالية على خلق فرص العمل.

- **سياسات الإنفاق الحكومي:**

في غياب شبكات الضمان الاجتماعي، وترتيبات الضمان ضد البطالة فسيكون لسياسة تخفيض العمالة في القطاع العام تأثيرا مباشرا، بحيث يترتب عليه زيادة في الفقر، كما أن التخفيض الحاد في التحويلات النقدية والعينية من الحكومة للأفراد، يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، ومن ثم يزداد الفقر، كما أن إلغاء الدعم على السلع والخدمات خصوصا تلك التي يستخدمها الفقراء، تؤدي إلى زيادة الارتفاع في عدد الفقراء، وبالتالي يجب على الدولة أن تضع سياسات مالية تعمل على خفض العجز في الموازنة العامة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات تكون قابلة للتمويل بواسطة المصادر العادية، التي لا يترتب عليها ضغوطا تضخمية، وبالتالي ينعكس نجاح هذه السياسات في كبح التضخم بشكل ايجابي على الفقراء.

- **سياسات إصلاح النظام التعليمي و التدريبي:**

إن عصر الثورة المعرفية المعلوماتية، واقتصاد السوق، واقتصاد المعلومات، بشكل عام يحتاج

---

[1] −The world Bank, world development Report, 1990, P174.

[2] - ESCAWA , A conceptual and Methodological Framework for poverty alleviation in the Escwa region, 1993, P22.

[3]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **القضاء على الفقر**، إدارة الأمم المتحدة لخدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، 1999، ص 33.

[4]– مرجع نفسه، ص 399.

لمستويات تعليمية راقية ذات مهارات عالية، وإنتاجية مرتفعة، تجلب الأجور المرتفعة لذلك من المهم العمل على رفع مستوى التحصيل التعليمي، وتحسين في نوعية التعليم، ليواكب عصر الاقتصاد المعلوماتي، بما يؤمن احتياجات سوق العمل، ويعتبر التدريب والتأهيل طريقة ناجحة للقضاء على البطالة وسبيلا لمواجهة الفقر، وزيادة قدرة الفقراء على رفع مستوى معيشتهم، فدراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعد حرمان الفقراء من الأصول الإنتاجية ومنها التعليم، والمهارات، أحد الأسباب الرئيسية للفقر[1].

- **سياسات التشغيل:**

لقد أثبتت النتائج أن زيادة نسبة العاملين بقطاع الدولة بحوالي عشر نقاط مئوية، يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني بحوالي **21** نقطة مئوية،[2] وبالتالي انخفاض الفقر.

- **سياسات الاستثمار في رأس المال البشري:**

يعرف رأس المال البشري بأنه متوسط سنوات الدراسة للسكان من عمر **28** سنة وأكثر، حيث توضح النتائج أن زيادة رأس المال البشري بنسبة دراسة واحدة من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني بحوالي **14** نقطة مئوية[3]، من هنا نجد أن تحسين مستوى التعليم والصحة، هو استثمار فعال يتيح للفقراء فرصا أكبر للمشاركة في عملية النمو الاقتصادي، وتحسين الدخول.

- **تبني سياسة لإصلاح القطاع المالي:** فالإصلاح المالي المستند إلى سياسة مالية قوية يساعد على النمو الاقتصادي وعلى الحد من معدلات الفقر، حيث أن هيكلة المصارف العامة واختيار سياسات فعالة في مجال التضخم، واستقرار سعر الصرف والنظام التجاري، كلها سياسات تؤدى إلى التقليل من حدوث الفقر[4].

---

[1]– برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **مكافحة وإزالة الفقر**، إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، 1997، ص 21.

[2]–علي عبد القادر علي، **حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 18.

[3]– مرجع نفسه، ص 24.

[4]– معتز سلامة، **الآليات الاجتماعية لنشوء الفقر ومعدلاته في الدول العربية: الفقر في الوطن العربي**،(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005)، ص 100.

- **سياسات خفض حجم التوزيع في المستويات العليا من الدخل، من خلال الضرائب على الدخل، والثروة التصاعدية:**

تعتبر الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة، من الوسائل الهادفة إلى تقليل النسبة لذوي الدخول العالية من الدخل القومي، إلا أن هذه الوسيلة لا تكون فعالة لتحقيق هذا الهدف، في كثير من البلدان النامية، وذلك بسبب عدم توفر المعلومات الدقيقة المتعلقة بالدخول، والثروات الخاضعة للضريبة، وكذلك بسبب تخلف الأجهزة الضريبية، وانتشار الفساد الإداري، لذلك لا بد من الاهتمام الكبير بتطوير الجهاز الضريبي، ودعمه بالكفاءات العالية، والأجهزة المتطورة لغرض القيام بمهامه الكبيرة في هذا المجال[1].

- **سياسات زيادة الدخل الشخصي للمستويات المنخفضة من الدخل:**

حيث أن زيادة الدخل الشخصي لمستويات الدخل المنخفضة يكون من خلال المدفوعات التحويلية، ودعم السلع والخدمات العامة، وتعتبر المبالغ التحويلية التي تقدمها الدولة إلى الأسر الفقيرة، وذوي المداخيل المنخفضة على شكل إعانات مالية شهرية، من أهم الوسائل المباشرة لمساعدة الفقراء، وهناك العديد من الوسائل غير المباشرة التي يمكنها تخفيف حدّة معاناة الفقراء، وتأتي في مقدمة هذه الوسائل توفير السلع الاستهلاكية الأساسية بأسعار مدعمة، وكذلك تنفيذ المشروعات الخدمية الضرورية في المناطق الريفية[2].

- **سياسات التمويل الصغير:** أكدت معظم الدراسات أن القروض الصغيرة لها مجموعة كبيرة من الآثار الايجابية على الأسر التي تتلقاها،[3] بحيث يسمح التمويل الصغير للأسر الفقيرة بالتحول من العيش يوما بيوم، إلى التخطيط المستقبلي، والاستفادة من تغذية أفضل، وتحسين الظروف المعيشية لهذه الأسر، ورفع المستوى الصحي والتعليمي لأطفالهم[4].

---

[1] −Michael Todaro(1995), Economic development 8^{th}Ed ,New York university, PP168-169.

[2] - Idem.

[3] - Ellis, Fand Mdoe. N (2006), livelihood and rural poverty reduction in Tanzania, world development, Vol 31, N° 8, PP 1367-1384.

[4] −المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، CGAP، **التأمين الأصغر: استراتيجية إدارة المخاطر**، موجز الجهات المانحة رقم 16، البنك الدولي، 2003، ص ص 1−2.

حيث أكد البنك الدولي عام **1998** أن نسبة **8%** من القروض من بنك غرامين تحد من دائرة الفقر سنويا، فالدخل الذي يُدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته، بل ويساعد أيضا على زيادة دخل أسرة بأكملها، بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي، وتربية الأطفال وتعليمهم[1]، كما أشار أن **78%** من المستفيدين من خدمات برنامج SHARE في الهند ولفترات طويلة أشاروا إلى أنهم قد شهدوا ارتفاعا ملحوظا في مستويات الرفاهية الاقتصادية، على أساس مصادر الدخل، وامتلاك الأصول المنتجة، وظروف السكن ونسبة الإعانة الأسرية، كما حدث تحول ملحوظ في أنماط التوظيف، فانتقلوا من العمل اليومي غير المنظم ومنخفض الأجر، إلى التوظيف الذاتي ذي مصادر الدخل المتنوعة، والمعتمد أساسا على أنشطة العمال الصغيرة.[2]

ب – السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر:

تتمحور معظم السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر حول تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي لحماية الفقراء، من الصدمات الخارجية والداخلية، وتشمل هذه البرامج على:

- **شبكات الضمان الاجتماعي:**

توضح الشواهد التطبيقية هشاشة وضعف شبكات الضمان الاجتماعي في الدول النامية، وذلك لمحدودية تغطيتها وارتفاع تسرب منافعها، وعدم كفاية ما تقدمه من عون ومساعدة، وعدم دراية الفقراء بوجودها، وانعدام فرصهم للحصول على استحقاقاتهم منها، عندما يعلمون بوجودها، كما توجد صعوبة القيام بتأسيس شبكات الضمان الاجتماعي في خضم الأزمات الاقتصادية كانت أو طبيعية، بالإضافة إلى نقص المعلومات، وعدم توفر الموارد المالية، والكوادر البشرية، الأمر الذي يعني أن تأسيس البنيات التحتية لشبكات الضمان الاجتماعي يتطلب وقتا وتخطيطا[3].

وفي غياب شبكات فعالة للضمان الاجتماعي يتعرض الفقراء أكثر من غيرهم للمعاناة في ظل الأزمات، ومن ثم فإن تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي بطريقة منهجية، وكجزء من خطة تنموية بعيدة المدى،

---

[1]-Gibbons, rural credit for reducing extreme poverty an overview of the project lkhtiar experience in penusular Malaysia: workshop in new direction to eradicate poverty in sabah, Kundasang 12-14 December 1988, The institute of development studies, Sabah, 1994, Malaysia, P10.

[2]– ناثانيل جولد برج، **قياس أثر التمويل الأصغر: حصر للمصادر المعروفة**، سلسلة منشورات مؤسسة غرامين، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص 29.

[3]– مرجع نفسه، ص 30.

يمثل السبيل الأنجع لحماية الفقراء، حيث توفر هذه الشبكات آلية لتأمين الفقراء، ضد انهيار دخولهم، وتشجيعهم للقيام بمبادرات تتسم بالمخاطر المنخفضة والعوائد المرتفعة، هذا ما يرفع من إنتاجيتهم.

وحتى تحقق شبكات الضمان الاجتماعي هدفها المنشود يجب أن تتسم بمجموعة من المبادئ هي[1]:

- ✓ أن تتجاوب بطريقة مرنة لاحتياجات الفقراء.
- ✓ أن تكون ذات كفاءة مقارنة بالبرامج الاجتماعية الأخرى.
- ✓ أن تتجنب هذه الشبكات توفير الحوافز السلبية، كتلك التي تشجع على عدم البحث عن وظائف، والركون إلى الاستفادة من تعويضات البطالة.

- **برامج التحويلات النقدية والعينية:** تهدف هذه البرامج إلى تغطية غير القادرين على العمل، ضد المخاطر طويلة المدى والمرتبطة بفقدان مصادر الدخول، وتمثل التحويلات النقدية والعينية التي تستهدفهم على نظام المنح الدراسية للأسر الفقيرة، وعلى أنظمة التموين وبتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة، وعلى آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر في وقت الأزمات.

- **برامج الأشغال العامة:**

يمكن تصميم هذه البرامج استنادا على المبادئ التالية:[2]

- توفير فرص العمل في مشاريع البنيات الأساسية التي تمولها الحكومة.

- أن تقوم الحكومة بمقابلة تكاليف الأجور لكل المشاريع، وأن تقوم بمقابلة التكاليف الأخرى في بعض المناطق الفقيرة.

- أن يكون العمل في مثل هذه المشاريع متوفرا بطريقة مستمرة، على أن تتوسع فرص العمل خلال الأزمات بطريقة تلقائية

- أن يتم اختيار مشاريع البنيات الأساسية بواسطة المجتمعات المحلية .

- ينبغي أن تهدف كل المشاريع العامة إلى تمكين كل الراغبين في العمل من الحصول على وظائف.

[1]- علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، مرجع سابق، ص ص 13-14.

[2]- مرجع نفسه، ص 15.

ج – الوسائل السياسية لمكافحة الفقر:

تتمثل الوسائل السياسية في تمكين الفقراء من أسباب القوة، وذلك عن طريق زيادة قدرة الفقراء على التأثير في المؤسسات الحكومية التي تمس حياتهم، وذلك عن طريق[1]:

- إزالة الحواجز القانونية والسياسية، والإدارية: حيث يمكن للدولة أن توفر الخدمات للفقراء، على نحو أكثر فعالية للجميع خاصة الفقراء من خلال:

- الحد من الفساد، واستخدام سلطة الدولة لتوجيه الموارد إلى الأعمال التي تفيد الفقراء، ويتم ذلك بتبسيط الإجراءات وجعلها شفافة للعملاء، تعزيز الاتصال بين الموظفين المدنين والمتعاملين معهم.
- جعل الأنظمة القانونية سندا للإنصاف والعدالة.
- احترام الأنظمة السياسية للقانون، وكذا تشجيع مشاركة الفقراء في العمليات السياسية، وكذا استقلال القضاء للحفاظ على حكم القانون.
- جعل اللامركزية في خدمة الفقراء: حيث أن تحقيق لامركزية السلطات والموارد على مستوي المجالس البلدية الفرعية يتطلب جهودا خاصة، لكن المنافع تكون كبيرة.

2.2.2 دور الإسلام في معالجة الفقر (الزكاة):

ا- معالجة الإسلام لظاهرة الفقر:

تعتبر الزكاة موردا أساسيا من الموارد المالية في الدولة الإسلامية، وهذا يخرجها عن أن تكون عبادة محضة فهي جزء من النظام المالي، والاقتصادي في الإسلام، حيث تعتبر المؤسسة الأولى للضمان الاجتماعي في الإسلام، وتصرف لخدمة الأهداف الإنسانية وذلك لقوله تعالى:" **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**"[2]. كما أننا نلمس الخطاب للجماعة في تنظيم الصدقات، والزكاة وأفعال الخير كلها في قوله تعالى: "**ولا تحضون على طعام**

[1]–Programme des Nations Unies pour le développement, rapport Mondial sur le développement humain,2000, PP 59-63.

[2]– سورة التوبة الآية 103.

المسكين"[1]، وهي توجيه إلهي إلى التكافل الجماعي على أفعال الخير، لأنها تؤدى إلى النفع واستدامة الخير.

ب – الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في معالجة الفقر:

تأسيسا على كون الزكاة نظام مالي، واقتصادي واجتماعي، فهي تعمل على معالجة الفقر من جهة، ومكافحة أسبابه من جهة أخرى، وهذا على الأصعدة التالية:

– على الصعيد المالي:

تمثل الزكاة موردا ماليا وإيرادا كليا لميزانية الدولة، يحميها من الوقوع في العجز أو اللجوء إلى الدين الخارجي أو الداخلي، فهي مورد من موارد الحكومة بحيث يصرف لمواجهة الفقر، وتمكن الأفراد من إشباع حاجاتهم، وهي بحكم طابعها الشمولي والدائم تعتبر أداة بيد الدولة لمواجهة العجز المالي، والأزمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، والوقوع في فخ السيولة، وهذا كله دون الاضطرار إلى تخفيض النفقات العامة، التي هي ضرورية لمكافحة الفقر، وزيادة النمو وتحقيق التنمية[2].

وسنوضح الدور التمويلي لهذه الأخيرة في التالي:

- اعتبار أن الزكاة أساس للنظام المالي والاقتصادي في الإسلام، له فائدة عظيمة ليس فقط في مجال المساهمة في أهداف المجتمع، بل إن الزكاة باعتبارها تنظيما ربانيا للمال يجب أن تتخذ كنموذج يحتذى به في تنظيم الموارد المالية الأخرى وطرق إنفاقها.[3]
- وفرة حصيلة الزكاة تجعلها أداة مهمة في دورها التمويلي، ومما يساعدها في هذه الوفرة ما يلي:

✓ سعر الزكاة أو النسبة التي تفرض بها وهذه النسبة تصل في بعض الثروات إلى **20%** ولا تقل عن **2.5%**.

✓ إن وعاء الزكاة يشمل كافة أنواع المال في المجتمع وهذا يوسع الدور التمويلي لها.

✓ تكرار جمع حصيلة الزكاة كل عام، من شأنه أن يجعل الحصيلة وفيرة، حيث أن تكرار جمع المـــــال

---

[1]– سورة الفجر الآية 18.

[2]– ثابت محمد ناصر وآخرون، كمال رزيق وآخرون، **نظام الزكاة وإشكالية محو الفقر: مؤسسات الزكاة في الوطن العربي**، دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة الفقر، (مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص 279–280.

[3]– السباعي مصطفى، **اشتراكية الإسلام**، (دار المطبوعات العربية، دمشق، ط2، 1960)، ص 132.

على مدى **10** سنوات، كفيل لوحده بإعادة توزيع ثلث الناتج المحلي.[1]

- مساهمة الزكاة في تغطية جانب مهم من نفقات الدولة، وبخاصة نفقات الضمان الاجتماعي.
- تساعد الزكاة أفراد المجتمع في تكوين مشروعات صغيرة، خاصة عندما تقدم لأصحاب الحرف والمهن من الفقراء والمساكين، وهذا يؤدي إلى دفع الاستثمار الخاص إلى التوسع، مما يساعد في توفير فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع.

- لاتحتاج الدولة لتخصيص موارد من الموازنة العامة للشؤون الاجتماعية والهيئات والجمعيات الخيرية لرعاية الفقراء، وذلك لأن جميعها تتكفل بها الزكاة[2].

- **على الصعيد النقدي:**

باعتبار أن الزكاة اقتطاع نسبة **2.5%** من الثروة النقدية كل عام، تدفع بمالكها إلى استثمارها في الواقع وعدم اكتنازها، وبما أن فريضة الزكاة تعد وسيلة فعالة من وسائل إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع على أساس عادل، فالزكاة تؤخذ من الغني وتعطى للفقير[3]، ولو طبقنا ظاهرة تناقص المنفعة يمكن القول أنه كلما زادت وحدات السلع المستهلكة يمكن التدليل على تناقص المنفعة الحدية للدخل، كلما زادت وحداته، فالغني تكون لديه منفعة الوحدة الحدية الأخيرة، أقل من منفعة الوحدة الحدية للدخل لدى الفقير، وعلى ذلك فإن نقل عدد من وحدات دخل الغني عن طريق الزكاة إلى الفقير، يسبب كسبا للفقير أكثر من خسارة للغني، والنتيجة هي أن النفع الكلي للمجتمع يزيد بإعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة، وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء الذين يرتفع لديهم الميل الحدي للاستهلاك عن غيرهم من الأغنياء[4]، هذا ينعكس أثره على زيادة الإنفاق، وبالتالي من خلال المضاعف على زيادة الإنتاج حيث أن المضاعف هو الذي يحدد استجابة الناتج القومي للتغير في الإنفاق[5].

---

[1]– عبد الكريم الخطيب، **السياسة المالية في الإسلام**، (دار المعرفة، بيروت، بدون سنة نشر)، ص 194.

[2]– أحمد مجدوب أحمد علي، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة**، دراسات وبحوث ديوان الزكاة السوداني على الموقع 20/12/2007www.zakat-sudan.org

[3]– محمد النوري، **معالم البديل الاقتصادي الإسلامي**، مجلة الإنسان، العدد 8، السودان، 1992، ص 88.

[4]–شوقي أحمد دنيا، **تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي**، نقلا عن نهاية الإمام المحتاج للإمام الرملي، بدون سنة نشر، ص 282.

[5]– عوف محمد الكفراوي، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، (مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2006)، ص 199.

- **على صعيد العمالة:**

إن فرض الزكاة على الموارد الاقتصادية غير المستغلة في العملية الإنتاجية، سوف يدفع بأصحاب هذه الأموال إلى بيعها والتخلص من تحمل مبلغ الزكاة عليها، ولأن الزكاة سوف تعمل على أكل وعائها تدريجيا، لذا يفكر في استغلالها في أوجه نشاط صناعية، وتجارية، التي تعطي فرصة لزيادة العمالة، كما سيكون هناك حافز لزيادة الاستثمارات، رغم انخفاض العائد طالما أنها تحقق ما يكفي لسداد الزكاة، والمحافظة على قيمة الأموال[1].

كما أن الزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال، لأنها تفرض على رأس المال والدخل المتولد عنه معا، فالإنفاق من حصيلتها من شأنه أن يدفع القوة العاملة بأن تساهم في الأعمال الاقتصادية، بما يعود على المجتمع بمزيد من الإنتاج، الذي من شأنه أن يزيد فرص الاستثمار.

ج – الدور الاجتماعي للزكاة:

يؤدي تطبيق نظام الزكاة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية، وتأمين أبناء المجتمع الواحد ضد الفقر، والكوارث والمشاكل الاجتماعية الأخرى من انحلال خلقي، وانحراف....إلخ، فنظام الزكاة جهاز أساسي من أجهزة التكافل الاجتماعي في الإسلام، وهذا يجعل كل فرد من خلال مبدأ العطاء والأخذ يحس في مجتمعه بأن عليه واجبات، يجب عليه أداؤها، وأن للفرد حقوقا في هذا المجتمع، يجب على القائمين عليه أن يعطوا كل ذي حق حقه، كما أنها تقيم التكامل الاجتماعي في مجتمع الدولة، لأن أموال الزكاة إذا زادت عن حاجات البلد الذي جمعت فيه، تنقل إلى غيره من البلاد المجاورة[2]، والشكل التالي يبين استراتيجيات وطرق مكافحة الفقر.

[1]– دلال بن طبي، **وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004/2003، ص 28.

[2]– مجدي عبد الفتاح سليمان، **دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي**، "مجلة الوعي الإسلامي، العدد 44، الكويت، 2002". على الموقع: www.alwaei.net .

الشكل 4: استراتيجيات وطرق مكافحة الفقر.

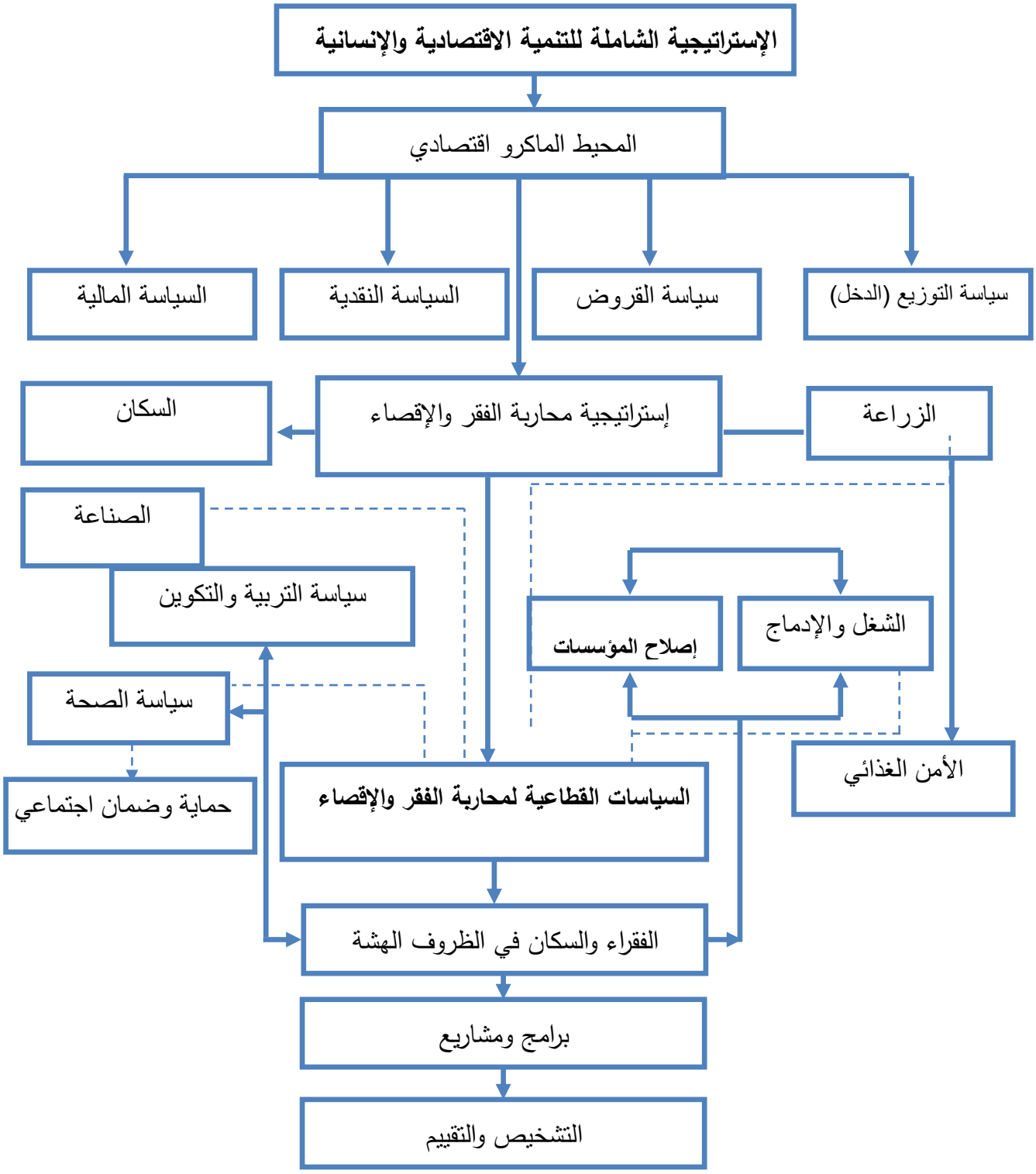

المصدر: معتز سلامة، الآليات الاجتماعية لنشوء الفقر ومعدلاته في الدول العربية: الفقر في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 120.

3. النمو الاقتصادي والفقر:

شهدت السبعينات تغيرا ملحوظا في المفاهيم العامة والخاصة عن طبيعة النشاط الاقتصادي، في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، كان هناك اهتمام غير عادي بفكرة المتابعة المستمرة للنمو، حيث أن الهدف الأساسي لكل الدول هو تحقيق النمو المتواصل، ففي الدول المتقدمة كان الاهتمام الأكبر موجها نحو نوعية الحياة، أما في الدول الفقيرة فإن الاهتمام الرئيسي كان منصبا على النمو في مواجهة توزيع الدخل[1]، ولقد وضعت نظريات النمو الحديثة في الثمانينات والتسعينيات مرة أخرى النمو وإعادة توزيع الدخل في المقدمة، بحيث ترى أن مشاكل الفقر ليست فقط في وجودها، ولكن استمرارها للأسوأ كاقتصاديات دول العالم الثالث.

1.3 تحديد الإطار العام للعلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر:

إن دراسة آثار السياسات الاقتصادية على الفقر يتم من خلال تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر.

1.1.3 أسس العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر:

استمر الجدل حول النمو الاقتصادي* منذ القديم إلى غاية اليوم، بحيث ولدت الثورة الصناعية الأساليب التي استخدمها النظام الرأسمالي إلى زيادة هائلة في الإنتاج، واعتبر الكثير من الاقتصاديين والسياسيين أن هذه الزيادة في الثروة تؤدي إلى القضاء على الفقر[2]، ففي البداية تركزت ثمار النمو بأيدي مجموعات صغيرة تمثل الفئة التي بدأت التصنيع، أما البقية والتي تشكل الأغلبية فكانت تعاني شكلا من أشكال الاستعباد، كما ظهرت الحركة الاستعمارية من أجل توفير المواد الخام لضمان استمرار عجلة النمو في البلدان الصناعية، أو لتصريف منتجاتها، وبالتالي ارتفعت نسبة الفقر بشكل كبير في دول

---

[1]– ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، (دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2006)، ص 187.

*– حاول لويس LEWIS في تعريفه تبيان الفرق بين التنمية والنمو فيقول" النمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية، لأنه وحده يمكنه رفع مستوي المعيشة"، كما أن النمو الاقتصادي هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية، وهو أساسي لها، إلا أن النمو وإن كان أساسيا فإنه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية، ولايكفي وحده لضمان تحقيقها"، للمزيد انظر (إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاديات التنمية: نظريات التنمية والنمو**، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص53).

[2]– صقر حمد صقر، **التنمية الاقتصادية**، (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2004) ، ص ص 115–16.

العالم، وهنا جاء دور خبراء الاقتصاد التقليديين لتبرير هذه العملية، عندما اعتبروا أن العمل سلعة أخرى إلى جانب رأس المال، وتنحصر قيمته في مدى ما يحققه من ربح، ومع أن دعاة الاشتراكية كانوا ناقدين للاستغلال الرأسمالي بالذات، إلا أنهم كانوا مفتونين بآلية تكديس الثروة وبالرغم من أنها كانت تطمح إلى مثل أعلى، فإنها أيضا ضحت عمليا بالناس. وسواء بالنسبة للرأسمالية والاشتراكية فإن مفتاح التنمية التي تعود بالفائدة على الناس، وتقضي على الفقر هو النمو الاقتصادي السريع[1]، كان الإيمان بالنمو مستندا إلى افتراض أن فوائده تنتشر حتما وعلى نطاق واسع، غير أن ذلك وكما تبين فيما بعد لم يكن حتميا، حيث كان يُعتقد في الاقتصاديات الأكثر ليبرالية أن مكافأة الأغنياء تؤدي إلى حفزهم على الابتكار، والادخار، وتكديس رأس المال، وأن ذلك سوف يعود بالفائدة على الفقراء في نهاية الأمر[2]، من خلال توزيع جزء من حصيلة الضرائب المفروضة على ذوو الدخول العالية، على شكل إعانات حكومية لذوي الدخول المنخفضة، أي بعبارة أخرى التركيز أولا على زيادة الدخل القومي، وبعد ذلك التفكير بكيفية توزيعه، وليس العكس.

ولقد تعرضت هذه النظرية إلى العديد من الانتقادات، من قبل العديد من الاقتصاديين المهتمين بقضايا التنمية، في البلدان النامية تمثلت في التالي:[3]

أولا: هناك الكثير من الدلائل التي تثبت بأن الأغنياء في معظم البلدان النامية، لا يميلون إلى إدخار واستثمار نسبة كبيرة من دخلهم في الاقتصاد المحلي، وإنما يفضلون إنفاق نسبة كبيرة من دخلهم على السلع الكمالية المستوردة، وهذا السلوك بدوره يقلل من فرص تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، في هذه البلدان مما يؤدي إلى تردي أوضاع الفقراء.

ثانيا: يؤدي انخفاض مستويات الدخل والمعيشة بالنسبة للفقراء إلى تدهور حالتهم الصحية، وانخفاض إنتاجيتهم، ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

[1] - UNDP , HDR 1996, oxford university press, New York, P43.
[2] - Idem.
[3] −Michael Todaro(1995) , Economic Development 5^{th}Ed, Op.Cit, PP168-169.

ثالثا: يؤدي ارتفاع مستوى الدخل للسكان الفقراء إلى زيادة الطلب على السلع الضرورية المنتجة محليا، كالمواد الغذائية وغيرها، على عكس الأغنياء، كذلك يؤدي ارتفاع الطلب على المنتجات المحلية إلى زيادة الطلب على العمال، ومن ثم زيادة الاستثمار والإنتاج، وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

رابعا: ارتفاع درجة اللامساواة، وانتشار الفقر، وما يترتب عليها من عدم القدرة على الحصول على الائتمان، وعدم القدرة على الدعم المالي لتعليم أطفالهم، وغياب فرص الاستثمار العيني والنقدي، كل هذه العوامل تجعل نصيب الفرد من النمو يكون أقل مما يجب أن يكون، إذا كان هناك مساواة أكبر، غير أن الذي حدث في عقدي الخمسينيات والستينيات هو بالرغم من زيادة معدلات النمو الاقتصادي في كثير من البلدان النامية، إلا أن مستويات الفقر بقيت مرتفعة، لذلك تعالت الأصوات التي تدعو إلى ضرورة الاهتمام بمعالجة مشكلة الفقر، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للمشكلات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، التي تعاني منها هذه البلدان، بدلا من التركيز على زيادة معدلات نمو الدخل القومي، وفتحت التنمية الاقتصادية الحديثة الباب، أمام إمكانية أن يؤدي النمو إلى تحسين مستوى معيشة الفقراء، ومعيشة الناس جميعا، وخلال هذه الفترة ازداد دخل الفرد في أغنى بلدان أوروبا أكثر من عشر مرات بالقيمة الحقيقية، وزاد في الصين أكثر من أربع مرات، وثلاث مرات في جنوب آسيا، وكان تأثير ذلك على الفقر هائلا[1]، إلا أن ذلك لا يمكن تعميمه في بلدان كثيرة عجز النمو عن الحد من الفقر، إما لأن النمو كان بطيئا أو راكدا، أو لأن نوعيته وهيكله لم يكونا لصالح للفقراء بما فيه الكفاية، أو لأن النمو الاقتصادي لايصل بصورة تلقائية إلى القاعدة التحتية من المجتمع[2]، وهناك جدل قائم حول أهمية النمو الاقتصادي بالنسبة للحد من الفقر، فالنمو الاقتصادي يساهم بالفعل في الحد من الفقر، لكن هناك نسبة لا تستفيد من هذا النمو نتيجة لأوجه التكيف التي يتطلبها النمو.[3]

وعندما أخذت البطالة في الظهور وسط النمو وبشكل كبير في الستينات من القرن الماضي خلقت أعدادا متزايدة من الفقراء، حيث ترجع المشكلة الرئيسية في البلدان النامية على أنها ليست مشكلة بطالة، وإنما انعدام فرص العمل، إذ يعاني العمال في البلدان النامية من سوء التغذية، وسوء حالتهم الصحية

[1] - The world Bank, Attacking poverty, OP.Cit, P45.

[2] –الطيب زين العابدي، **معالجة الزكاة لمشكلة الفقر**،على الموقع: www.zakathouse.org.kw/2008

[3] -UNDP, HDR (1997), oxford university press,Op.Cit, P71.

والتعليمية، كما أنهم يفتقرون عادة إلى إمكانية الوصول إلى التسهيلات الائتمانية[1]، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض إنتاجيتهم، من هنا انتقل النقاش بشأن التنمية مرة أخرى من الاستخدام، وخلق فرص عمل، إلى توزيع الدخل، وبروز ما يعرف بنهج الاحتياجات الأساسية، حيث انطوت هذه النظرية على ثلاث أجزاء رئيسية هي:

- التأكيد على أهمية زيادة الدخل من خلال الإنتاج المتسم بالكفاءة، والكثيف الاستخدام للأيدي العاملة، وخاصة البلدان التي يوجد لديها فائض في اليد العاملة أولا، وإعطاء دور رئيسي إلى الخدمات العامة للحد من الفقر ثانيا، وثالثا تأكيدها على مشاركة الناس في التنمية، أي أن تمويل التنمية ينبغي أن يشارك فيه المستفيدون منها، بمعنى أن التخفيف من الفقر يكون من خلال تحقيق النمو الذي بدوره يؤدي إلى إعادة التوزيع.

واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات منها: تركها أبعاد الرفاه البشري، الأقل مادية من ناحية، و لعدم تمكينها الفقراء اقتصاديا، لأنها لم تشدد على إمكانية حصولهم على الأصول الإنتاجية، وعلى الإئتمانات من ناحية أخرى.

2.1.3 الاتجاه الجديد للسياسات الاقتصادية على الفقر:

في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات سحقت أزمة الديون بلدانا كثيرة، وأدي الكساد الحاد إلى إبطاء النمو الاقتصادي في كل الدول النامية، وشهد كثيرا منها انخفاضا في الدخل بالنسبة للفرد، وارتفعت نسبة وأعداد سكان العالم الذين يعيشون في فقر مطلق، ولذلك أصبحت إستراتيجية الاحتياجات الأساسية سرعان ما تجاوزتها هذه الأحداث، حيث أزيحت الأفكار التنموية المتمحورة حول الإنسان، وحلت محلها برامج تحقيق الاستقرار، ثم برامج التكييف الهيكلي، كان الهدف من هذه البرامج هو تحقيق النمو، باعتبار أن الأقطار تنمو عبر التكيف من الزراعة نحو الصناعة، أو عبر التكيف من الإنتاج للاستهلاك المحلي، إلى الإنتاج المعد للتصدير[2]، وتعتمد هذه السياسة على إلغاء أو تخفيض الدعم الذي يخصص للمواد

[1] -UNRISD (1994), Briefing paperabout structural adjustmentin a changing world, Geneva, P1.

[2] – سليمان المنذري، **سوق رأس المال: خصائصه ودوره في التنمية الاقتصادية**، (كتاب الأهرام الاقتصادي، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، 17 جانفي 1994)، ص ص 1-8.

الغذائية التموينية، وأسعار الطاقة والنقل والمواصلات، زيادة الضرائب غير المباشرة، وخفض الإنفاق العام الموجه للتعليم والخدمات الصحية، وبرامج الإسكان الشعبي، وزيادة الرسوم على الخدمات، وزيادة أسعار المرافق العامة، على إثر نقل بعضها إلى القطاع الخاص (الخصخصة)، غير أن التركيز هذا انتقل إلى إعادة تنظيم اقتصاديات البلدان النامية وفقا لاقتصاد السوق، وخلال عملية التحرير والتكييف هذه انخفضت الدخول الحقيقية لشريحة كبيرة من الفقراء، وتردى مستوى معيشتهم، كما أزيح إلى الخلف الاهتمام بالفقراء، على اعتبار أن الفقر في الأجل القصير هو ثمن لا بد من دفعه في مقابل تحقيق الاستقرار، والنمو في المدى الطويل.

3.1.3 الإطار الجديد للتنمية والتخفيف من الفقر:

نتيجة لسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي، نادت أصوات إلى ضرورة دمج الاهتمامات الإنسانية، مثل المحافظة على الخدمات الأساسية ضمن إطار جديد للتنمية الطويلة، والذي يستند إلى التنمية البشرية والتي تركز على عنصر رأس المال البشري، باعتبار أن البشر هم صانعو التنمية، ويجب أن يكونوا هدفها، ظهر هذا المفهوم منذ القدم وتم اكتشافه من طرف فلاسفة اليونان قبل ذلك حيث قال أرسطو: " أن الثروة لا تمثل الخير الذي تسعى لتحقيقه، فهي مجرد شيء مفيد للوصول إلى شيء آخر"، أو كما قال ابن خلدون في مقدمته " إن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة، وكل ما في الطبيعة مسخر له"[1].

وكما يقول كاسترو" أنه لا يليق بكرامة هذا الشعب أن يبقى دائما يطلب العون من الآخرين" ويقول برودون " ليس من المقبول أن نستثمر ما نرغب فيه ونريده، حتى بوسائل التي هي في يد الغير، بل علينا أن نستثمر ما نستطيع بالوسائل الموجودة فعلا في أيدينا"[2]، كما أن المصدر الرئيسي لنمو الإنتاجية هو البحث والتطوير أي الاعتماد على التنمية البشرية.

---

[1]– جورج القصيفي، محمد عابد الجابري وآخرون، **التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون**، (التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995)، ص 82.

2– مالك بن نبي، **مشكلة الحضارات:بين الرشاد والتيه**، دار الفكر، دمشق، 2002، ص74.

2.3 تحليل أثر النمو على الفقر:

لا شك أن للنمو الاقتصادي الكثير من القنوات التي يرتبط بها مع الفقر وتتمثل في التالي:

1.3.3 تحليل سلوك الفقر بين النمو الاقتصادي والبطالة[1]:

يمكن إيجاد أثر العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة على الفقر، من خلال تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستخدام للأيدي العاملة، حيث تظهر الدراسات أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستخدام هي علاقة تلقائية ومباشرة، وأن الزيادة في معدل النمو، يفترض بها أن تزيد من معدلات الاستخدام، وأن السبيل لتأكيد هذه العلاقة هو ضمان نمو الاقتصاد بدون أي تغيير في هيكله القطاعي، والتغييرات في معدلات الإحلال بين العمل ورأس المال تستعمل فقط في حالة زيادة الإنتاج، والشكل الموالي يوضح العلاقة المباشرة بين النمو والاستخدام.

الشكل 5: العلاقة المباشرة بين النمو والاستخدام

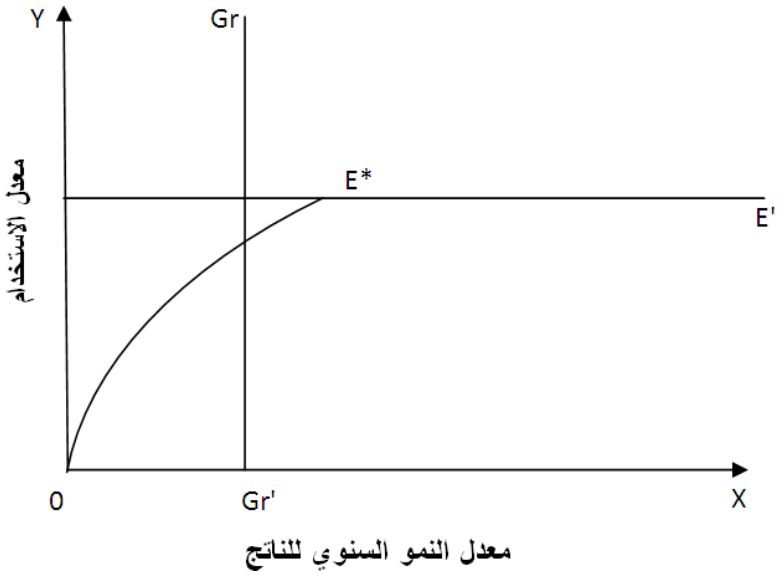

Source: Syamaprasad Gupta, Op.Cit, P4.

حيث أن:

E* E 0 : تمثل منحنى الاستخدام– الناتج

E* E: الاستخدام الكامل.

GrG: الكمية المعروضة من السلع والخدمات (العرض السلعي).

1- Syamaprasad Gupta (1977), A model of income distribution and growth, Op.Cit, P6.

يبين الشكل أعلاه أن مستوى الاستخدام يزداد بزيادة النمو الاقتصادي في مرحلة أولى، إلا أنه يتوقف عن الزيادة في مرحلة لاحقة، حيث يكون النمو مقيدا إما بسبب الاستخدام الكامل، أو بسبب زيادة في العرض من مصادر أخرى غير العمل، من هنا نستنتج أن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر، على اعتبار أن المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي سيعمل على استخدام أكبر عد ممكن من الأيدي العاملة، وبالتالي تنخفض البطالة وخاصة تلك التي تعيش تحت خط الفقر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التخفيف من الفقر هذا لا يقود إلى إزالة التفاوت في توزيع الدخل لكل فئات السكان تحت خط الفقر[1]، غير أن حقيقة الأمر تبين العلاقة بين النمو والاستخدام هي ليست بهذه الصورة المبسطة، إلا إذا كان هيكل الاقتصاد القومي يسمح بالتغيير في تقنيات الإنتاج، من هنا تصبح العلاقة بين النمو والاستخدام على الشكل التالي:

الشكل 6: العلاقة بين النمو والاستخدام.

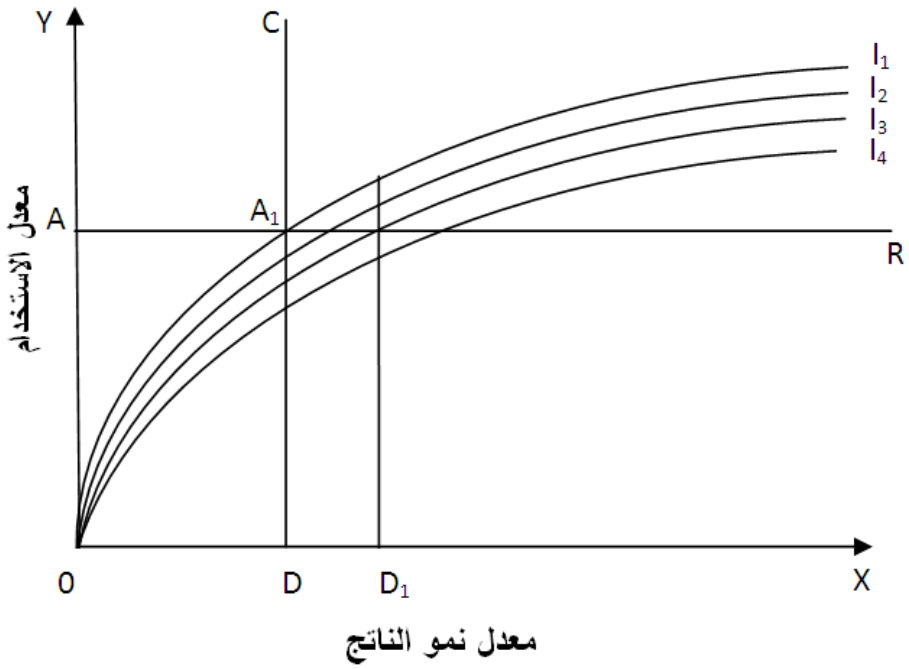

Source: Syamaprasad Gupta, Op.Cit, P7.

من خلال الشكل أعلاه يظهر لنا أن مستويات الاستخدام تتغير صعودا وهبوطا نسبة إلى المسارات التنموية والفن الإنتاجي، حيث يعتبر انخفاض مستوى الإنتاجية وتخلف وسائل الإنتاج، وتسرب

[1]– مارتفيل وآخرون، ترجمة محمد فتحي صقر، النمو مع المساواة، (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1996)، ص ص 169-206.

جزء من المصادر الداخلية لتكوين رأس المال، من أهم العوامل المؤدية إلى انخفاض معدل تكوين رأس المال في دول العالم الثالث، إضافة إلى ذلك فإن السبب الرئيسي لعجز الاقتصاديات المتخلفة في تعبئة الادخار تعبئة فعالة، هو الاتجاه السائد نحو الإنفاق غير المنتج[1].

2.3.3 تحليل سلوك الفقر بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني:

كانت نظرة مالتوس إلى مستقبل البشرية كئيبة، حيث أن المستوى المعيشي للإنسان سيبقى في الحدود الدنيا اللازمة لبقائه، وحسب مالتوس بما أن الأرض ثابتة فستؤدي زيادة الاستخدام بسبب النمو السكاني في النهاية إلى جعل الناتج الحدي للعمل أصغر فأصغر، بسبب قانون تناقص الغلة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل 7 : الإيرادات الحدية المتناقصة للعمل وتأثير نمو السكان:

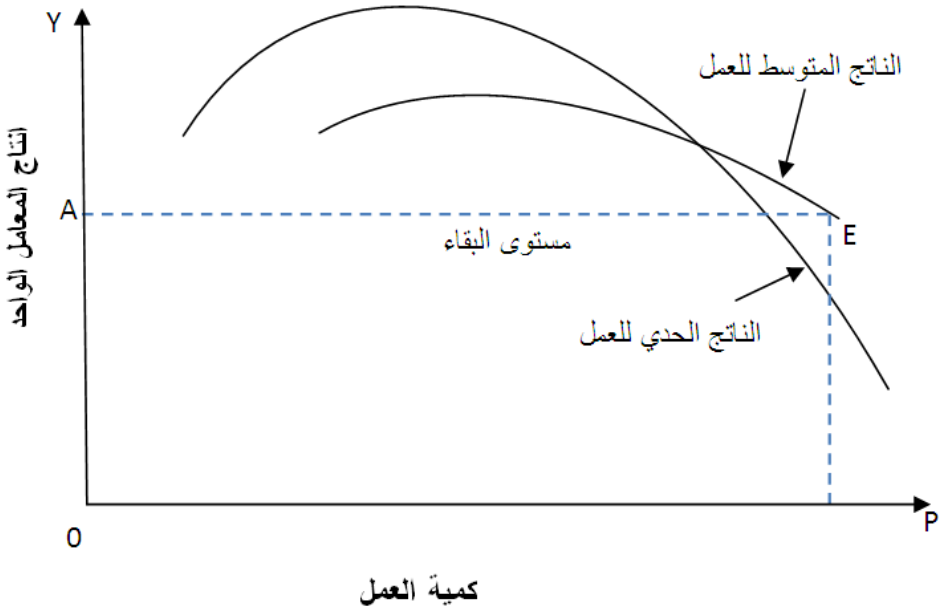

المصدر: أدوني مانسفيلد وناريمان بيرافيش، **علم الاقتصاد**، مركز الكتاب الأردني، عمان، 1988،ص 689.

من خلال الشكل أعلاه ووفقا لمالتوس تميل قوة العمال لأن تكون متصلة بـ OP، لأنه إذا تجاوز إنتاج العامل الواحد OA يزداد عدد السكان، وإذا كان إنتاج العامل أقل من OA تعمل المجاعة على

[1]– عبد العزيز عبد الله القطيفي، النمو الاقتصادي، نظريات النمو:الديناميك والمنهج الرياضي، (دار الكتب للطباعة و النشر، بغداد، 1999)، ص145.

الإقلال من عدد السكان[1]، إلا أن الخطأ الذي ارتكبه مالتوس هو التقليل من مدى التغير التقني وأهميته، وعند تحليلنا لأثر النمو السكاني على الفقر، نجد أن القضاء على الفقر يحتاج إلى زيادة النمو الاقتصادي، وهذا لا يتم إلا من خلال رفع معدل التراكم الرأسمالي في بداية التنمية للوصول إلى مسار النمو الذاتي*، ويقتضي هذا رفع معدل التراكم الرأسمالي لتحقيق معدل لنمو الدخل القومي أعلى من معدل النمو السكاني، مما يترتب عليه ارتفاع معدل نمو دخل الفرد، بدرجة تسمح بزيادة المدخرات والاستثمارات، وبالتالي الإضافة المستمرة للطاقة الإنتاجية للمجتمع، وتحقيق الارتفاع المستمر في معدل نمو الدخل القومي والفردي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 8 :مسار النمو الذاتي" مفعول القوى المهبطة للدخل الفردي، ومفعول القوى الدافعة للدخل الفردي"

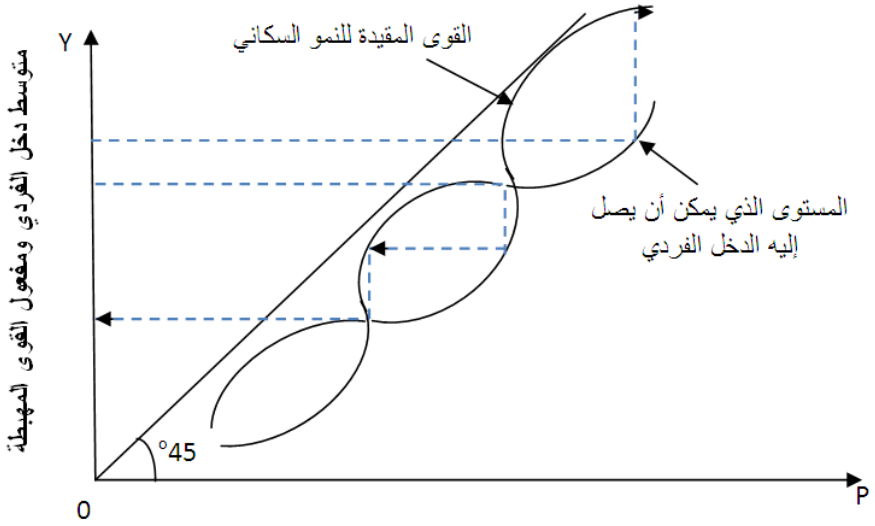

الخط 45° يبين آثار القوى الدافعة للنمو، والقوى المقيدة للنمو على الدخل الفردي.

المصدر: عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة، القاهرة، 1971، ص 244.

[1]– أدوين مانسفيلد وناريمان بيرافيش، علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 691.

*– حتى يمكننا النظر إلى النمو الاقتصادي بطريقة أكثر واقعية، فإنه ينبغي التأكيد على أمرين:

الأول: أنه من المناسب أن ندخل عوامل أخرى، غير مجرد التزايد الكمي لرأس المال أو العمل.

الثاني: أنه لا بد من التسليم بأن هناك تباعدا مفترضا بين معدلات النمو الاقتصادي، ترجع إلى تفاوت هذه العوامل من بلد إلى آخر، للمزيد من المعلومات يتم الاطلاع على: (Solo –Swan, Growth model, Neoclassical growth model, (www.C.B.O.com)

3.3.3 تحليل سلوك الفقر بين النمو الاقتصادي والعدالة:

العدالة لا تعني المساواة المطلقة في توزيع الدخول، حيث لا يؤمن محاضير محمد بقيمة المساواة بين البشر، فهو يرى أن التفاوت بين البشر هو أمر طبيعي[1]، كما أن المساواة المادية مستحيلة، لأن ذلك ضد الطبيعة، باعتبار أنه لم يخلق في الدنيا شيئان متشابهان تمام التشابه، كل الأشياء مختلفة، هذه حقيقة لاسبيل إلى إنكارها[2]، والمساواة لم توجد في أي مجتمع[3]، وهي في الواقع العملي أمر أبعد إلى المثالية، والمساواة بين أفراد المجتمع في الثروة لاينتج عنها عدالة أو إنصاف، فهي تؤدي في النهاية إلى إفقار الجميع وإفقار الدولة[4]، حيث تكون المساواة بين أفراد المجتمع أمام القانون، هذه المساواة تؤدي إلى العدالة، أما المساواة في الثروة فهي مرفوضة، وتكون المساواة في توزيع الدخل عن طريق إعطاء الفئات الفقيرة نصيبا أكبر من الزيادة في الثروة الاجتماعية.

غير أن جيري.س. فيلديز عرض في كتابه الهام _ **الفقر وعدم المساواة**_ كيف أن منحنى لورنز ميز بين ثلاث أساليب مميزة للتنمية، والنمو وهي.[5]

أ- **اتساع نمو القطاع الحديث:** أي أن الاقتصاد ذا القطاعين ينمو بواسطة إثراء وتوسيع القطاع الحديث، بينما يحافظ على مستوى الأجور ثابتا في كلا القطاعين، هذه الحالة صورها نموذج أرثر لويس وهذا يماثل تقريبا نموذج النمو في الدول الغربية المتقدمة، وبدرجة أقل في بعض الدول مثل اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان.

ب- **إثراء نمو القطاع الحديث:** هذا النمو يقتصر على عدد ثابت من الأفراد في القطاع الحديث، أي أن عددا محدودا من الأفراد هم الذين يقومون بالنمو، مع ثبات عدد العمال والأجور في القطاعات التقليدية، وهذا ما حدث في كثير من دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا.

---

[1]- موسوعة الدكتور محاضير محمد، **التحدي**، (المجلد الثاني، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2003)، ص 18-20.

[2]- مرجع نفسه، ص 82.

[3]- موسوعة الدكتور محاضير محمد، **ماليزيا**، (المجلد الخامس، الجزء الثالث، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2003)، ص 62.

[4]- موسوعة الدكتور محاضير محمد، **العلوم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان**، (المجلد السابع، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2003)، ص 226.

[5] -Michael Todaro(1995), Op.Cit, P123.

ج – **القطاع التقليدي:** هو الذي يثري النمو، ومنافع النمو تقسم بالعدل بين عمال القطاع التقليدي، مع حدوث نمو قليل أو منعدم في القطاع الحديث، وهذا ما حدث في الصين، وعدد قليل من اقتصاديات الدول الاشتراكية والشكل الموالي يوضح لنا حالات التباين في اتجاهات منحنى لورنز.

الشكل 9: التباين في اتجاهات منحنى لورنز.

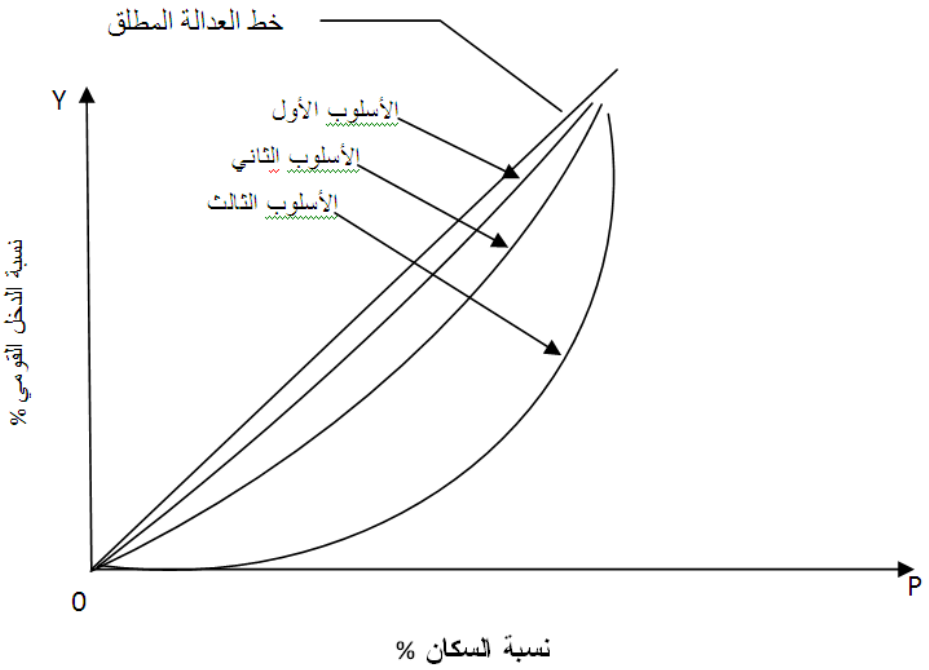

المصدر: ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 205.

باستخدام الحالات السابقة ومنحنى لورنز استطاع فيليدز أن يعبر بشكل صحيح عن الفرضيات التالية[1]:

- في إثراء نمو القطاع التقليدي فإن النمو ينتج عنه دخل مرتفع، ومساواة أكثر نسبيا في توزيع الدخل ودرجة فقر أقل.
- في إثراء نمو القطاع الحديث، فإن النمو ينتج عنه دخل مرتفع، ومساواة أقل في توزيع الدخل ولا تتغير حالة الفقر.
- في حالة نموذج آرثر فإن اتساع نمو القطاع الحديث سيحدث الآتي:

[1]– ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسن، محمود حامد محمود، مرجع سابق، ص ص 205–206

يرتفع الدخل المطلق وينخفض الفقر المطلق، ولكن منحنى لورنز سيكون دائما متقاطعا، لذا لا نستطيع أن نضع أي موقف مفهوم للتغيرات في عدم المساواة النسبية، ربما يكون هناك تحسنا وربما يكون هناك سوء، يوضح فيليدز هذه الحقيقة حيث أنه في المراحل الأولى للتنمية يكون الوضع أسوأ ولكن بعد ذلك يتحسن.

عموما نجد أن العلاقة بين النمو والتفاوت في توزيع الدخل علاقة معقدة، وغير مباشرة[1]، غير أن الأدبيات الاقتصادية تظهر أن العدالة في توزيع الدخل تخلق قوتين متضادتين: الأولى تعرقل النمو والأخرى تعمل على زيادته.

4.3.3 تحليل سلوك الفقر بين النمو الاقتصادي والتعليم:

في ظل النمو الاقتصادي يزيد الوعاء الضريبي والموارد العامة، مما يجعل من الممكن تقديم تمويل كاف لتوفير التعليم الأساسي الجيد لكافة المواطنين، كما أن النمو الاقتصادي يساهم عادة في ارتفاع الأجور، وهذا بدوره يفتح المجال أمام زيادة إنفاق القطاع الخاص على التعليم[2]، ولكي يؤتى التعليم ثمره يتعين أن ينظر إليه على أنه مشروع واع، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وإيجاد فرص تعليمية أفضل، وأساليب تربوية وتعليمية حديثة للفقراء، وكما يقول غالبريث" إن أفضل ما في التعليم يجب أن يكون من أجل أولئك الذين هم أسوأ الأوضاع الاجتماعية".[3]

[1]– محمد جواد رضا، **التعليم والتغيير الاجتماعي في البلدان العربية**، (منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1998)، ص 114.

[2]– ستيفن بارنت وآخرون، **التمويل الفعال للتعليم: دور القطاعين العام والخاص**، (منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1998)، ص 178.

[3]– المرجع نفسه، ص 153.

خلاصة الفصل الأول:

إن الفقر ظاهرة عرفها الإنسان منذ القدم لكن الشعور بها ازداد حدة بازدياد احتياجاته وتطلعاته، واعتبرت ظاهرة الفقر في القدم من المسلمات، غير أن الفكر الاقتصادي تطرق إلى الظاهرة بدقة وأبرزها كمشكلة اجتماعية يجب معالجتها ومحاربتها والقضاء عليها.

لقد حاول العديد من الباحثين إعطاء مفهوم للفقر، إلا أنه لا يوجد توافق وإجماع على ماهية الفقر بالتحديد نظرا لتعدد معانيه، من هنا سوف نكتفي بتقديم تعريف واحد للفقر على أنه الحرمان من المتطلبات المادية، اللازمة للوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية بما في ذلك الغذاء.
هذا التعريف مبنى على أسس نقدية بحتة إلا أن هذه الظاهرة ليست ظاهرة نقدية بحتة، بل هي ظاهرة متعددة تحكمها العديد من المتغيرات، لذا تم تقديم تعريف آخر للفقر من منظور التنمية البشرية والذي يعرف هذا الأخير على أنه، يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش في صحة ، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات وكذلك احترام الآخرين، أما مسالة قياس الفقر فهي إشكالية مطروحة فمنهم من يعتمد على البعد المادي الوحيد كمعيار أساسي في تحديد الفقراء من غيرهم، وهو يتمثل عادة في الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي، من خلال تحديد خط الفقر، فجوات الفقر، بالاعتماد على عتبات الفقر والتي تعتبر أهم العناصر الأساسية في تحليل الظاهرة.

ولما كانت كذلك فإن تحديد هذه العتبة تكتنفها العديد من الصعوبات والشكوك، من هنا وجب التفرقة بين العديد من خطوط وعتبات الفقر، غير أن عدم اقتناع بعض الباحثين باستعمال الدخل أو الإنفاق كمؤشر وحيد للعيش اللائق دفعهم للبحث عن طرق أخرى، لذا ظهر مقياس للفقر البشرى والذي يعتمد على نواحي الحرمان من ثلاثة أبعاد وهي: مدة الحياة ومستوى الصحة، والمعرفة، والمستوى المعيشي، كما ظهر مقياس آخر وهو مقياس متعدد الأبعاد.

وتعتبر مشكلة الحد أو التخفيض من الفقر من القضايا الاقتصادية الكلية، التي تدخل في واجبات الدولة المعاصرة، لذلك يجب على الدولة أن تقوم بوضع السياسات الكلية المناسبة، ومن خلال أحسن أدوات السياسات الكلية وأكثرها فعالية، ولمعرفة آثار هذه السياسات يتم الاعتماد على تحديد العلاقة بين كل من أثر النمو الاقتصادي المتحقق في إطار هذه السياسات على هذه الظاهرة.

الفصل الثاني:

التجارب المختلفة لمكافحة الفقر في العالم

تمهيد:

تعاني الدول النامية العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، من ارتفاع معدل الولادات والوفيات وانخفاض متوسط العمر، وارتفاع نسبة الأمية ، وقد تعاني من موقف سلبي اتجاه التقدم وتكوين الثروات والتقدم التكنولوجي وضعف الحافز على الاستثمار.

وتعيش الدول النامية في حلقات مفرغة من الفقر من ضعف الادخار إلى ضعف الاستثمار، إلى افتقار القوى العاملة إلى المواصفات اللازمة لتأدية شتي الأعمال، ومن ثم تكون أجورها ضعيفة فلا تقوى على الادخار وتعود الحلقة إلى البداية، إلا أن بعض هذه الدول قامت بجهود لمكافحة هذه الظاهرة وكللت بنجاح باهر سواءً على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي.

وتُعد تجربة محاربة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كللت بالنجاح على مستوى العالم، حيث أن أهم ما ميز هذه التجربة هو وضع تقليل الفقر كهدف محوري تدور عليه كل خطط واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

وتنحو أغلب نظريات التنمية في تحقيق التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث، منحى واحداً وهو التعويل على الشرائح الاجتماعية العليا من خلال تمكين هذه الشريحة من الكمية المقبولة من الأموال، وتزويدهم بالضمانات والإعفاءات والتسهيلات اللازمة لتوفير مناخ مشجع لهم. وإحدى كبريات المشاكل في هذا الاقتراب أنه يؤدي سريعاً لحدوث تفاوت حاد في الدخول والثروات ومن ثم انتشار الفقر، غير أن تجربة مصرف الفقراء في بنغلاديش أتت لتقلب موازين التنمية رأساً على عقب وتقدم أبرز النماذج التنموية الناجحة، من خلال التأثير المباشر على نسبة الفقر على المستوى الوطني وخاصة عند النساء، كما تعتبر تجربة الصين من بين كذلك أهم التجارب الناجحة، لاعتبار أن هذا البلد الذي يعيش فيه ما يزيد عن المليار نسمة قد نجح في محاربة الفقر، وقلص من أعداد الفقراء إلى درجة كبيرة ، بحيث اعتمد على الكثافة السكانية واتخذ منها سبيلاً للنمو الاقتصادي لهذا البلد. من هنا ارتأينا أن نقسم فصلنا هذا إلى ثلاث مباحث رئيسية كالآتي:

- المبحث الأول : تجربة ماليزيا .
- المبحث الثاني تجربة بنك الفقراء ببنغلاديش.
- المبحث الثالث : تجربة الصين.

1. تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر:

تُعد تجربة محاربة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كللت بالنجاح على مستوى العالم، وتقدم نموذجا للدول الإسلامية التي يعيش **37%** من سكانها تحت خط الفقر، حيث استطاعت أن تخفض نسبة الفقر من **52.4 %** سنة **1970** إلى **1.7 %** سنة **2012**[1]، وتقدم نموذجا أفضل للجزائر التي بلغ فيها معدل الفقر سنة **2011** بـ **.5 %.**

1.1 لمحة تاريخية عن الاقتصاد الماليزي:

تقع ماليزيا في قلب الجنوب الشرقي لقارة آسيا بالقرب من خط الإستواء، حيث تتكون من منطقتين أساسيتين هما: شبه جزيرة ماليزيا، وولايتا صباح و ساراواك، وبين المنطقتين يوجد بحر الصين الجنوبي، أما بالنسبة لتاريخ ماليزيا فلا يعرف له وجه التحديد، إلا أنه يمكن البدء من مستهل القرن الرابع عشر ميلادي وهو تاريخ تأسيس سلطنة ملقا[2]، واعتنق سلطان ملقا الإسلام الذي بدأ ينتشر في جنوب شرق آسيا، وتعرضت السلطنة للعديد من الإستعمارات ابتداءً من البرتغاليين إلى الهولنديين، إلى أن أصبحت الولايات الملاوية محميات بريطانية في نهاية القرن التاسع عشر، وفي الفترة من **1941-1945** كانت اليابان قد فرضت سيطرتها على الملايو، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فرضت عليها بريطانيا حكما عسكريا، وأنشأت إتحاد الملايو في أفريل **1946**، وحصلت على الإستقلال في **31** أوت **1957.**[3]

أما من حيث تكوين النظام السياسي الماليزي فيعتبر نظام ملكي دستوري نيابي[4] كالنظام البريطاني، ويقسم الدستور الماليزي السلطات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، حيث تحظى السلطات الفيديرالية بسلطات كبيرة في الشؤون المالية والتجارية والصناعية، وكذلك في شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية وأيضا في شؤون الصحة والتعليم، أما حكومات الولايات فتحظى بالسلطة المطلقة في الشؤون الدينية والاجتماعية، وكذلك في شؤون الزراعة وإدارة الأراضي.

---

[1]- Rajah Rasiah(2013), Malaysia Economy: unfolding growth and social change, oxford Pess, Malaysia, 10 January 2013, P229.

2 -Virginia Matheson Hooker(2003), a short story of Malaysia, linking East and west Australia, Allem x unwin, Malaysia, p 58.

[3]- محمد السيد سليم، رجاء ابراهيم سليم، **الأطلس الأسيوي**، (مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 2003)، ص ص 400.

[4]- الدستور الاتحادي الماليزي.

تتكون ماليزيا من أربعة عشرة ولاية، تسع من هذه الولايات يحكمها سلاطين بالتوارث، بينما يحكم كل ولاية من الولايات الأخرى حاكم مدني، وهناك منطقتان مستقلتان إداريا هما: العاصمة " كوالالمبور" " وبوتراجيا" وجزيرة لبوان، ولكل ولاية سلطة تشريعية منتخبة ومجلس وزراء تنفيذي، ويمثل الملك أعلى سلطة سيادية، ويختار من بين السلاطين التسعة كل خمس سنوات، ولكن الملك يملك ولا يحكم، حيث يقوم بالسلطة التنفيذية رئيس وزراء منتخب بواسطة سلطة تشريعية اتحادية[1]، ويتكون المجتمع الماليزي من ثلاث أجناس.

1.1.1 النسيج الاجتماعي الماليزي (الثقافة الماليزية)

ماليزيا بوصفها واحة من مجموعة التنين، شكلت فيها القيم المعنوية والتقاليد الصينية عنصرا أساسيا في دعم ونجاح تجربة التنمية في ماليزيا، يعتبر الصينيون المحرك الاقتصادي بسيطرتهم وإدارتهم للأنشطة الصناعية والتجارية، بينما يمارس الملايو المسلمين السلطة السياسية ويسيطرون على الوزارات، وقد ركزت الرؤية المستقبلية لماليزيا "**Vision2020**" على تأسيس مجتمع قيمي كامل يكون فيه المواطنون على درجة من التدين القوي، والقيم المعنوية التي تحث على العمل، الرفيعة[2]، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 10: ملخص للقيم المعنوية في ماليزيا

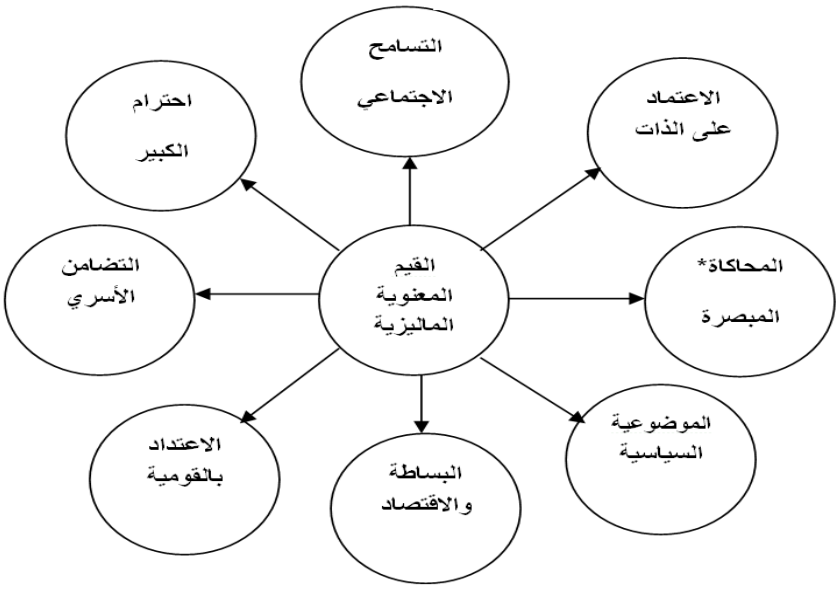

[1]– المرجع السابق.

[2] –Economic Planning unit, Mid term Review of the seven Malaysia Plan 1996-2000, Kuala Lumpur, National Printing Department, 1999 , p 28.

***المحاكاة المبصرة:** تقليد الجوانب الناجحة في التجربة اليابانية في مجالات محددة، مثل الاتجاه التصديري، الاستثمار في التنمية البشرية، النظم الإدارية المحكمة.

كذلك نجد أن القادة الماليزيون قاموا بوضع السياسة العامة للدولة عام **1971** والتي تقوم على الآتي[1]:

- الإسلام الدين الرسمي للدولة مع كفالة حرية الاعتقاد، وممارسة الشعائر التعبدية للآخرين، واستيعاب عناصر ومكونات الثقافات الأخرى في المنطقة لإثراء الثقافة القومية.

- أساس الثقافة الوطنية هو الثقافة المرتبطة بإقليم جنوب شرق آسيا.

- يشكل الإيمان بالله الركن الأول فيما يعرف بالعقيدة الوطنية أو المبادئ الوطنية.

- تأكيد أهمية مكونات الوحدة الوطنية عبر اللغة المشتركة الملاوية والنظام الملكي " السلطة الروحية" والنظام النيابي الديمقراطي " السلطة السياسية"، وبناء على المبادئ القومية وضعت السياسات القومية الثلاثة التي اعتبرت ركيزة التنمية في ماليزيا وتمثلت فيما يلي:[2]

- **السياسة التعليمية القومية:** هي السياسة الموجهة لنظام التعليم القومي باعتبار اللغة الرسمية اللغة الملاوية أداة رسمية للتعليم، مما ساعد على تمتين الوحدة الوطنية.

-**السياسة الاقتصادية الجديدة:** هي السياسة التي استهدفت إعادة هيكلة المجتمع وتحديد نمط التطور التنموي الاجتماعي.

السياسة الثقافية القومية: من خلال هذه السياسة تم تحديد سمات ومرتكزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشكل الموالي يبين أنواع السياسات القومية الأساسية:

الشكل 11: أهم السياسات القومية الماليزية

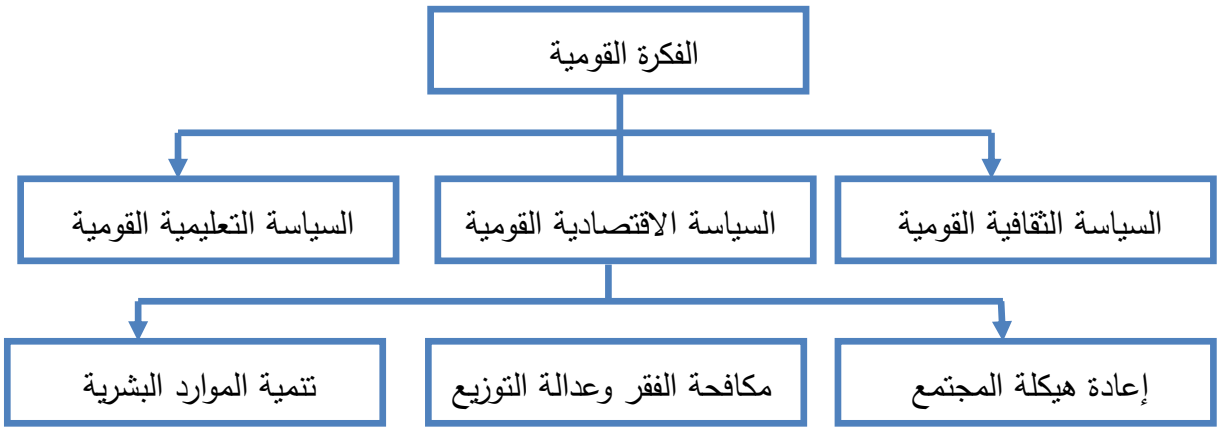

[1]- Derman Abdul-Aziz (1999), Socio cultural development in Malaysia, Ministry of culture: youth and sport, Kuala Lumpur, Malaysia, P3.

[2] −Mahathir Mohamad (2000) , Island and the muslimummah, pelanduk publications, Kuala Lumpur,Malaysia, P56.

2.1.1 الاقتصاد الماليزي:

تعتبر طبيعة الأرض الماليزية الغنية بوفرة المياه والمحاصيل، وتوفر إمكانيات الزراعة والصيد سببا في جذب موجات عديدة من الهجرات خاصة من الهند والصين المكتظين بالسكان[1]، بالإضافة إلى الاستعمار البريطاني حيث أنه أثناء فترة السيطرة البريطانية اتجه البريطانيون إلى التوسع في صناعة القصدير، ثم المطاط عام **1901** حيث تزايد إقبال العمالة المهاجرة والاستثمارات الأجنبية، فقدم إلى المجتمع مجموعتان عرقيتان هي: الصينية والهندية، بالإضافة إلى المجموعة العرقية الملاوية، وقد انعكس هذا التغيير الديمغرافي على شكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيما بعد[2]، حيث تعد ماليزيا نموذجا للمجتمع المتعدد الأعراق فالمالاويون (السكان الأصليون) يمثلون حوالي **59%** من سكان ماليزيا البالغ **29** مليون نسمة سنة **2012**[3]، بالإضافة إلى الصينيين الذين يمثلون حوالي **26%**، ثم الهنود الذين يشكلون نسبة **7%**، إلى جانب أقليات صغيرة من التايلنديين؛ والأندونيسيين؛ والأستراليين والأوروبيين؛ كما قامت السياسة البريطانية بحصر المالايا في القطاع الزراعي التقليدي، بينما انخرطت الجماعات المهاجرة في القطاعات التجارية الأكثر ربحية، مما أدى إلى حدوث تمايز اقتصادي بين الأعراق خالقا بذلك المعضلة العرقية* في ماليزيا[4].

بعد الاستقلال إلى غاية **1980** ظلت ماليزيا تعتمد على القطاع الأول وبالأخص على إنتاج المطاط والصفيح، وكان هذا القطاع يساهم بنحو **40.5%** في الناتج المحلي الإجمالي عام **1968**، و

---

[1] −Jomo Kwame Sundaram and Ishak (1986), Development policies and Income inequality in peninsular, Malaysia, kuala lumpur, Institute 2000 of advanced studies, university of Malaya, P123.

[2] −Bakari Musa(1999) , The Malay Dilemma Revisited: Race Dynamics in Modern Malaysia, San jose, New York, P4.

[3]– معطيات اقتصادية عن ماليزيا، على الموقع:http://www.exxun.com/Malaysia/c_pp.html update 30/06/2012.

*– **يمكن تلخيص طبيعة ومدى مشكلة الإختلالات العرقية فيما يلي:**

لقد كان مستوى معيشة المالايا منخفض مقارنة بغير المالايا ، وتقطن نسبة كبيرة منهم في المناطق الريفية، ويعملون في المهن الفقيرة مقارنة بغير المالاويين. ويعملون في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة في الزراعة، وعدد أقل منهم يعمل في القطاعات المدنية والصناعية والتجارية. كما احتل المالايا بصفة عامة الوظائف الأدنى في مختلف الصناعات والمشاريع. وقلت القدرة الإنتاجية والإبداعية عندهم في كثير من الأنشطة مقارنة بغير المالايا. وامتلكوا فقط نحو ثلث الأراضي الزراعية، وكان نصيبهم في رأس المال الصناعي والتجاري محدود. (للمزيد من الاطلاع انظر: (Just Fooland, Jack Parkinson and Rais Saniman(2003), Growth and Ethnic Inequality, Malaysia New economic policy, Kuala Lumpur, Sanon Printing corporation SDNBHD, P P38-39)

[4] - Mahathir Mohamad(1996), The Malay Dilemma, Published by Times Books International, Singapore, P1.

56.1% من العمالة عام **1970**، و**76.4%** من عوائد التصدير سنة **1975**، وكان إنتاج هذا الأخير غير مرن، وعرضة للهزات السعرية العنيفة، هذا ما جعل مستوى دخول المنتجين منخفضا لا يزيد عن **10.4%** من الناتج المحلي الإجمالي عام **1965**، هذا الوضع دفع البنك الدولي لتقديم النصيحة للحكومة بضرورة تنويع الاقتصاد، من خلال التوسع في برنامج التصنيع القائم وتحديث القطاع الزراعي.[1]

تبنت الحكومة برامج إعادة الهيكلة والذي حول الاقتصاد الماليزي من اقتصاد قائم بالدرجة الأولى على الزراعة، إلى اقتصاد متنوع مع قيادة القطاع الصناعي للنمو الاقتصادي سنة **1984** إلى غاية **2000**، وبلغت مساهمته في الناتج المحلي لسنة **2009** نسبة **26.6%**.

2.1 استراتيجيات القضاء على الفقر في ماليزيا:

1.2.1 خطط التنمية الاقتصادية:

وضعت الحكومة الماليزية عدة برامج للقضاء على الفقر، وبدأت بالخطة الماليزية الأولى **1966-1970** إلى غاية الخطة العاشرة **2011-2015**، حيث كانت الحكومة الماليزية صارمة في القضاء على الفقر المدقع، بالإضافة إلى تحسين مستوى معيشة الفقراء الماليزيين، ومن أبرز هذه السياسات نجد ما يلي: السياسة الاقتصادية الجديدة **NDP (1971-1990)**، السياسة الاقتصادية الجديدة وسياسة التنمية القومية **NDP** للقضاء على الفقر من **1991-2010**، الرؤية المستقبلية **2020**.

بعد استقلال ماليزيا مباشرة اعتنقت سياسة تنادي بالتنمية الريفية وتنمية الصناعات صغيرة الحجم، وقد حددت ملامح هذه السياسة في الخطة الأولى لماليزيا **(1956-1960)** والخطة الخماسية الثانية لماليزيا **(1961-1965)**، والخطة الخماسية الثالثة لماليزيا **(1966-1970)** وكان الهدف الرئيسي لهذه السياسة يتمثل فيما يلي[2]:

- تحقيق معدلات سريعة في النمو الاقتصادي.
- خفض درجة عدم استقرار الاقتصاد، مع العمل على خفض معدلات البطالة.
- تحقيق التكامل بين الشعب والدولة بالإضافة إلى زيادة رعاية جميع مواطنيها.

---

[1]- Idem.

[2]- Malaysia, First Malaysia Plan 1966-1970, Government of Malaysia, Kuala Lumpur, P81.

- عدالة في توزيع الدخل والثروة.
- زيادة مستمرة في مستوى الدخل والاستهلاك الفردي.
- رفع رفاهية المواطنين الذين يعيشون في المناطق الريفية، والأفراد ذوو الدخل المنخفض.

تقييم هذه المرحلة في مكافحة الفقر:

استطاعت ماليزيا خلال هذه الخطة أن تحقق معدلات نمو في الناتج المحلي الحقيقي للفترة بين **(1961-1965)** بين **6%** و**7.1%** على التوالي، وترواح المعدل في الفترة بين **(1966-1970)** نسبة **7.6%** و **8.00%** على التوالي، حيث ساهم كل من قطاع الزراعة والتعدين بنسبة **45%** في هذا الناتج، وقطاع الصناعة والتشييد بنسبة **11%**، وقطاع الخدمات بنسبة **44%** ، كما نما الناتج المحلي لدى المالاويين بنسبة **64%** خلال الفترة **(1957-1970)**، إلا أن معظم العمالة المالاوية ظلت تشتغل في قطاع الزراعة بنسبة **68%**، بينما سيطر الصينيون على قطاع التعدين وقطاع التشييد، وتركز الهنود في قطاع النقل والخدمات. وعرفت هذه الفترة انخفاضا في سعر المطاط، مع انخفاض التوظيف والدخل لهذا القطاع، وانخفضت مناصب العمل لهذا الأخير بنسبة **26.2%** سنة **1970**.

لكن بالرغم من أن هذه الخطة ساهمت في رفع معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى خفض معدلات التضخم، لكنها لم تكن فعالة في القضاء على البطالة وعدم عدالة توزيع الدخل، رغم انخفاض الفوارق في الدخول بين الأعراق (المالاويين، الصينيين، الهنديين) والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول 2: مساهمة المالاويين والأعراق الأخرى في الدخل للفترة (1957-1970)

الدخل	**المالاويين**			**الصينيين**			**الهنديين**		
السنوات	**1957**	**1970**	**الفرق**	**1957**	**1970**	**الفرق**	**1957**	**1970**	**الفرق**
نسبة المساهمة في الدخل %	18.1	24.6	6.5	19.6	25.3	5.7	19.5	28.2	8.7

Source: First Malaysia plan 1966-1970, Government of Malaysia, Kuala Lumpur, P 120.

نتيجة لفشل هذه السياسات في حل مشكلة الفقر، هذا الفشل تزامن مع الأحداث العرقية في 13ماي 1969 في ماليزيا، هذا ما جعلها تطرح سياسة اقتصادية جديدة عرفت بسياسة تنمية الأمة NDP

2.2.1 السياسة الاقتصادية الجديدة والقضاء على الفقر NDP 1970-1990

لقد أبرزت أحداث ماي **1969** بما لا يدع مجالا للشك أن إستراتيجية النمو الاقتصادي القائمة على الحرية الاقتصادية في الستينات لم تعد ملائمة، واعتبرت السبب الرئيسي وراء اندلاع أحداث العنف الطائفية عام **1969**، على إثر هذه الأحداث قدم رئيس الوزراء تنكو عبد الرحمن استقالته عام **1970**، مفسحا المجال لرئيس الوزراء الثاني تون عبد الرزاق، الذي جاء برؤية طموحة لوضع حد لهذا التمايز، وشرع في تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة NDP والتي ركزت على هدفين رئيسيين هما[1]:

- القضاء على الفقر المدقع.
- القضاء على الارتباط بين العرقية والمستوى الاقتصادي.

كما كان الهدف الرئيسي لهذه الخطة هو خفض معدلات الفقر من **49.4%** سنة **1970** إلى **17%** سنة **1990**.[2]

وقد حددت أولوياتها في الأهداف الآتية:[3] تحقيق الوحدة والتكامل القومي وذلك عن طريق تحقيق التوازن الاقتصادي بين الأعراق المختلفة، والذي لا يمكن أن يتآتى دون حصول الملايا على معاملة تفضيلية• خاصة في المجال الاقتصادي، بالإضافة إلى خلق فرص عمل بين المالاويين عبر إعادة هيكلة المجتمع الماليزي على نحو يصحح الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ويقلل الربط بين الأصل العرقي والوضع المهني أو الطبقي من جانب؛ وإنهاء أو تقليل نسب الفقر من خلال زيادة مستويات الدخل وفرص العمل لكل الماليزيين على السواء؛ بغض النظر عن أصولهم العرقية[4] من الجانب الآخر، بالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

---

[1]-Mahathir Mohamed(1998), The way forward, Weidenfeld and Nicolson, London , PP102-103

[2]- Malaysia, Third Plan 1976-1980, Government of Malaysia , Kuala Lumpur, P96.

[3] -Bakari Musa(1999), Op.Cit, P9.

•-تمثلت المعاملة التفضيلية في بدء الحكومة الماليزية بخصخصة بعض المشروعات الاقتصادية في ثمانينات القرن الماضي دفعة كبيرة للمالايا كي يشتركوا في ملكية تلك المشروعات وإدارتها، وبالتالي الاستفادة من أرباحها في رفع مستواهم المعيشي وتضييق الفجوة الاقتصادية بين المالاويين والصينيين، ولضمان بقاء الأصول والحصص التي توزعها الدولة على السكان الأصليين بحوزتهم استخدمت الحكومة الماليزية آلية معينة لضمان بقاء تلك الأسهم والحصص في أيدي المالايا. (للمزيد من المعلومات انظر Mahathir Mohamad , the way Forward, op cit, pp 21-22)

[4] - Mahathir Mohamad , The way Forward, Op. Cit, P75.

كما هدفت هذه السياسة أيضا إلى إعادة النظر في ملكية الأصول الإنتاجية وبات من المستهدف أن يمتلك المالاويون عام **1990** حوالي **30%** من تلك الأصول[1]، وعملت على زيادة نصيب المالايا في ملكية رأس المال بمعدل **12%** سنويا، ليصبح نصيبهم **40%** من إجمالي الأصول عام **1990**، أي تسعة أضعاف ما كان عليه في **1970**، وهو ما يعني انخفاضا ملحوظا في نصيب الأجانب في ملكية أصول الإنتاج من **61%** إلى نحو **30%** بحلول عام **1990**[2].

وحددت هذه السياسة استراتيجيات التقليل من الفقر تمثلت في الآتي:

- يتم القضاء على الفقر عن طريق زيادة الإنتاجية والدخل، بواسطة استخدام تقنيات جديدة في الإنتاج واستعمالات أحسن، ورفع حركة التعاون بين القطاعات مع زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية الجديدة، وتحديث قطاع الصيد والغابات، وقطاع التجارة، الصناعة، بالإضافة إلى تحديث قطاع الخدمات، مع تقديم المساعدة المالية والتقنية لقطاع التربية والتدريب[3]، حيث تم تخصيص نسبة كبيرة من الميزانية لتطوير أكثر من 800.000 هكتار من الأراضي الجديدة التابعة للقطاع العام، وقادت هذه العملية منظمة تطوير الأراضي (FELDA) مع هدف تحسين إنتاج الأراضي الزراعية[4]، خلال هذه الفترة بدأت الحكومة بتوسيع وتنويع صناعة زيت النخيل، في الوقت نفسه عملت على تخفيض تبعية الاقتصاد للمطاط والقصدير.

- تقليل التفاوت في الدخول من خلال رفع مستوى دخول الفلاحين، وتوفير فرص العمل خاصة للمرأة، وتقديم تسهيلات للمناطق الريفية من خلال زيادة تمليك الأراضي للفقراء، ورأس المال المادي، وزيادة الرفاهية العامة، وتم التركيز على تحسين الزيادة النوعية والكمية في عوامل الإنتاج المتاحة للفقراء، وكانت هناك مجموعات كثيرة من السكان الفقراء في الريف والحضر محل سياسة خاصة، وإثر الاحتجاجات الطلابية لسنة **1974** نتيجة تدهور أوضاع صغار مزارعي المطاط، تم التركيز على هدف التقليل من الفقر المدقع ابتداء من الخطة القومية الثالثة (**1976-1980**)، وتمثلت إستراتيجية القضاء على الفقر

[1]- Just fooland , Jack parkinson and Raissaniman, Op.Cit, PP38-39
[2] - Ibem.
[3] - Malaysia, First Plan, Op.Cit, p4.
[4] - Idem.

المدقع خلال هذه المرحلة من خلال تطوير المناطق الريفية، وتحسين الري مع تسهيل الحصول على القروض، وتنشيط عمليات التسويق.

كما ركزت الحكومة على الفقراء في المناطق الحضرية من خلال تحسين المرافق العامة بما في ذلك السكن والنقل[1]، وقد قدرت الميزانية المخصصة لتحسين دخل الفقراء الماليزيين، بالإضافة إلى سرواك وصباح خلال الخطة الثالثة بـ **4.74** بليون رنجنت للقطاع الزراعي، حيث خصصت نسبة **42.4 %** من هذه الميزانية من أجل الاستثمار في أراضي جديدة، و**47.6%** خصصت لتحسين المرافق المتعلقة بالأنشطة الزراعية[2]، وهدفت إلى استصلاح مليون هكتار من الأراضي الجديدة حيث أن **260.000** هكتار من الأراضي يتم تطويرها بواسطة فلدا **FELDA**، و**14%** يتم تطويرها بواسطة وكالات الدولة في صباح.

وغُير تعريف خط الفقر عام **1986** ضمن الخطة الخامسة **(1984-1990)** ليضاف إلى تعريف الفقر المتمثل "فيما يحصل عليه الفرد من احتياجات ضرورية من غذاء وغير غذاء، ما يحصل عليه الفقراء من الملكية العقارية، وصافي التحويلات المالية".

كما اتخذت ماليزيا السياسة المالية وسيلة لدعم الفقراء ومن أهم تلك السياسات ما يلي:

- تشجيع الدولة المواطنين المسلمين (أفراد وشركات) على دفع الزكاة لصالح صندوق الزكاة القومي، الذي يدار بواسطة إدارة الشؤون الإسلامية في مقابل إلغاء أو تخفيض الضرائب.
- الأخذ بمبدأ التصاعدية في ضريبة الدخل، حيث يبلغ الحد الأدنى من الدخل الخاضع للضريبة حوالي **658** دولار أمريكي في الشهر، وتؤخذ الضريبة بعد خصم أقساط التأمين الصحي، ومساهمة صندوق التأمين الإجباري، ونفقات التعليم للأطفال المعوقين، وهذا يجعل للضريبة بعدا اجتماعيا سيستفيد منه الفقراء.

كل هذه الإجراءات أدت إلى خفض الفقر، وتناقصت فوارق الدخول بين المجموعات السكانية المختلفة[3].

[1] - Malaysia, First Plan, Op.Cit, p 199.
[2] - Malaysia, Third Plan, Op.Cit, p200.
[3] - Mehmet, Ozay (1986), Development in Malaysia: poverty , wealth and trusteeship, London, P46–47.

3.2.1 السياسة الاقتصادية الجديدة وسياسة التنمية القومية NDP للقضاء على الفقر للفترة 1991-2010.

تعتبر سياسة التنمية القومية بمثابة استمرار لأهداف وغايات السياسات السابقة، تقوم على استكمال دعم المالايا في كافة المجالات دون الإضرار بالعرقيات الأخرى، فماليزيا ينبغي لها أن تحقق معدلات نمو اقتصادية ولكن بصورة متباينة من عرق لآخر، فمعدلات النمو الاقتصادي للمالايا ينبغي أن يفوق معدلات النمو الاقتصادي لغيرهم من العرقيات الأخرى*، في الوقت نفسه التزمت ماليزيا بعدم المساس بمكتسبات غير المالايا الاقتصادية، ويمكن القول أن الإستراتيجية الجديدة للتنمية من أجل القضاء على الفقر والتي تبنتها الدولة قد تضمنت أربعة عناصر رئيسية وهي كالآتي[1]:

- القيام بعملية إصلاح زراعي، والعمل على دعم صغار ملاك الأراضي الزراعية للفقراء.
- الإسراع في تنمية وإصلاح الأراضي الزراعية.
- الإسراع في عملية التصنيع.
- مع إعادة توجيه وزيادة الجهود التعليمية خاصة للفقراء.

وقد جاءت سياسة التنمية القومية في إطار التوجه القومي الطموح الذي وضعه محمد محاضير عام **1991** تحت شعار (رؤية **2020**•)، من أجل تمكين ماليزيا عام **2020** من القضاء على التفاوت في الدخول؛ مكافحة الفقر؛ تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للمالاويين؛ كما تهدف هذه

---

*- حرصت هذه السياسة على تحقيق التنمية في ظل قدر من المساواة، على أن يتمتع المالاوي بوضع اقتصادي يتناسب مع تعدادهم في ماليزيا، وهذا لا يعني انتزاع جزء من ثروة الأغنياء لصالح الفقراء، بقدر ما قامت على أساس تخصيص قسط أكبر للمالاوي أو المواطنين الأصليين من الكعكة الاقتصادية الماليزية.

[1] -Malaysia, Sixth Malaysia Plan 1990-1995, Government of Malaysia , Kuala Lumpur, p 31.

•- تمثلت الرؤية التنموية لمحاضير محمد على الصعيد الاقتصادي أن تلحق ماليزيا بركب الدول الصناعية الجديدة، من خلال الاعتماد على القطاعات الأساسية لتحقيق النمو وخلق فرص العمل، حيث رأى أن المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في ماليزيا يتمثل في الأساس على تصدير عدد من الموارد الطبيعية مثل المطاط وزيت النخيل والقصدير والأخشاب والبترول، ثم أكد في المرحلة الثانية على أن تحول ماليزيا اهتمامها إلى زيادة كفاءتها الصناعية، ثم أكد في مرحلة متقدمة على أهمية ماليزيا كقاعدة قابلة للنمو وعلى قدراتها التصديرية ليس فقط استنادا إلى موارد طبيعية، بل واعتمادا على إمكانياتها التصنيعية التي تؤهلها لتصدير منتجات المطاط الصناعي الدقيقة والأثاث، كما أكد على ضرورة التركيز على التصنيع الموجه للتصدير، مع إيلاء الاهتمام لتطوير الصناعات ذات الأولوية التي يتم اختيارها على أساس الميزة التنافسية العالمية، ويرى أن إستراتيجية التعامل مع الفقر تكون من خلال العمل على ضمان حصول جميع الماليزيين على التعليم حتى المرحلة الثانوية.(لمزيد من الاطلاع أنظر: Ramon Navarthan, Managing the Malaysian Economy, challenges and prospects Pelanduk publications, , Kuala lumpur, 1997, P4).

الرؤية أن تصبح ماليزيا دولة صناعية بحلول عام **2020**، والشكل الموالي يبين لنا أهداف الرؤية الإستراتيجية **2020**.

الشكل 12: أهداف الرؤية 2020

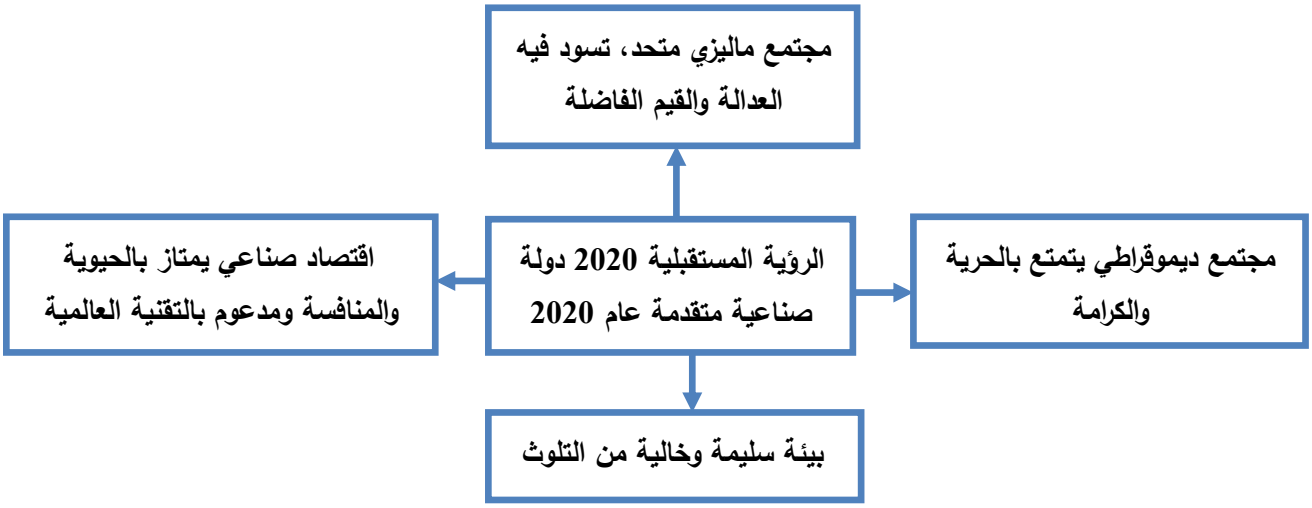

عموما يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل وهي: **1991-1995** و **1996-2000** و 2001-**2010** و **2011- 2015**.

أ-الخطة السادسة الماليزية 1991-1995:

هدفت هذه الخطة إلى خفض نسبة الفقر من **17.1%** عام **1990** إلى **11.1%** في نهاية هذه الفترة الأولى، كما هدفت إلى خفض عدد الأسر الفقيرة إلى **133.900** كمرحلة أولى، ثم تخفيض العدد إلى **619.400** كمرحلة ثانية، بالإضافة إلى تخفيض نسبة الفقر للمالاويين إلى **91%**.[1]

ب-الخطة الماليزية السابعة 1996 -2000:

خلال هذه الفترة انخفضت معدلات الفقر إلى**8.9 %** سنة **1995**، مع انخفاض عدد الأسر الفقيرة من **574.800** أسرة سنة **1990** إلى **370.200** أسرة سنة **1995**[2]، كما انخفض الفقر المدقع من **3.9%** سنة **1990** إلى **2.1%** سنة **1995**[3]، واستمرت الخطة السابعة في تطبيق مشاريع وبرامج الخطة السادسة، من

[1]-Malaysia, sixth Plan, Op.Cit, P31.
[2] - Malaysia, Seventh Plan 1996-2000, Government of Malaysia, Kuala Lumpur, P71.
[3] -Ibid, P73.

خلال تركيز الحكومة على إقامة مشاريع للقضاء على الفقر المدقع، بواسطة منظمات مثل أمانه اختيار، ومؤسسة فلدا.

ج-الخطة الماليزية للفترة 2001-2010:

هذه السياسة اعتمدت على هدف توزيع الدخل عبر الرؤية المستقبلية الماليزية **2020**، والتي تتوخى سوى تعريف واحد لماليزيا هو البلد التام التنمية بحلول **2020**، هدفت هذه الرؤية إلى القضاء على الفقر وإعادة هيكلة المجتمع، كما ركزت هذه السياسة على برامج تخفيض الفقر من خلال زيادة الدخل وتحسين نوعية حياة الفقراء، وخاصة في المناطق النائية وتمثلت أهم أهداف هذه السياسة فيما يلي:

- القضاء على الفقر المطلق وزيادة دخل الأسر بـ **30%** بغض النظر إلى العرق.
- تهيئة النفس والاعتماد على روح المقاولاتية.
- توفير البيئة المواتية للمالاويين لمواجهة تحدي العولمة.
- تشجيع المشاركة الفعالة للمالاويين في الاقتصاد القائم على المعرفة.
- تحسين نوعية الحياة للماليزيين، و تعزيز التعاون الإقليمي.

وقد تم تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين هما: الخطة الثامنة **2001-2005** والخطة التاسعة **2006-2010**، حيث هدفت الخطة الثامنة **(2001-2005)** إلى تخفيض نسبة الفقر إلى **5%** سنة **2005** من خلال برامج متعددة، بالتركيز على الفقراء الذين يعيشون في المناطق النائية، والمالاويين في صباح وسرواك[1].

كما هدفت الخطة الماليزية التاسعة **2006-2010** إلى تخفيض نسبة الفقر إلى **2.8 %** ومواصلة إلغاء الفقر المدقع بحلول **2010**، بواسطة تشجيع مشاركة السكان في الأنشطة الاقتصادية المربحة، مساعدة الفقراء الذين يعولون كبار السن والمعوقين ومنحهم مساعدات مالية[2]،

عموما نجد أن الخطط الماليزية الثامنة والتاسعة نجحت في تنفيذ مشاريع وبرامج القضاء على الفقر، مما انعكس إيجابا على معدلات الفقر والتي انخفضت بشكل كبير خلال هذه الفترة.

[1] -Malaysia ,Eighth Malaysia Plan 2001-2005, Government of Malaysia, Kuala Lumpur, P9.

[2] - Malaysia, Ninth Malaysia Plan 2006-2010, Government of Malaysia, Kuala Lumpur, P34.

د-الخطة الماليزية العاشرة (2011-2015):

تغير الهدف في هذه الخطة إلى تحسين مستويات معيشة **40%**من الأسر ذات الدخل المنخفض، وشمل هذا الهدف رفع نوعية حياة سكان المناطق الريفية[1]، مع زيادة مشاركة أسر الحضر في النشاطات الاقتصادية[2]، ومنح كل من فقراء الأرياف والمدن إعانات السكن، مع رفع مستوى أداء المالاويين والجدول الموالي يبين تطور المبالغ المالية المخصصة لمحاربة الفقر خلال هذه المخططات (**1971-2010**).

الجدول 3: **تطور المبالغ المالية المخصصة لمحاربة الفقر للفترة (1971-2010)**

الوحدة: مليون رنجيت[3]

مدة المخطط	متوسط معدل النمو	المبلغ الكلي المخصص للتطوير	المبلغ المخصص للقضاء على الفقر	نسبة المساهمة
المخطط الماليزي الأول 1971-1975	7.1	8950	2350	26.3
المخطط الثالث الماليزي 1976-1980	8.6	31147	63734	20.5
المخطط الماليزي الرابع 1981-1985	5.1	46320	112385	24.3
المخطط الماليزي الخامس1986-1990	6.7	35300	13660	38.7
المخطط الماليزي السادس 1991-1995	8.7	54705	139008	25.4
المخطط الماليزي السابع1996-2000	4.9	67500	NS	-
المخطط الماليزي الثامن2001-2005	4.5	170000	NS	-
المخطط الماليزي التاسع 2006-2010	*6.0	220000	4465.3	2.2

N.S غير محدد

Source: various five years development plan, Malaysia, 2010.

عرفت المبالغ المخصصة لمحاربة الفقر في ماليزيا ارتفاعا كبيرا ابتداءً من المخطط الأول الذي خصص مبلغ يقدر بـ 2350 مليون رنجيت، إلى غاية المخطط السادس والذي خصص مبلغ 139008

[1]- Malaysia, Tenth Malaysia Plan2011-2015, Government of Malaysia , Kuala Lumpur, P155.

[2]-Ibid, P158.

[3] 1 دولار = 3 رنجيت.

مليون رنجيت للقضاء على هذه الظاهرة ، إلا أن هذا المبلغ انخفض بشكل كبير خلال المخططات الثامنة والتاسعة والعاشرة، وذلك راجع لانخفاض نسبة الفقر خلال هذه الفترة.

3.1 سياسات وبرامج أخري لمكافحة الفقر في ماليزيا:

1.3.1 برامج التنمية الزراعية:

قامت الحكومة الماليزية بتنفيذ جملة من السياسات والبرامج التنموية الزراعية لمساعدة الفقراء في الريف، عن طريق الأنشطة المولدة للدخول، وإتاحة فرص العمل المنتج لهم[1]، حيث تنفذ هذه البرامج بشكل متوازي مع قطاعات متعددة أخرى، وقد تضمنت السياسة القومية الزراعية الأولى التي وضعت عام **1984** البرامج الآتية:

أ- **برنامج التنمية الزراعية الحديث:** هدف هذا البرنامج إلى مايلي[2]:

- تحسين الإنتاجية ودخول المزارعين.
- تقديم حزمة من الإجراءات والخدمات تشمل: البنية التحتية المادية والاقتصادية، والخدمات الاجتماعية، والمساعدات الزراعية.

ب- برنامج تنمية الأراضي الزراعية: سعى هذا البرنامج إلى تحقيق الآتي:

- تجميع المزارعين في اتحادات وجمعيات تعاونية، وتكوين وكالات تنموية(اتحادية وإقليمية) متعددة الأغراض لدعم صغار المزارعين في المناطق الريفية (إدارة تنمية صغار مزارعي المطاط **(RISDA)**، هيئة تنمية زراعة زيت النخيل، الهيئة الاتحادية لإصلاح وتعمير الأراضي **FELCRA**، هيئة تطوير الأراضي **FELDA.**
- زيادة تمليك الأراضي للفقراء، وإعادة توظيفها وتنميتها.

ج- **برنامج إصلاح وتعمير الأراضي**: هدف هذا البرنامج إلى:

- استصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها للاستخدام الزراعي.

[1]- Chamhuri siwar (1992), Rural development and poverty alleviation:The impact of integrated agriculture development projects, Sabah institute of development studies,Malaysia, P123.

[2] - Rugayah Mat. Tinand Mohamad Haji Alias(2007), The effect of price liberalization and Market Reforms on the poverty situation of farm communities and rural families, in United Nations ESCAP, Bangkok , Tailland , PP142-143.

- تطوير الاستخدام التقني للأراضي الصالحة للزراعة.

د- **برنامج صغار الملاك والمزارعين التقليديين:** يهدف هذا البرنامج إلى:

- توفير التمويل لصغار مزارعي المحصولات النقدية (المطاط، زيت النخيل، الكاكاو، جوز الهند، الأناناس).
- تشجيع تنويع وزيادة المحصولات الزراعية.

هـ- برنامج الخدمات الزراعية(المساعدات والإعانات): يهدف هذا البرنامج إلى[1]:

- توفير الخدمات الزراعية، وتقديم الدعم الضروري.
- تقديم الإعانات المالية، والقروض متناهية الصغر، وضمانات القروض الزراعية.
- توفير خدمات للمؤسسات المساعدة في مجال التدريب والبحوث والتسويق.

و- **برنامج التصنيع الريفي:** يرمي إلى تحقيق مايلي:

- تنمية الصناعة الريفية المعتمدة على الموارد المحلية، والمواد الأولية.
- توفير فرص العمل، وتوسيع الأنشطة الاقتصادية.

ز- **برنامج الخدمات الأساسية:** عمل هذا البرنامج على تقديم الخدمات الأساسية(التعليم، الصحة، المياه النقية، الكهرباء، خدمة المجتمع، وتسهيلات دور العبادة).

أما السياسة الزراعية القومية الثانية (**1992- 2010**) فركزت على تشجيع القطاع الخاص، وتحديث القطاع الزراعي، إدخال الآلات الحديثة في الإنتاج، وتضمنت هذه السياسة البرامج التالية:

- **برنامج خدمات تنمية المجتمع:** هدف هذا البرنامج إلى:

- المحافظة على القيم الآسيوية (الاعتماد على النفس، العمل الجماعي، التكافل والتراحم).
- توعية المجتمع وإرشاده والعمل على حمايته من الأعمال السلبية، والعادات الضارة.

- **برنامج إعادة تأهيل القرى:** سعى هذا البرنامج إلى:

- توفير احتياجات الحياة الكريمة في الريف.
- تشجيع السكان على البقاء في المناطق الزراعية.

[1]- Idem.

وباعتبار أن أغلب الفقراء كانوا يشتغلون في الأنشطة الزراعية، هذا ماجعل برامج التنمية تركز على تحويل الزراعة التقليدية في الريف إلى قطاع حديث، يستخدم التقنية المتطورة من أجل زيادة الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، وبالتالي تحسين أوضاع المزارعين في المناطق الريفية.

2.3.1 سياسات التعليم والتوظيف:

ركزت السياسة القومية في ماليزيا على التعليم كهدف أساسي للقضاء على الفقر وإعادة هيكلة المجتمع، وكان الهدف الأول هو رفع مستوى الإنتاجية والدخل على المدى البعيد، وتطوير التعليم المناسب والبرامج التدريبية، من أجل تحقيق ذلك تم وضع برنامجين للتدريب يهدفان لتحقيق الآتي:

- **يهدف البرنامج الأول إلى:** رفع مهارات وكفاءات المالاويين لتسهيل دخولهم إلى العمل في الصناعة.

- **يهدف البرنامج الثاني إلى:** خلق وتطوير المؤسسات الصناعية والتجارية المالاوية، خاصة أن الصينيين والهنود تقدموا في مختلف العلوم.

ولقد شهدت ماليزيا خلال العقدين الماضيين زيادة تعليم المالاويين في كل المستويات الابتدائي، الثانوي، الجامعي، مع العمل على منحهم حصصا في الجامعات في حدود **55%** من إجمالي المقاعد المتاحة بالجامعات، هذا إلى جانب امتيازات في ملكية الأراضي والوظائف العامة التي تضمن السيطرة، بغض النظر عن أدائهم التعليمي، مقارنة بالأقلية الصينية الغنية والنشطة اقتصاديا واجتماعيا، بالإضافة إلى العمل على زيادة مشاركة المالاويين في المؤسسات السياسية والمدنية، مع منحهم منحا دراسية لمواصلة تعليمهم في الداخل والخارج بالنسبة للمراحل الجامعية والدراسات العليا، وحاولت الحكومة تشجيع القطاع الخاص على منح المالاويين فرصا لمواصلة تعليمهم الجامعي والعالي، ومن أمثلة ذلك نجد مؤسسة مرا **MARA** التي تقدم قروضا للفقراء من أجل التعليم، والتزمت ماليزيا منذ الاستقلال بتقديم خدمات التعليم الأساسي (**11**عاما) مجانا، وتصل ميزانية التعليم في المتوسط إلى أكثر من **20%** سنويا من إجمالي اعتمادات الميزانية العامة للدولة، وتبلغ نسبة النفقات العامة على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ما لا يقل عن **8%**[1].

عموما تميزت ملامح السياسة التعليمية في التالي:

[1] - Ministry of Finance Malaysia,2008 economic report, Kuala Lumpur.

- **الاهتمام بالتعليم التكنولوجي• وربطه بالبحث العلمي[1]:**

دعمت الحكومة الماليزية الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة " مؤسسة تطوير التقنية الماليزية"، والتي تشجع على وجود الروابط القوية بين الشركات والباحثين؛ والتقنيين؛ والمؤسسات المالية؛ من أجل استخدام نتائج البحوث الجامعية في الأغراض التجارية، كما يلعب المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير دورا في رعاية المؤسسات البحثية، وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات والقطاع الخاص، من أجل تطوير البحوث والتنمية.

- **تشجيع التعليم العالي الخاص:**

وسعيا لضبط أوضاع التعليم الخاص وحفاظا على نوعية ومستوى التعليم العالي، أنشأت الدولة المجلس القومي للاعتماد ليتولى مسؤولية مراقبة مستوى ونوعية التعليم العالي المقدم بواسطة المؤسسات التعليمية الخاصة، وفي الوقت نفسه توفير المتخصصين لتقييم المواد الدراسية التي تقدمها هذه المؤسسات التعليمية، ويتم اختيار الأعضاء العشرة بهذا المجلس من الأكاديميين من مختلف الجامعات الحكومية لضمان توازن مختلف البرامج والأنظمة.

- **إنشاء المدرسة الذكية:**

تقوم هذه المدرسة على مفهوم إبداعي، سيساهم بلا شك بمحصلته النهائية في تحسين مخرجات التعليم، من خلال رفع المستوى الدراسي للطلبة، وحسن استغلال تقنية المعلومات بما توفره من أدوات حديثة للتعلم والتعليم، كما تؤدي إلى تنمية مهارات التفكير لدى الطلاب، وتمكينهم من استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية، وابتكار الأساليب والطرق الكفيلة بارتباطهم بشبكة المعلومات.

•- بلغ معدل العلماء والباحثين 400 باحث وعالم لكل مليون من السكان في ماليزيا، حسب إحصائيات عام 1998 ، وهذا المعدل قريب بالدول الصناعية التي يتراوح فيها المعدل بين 350-650 باحثا وعالما لكل مليون من السكان، ووصل العدد سنة 2005 حوالي 503 باحثا وعالما، لذا فإن المستهدف في خطة 2020 هو رفع هذا المعدل ليصبح 1000 باحث لكل مليون من السكان ، حتى تكون ماليزيا قادرة على مواجهة التحديات والتطورات التكنولوجية، والمنافسة الدولية. للمزيد من الاطلاع أنظر إلى:
(Ibrahim Abu Sabah, The human resource perspective towards Achieving vision 2020, Institute Teknology Mara , 1999, P19).

[1]-Ibrahim Abu Sabah, al(1999), The human resource perspective towards Achieving vision 2020, Institute Technology Mara ,Malaysia, P22.

- **اهتمام ماليزيا ببعث أبنائها إلى الخارج:**

سعت ماليزيا إلى الانفتاح على الخارج والاستفادة من الخبرات التعليمية للدول الأخرى، وذلك بهدف توفير كوادر قادرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة واستيعاب التكنولوجيا، لذا حرصت على تشجيع أبنائها للدراسة في الخارج، كما شجعت الدولة الكليات الخاصة بفتح فروع خارجية.

- **الاهتمام بتعليم المرأة:**

أبدت ماليزيات اهتماما كبيرا بتعليم المرأة، حيث شهدت نموا متواصلا في معدلات التحاق المرأة بالتعليم، هذا ما أدى إلى زيادة إسهامها في سوق العمل من **27%** سنة **1972**[1] إلى **35.81 %** عام[2]**2011** كما تزايد أعداد النساء في كل من التعليم الثانوي والجامعي، وقد تجلى الاهتمام بدور المرأة أكثر في العملية التنموية من خلال دعم الدولة المستمر لبعض المؤسسات الاجتماعية، لتحسين وضعية المرأة من خلال دعم المنشآت القائمة على غرار المجلس القومي لمنظمات المرأة.

عموما نجد أن السياسة التعليمية في ماليزيا حققت نجاحا كبيرا حيث أنه عام **2010** أصبح **97 %** من سكان ماليزيا يعرفون الكتابة والقراءة، وأن **99%** من الأطفال الذين بلغوا السابعة من أعمارهم قد التحقوا بالمدارس، وأن **95 %** من طلاب المدارس الابتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية، والعليا، وهذه النسب جميعا تعتبر من النسب الأفضل في العالم.[3]

4.1 أهم المؤسسات المساهمة في تخفيض نسبة الفقر في ماليزيا:

لعبت المؤسسات الغير حكومية في ماليزيا دورا كبيرا في تخفيض نسبة الفقر ومن بين هذه المؤسسات نجد مايلي:

1.4.1 مؤسسة أمانة اختيار(AIM):

أ- خلفية (معلومات) حول هذه المؤسسة:

تأسست مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا **(AIM)** سنة **1987** كأمانة خاصة تحت عقد اتحاد الأمانات سنة **1952**، وظيفتها الأساسية هي مكافحة الفقر ومساعدة الفقراء الماليزيين، وهي تعتبر أكبر مؤسسة

[1]- Rajah Rasiah, Malaysia economy , Op.Cit, P32.
[2] -The World Bank, World Development Indicators, 8 January 2013.
[3] - Ministry of Education Malaysia , 2011, Annual Report, Kuala Lumpur.

للإقراض قصير الأجل في ماليزيا[1]، وتوجد أنشطتها حاليا في عشر ولايات ماليزية، تنشط هذه المؤسسة أكثر مع النساء المعيلات لأسر فقيرة، تأسست أمانه اختيار على فكرة بنك غرامين **Grameen Bank** ببنغلاديش لمحاربة الفقر عن طريق منح قروض صغيرة للفقراء ، إلا أن الاختلاف بين أمانه اختيار وبنك غرامين هو أن أمانه اختيار ليست مصرفا مثل غرامين بنك، كما أن هذه المؤسسة لا تتقاضى فوائد ربوية مقابل تقديم قروض إلى الفقراء، حيث تتبع الطرق الإسلامية في منح القروض، وتأخذ **4 %** من نسبة القرض كخدمات إدارية، وتعمل المؤسسة وفق الصيغ الإسلامية والمتمثلة في المضاربة والمشاركة.

ب- مهام أمانه اختيار

- تقديم قروض صغيرة، مع العمل على تحسين نوعية الخدمات للفقراء وخلق مناصب عمل.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي لجميع الفقراء.
- تصبح الرمز الأول في العالم في التمويل المتناهي الصغر.
- تطوير برامج لمساعدة الأسر الفقيرة وخاصة الملايو السكان الأصليين.
- تحسين الخدمات المالية، مع العمل على تشجيع رجال الأعمال للمساهمة في أمانه اختيار.

ج- شروط منح القروض متناهية الصغر[2]:

من أجل حصول الفقير على القرض يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط أهمها ما يلي:

- لا يشترط في الحصول على القروض الصغيرة ضمانات و لا يطلب ضامن.
- لا توجد إجراءات قانونية لمتابعة المدين.
- الحماية تكون تحت خيارات صندوق.
- المستفيد يدرب ويوجه حتى يصبح مسؤولا وذو أخلاق، ومصدر ثقة، ويستطيع المنافسة.
- تكوين مجموعات عمل من الأفراد المؤهلين للحصول على القروض الصغيرة.
- يكون حجم القروض المتاحة للأفراد صغيرا وتكون طريقة السداد كل أسبوع.
- المراقبة و الإشراف المحكم والوثيق للحاصلين على القروض.

[1]- Amanah Ikhtiar Malaysia, AIM2011 Annual Report, Kuala Lumpur.

[2] -Amanah Ikhtiar Malaysia, AIM2007, Annual Report, Op.Cit.

- توجيه النصائح والاستشارات اللازمة بصفة دائمة، في المراكز المخصصة للأعضاء.

قبل حصول الفقير على القرض يأخذ تدريبا وشرحا يبين له طريقة الحصول على القرض وكيفية توظيفه، وتقدر فترة التدريب بستة أشهر، وتقسم هذه الدورة على ثلاث مراحل يجب أن يجتازها المتدرب بنجاح، كما يخضع الموظفون والأعضاء المشتركين إلى برامج تدريب دورية ومكثفة، من أجل زيادة مهاراتهم ورفع قدراتهم العملية وقد تستمر فترة تدريبهم إلى ستة أشهر، كما يشارك الفقراء في تحديد خطة توظيف القرض، وذلك أثناء فترة التدريب ثم يقوم موظفو المؤسسة بتقويم الخطط والموافقة عليها، ويتم تحديد حجم القرض المتاح.

ويوجد نوعان من العضوية في أمانه اختيار:

أولا: عضو تحت التجربة لمدة سنة، مع ضرورة تسديد القرض في موعده بالكامل.

ثانيا: عضو دائم، وهو من أمضى أكثر من سنة وكان ناجحا في تنفيذ الغرض من القرض.

د- مصادر تمويل مؤسسة أمانه اختيار:

تغطي مؤسسة أمانه اختيار تكاليف عملياتها من خلال المصاريف الإدارية التي تأخذها نظير كل قرض تمنحه، وتتراوح المصاريف الإدارية التي تأخذها بين **6** دولارات وعشرين دولارا، وفقا لحجم القرض، كما تساهم الحكومات الولائية في تغطية النفقات الإدارية، وتحصل المؤسسة على دعم من طرف الحكومة الاتحادية والهيئات التابعة لها، وللتغلب على مشكل التمويل الذي يعترض المؤسسة من وقت لآخر تقوم المؤسسة بالاقتراض من رصيد الأعضاء بعد استئذانهم، وتستخدم أموالهم في استثمارات محددة لمدة سنة مقابل معدل ربح مقداره **4%** ، والجدول الموالي يوضح مصادر تمويل مؤسسة أمانه اختيار

الجدول 4: مصادر تمويل مؤسسة أمانه اختيار سنة 2009.

الجهات المانحة والضامنة للقرض	حجم التمويل (مليون دولار)
قروض حكومية بدون فوائد	78.9
ضمانات وقروض بواسطة الحكومة	4.9
قروض من وكالات التنمية الرسمية	4.5
اعتمادات مالية من الحكومة الاتحادية والولايات	7.9

Source:- Amanah Ikhtiar Malaysia, AIM2010 Annual Report, Kuala Lumpur.

هـ- أهم برامج أمانه اختيار لمكافحة الفقر:

تهدف القروض التي تقدمها مؤسسة أمانه اختيار إلى زيادة دخول الفقراء، ويستفيد من القرض الأول الأسر التي لا يتجاوز دخلها الشهري **285** رنجيت، أو متوسط نصيب الفرد من الدخل في حدود **75** رنجيت في الشهر، أما القرض الثاني فيوجه إلى المقترضين الفقراء الذين سبق لهم الاقتراض مرتين وتمكنوا من تسديد ديونهم، وتبلغ مستويات دخولهم الشهرية **600** رنجيت، أما القرض الثالث فيوجه إلى الفقراء الذين لديهم سجل جيد في الأداء، وسداد كامل في الوقت ولديهم **25%** من قيمة ممتلكاتهم، والجدول الموالي يوضح أنواع هاته القروض.

الجدول 5: برامج القروض متناهية الصغر لأمانه اختيار

نوع القرض	حجم القرض (رنجيت)	فترة السداد
برنامج قرض اختيار 1	1000-2000	50 أسبوعا
برنامج قرض اختيار 2	5000-9900	50-15 أسبوعا
برنامج قرض اختيار 3	10000	50-15 أسبوعا.

Source: Amanah Ikhtiar Malaysia, AIM 2011 Annual Report, Kuala Lumpur.

كما يمكن للمقترضين الفقراء من الحصول على قروض أخرى، وهناك نوعان من القروض: قروض اقتصادية، وقروض اجتماعية خاصة بالتعليم والسكن، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 6: أنواع قروض مؤسسة أمانه اختيار:

	أنواع القروض	حدود القرض رنجيت	فترة السداد	بيان(توضيح)
قروض اقتصادية	**قرض1 نوع1**	يصل إلى 19900	25-150 أسبوعا	أول تمويل (عضو جديد) الحد الأعلى للمقترض في المرة الأولى 3000 رنجيت ويمكن أن يزيد بـ 3000 رنجيت في المرات التالية.
	نوع 2	19900-6000	25-150 أسبوعا	يمنح العضو الذي تحصل على النوع1 من القرض وله سجل جيد في الأداء يمكن أن يحصل على 3000 رنجيت فما أكثر
	قرض 2	5000	50-100 أسبوعا	تمويل فصلي قصير الأجل.
	قرض3	20000- 50000	25-250 أسبوعا	التمويل يكون للأعضاء الذين نجحوا في إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
	قرض4	5000-1000	25-150 أسبوعا	تغطية الأعضاء الذين فشلوا في مشاريعهم.
قروض اجتماعية	**قرض التعليم**	يصل إلى 5000	25-100 أسبوعا	يمنح هذا القرض للعضو الذي أخذ القرض الأول ويريد أن يأخذ قرضا بغرض التعليم.
	قرض الإسكان	10000-2000	25-150 أسبوعا	يمنح هذا القرض للعضو الذي استفاد من النوع الأول يأخذ هذا القرض من أجل البناء، استثمارات...إلخ.

Source: Amanah Ikhtiar Malaysia, AIM 2011 Annual Report, Op.Cit.

و – إجراءات الحصول على القرض متناهي الصغر:

يتم التعرف على الفقير المؤهل للحصول على القرض متناهي الصغر، بواسطة مسح يقوم به فريق المؤسسة، وفحص دقيق للفقير قبل الموافقة على الإقراض يشمل معرفة المعلومات الشخصية والسرية، بما فيها نوع المسكن وعدد الغرف ثم يقوم الموظفون بما يلي:

– بناء على تأكيد (ها) أو (ه) كفاءاتها لمؤسسة أمانه اختيار، مع تكوين مجموعة تضم **5** أشخاص من نفس الجنس بشرط ألا تربطهم علاقة عائلية، ويطمأن لصدقهم ومسؤوليتهم.

– كل الأعضاء في المجموعة يجب أن يخضعوا إلى التدريب لمدة قصيرة تقدر بحوالي **5** أيام، و ½ ساعة كل يوم، من أجل شرح لهم قواعد وإجراءات الحصول على القرض.

– بعد انتهاء المجموعة من اجتياز الاختبار (اختبار مختصر في نهاية **5** أيام من التدريس)، كل عضو من هذه المجموعة يجب أن ينضم إلى المركز وهو اتحاد يضم من **2** إلى **10** مجموعات، كما أن أعضاء المركز يجب أيضا أن يكونوا كأصحاب سيلتقون كل أسبوع (لقاء المركز)، حيث أن هذا المركز يوفر لهم عادة مكانا للالتقاء والتشاور على سير المشروعات، وتقديم التسهيلات والاستشارات الممكنة للأعضاء العاملين، حيث يتم عادة اختيار المساجد ونوادي القرية أو منزل أحد الأعضاء لعقد اللقاءات.

ز – تقييم أداء مؤسسة أمانه اختيار في تخفيض نسبة الفقر في ماليزيا:

وصل أعضاء أمانه اختيار عام **2010** أكثر من **253631** ألف عضو بعدما كان العدد سنة **1991** يقدر بـ **8689** عضو، وأصبح لديها أكثر من **87** فرعا في ماليزيا، كما عرف رأسمال المؤسسة تزايد من سنة لأخرى فبعدما كان يقدر بـ**2.97** مليون رنجيت سنة **1991** ارتفع المبلغ إلى **110.5** مليون رنجيت سنة **2010** ، واتسعت دائرة المستفيدين من قروض المؤسسة من **2.14** مليون رنجيت سنة **1991** إلى **89.9** مليون رنجيت سنة **2010**، وغطت هذه القروض الصغيرة أهم النشاطات الإنتاجية التي يزاولها الفقراء، حيث أن **52%** من قروض المؤسسة يستفيد منها صغار تجار التجزئة، والمنتجات المحلية، والمصنوعات اليدوية، بينما **22%** من القروض يستفيد منها المزارعون وحوالي **11%** للذين يزاولون تربية الحيوانات

وأنشطة أخرى[1]، وبلغت نسبة تسديد القروض بـ **99.5%** في المتوسط للفترة **1991-2010**، مما يدل على الزيادة الكبيرة في دخول المستفيدين، وقدرتهم على السداد. (للمزيد انظر الملحق 1).

وساهمت مؤسسة أمانه اختيار في دفع تكاليف الحج للماليزيين المسلمين، وبلغت نفقات الحج التي ساهمت فيها للفترة من **2006-2011** بـ **440100** رنجيت، وساهمت أيضا كذلك في دفع تكاليف العلاج للفقراء، حيث قدر المبلغ المخصص لهذه المصاريف للفترة **2000-2011** بـ **37.275** مليون رنجيت[2].

عموما نجد أن تزايد قروض مؤسسة أمانه اختيار أحدثت تحسنا في مستويات معيشة الفقراء، حيث أن هناك **57%** من الأعضاء قد خرجوا من دائرة الفقر، وحوالي **32%** تحسنت أوضاعهم، بينما بقيت **11%** من الشريحة في حالة فقر والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول 7: التأثير على دخول الفقراء للفترة 1988-2009

الوحدة: رنجيت

الرقم	المؤسسة	السنوات	التأثير على الدخول		الزيادة
			قبل	بعد	
01	AIMأمانه اختيار	1988	142	220	78
02	AIMأمانه اختيار	1990	142	460	318
03	SERU JPMبحوث اقتصادية واجتماعية	1991-1990	198	465	259
04	AIMأمانه اختيار	1993-1991	223	532	309
05	USM جامعة سانس الماليزية	1995-1994	201	760	559
06	AIMأمانه اختيار	2005-2004	321	1904	1583
07	UUM جامعة الترا الماليزية	2009-2008	515	2675	2160

Source: Amanah Ikhtiar Malaysia, AIM2012Annual Report ,Op.Cit**.**

عملت مؤسسة أمانه اختيار على تحسين مستويات دخول الفقراء، حيث أنه سنة 1988 ارتفع دخل الفقراء بـ 78 رنجيت، واستمرت دخول الفقراء في الارتفاع من سنة لأخرى ووصلت إلى 2160 رنجيت خلال الفترة 2008-2009، وهذا يدل على الدور الكبير الذي لعبته هذه المؤسسة في خفض

[1] -Amanah Ikhtiar Malaysia, AIM2012 Annual Report ,kuala lumpur.

[2] -Idem.

معدلات الفقر، كما تمكنت بدعم من الحكومة من إنشاء 4000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للنساء عام 2012.

2.4.1 دور دار الزكاة في مكافحة الفقر في ماليزيا:

تعتبر التجربة الماليزية من التجارب الناجحة على المستوى الدولي لجباية الزكاة، حيث اعتمدت الحكومة الماليزية على خصخصة الزكاة، وأعطت الزكاة لشركة متخصصة قامت بتنظيمها لمساعدة الأفراد لإخراج زكاتهم، وعملت الشركة على تثقيف المجتمع بماهية الزكاة، ثم تقوم بتسليم هذه الأموال للحكومة، وتحصل الشركة القائمة على جمع الزكاة على نصيبها باعتبار أنها من العاملين عليها.

أ –خلفية حول الزكاة في ماليزيا:

منذ استقلال ماليزيا في **31** أوت **1957**، أصبح تحصيل أموال الزكاة وصرفها في يد السلطان الذي يترأس عرش كل ولاية من الولايات الماليزية، وابتداءً من **1960** إلى غاية سنة **1990** مُنح للإدارة الدينية الإسلامية مهمة جمع وصرف الزكاة على مستحقيها[1].

في نهاية **1990** أُنشئ مجلس الشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كوالالمبور وعهد إلى هذا المجلس مهمة تحصيل أموال الزكاة، ومنذ سنة **1991** أصبح مركز تحصيل الزكاة بمجلس الشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كوالالمبور الجهة الرسمية التي تتولى مسؤولية تحصيل الزكاة، أما بالنسبة لصرف الزكاة مازال أمرها تحت إدارة مجلس الشؤون الإسلامية التي يقوم بها بيت المال.[2]

أما اليوم فمعظم مؤسسات الزكاة في ماليزيا تتبع طريقة الخصخصة في شؤون الزكاة، وهناك ولايات تتبع طريقة الخصخصة في تحصيلها وصرفها معا، كمجلس الشؤون الإسلامية بولاية سلانجور والذي يعرف باسم مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور **Lembaga Zakat Selangor** ، بينما هناك ولايات تتبع نظام الخصخصة في التحصيل فقط مثل برسكتوان بكوالالمبور، يعرف باسم مركز **Pungutar Zakat Puast** أما بقية الولايات التي لاتتبع طريقة الخصخصة فمازال تحصيل وتوزيع أموال الزكاة تحت تصرف بيت الزكاة، ثم تقوم معظم المراكز بتسليم حصيلة الزكاة إلى مجلس الشؤون الإسلامية في كل ولاية، بعد

[1] - Lembaga zakat Selangor, Collection distribution Report, January- June 2011.

[2] – عبد الوهاب بن الحاج كيا، مسلمو ماليزيا بين الماضي والحاضر، (منشورات كلية الدعوة ، طرابلس، 1993)، ص 32.

جمعها وتتحصل مقابل ذلك على أجر نظير قيامها بتحصيل الزكاة، وما تحملته من نفقات في سبيل ذلك.

ب – دور الزكاة في تخفيض الفقر في ماليزيا:

سوف نأخذ مؤسسة الزكاة التابعة لولاية سلانجور، بحكم أن هذه الولاية فيها أكبر تجمع سكاني مسلم، بالإضافة إلى الحجم الكبير لأموال الزكاة، والدور الكبير الذي تلعبه مؤسسة الزكاة فيها من خلال تخفيض نسبة الفقر في ماليزيا، كما أنها تقوم بإدارة أموال الزكاة وتنظيمها من خلال جبايتها وصرفها داخل الولاية.

وولاية سلانجور هي إحدى الولايات الماليزية تبلغ مساحتها حوالي **8000** كلم2 ، حيث تقع هذه الولاية على الشاطئ الغربي لشبه الجزيرة الماليزية، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الممتاز، تعد سلانجور من أغنى الولايات من حيث المواد الطبيعية وهي ولاية صناعية من الدرجة العالمية الأولى حيث تنتشر فيها المصانع، يبلغ عدد سكانها **4.5** مليون نسمة ويقطن فيها أكثر من **2.2913** مليون ملايو مسلم، أي بنسبة **50.94 %**[1].

ج– لمحة عن مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور:

في **15** فيفري **1994** تم إنشاء مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور باسم **Pusat Pungutan Zakat**(مركز تحصيل الزكاة وجبايتها)، وفي عام **1997** تم خلق فرع لجباية زكاة الفطر، وفي **01** جانفي **1998** أُنشئ مركز صرف الزكاة داخل مركز الزكاة بسلانجور، وحاليا تسمى **Lembaga Zakat Selangor**[2].

د– أهم برامج مؤسسة الزكاة في سلانجور في محاربة الفقر:

لقد لعبت برامج مؤسسة الزكاة في سلانجور دورا كبيرا في خفض نسبة الفقر في هذه المنطقة، وتتمثل أهم هذه البرامج في الآتي:

–برنامج ريادة الأعمال (برنامج التنمية الاقتصادي): يشمل هذا البرنامج العديد من المساعدات والمشاريع الموجهة لدعم المستفيدين اقتصاديا، مثل مشروع المغسلة، مشروع المأكولات الخفيفة، مشروع

[1] - Abdul Aziz Muhammad(1997), Zakat and rural development in Malaysia, Kuala Lumpur, Berita publishing, P113.

[2] - Lembaga zakat Selangor, Collection distribution report, January– June 2011.

المتاجرة في البهارات، مشروع الدكان المتحرك، حيث أن مشروع المغسلة يتحصل مستحقوه على **50000** رنجيت في مدة خمس سنوات، أما مشروع المأكولات الخفيفة فالمستفيدون من هذا المشروع هم مستحقي الزكاة ويتحصلوا على **20000** رنجيت لإدارة هذا المشروع، أما المستفيدين من مشروع المتاجرة في البهارات فيستفيدون من مبلغ يقدر بـ **30000** رنجيت، بينما مشروع شركة منتجات الحرف اليدوية فيقوم على توظيف مجموعة من مستحقي الزكاة، وتدفع لهم أجورهم من إنتاجهم يتراوح أجرهم ما بين **300** رنجيت إلى **1000** شهريا، ويستفيد أصحاب هذه المشاريع من دورات تدريبية قبل مباشرة العمل[1]، كما قامت مؤسسة سلانجور بإقامة مشروع سمي بمشروع الدكان المتحرك وقدرت قيمة هذا المشروع بـ **30000** رنجيت، مع العمل على توفير شاحنات صغيرة من أجل بيع المأكولات والمشروبات الخفيفة، والجدول الموالي يوضح عدد المستفيدين من برنامج ريادة الأعمال.

الجدول 8: عدد المستفيدين من برنامج ريادة الأعمال لسنة 2010

نوع المساعدة	عدد المستحقين
الخدمات	41
البيع بالتجزئة	70
إنتاج مأكولات	40
الصيد	73
الزراعة	70
المجموع	294

Source: Lembaga zakat Selangor,Collection distribution report January- June 2011.

- برنامج التنمية الاجتماعية:

صرف أموال الزكاة وفق برامج التنمية الاجتماعية يتم كالآتي:

- **الحماية:** يتمكن المستفيدين من أموال الزكاة وفق هذا البرنامج من بناء مساكن لهم أو إصلاحها، أو استئجار بيوت لهم ، بالإضافة إلى مساعدة الفقراء من أجل الحصول على بيوت سكنية جاهزة.
- **الضروريات الأساسية:** تتمثل من خلال تقديم الأطعمة، وإعانات مالية شهرية، تقديم مساعدات في

[1]- Idem.

رمضان، توفير وسائل المواصلات، تقديم مساعدات للزواج والختان، ومساعدات طبية، تقديم مساعدات للمدين من أجل تحقيق كفايته من حاجاته المعيشية، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول 9: عدد المستحقين من برنامج التطوير الاجتماعي" الضروريات الأساسية" لسنة 2010.

توزيع الأصناف	نوع المساعدة	المبلغ(مليون رنجيت)	عدد المستحقين
الغارمين	**مساعدات طبية**	15.3	624
الفقراء	**مساعدات شهرية**	4.9	2230
في سبيل الله	**مساعدات شهرية في المساجد**	3.3	67
المحرومين	**مساعدات شهرية**	5.1	2463
ابن السبيل	**تأشيرات النقل للطلبة**	0.3	52

Source:- Lembaga zakat Selangor2011, Op.C it.

- **برنامج التنمية التعليمية:**

أقامت مؤسسة زكاة سلانجور العديد من البرامج التعليمية من أجل تحسين مستوى الفقراء و المساكين من خلال ما يلي[1]:

✓ تقديم منح دراسية للفقراء والمحتاجين سواء داخل ماليزيا أو خارجها، بالإضافة إلى تقديم إعانات دراسية للطلاب المتميزين.

✓ تقديم مساعدات مالية لتوفير المستلزمات الدراسية.

✓ تقديم الرسوم المدرسية وبرامج تنمية الطلبة، مع تقديم إعانات لمعلمي المواد الدينية.

✓ إقامة ورشات وتدريبات لتنمية المهارات، مع المساهمة في نشر الكتب والبحوث.

والجدول التالي يوضح عدد المستفيدين من برنامج التنمية التعليمية.

الجدول 10: عدد المستفيدين من برامج التعليم بواسطة الأصناف لسنة 2010.

الأصناف	نوع المساعدة	المبلغ الإجمالي (مليون رنجيت)	عد المستحقين
في سبيل الله	مساعدات متنوعة	3.4	787
	مساعدات تعليمية	5.3	10303
الفقراء	مساعدات تعليمية	2.5	797
	منح دراسية	2.2	583
المحروم	مساعدات تعليمية	2.0	399

Source: - Lembaga zakat Selangor 2011, Op.Cit.

[1] −Idem.

استفاد من هذا البرنامج عدد كبير من الطلبة وفي كل المستويات، حيث سجلت سنة **2010** استفادة أكثر من **13369** طالب، وهذا يدل على الدور الكبير الذي لعبته هذه المؤسسة في دعم التعليم، باعتبار أن هذا الأخير يساهم بشكل كبير في خفض معدلات الفقر.

د- تقييم برامج مؤسسة الزكاة بسلانجور:-

ساهمت مؤسسة الزكاة بسلانجور في خفض الأسر الفقيرة من خلال رفع دخولهم، وتحسين مستوى معيشتهم، حيث انخفض عدد الأسر الفقيرة من **21621** أسرة عام **2009** إلى **18352** عام **2010**، والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول 11: نسبة تخفيض الأسر الفقير في سلانجور للفترة 2009-2010

مؤشرات الفقر	2009		2010	
	الأسر	الأفراد	الأسر	الأفراد
الفقير	10778	53890	7238	36190
المسكين	10843	54215	11114	55570
المجموع	21621	108105	18352	91760

Source: Lembaga zakat Selangor 2011, Op.Cit**.**

عموما نجد أن نظام الزكاة في ماليزيا تطور كثيرا من خلال خصخصة جباية أموال الزكاة وصرفها، وقد ازدادت جباية أموال الزكاة ازديادا عظيما في معظم الولايات التي استخدمت هذه الطريقة بحيث بلغ حجم الزكاة في ماليزيا سنة **2010** أكثر من **336** مليون رنجيت، بعدما كان المبلغ يقدر بحوالي **7.51** مليون رنجيت سنة **1991** بزيادة قدرت بـ**53.2%**[1] (والملحق 2 يوضح ذلك).

3.4.1 مؤسسة مرا MARA:

أ- خلفية تاريخية حول مؤسسة مرا:

كانت مؤسسة مرا **MARA** خلال الفترة **1966-1991** تحت وصاية الوزارة الوطنية ووزارة التنمية، بعد ذلك أصبحت مرا تحت وصاية وزارة العدل، حيث أن وظائفها وأهدافها ومبادئها تقع تحت هاته الوزارة[2]، تهدف مؤسسة مرا إلى تحقيق الآتي:

[1]-Mohamed Izamb, Mohamed Yusof , Instrument of zakat Report, Asnaf Zakat, Selangor, 2011.

[2]-Annual report of MARA in Malaysia, 2008, P32.

- تعليم الملاويين وتدريبهم مع التركيز على المناطق النائية.
- تأهيل التجار والصناع والحرفيين الملاويين.
- تأهيل مستوى قوة العمل وطنيا ودوليا.
- خلق مقاولين مالاويين.
- مساعدة الحكومة الماليزية في مكافحة الفقر.[1]

ب- أهم برامج مؤسسة مرا MARA في مكافحة الفقر:

- **القطاع المقاولاتي: (برنامج تنمية المقاولين):**

تهدف مؤسسة مرا إلى خلق مقاولين مالاويين، وبالتالي إنشاء عدد كبير من المؤسسات التابعة للمالاويين، ويشمل برنامج تنمية المقاولين: تدريب المقاولين، خلق مقاولين متخصصين، تخصيص حاضنات صناعية، تمويل تكنولوجي[2]، ومن أجل تعزيز مواصلة سير هذا البرنامج تم وضع العديد من البرامج المكملة، مثلما يظهر في الشكل التالي:

الشكل 13: برامج مكملة لبرنامج تنمية المقاولين.

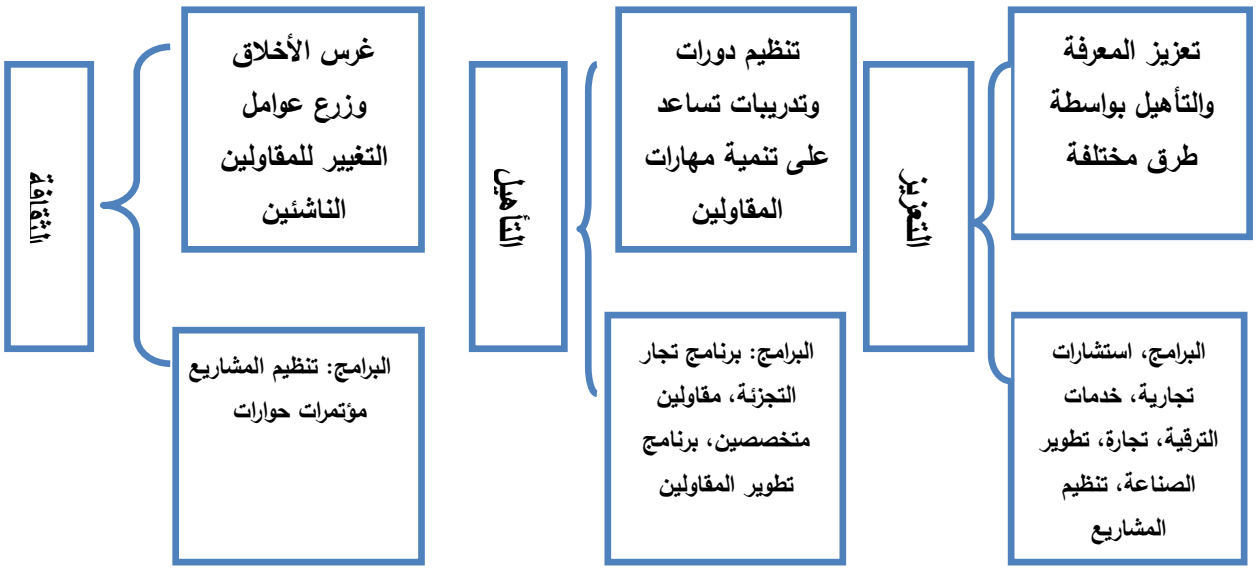

Source:- LaporanTahuran 2009, Annual report of Mara in Malaysia, p 41.

[1]- Ibid, P33.
[2] - Annual report of MARA in Malaysia, 2009, P30.

- **تقييم برنامج تنمية المقاولين للفترة (2008-2009):**

ساهم برنامج تنمية المقاولين في تقديم العديد من الخدمات والدورات التدريبية، استفاد منها العديد من الفقراء الذين قاموا بتأسيس مؤسسات والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 12: حجم وعدد الفقراء المستفيدين من برنامج تنمية المقاولين للفترة 2008-2009

البرنامج	2008		2009		الأداء (+/-) %	
	العدد	المبلغ "رنجيت"	العدد	المبلغ"" رنجيت"	الفرق في العدد	الفرق في المبلغ
تنظيم و تدريب للمشاريع	16837	7004778	11179	2226706	0.33	(68.21)
تسهيل عمليات الإنتاج	19	8787295	19	14682685	-	66.86
استشارات خدمية	32	652490	34	779644	6.28	19.49
ترقية التسويق	4177	5782250	9345	7224055	123.72	24.93
مقاولين متخصصين	4138	8601983	826	12968931	(80.03)	50.77
منتجات رائدة	1736	5397202	1265	4546866	(27.13)	(15.76)
حاضنات صناعية مالاوية	8	14913572	8	27291345	-	(83.00)
المجموع	26947	51139572	22676	69720232	(15.85)	36.33

Source:- Annual report of MARA in Malaysia, 2010, P34.

- **البرنامج الائتماني:**

ويتمثل عادة في منح قروض للفقراء تتمثل في قروض التعليم، قروض دراسات ما بعد التدرج، قروض شراء أجهزة كمبيوتر، قروض التدريب في المعاهد العليا للموظفين، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول 13: نوع وعدد وحجم القروض الائتمانية للفترة 2008-2009.

نوع البرنامج	2008		2009		الفرق%	
	العدد	المبلغ "رنجيت"	العدد	المبلغ "رنجيت"	العدد	المبلغ
تمويل قرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	145510	410993197	172172	376093154	18.32	(8.49)
قروض التعليم	266722	64417276	310943	96713238	16.58	43.45
قروض أجهزة الكمبيوتر	15337	2744461	12846	3058739	(16.24)	11.45
قروض التدريب	33392	22239539	34907	24348676	4.54	9.48
قروض التعليم المتقدم	14912	2244518	19273	3434069	29.24	53.00
المجموع	475873	505638991	550141	503647876	15.61	(0.39)

Source:- Ibid, P 49.

قدمت مؤسسة مرا أكبر نسبة من قروض الائتمان إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تلعبه من دور في تخفيض نسبة الفقر وتوفير فرص العمل، حيث بلغ عدد المستفيدين سنة **2009** بـ **172172** مقارنة بـ **145510** مستفيد في **2008** ، ثم يأتي قطاع التعليم حيث بلغ عدد المستفيدين في هذا القطاع بـ **310943** مستفيد في **2009** مقارنة بـ **266722** مستفيد سنة **2008**، كما أنه في مجال التعليم ركزت على التدريب المهني وذلك عن طريق التعاون مع معهد كيماهران **Kemahiran**، ومع مدرسة كيما هرانتنغي **Kemahiran Tenggi** حيث يركز هذا القسم على إنتاج الكفاءة المهنية، باعتبار أن سرعة تقدم التقنية اليوم تتطلب قوة عمل متعلمة مع تدريب عالي وكفء[1].

4.4.1 مؤسسة فلدا FELDA

أ- لمحة تاريخية عن فلدا FELDA

الهيئة الاتحادية لتطوير الأراضي أو فلدا FELDA تأسست في جويلية **1956** تحت مرسوم تطوير الأراضي لسنة **1956**، ابتداء من أفريل **2004** أصبحت فلدا تابعة لإدارة رئيس الوزراء وهي تهدف إلى تحقيق ما يلي:[2]

- تطوير وتنفيذ وإدارة النشاط الزراعي، الصناعة، وتجارة الخدمات، إضافة إلى ربط النشاطات في المناطق التي تكون تابعة لفلدا.

- تنفيذ النشاطات التي تساعد على تطوير قطاع الزراعة في المناطق التابعة لفلدا، خاصة تلك النشاطات التي ترتبط بسير وتسويق الإنتاج الزراعي.

ب- وظائف فلدا FELDA[3]:

- إنتاج أحسن لزيت النخيل والمطاط في العالم.
- استقرار الدخول ورفع مستوى دخول الفلاحين إلى دخل الصناعيين بحلول **2013**.
- إتاحة (توفير) التعليم لعائلات المزارعين (المستوطنين).
- عصرنة وتطوير البني التحتية، والحفاظ على البيئة.

[1] - Annual report of MARA in Malaysia, 2010, P22
[2]-FELDA basic information, report Annual, Malaysia, 2010.
[3] - FELDA acheivements and contributions, report Annual, Malaysia, 2010.

ج- تمويل فلدا FELDA

يتم تمويل فلدا عادة من ثلاث مصادر وهي قطاع الزراعة، الاستثمار، والموارد الداخلية، والجدول التالي يبين مساهمة كل قطاع في ميزانية فلدا.

الجدول 14: مصادر تمويل فلدا للفترة 2008-2009.

الرقم	مصادر الدخل	الميزانية (رنجيت)		+/-%
		2008	2009	
01	الزراعة	1445274682	657464397	(54.51)
02	الاستثمار	152500000	153750000	0.82
03	مصادر داخلية•	34968000	53908400	54.17
	المجموع	1632742682	865122797	(47.02)

Source: - FELDA acheivements and contributions, report Annual 2010.

د- أنواع القروض التي توفرها فلدا للمزارعين:

توفر فلدا العديد من القروض لفائدة المزارعين وتتمثل أهمها في الآتي:

- قروض السكنات:

تأسس هذا القرض عام **2005** من أجل تمكين المزارعين من بناء أو ترميم مساكنهم، تتراوح قيمة هذا القرض من **10000** رنجيت إلى **40000** رنجيت، ويستفيد من هذا القرض من هم أقل من **65** سنة، مع نسبة خدمات تقدر بـ **2.5%** (تكاليف الخدمة) ، وتقدر أقصى فترة لاسترجاع القرض بـ **10** سنوات.[1]

- قروض إصلاح السكنات:

تأسس هذا القرض سنة **2003** من أجل مساعدة المزارعين على إصلاح مساكنهم، تقدر قيمة المساعدة بـ **10000** رنجيت، وهذا القرض لا يسترجع ويستفيد منه المزارع الذي يعاني إعاقة، المزارع الكبير والمريض.

•- تتمثل المصادر الداخلية في إعانات الدولة حيث قدرت هذه الإعانات بنسبة 81.02% من ميزانية المصادر الخاصة لعام 2009، وقدرت نسبة مساعدة البنك الدولي 0.07% من ميزانية المصادر الخاصة لعام 2009، وفي نفس السنة بلغت مساهمة صندوق الكويت بـ 0.57% وصندوق السعودية بـ 1.2% والمساعدات الأخرى تأتي من منظمة زراعة المطاط.

[1] - FELDA basic Information, Report Annual 2010.

- قروض لتحفيز رجال الأعمال:

تأسس هذا القرض سنة **2002** بقيمة **50** مليون رنجيت ورفع هذا المبلغ سنة **2006** إلى **100** مليون رنجيت، يستفيد من هذا القرض رجال الأعمال المزارعين الذين لديهم مشاريع متنوعة في المجال الزراعي، وتشمل مايلي:المخازن، التجارة، زراعة المحاصيل، تربية الحيوانات، الحرف اليدوية.

وللحصول على هذا القرض يشترط أن يكون للمزارع ما يلي.[1]

✓ أن يملك مخططا زراعيا،

✓ أن يكون مجموعة مزارعين لديهم مشاريع، أو أن يكون المشروع لمجموعة نساء.

- قروض الاستثمارات التعاونية لفلدا [2]:

تأسس هذا القرض في **3** أكتوبر **2005**، لتعزيز صندوق المزارعين ويشمل النشاطات التجارية للشركات القابضة، تبلغ قيمة هذا القرض بـ .**10000** رنجيت، ويسترجع في فترة من **10** إلى **12** سنة، وتدفع قيمة القرض بـ **10%** سنويا، ويحصل المزارعون من فلدا على منح أخرى تتمثل في الجدول التالي.

الجدول 15: منح أخرى يتحصل عليها المزارعون.

الجدول الزمني للاستفادة	المبلغ المعطى "رنجيت"
استفادة الموت (الطبيعية)	10000
حوادث العمل المميتة	10000
العجز الدائم (سبب طبيعي)	10000
العجز الدائم(بسبب حوادث العمل)	10000
نفقات الجنازة	3000

Source: FELDA basic information, report Annual 2010.

هـ- أهم برامج فلدا لمكافحة الفقر: تتمثل أهم مشاريع فلدا في التالي[3]:

- مشروع تطوير زراعة زيت النخيل:

في **2007** بنيت البيوت البلاستيكية لزيت النخيل لحوالي **1.5** مليون هكتار من الأراضي، واعتبرت أول تجربة في هذا المجال في ماليزيا لإنتاج علف المواشي، هذا ما مكن الدولة من تخفيض استيراد هذه

[1] -Idem.

[2] - FELDA basic information, report Annual 2009.

[3] - Annual Report of FELDA Malaysia, 2010

الأعلاف ومكن من رفع دخل فلدا، وعن طريق هذه المشاريع تمكن المزارعون من رفع دخولهم بمقدار **150** رنجيت للشهر، تكلفة هذا المشروع في العام الأول قدرت بـ **15.06** مليون رنجيت.[1]

- مشاريع التعليم والتدريب لجيل الشباب المزارع:

يعتبر مركز تعليم أبناء المزارعين ضمن أهم الخطط التي وضعتها فلدا، وابتداء من مارس **2009** تم إنشاء **235** مركزا بهذا الخصوص، وتم إنشاء مركز بيرماتا مع تعاونية رئيس الوزراء من أجل تمكين أبناء الفلاحين من التعلم لتعزيز طموحهم، حركاتهم، الثقة بالنفس، يدرس في هذا المركز ذوي 5 سنوات فما أكثر، تكون الدراسة في هذا الطور مهنية وباللغة الانجليزية، كما قامت فلدا ببناء مساكن للطلبة الذين يسكنون في مناطق بعيدة من أجل ضمان حصولهم على تعليم عالي، وفي نهاية **2009** استقبلت هذه المساكن حوالي **11894** ابن مزارع، كما عملت فلدا على إنشاء مراكز لتعليم العلوم التقنية وخصصت لذلك مبلغ **1** مليون رنجيت سنويا، ويستفيد منها أكثر من **1500** طالب.

وقامت بتشجيع أبناء المزارعين الذين يملكون مؤهلات للدخول إلى المعاهد العليا سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص، بحيث يتحصلون على منح تقدر بـ **500** رنجيت ما قبل التدرج، **1000** رنجيت بعد التدرج، و**1500** رنجيت للدراسة في الخارج، كما يشترط فيه تحقيق معدلات عليا في مجال تخصصه، بالإضافة إلى ضبط لغة البلد المستقبل له مثلا إذا كان متوجها إلى اليابان يجب أن يتقن اللغة اليابانية، بعد أخذ دروس تصل إلى ستة أشهر وأقل من سنة وتكون عادة الدراسة في الخارج للتخصصات التالية: العلوم والتكنولوجيا، تكنولوجيا الأغذية، الزراعة، الطاقة، الإعلام الآلي، المحاسبة، والطب.

و- تقييم مدى نجاح فلدا في تحقيق التنمية والقضاء على الفقر:

نجحت مؤسسة فلدا بعد مرور **51** سنة من تأسيسها على تطوير الأراضي الزراعية لحوالي **811140** هكتار عام **2008**، وأصبح حوالي **566311** هكتار منتج سنة **2009**، واحتل إنتاج زيت النخيل حوالي **508619** هكتار وبمقدار إنتاج قدر بـ**9.45** مليون طن، بقيمة **4.544.12** مليون رنجيت سنة **2009** مقارنة بـ**8.14** مليون طن عام **2006**، بينما إنتاج المطاط احتل **55251** هكتار بإنتاج قدر بـ **108397** طن وبمبلغ قدر بـ **780.46** مليون رنجيت سنة 2009 .

[1] - FELDA basic information, report Annual 2008.

عملت كل المبادرات التي قامت بها فلدا إلى ضمان دخل وإنتاج محافظ على استقراره وفي أعلى المراتب، كما رفعت من نسبة مساعدات المعيشة، وتحقق تقدم في دخل المزارعين[1]، والجدول التالي يوضح لنا متوسط دخل الفلاحين للفترة **2007-2009.**

الجدول 16: متوسط دخل الفلاحين التابعين لفلدا للفترة 2007-2009.

السنوات	المطاط		التغير %	قصب السكر		التغير %
	الدخل الكلي	الدخل الصافي		الدخل الكلي	الدخل الصافي	
2009	1812	1690	(43.38)	2459	2219	(24.99)
2008	3200	3056	0.6	3278	2930	47.6
2007	3181	3042	(8.7)	2221	1930	60.02

Source: Report Annual of FELDA , 2010, p 112.

بلغ متوسط الدخل الصافي للمزارعين في زراعة المطاط للفترة **2007–2009** بـ **2596** رنجيت، أي ما يعادل **865** دولار، كما بلغ متوسط الدخول الصافية لمزارعي قصب السكر خلال نفس الفترة بـ **2356** رنجيت أي حوالي **785** دولار، ويعتبر هذه الدخل عالي مقارنة بفلاحي الدول العربية حيث بلغ متوسط الدخل الفلاح العربي سنة **2009** بـ **323** دولار[2].

يمكن تلخيص أهم برامج مكافحة الفقر في ماليزيا في الشكل التالي:

الشكل 14: أهم برامج مكافحة الفقر في ماليزيا

[1]- Idem.

[2]– تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، السودان، 2011، ص16.

5.4.1 تقييم سياسات مكافحة الفقر في ماليزيا:

لقد نجحت ماليزيا في القضاء على الفقر وذلك راجع لنجاح البرامج والسياسات الخاصة بمكافحة الفقر، فبعدما كانت نسبة الفقر في هذا البلد تقدر بـ **52.4 %** سنة **1970**، انخفضت بشكل كبير جدا حتى وصلت إلى**1.7 %** سنة **2012**، كذلك مؤشر الفقر المدقع انخفض هو الأخر من **3.9%** سنة **1995** إلى **0.3 %** سنة **2010**، والجدول التالي يبين لنا معدلات الفقر في ماليزيا.

الجدول 17: تطور معدلات الفقر للفترة 1970-2012

السنوات	متوسط معدل النمو	معدل جيني	مؤشر الفقر	ملاحظات
1970	7.5	0.513 (1970) 0.529 (1976)	52.4 (1970)	بداية سياسة NDP معدلات منخفضة في النمو ومعدلات مرتفعة من الفقر وعدم مساواة عالية.
1980	5.8	0.505 (1979)	37.4 (1980)	متوسط خطة NDP، تغير بنية الاقتصاد ورفع معدلات النمو عن طريق الاعتماد على التصدير لتحقيق النمو، والاعتماد كذلك على الصناعة لتحقيق النمو يتبع ذلك تخفيض في عدم العدالة والفقر
1985	0.1-	0.483 (1984)	20.7	أزمة عالمية، نمو سالب لكن لم يقض على جهود تخفيض الفقر
1990 1997	9.1	0.446 (1990) 0.464 (1995)	17.1 (1990)	نهاية سياسة NDP ، كان التركيز على القضاء على الفقر المدقع، بالرغم من عدم المساواة (العدالة) انتشرت بشكل كبير
1997	7.3	0.470	6.8	حدوث انخفاض في الفقر برقم واحد لكن عدم العدالة وصلت إلى مستويات عليا نتيجة أزمة جنوب شرق آسيا 1997–1998
1999	6.1	0.452	+7.5	انتعاش في الاقتصاد بعد الأزمة المالية آثار نتائج تخفيض الفقر بطيئة، لكن عدم العدالة انخفضت قليلا
2002	4.1	0.461	+5.1	نمو منخفض، تخفيض الفقر واصل بسيرورة بطيئة، ركزت الحكومة على تخفيض الفقر المطلق، وعدم العدالة التي انتشرت أيضا.
2004	7.1	0.462	4.4	نمو متسارع، نتيجة تطبيق سياسة PLI النتيجة كانت انخفاض معدل الفقر.
2010	6.4	-	3.4	ارتفع معدل النمو من جديد مع مواصلة انخفاض معدل الفقر.
2012	5.6	-	1.7	مواصلة انخفاض معدل الفقر.

Source:-Rajah Rasiah, Malaysia economy, Op. Cit,P229-world Bank, data about Malaysia,-http://data.worldbank.org/country/Malaysia, 8 January 2013.

عموما نجد أن أسباب نجاح ماليزيا في القضاء على الفقر تتمثل في الآتي:

- السياسة الاقتصادية المستقرة.
- تراكم رأس المال المادي والبشري، مع تشجيع القطاع الخاص.
- المزاوجة بين التدخل الحكومي والحرية الاقتصادية.
- المناخ السياسي للبلاد حيث لعب الاستقرار السياسي دور مهم في دفع عملية التنمية نحو الأمام، ذلك أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة.
- اعتمدت ماليزيا إستراتجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين، إلى جانب اهتمامها بالتنمية البشرية.
- مكافحة الفقر كانت من أولويات السياسات الوطنية.
- استقرار السياسات الاقتصادية والمشاركة الشعبية والإدارة الجيدة، أي المشاركة الفعالة من قبل مؤسسات المجتمع المدني، والشفافية في الحكم والمساءلة العامة، كما أن نظام الحكم قائم على عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع واللامركزية في صنع القرار.
- إقامة مشاريع ومؤسسات كأمانه اختيار ومؤسسة مرا ومؤسسة فلدا لإقراض الفقراء وتقديم لهم مشاريع، من أجل توليد دخول جديدة لهم تساعدهم على الخروج من الفقر، وكان لتجربة صناديق الزكاة دور في تخفيف حدة الفقر في هذا البلد.
- ويرجع الفضل إلى السياسة الحكيمة التي اتبعها الرئيس محمد مهاتير، باعتباره طبيبا فقد استطاع أن ينجح في معالجة علّة الاقتصاد الماليزي، من خلال الرؤية الثاقبة لهذه الشخصية حول تشخيص المرض، ووصف العلاج، والوصول إلى مرحلة الشفاء وتتمثل أهم أفكار هذه الشخصية من خلال المقابلة الموجودة في (الملحق رقم **3**).

2. تجربة بنك الفقراء في بنغلاديش (Grameen Bank) في القضاء على الفقر:

استقلت بنغلاديش عن باكستان عام **1971**، وتعد الدولة الثامنة في العالم من حيث عدد السكان بحوالي **152** مليون نسمة ويشكلون **2.18%** من سكان العالم[1] ، وتدخل أيضا ضمن الدول شديدة الكثافة السكانية حيث تبلغ مساحتها بـ **143.998** كلم، وبكثافة قدرت بـ **1105**[2]، وقدر الناتج الإجمالي المحلي للفرد بـ **1700** دولار عام **2011**، وترتفع معدلات الفقر في هذا البلد حيث وصلت سنة **1992** إلى أكثر من **70.22%** ، ومازال يعيش فيه حوالي **31.5%** [3]تحت خط الفقر عام **2011** (دخل الفرد يقل عن دولار واحد يوميا)•، يضاف إلى ذلك **20%** آخرون يعيشون على حافة الفقر، وتزداد حدة الفقر في القرى بـ**76.61 %** من السكان حيث تنخفض مستوى معيشتهم، وترتفع البطالة وهو ما يضطر الكثير منهم إلى النزوح إلى المدن بحثا عن فرص العمل[4]، بالرغم من هذه المعطيات خاض هذا البلد تجربة فريدة من نوعها تمثلت في بنك الفقراء.

1.2 لمحة تاريخية عن اقتصاد بنغلاديش:

اتبعت بنغلاديش بعد استقلالها الاقتصاد الاشتراكي، قامت بتأميم كل الصناعات في الوقت نفسه كانت تعاني من نقص حاد في المواد الغذائية، كما كانت احتياطاتها الأجنبية ضئيلة جدا، ونُظمها المصرفية والنقدية ضعيفة، بعد سنة **1975** بدأت بنغلاديش بإعادة تأهيل اقتصادها من خلال منحها مجالا أكبر لمشاركة القطاع الخاص وهو النمط الذي استمرت عليه، وفي منتصف الثمانينات كانت هناك دلائل مشجعة على إحراز تقدم اقتصادي منها السياسات الاقتصادية الرامية إلى تشجيع المشاريع الخاصة، والاستثمار، وخصخصة الصناعات العامة، وضبط الميزانية ، لكن مع بداية التسعينيات عرف

---

[1] −Official Bangladesh population clock, 2012. www.ikipidia.org, update on 23 January 2013.

[2] - Economy of Bangladesh, http://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_Bangladesh , update on 23 January 2013.

[3]– البنك الدولي، **مجموعة بحوث التنمية:** على الموقع: http: // iresearch.worldbank.org/ povocalnet/ index htm

•– عند أخذنا معدل من يعانون الفقر عند 2 دولار يوميا في بنغلاديش نجد أن معدل الفقر قدر بـ76.54% عام 2010 ، وبلغت أقصى نسبة له سنة 1992 بـ 92.99% ، كما قدر عدد من يعانون الفقر عند مستوى 1.25دولار يوميا بـ 43.25% سنة 2010 ، وبلغت أقصى نسبة له سنة 1992 بـ 70.22% (للمزيد من الاطلاع انظر: البنك الدولي، **مجموعة بحوث التنمية** // :http iresearch.worldbank.org/ povocalnet/ index htm)

[4] – Jannat Ara Parveen (2009), evaluate the sustainability: isus of interest- free micro finance , Edition of institutions in rural development and poverty Alleviation, Bangladesh, P114.

الاقتصاد البنغلادشي مشاكل اقتصادية واجتماعية كثيرة، ونتيجة لذلك لجأت إلى طلب قروض من صندوق النقد الدولي واتبعت سياسات التعديل الهيكلي، لكنها فشلت بسبب المشاكل السياسية، وفي سنة **2003** وافق صندوق النقد الدولي على خطة جديدة للحد من الفقر، ودعم برامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي بمبلغ **490** مليون دولار لمدة **3** سنوات[1].

1.1.2 هيكل الاقتصاد البنغلادشي " القطاعات الرئيسية"

يمكن تقسيم الهيكل الاقتصادي لبنغلاديش إلى القطاعات التالية:

أ- القطاع الأولي:" الزراعة"

أكثر من **45%** من القوى العاملة تشتغل في هذا القطاع (طبقا لتقديرات عام **2008**)، يسمى اقتصاد بنغلاديش بالاقتصاد الزراعي، ساهمت الزراعة بنسبة **18.4%** في الناتج المحلي الإجمالي لسنة **2011**، تنتج في المقام الأول الحوت، والأرز، التبغ والشاي وقصب السكر والحبوب والقمح، تساهم زراعة المحاصيل بنسبة **72%** من الإنتاج، تليها الأسماك تساهم بنسبة **10.33%**، كما تساهم الثروة الحيوانية بنسبة **10.11%**[2]، لكن عموما نجد أن هذا القطاع يعاني من العديد من المشاكل أهمها الظروف المناخية غير المواتية في كثير من الأحيان، كالفيضانات وغيرها...إلخ، بالإضافة إلى أن الضغط السكاني لا يزال يمثل عبئًا شديدًا على القدرة الإنتاجية، وخلق هذا باستمرار عجزا غذائيا وخاصة من محصول القمح، كما أن معظم اليد العاملة في هذا القطاع غير مؤهلة، ونجد أن حوالي أكثر من نصف الفلاحين الذين يشكلون القوى العاملة الريفية لا يملكون أراضي.

ب- القطاع الثانوي:

يتكون هذا القطاع أساسا من المؤسسات الصغيرة التي توفر فرص العمل إلى **30%** من القوة العاملة في البلاد (طبقا لتقديرات عام **2008**)، ساهم هذا القطاع بنسبة **28.6%** من الناتج المحلي الإجمالي سنة **2011**، ونجد أن أشهر الصناعات هي صناعة الغزل النسيج، حيث أنه في منتصف التسعينات شغل هذا القطاع أكثر من **3.5** مليون عامل معظمهم من النساء، ويشمل هذا القطاع الملابس

[1]- تقرير البنك الدولي، **ممارسة أنشط الأعمال في بنغلاديش عام 2012** ، 2011/11/21. على الموقع:
/http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/bangladesh

[2] - Economy of Bangladesh, Op.Cit.

الجاهزة وكذلك منتجات الجلود والأحذية، وتحتل بنغلاديش المرتبة الثانية عالميا في صادرات منتوجات هذه الأخيرة[1]، كما نجد بعض الصناعات التحويلية الرئيسية وهي السكك الحديدية، الاسمنت، السيراميك، السكر، الشاي، قطاع البناء، كما تتميز بنغلاديش بثروة بارزة في مناجم الفحم.

ج- القطاع الثالث:

يشمل هذا القطاع على قطاع الخدمات حيث يشمل على **25%** من القوة العاملة في البلاد (تقديرات **2008**)، وساهم هذا القطاع بنسبة **53%** في الناتج المحلي الإجمالي لسنة **2011**.[2]

2.2 أهم برامج مكافحة الفقر في بنغلاديش:

سوف نعتمد في دراستنا هذه على بنك الفقراء لما حظيت به هذه التجربة من نجاح، وتقدير لدى الهيئات والمؤسسات الدولية، ولما تركته من تأثير على الفقر وعلى عدد الفقراء.

1.2.2 نشأة وتعريف بنك الفقراء:

أ- لمحة تاريخية على بنك الفقراء Grameen Bank

يرجع إنشاء بنك الفقراء إلى سنة **1976**، عندما كان محمد يونس• رئيس برنامج التنمية الريفية في جامعة "شيتاغونغ" **Chittagong**، حيث أطلق مشروع بحث لدراسة إمكانية تصميم نظام تقديم الائتمان، لتوفير الخدمات المصرفية التي تستهدف الفقراء في المناطق الريفية، شهدت بنغلاديش في هذه الفترة مجاعة قاسية، خاصة في المناطق الريفية لأن معظم سكان هذه المناطق يعتمدون على قروض التجار المرابين[3]، ونتيجة لذلك هدف البنك إلى تحقيق النتائج التالية[4]:

---

[1] - Economy of Bangladesh, Op.Cit.

[2]- Idem.

•- محمد يونس ولد في 28 جوان 1940 في قرية باتيا، هو ثالث إخوته من بين 14 ولدا، توفي خمسة منهم في مرحلة الرضاعة نتيجة قلة الرعاية الصحية نظرا للفقر الكبير في هذه المنطقة، كان والده يشجعه دائما على التعليم، سنة 1974 قاد محمد يونس طلابه في رحلة ميدانية إلى قرية فقيرة قابلوا امرأة فقيرة تصنع اللحاف واضطرت إلى طلب قرض بقيمة 15تاكا TK بسعر فائدة 10% في الأسبوع، لكن المرأة حققتها من ربح 1 تاكا، وكانت مستعدة للاقتراض بمعدلات أكثر فائدة وعلى رفع دخلها فوق مستوى الكفاف، قام محمد يونس ومن جيبه الخاص بإقراض ما يعادل 17-42 نساجا، ووجد أنه من خلال هذا المبلغ الصغير أمكن ليس فقط مساعدة الفقراء على البقاء على قيد الحياة، ولكن خلق فيهم شرارة الانطلاق بالمشاريع والانتقال من مستوى فقر إلى مستوى أعلى للخروج من هذه الدائر .(للمزيد من الاطلاع أنظر: Mohamad yunus was born in 28 th june, www.gramenbank.org

[3] - A short history of Grameen bank, June 2011, www.grameen-info.org/ index.php 7optio, Last update: 01 January 2013.

[4]- Idem.

- تقديم تسهيلات بنكية إلى الفقراء رجال ونساء.
- القضاء على استغلال الفقراء من طرف مقرضي المال.
- خلق فرص العمل الحر لكثير من العاطلين عن العمل في المناطق الريفية في بنغلاديش.
- جلب المحرومين ومعظمهم من الأسر الأكثر فقرا، وإعطائهم فرصة الحصول على قروض لإخراجهم من دائرة الفقر.
- نقل الفقراء من دائرة "الادخار والدخل والاستثمار المنخفض إلى حلقة تنتهي إلى المزيد من الدخل، المزيد من المدخرات، المزيد من الاستثمارات أكثر فأكثر"

طبقت هذه العملية في مدينة جوبرا **jobra** (مدينة جامعة شيتاغون)، وفي المدن المجاورة لهذه المدينة خلال الفترة **1976-1979** تحت رعاية بنك بنغلاديش، وبنك التجارة الدولية، هذا المشروع امتد كذلك إلى تانغيل **Tangail** (في سنة **1979**) شمال داهاكا عاصمة بنغلاديش (سنة **1979**)، ومع نجاحه في **Tangail** امتد إلى المدن الأخرى، وفي أكتوبر **1983** تحول المشروع إلى مصرف مستقل باسم بنك غرامين **Grameen Bank**، ساهمت الحكومة فيه بنسب **60%** من رأس المال المدفوع، بينما كانت **40%** الباقية مملوكة للفقراء من المقترضين، واليوم يملك الفقراء من المقترضين **90%** من رأس مال البنك ونسبة **10%** مملوكة للحكومة[1].

ب- تعريف بنك الفقراء:

هو بنك أسسه محمد يونس في سبتمبر **1983** باسم **Grameen Bank**، وتعني مصرف القرية وهو أول بنك في العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء فقط، ويتميز هذا البنك بعدة خصائص أهمها:

- مملوك للفقراء:

ولد مشروع بنك غرامين في قرية جوبرا **jobra** ببنغلاديش عام **1976**، وفي عام **1983** تم تحويله إلى بنك رسمي بموجب قانون خاص، وهو الآن مملوك من قبل المقترضين الفقراء معظمهم من النساء، لا ضمانات، لا أدوات قانونية، لا مجموعات ضامنة أو المسؤولية المشتركة، بنك غرامين لا يتطلب أي ضمانات مقابل القروض الصغرى لها، وفي حال عدم القدرة على السداد لا تتخذ أية إجراءات قانونية ضد

[1]- مجدي سعيد، **تجربة مصرف الفقراء في بنغلاديش**، على الوقع:
2001/article 3, html. update: 12 January 2012.www.islamoline.net/Arabic/cortemporary/Economy/

المقترض، لأنها لا تتطلب توقيع أي وثيقة قانونية من المقترضين، كما يجب أن ينتمي المقترض إلى مجموعة مكونة من خمسة أعضاء، ولا يطلب منهم أي ضمانات للحصول على القرض، إلا أنهم يجب أن يتصرفوا بطريقة مسؤولة[1].

- **المقترض، المودع شعارهم مواصلة النمو:**

يعمل بنك غرامين على بناء القوة المالية للنساء الفقيرات من خلال تشجيعهن على جمع أكبر مبلغ للادخار، كما أن المقترض يعتبر عنصرا هاما في بنك غرامين، **42%** من الفروع تمتلك ودائع المقترض بنسبة **74%**.

ج – طريقة عمل بنك غرامين: هناك عدة مميزات يتميز بها عمل بنك غرامين وهي:

- **التصريح بالربح:**

منذ أن ظهر بنك غرامين إلى الوجود وهو يصرح بأرباحه السنوية ما عدا سنوات **1983**، **1991**، **1992** وهو يعمل على نشر ميزانيته العمومية كل عام، بحيث يتم تدقيق هذه الميزانية من قبل شركات التدقيق العالمية المرموقة في البلاد، كما تنشر بعض هذه التقارير على الموقع الرسمي للبنك.

- **انخفاض أسعار الفائدة:**

حددت حكومة بنغلاديش متوسط أسعار الفائدة في حدود **11%** على القروض الصغيرة، بينما نجد أن معدل الفائدة الفعلي في المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التمويل على القروض الصغيرة تتراوح ما بين **25%** –**33%** مع فرض شروط، هذا عكس بنك غرامين حيث أن أعلى نسبة فائدة فيه لا تتجاوز **20%** ، وهناك ثلاث فوائد على القروض هي: **20%** فائدة على القروض المدرة للدخل، **5%**–**8%** لقروض الطلاب، **0%**(بدون فائدة) لقروض المتسولين.[2]

2.2.2 أهم برامج والقروض التي يمنحها بنك غرامين:

يوجد العديد من البرامج التي وضعها بنك غرامين للقضاء على الفقر.

[1] -Microcredit of Gramen Bank, June 2011 , www.grameen.info.org/index.php, Last update: 01 January, 2013.

[2] - Grameen bank at a glance, june 2011, www.grameen.info.org /index.php, Last update:01 January 2013.

أ- أهم برامج بنك غرامين للقضاء على الفقر

- برنامج المتسولين والأعضاء:

التسول هو الملاذ الأخير للبقاء على قيد الحياة بالنسبة للشخص الفقير، وقد تتحول هذه الفئة إلى الجريمة أو غيرها من الأنشطة غير المشروعة، ومن بين المتسولين نجد عادة المعوقين والمكفوفين، وكذلك كبار السن مع اعتلال الصحة، وقد اتخذ بنك غرامين برنامجا خاصا بالمتسولين عام **2002**، وانضم أكثر من **111398** متسولا إلى هذا البرنامج، وخصص له عام **2011** مبلغ **160.15** مليون تاكا[1]، وقد تم بالفعل صرف **79%** من هذا المبلغ بقيمة **127.85** مليون تاكا، وأصبح أكثر من **19735** متسولا قادرا على كسب المعيشة وتحولوا إلى باعة، كما انضم **9788** متسولا وكونوا جماعات انضمت إلى بنك غرامين بصفة رئيسية، وقام بنك غرامين بفتح حساب لهؤلاء المتسولين من أجل المدخرات الشخصية.

- برنامج إسكان الفقراء:

بدأ بنك غرامين بتقديم قرض للإسكان سنة **1984**، بحيث أصبح هذا البرنامج جذابا للغاية بالنسبة للمقترضين، يبلغ الحد الأقصى لمبلغ الحصول على قرض الإسكان **25000** تاكا (**354** دولار)، ويسدد على 5 سنوات على أقساط أسبوعية، سعر الفائدة هو **8%** ، ويشترط للحصول على هذا القرض أن يكون عضوا في البنك، إذ يحصل العضو بعد عامين من العضوية على قيمة **650-750** تاكا لإصلاح المسكن، وبعد ثلاث سنوات من العضوية يمكن للعضو الحصول على قرض بقيمة **10000** تاكا، وبعد خمس سنوات من العضوية يتحصل على قرض للإسكان يتراوح ما بين **13000** تاكا و **25000** تاكا.

- برنامج قروض المشاريع الصغيرة:

يتسم بعض المقترضين بميزة الحركية عند مباشرة أعمالهم وذلك راجع لعوامل مثل القرب من السوق، الأعضاء يكونون من ذوي الخبرة، ولمسايرة هذه الحركية يقوم بنك غرامين بتقديم حجم قروض أكبر عند الطلب، في سنة **2010** حوالي **3336065** عضو حصلوا على قروض لمشاريع صغيرة بمبلغ **96.44** مليون تاكا (**1413.17** مليون دولار)، أكبر حجم للقروض الصغيرة والمتوسطة كان بمبلغ **1.6**

[1] 1 دولار= 77 تاكا.

مليون مليون تاكا (**23154.84** دولار)، وقد استخدم لشراء الشاحنات، مضخات الري، سيارات النقل، سفن لصيد الأسماك.[1]

- **برنامج المنح الدراسية:**

يتم إعطاء المنح الدراسية للطلاب الفقراء سنويا، مما أدى إلى ارتفاع عدد الطلبة من المقترضين من بنك غرامين، مع منح الأولوية للبنات لتشجيعهن على البقاء في فصولهن الدراسية، كما يتم منح الطلاب الذين ينجحون في الوصول إلى مستوى عال من التعليم قروضا والتي تغطي الرسوم الدراسية، المصاريف المدرسية الأخرى، حيث أنه في جوان **2011** حوالي **49000** طالب تحصلوا على قروض التعليم، منهم **46376** طالب يدرسون في جامعات مختلفة، **557** يدرسون الطب، **872** يدرسون ليصبحوا مهندسين، **1192** يدرسون في مؤسسات مهنية أخرى.

- **برنامج المعاشات التقاعدية للمقترضين:**

برنامج اختياري موجه لشريحة من يكبرون في السن ويشعرون بالقلق، بشأن ما سيحدث لهم عندما لا يستطيعون العمل والكسب، طرح بنك غرامين برنامج إنشاء صندوق المعاشات التقاعدية للشيخوخة، ونال شعبية كبيرة، في هذا البرنامج يشترط على كل مقترض أن يدخر مبلغا صغيرا مثل **50** تاكا (**0.68** سنتا دولار)، في كل شهر على مدى **10** سنوات، إلى غاية نهاية جوان **2011** تمكن البنك في إطار هذا البرنامج من جمع **38.60** بليون تاكا (**527.40** مليون دولار)، وأضيف خلال فترة **12** شهرا لسنة **2011** مبلغ **6.65** بليون تاكا(**94.17** مليون دولار)[2].

- **برنامج بث روح المشاركة:**

يضم هذا البرنامج **17** نوعا مختلفا من الورش الخاصة بالمقترضين، و **90%** من هذه الورش يتم على مستوى الفروع، وخلال كل سنة يتم تنظيم **250** ورشة على مستوى كل قطاع، تتراوح مدة هذه الورشة ما بين يوم وسبعة أيام، ثلاثة أرباعها نساء، تعقد الورشة في الفرع الواحد مرة في كل عامين، ويشرف عليها مسؤول التنمية الاجتماعية والهدف من هذا البرنامج هو رفع المعنويات وبناء الثقة، ونقل المعلومات والخبرات وتبادلها.

[1] - Grameen bank at a glance, op. cit, www.grameen-info.org /bank/GB glance,htm, Last update: 01 January 2013.

[2] −Idem.

- **برنامج إعادة التأهيل بعد الكوارث:** ويتضمن مايلي:

- تأمين الاحتياجات الغذائية من خلال قرض للمخزون الغذائي بقيمة **300** إلى [2] تاكا، وتسدد في أقساط أسبوعية.
- قروض لاستعادة رؤوس الأموال تصل إلى **2000** تاكا للعضو، مع تجميد المصاريف على القروض غير المسددة، وتسدد قيمة القرض على أقساط أسبوعية على ألا يقل عن **10** تاكا في الأسبوع.

ب-إجراءات الحصول على القروض: من بين أهم المشاكل التي يعاني منها الفقراء في كل بقاع العالم، هي مشكلة الحصول على القروض من البنوك التجارية، نظرا لأن معظم هذه البنوك تفرض شروطا تعجيزية وقاسية عليهم، مما يمنعهم من الحصول على قروض، لكن نجد أن بنك غرامين غير هذه البنوك، لا يشترط أية شروط وتتمثل أهم القروض التي يوفرها هذا البنك في التالي:[1]

- **القرض العام:**

وهو النوع الأساسي في البنك، ويستخدم في جميع أغراض الاستثمار الفردي، ويمكن لأي عضو في البنك أن يحصل عليه، والحد الأقصى لهذا القرض هو **10000** تاكا.

- **قرض الأسرة:**

وتتحصل عليه الأسرة عن طريق المرأة، هي المسؤولة عليه قانونيا، ويشترط للحصول على هذا القرض أن تكون المرأة سبق لها الاقتراض أربع مرات، ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض **30000** تاكا، وتسدد قيمة القرض على أقساط أسبوعية خلال عام.

- **القرض الموسمي:**

وهو نوعان: فردي يبلغ الحد الأقصى لهذا القرض **3000** تاكا ويكون عادة في مواسم الحصاد ولمدة ستة أشهر، وقرض جماعي ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض **10000** تاكا للمجموعة و **135000** تاكا للمركز، والغرض منه دعم الزراعات الموسمية.[2]

وتتمثل إجراءات الحصول على هذا القرض ما يلي:

---

[1] - Mohammed yunus, June 2011, www.grameeninfo.org /bank/GB Glance.htm, Last update :01 January 2013.

[2] - Grameen bank II , lessons learnt over quarter of a century, June 2011, www.grameen.info.org/ indx,php.option, Last update :01 January 2013.

- أن يكون العضو (الفقير) من أفقر الطبقات والمعايير التي يتم الحكم بها، هي أن لا يملك أراض زراعية كحد أدنى، ونصف فدان من الأرض كحد أقصى. [1]
- يجب أن ينتمي المقترض إلى مجموعة صغيرة ومتجانسة.
- القروض الخاصة الموجهة للفقراء تتميز بما يلي:

▪ من شروط الأهلية للحصول على قرض ثاني، هو الاعتماد على القدرة على سداد القرض الأول.

▪ يكون الإشراف الدقيق على الائتمان من قبل المجموعة، بالإضافة إلى إشراف موظفي البنك.

▪ تقليل المخاطر من خلال المدخرات الإلزامية والطوعية.

3.2 مؤشرات نجاح بنك غرامي في مكافحة الفقر في بنغلاديش:

يقوم موظفو بنك غرامين سنويا بتقييم أعمالهم والتحقق من أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأفراد بنك غرامين قد عرف تحسنا، ولتقييم مستوى الفقر عند المقترضين يتم استخدام عشرة مؤشرات، والتي تعتبر عضو أنه انتقل من الفقر إذا استوفى المعايير التالية[2]:

- عائلة تعيش في منزل تبلغ قيمته ما لا يقل عن **25000** تاكا، أو منزل مع سقف، وكل فرد من أفراد الأسرة قادر على النوم على سرير بدلا من الأرض.
- كل أفراد العائلة يستطيعون شرب المياه النقية من الآبار.
- كل أفراد العائلة يستخدمون المراحيض الصحية.
- كل الأطفال في سن السادسة من العمر يذهبون إلى المدارس الابتدائية.
- الحد الأدنى للقرض الأسبوعي للمقترض هو **200** تاكا أو أكثر.
- كل أفراد العائلة لديهم ملابس ملائمة للاستخدام اليومي، والملابس الدافئة لفصل الشتاء.
- العائلة يجب أن يكون لديها مصادر دخل إضافية مثل حديقة الخضراوات، الأشجار المثمرة وغيرها، بحيث تكون قادرة على اللجوء إلى هذه المصادر في حالة الضرورة.
- المقترض يحافظ على المتوسط السنوي لميزانيته في حدود **5000** تاكا، وفي حساب مدخراته.
- كل فرد من العائلة لا يجد صعوبة في وجود ثلاث وجبات يوميا على مدار السنة، وأن كل فرد من أفراد الأسرة لا يجوع في أي وقت من السنة.

[1] - Credit delivery system, June 2011, www.grameen.info.org/ index.php.option , Last update:01 January 2013.

[2]– Idem.

- يجب أن تحصل كل أسرة على الرعاية الصحية، حيث إذا مرض أي فرد من أفراد لأسرة تكون عائلته قادرة على التحمل على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للحصول على الرعاية الصحية.

1.3.2 تقييم بنك غرامين:

أ- **الممتلكات:** بلغت ممتلكات بنك غرامين في **2009** أكثر من **1491** مليون دولار، بعدما كانت تقدر بـ **391** مليون دولار سنة **2002** ، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 18: ممتلكات بنك غرامين للفترة 2002-2009

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مبلغ ممتلكات GB	391	467	558	678	849	1005	1205	1491

Source:Idem.

ب- إيرادات ونفقات بنك غرامين

بلغت إيرادات بنك غرامين عام **2009** حوالي **14.50** بليون تاكا (**204.42** مليون دولار)، كما بلغت الفوائد المدفوعة للمودعين **7.07** بليون تاكا (**102.29** مليون دولار) ، حيث نجد أن أكثر من **50%** من النفقات كانت على الرواتب، وبلغت نفقات المعاشات التقاعدية أكثر من **27%** من مجموع النفقات بمبلغ **3.82** بليون تاكا(**5.38** مليون دولار)[1].

ج- دور البنك في تخفيض حدة الفقر:

- عدد المقترضين من الفقراء:

تمكن بنك غرامين من تخفيض نسبة الفقر، حيث بلغ عدد المقترضين سنة **2009** أكثر من **6.43** مليون مقترض، ونجد أن أغلبية المقترضين كانت من فئة النساء بأكثر من **96.79%** سنة **2009**، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 19: عدد المقترضين من بنك غرامين للفترة 2000-2009

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المقترضين" مليون نسمة"	2.08	2.87	3.70	5.05	5.96	6.16	6.21	6.43
نسبة النساء %	95.20	95.44	95.66	96.27	96.70	96.88	96.88	96.79

Source: - Grameen bank at a glance, june, 2011, Op. Cit.

[1] - Grameen bank at a glance, June 2011, Op. Cit.

عرف عدد المقترضين من بنك غرامين ارتفاعا من سنة لأخرى حيث بعدما كان العدد سنة **2002** حوالي **2.08** مليون مقترض، وصل العدد إلى **6.43** مليون مقترض سنة **2009**، وهذا يبرز الدور الكبير الذي لعبه البنك في إحداث التنمية، كما نجد أن نسبة النساء المقترضات شكلت خلال الفترة **(2002-2009)** في المتوسط نسبة **96%** وهذا راجع لإستراتيجية البنك وهي التركيز على النساء*، مما قلل من اعتمادهن على أزواجهن، وحسن ظروف حياة منازلهن، كما حدث تحسن وتطور في المعايير الغذائية لأطفالهن.

- حجم القروض الممنوحة للفقراء:

بلغت قيمة القروض الممنوحة للفقراء سنة **2005** بـ **48.08** مليون دولار، وقدرت سنة **2009** بـ **87.41** مليون دولار، بمعدل ارتفاع خلال الخمس سنوات قدر بـ **81.80 %** ، كما بلغ حجم القروض الممنوحة للسكنات للفترة **2005- 2009** مبلغ **564** مليون دولار، وبعدد سكنات قدر خلال نفس الفترة بـ**63037** مسكن، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 20: حجم القروض الممنوحة، القروض الممنوحة للسكنات خلال الفترة 2005-2009

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	206	2007	2008	2009
حجم القروض الممنوحة	48.08	49.87	50.43	54.11	87.41
القروض الممنوحة للسكنات	110	139	96	152	168
عدد السكنات	11345	13211	9743	14729	14009

Source: Annual Report of Grameen bank, 2010.

- عدد الفروع، والقرى المغطاة، وعدد الموظفين:

- **نمو الأعضاء التراكمي:** وصل العدد التراكمي للأعضاء في **2005** حوالي **5.58** مليون عضو، وفي سنة **2009**، بلغ العدد **7.97** مليون عضوا.
- **نمو عدد الفروع التراكمي:** وصل العدد التراكمي للفروع سنة **2005** إلى **1738** فرعا، ووصل العدد في **2009** إلى أكثر من **2562** فرعا.
- **عدد القرى المغطاة (التراكمي):** وصل العدد التراكمي للقرى المغطاة في **2005** إلى **59912** قرية، ووصل العدد في **2009** إلى حوالي **83458** قرية.

* - تم الاهتمام في هذا البنك بشريحة النساء، باعتبار أن الأسر الفقيرة تحقق أهدافا متقدمة نحو الخروج من دائرة الفقر، إذا كانت المرأة هي التي تقود هذه العملية، كما أن مشكلة الفقر عادة في الأسرة تتحملها المرأة.

ووصل عدد الموظفين المدربين **23.283** مدربا في **2009**، كما وصل عدد المكاتب في **2009** إلى أكثر من **2911** مكتبا، والجدول التالي يوضح عدد الأعضاء، الفروع، وعدد الموظفين.

الجدول 21: عدد المكاتب، العاملين، الفروع، الأعضاء، خلال الفترة 2002-2009

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المكاتب	1332	1357	1525	1944	2626	2831	2884	2911
عدد العاملين	11699	11846	13038	16142	20885	25283	24240	23283
عدد الفروع	1178	1195	1335	1735	2319	2481	2539	2562
عدد الأعضاء مليون	2.48	3.12	4.06	5.58	6.91	7.41	7.67	7.97

Source: Grameen Bank, Performance indicators and ration Analyses of Grameen bank, http://www.grameen.info.org/index.php?option=com_content.Last update January01, 2013.

- **نوعية المشاريع الصغيرة الممنوحة للفقراء:**

تركزت معظم المشاريع الصغيرة الممنوحة سنة **2009** على قطاع التجارة وقطاع تربية المواشي، ثم قطاع الزراعة، والجدول التالي يوضح لنا أنواع هذه المشروعات الصغيرة.

الجدول 22: أنواع القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة لسنة 2009 حسب النوع

الوحدة: مليون دولار

النوع	الرجال		النساء		المجموع
	رقم القرض	المبلغ	رقم القرض	المبلغ	النسبة
البني التحتية	2139	7.37	69925	1751.53	10.96
الزراعة	2629	7.968	125467	2846.40	17.57
تربية المواشي	3162	7.363	164221	3438.05	21.09
الخدمات	315	8.920	16868	434.35	2.66
التجارة	4357	14.90	205110	4829.631	29.89
باعة الأرضية	61	1.55	11284	230.899	1.40
التسوق عند الأبواب	2816	11.19	92412	2624.67	16.43
المجموع	**15479**	**49.85**	**685287**	**16155.54**	**100**

Source: Grameen Bank, disbursement of Microenterprise loans, listed under broad categories of business, activities 2009, www.grameeninfo.org, Last update: 01 January 2013.

نجد أن معظم المشاريع الصغيرة كانت في قطاع التجارة بنسبة 29.89%، ثم يليها قطاع تربية المواشي بنسبة **21.09%**، ثم قطاع الزراعة بنسبة **17.57%**، وذلك راجع لأن معظم المقترضين هم من المناطق الريفية والمناطق الفقيرة، والذين لا يملكون مؤهلات علمية.

- **برنامج المنح الدراسية حقق النتائج التالية:**

بما أن البنك ركز على تعليم الفتيات فإن أكبر نسبة من المنح وجهت إليهن، أي **50%** من مجموع المنح وجهت إليهن، و**50%** الباقية وجهت إلى الذكور حسب الأداء الكلي، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول 23: عدد المنح الممنوحة في 2009 حسب نوع التعليم، وجنس المستفيد

الأصناف	البنات	الذكور	المجموع
الابتدائي	11406	8478	19884
الإعدادي	14860	9694	24554
الثانوي	20919	19355	40274
الجامعي	14812	13602	28414
الثقافة	4029	1732	5761
المجموع	**66026**	**52861**	**118887**

Source: Grameen Bank, scholarship program (for member children), www.grameenbank.org. Last update :01 January 2013.

قدر مبلغ المنح الدراسية سنة **2009** بـ **157.69** مليون تاكا TK **(2.54** مليون دولار)، واستفاد حوالي **118.887** طالب من هذه المنح، وأعلى المنح وجهت إلى المستوى الثانوي والمستوى الجامعي، وذلك راجع لأهداف البنك وهى رفع مستوى الفقراء لكي يتمكنوا من الخروج من دائرة الفقر، وأدنى نسبة وجهت إلى قطاع الثقافة.

2.3.2 العوامل التي ساهمت في نجاح بنك غرامين:

تمثلت أهم العوامل التي ساهمت في نجاح هذا البنك في تحديد الفئة المستهدفة (الأشد فقرا). مع منح مبالغ صغيرة للإقراض، فضلا عن السداد المبكر والذي يكون عادة في أقساط أسبوعية، مع منح المزيد من القروض الإضافية لأولئك الذين كانت لهم تجربة ناجحة مع هذا البنك، من خلال قدرتهم على السداد في الآجال المحددة. مع المراقبة والإشراف الدقيق والمتواصل من قبل العاملين في الجهات المسؤولة.

3. تجربة الصين في القضاء على الفقر:

لقد حققت الصين في السنوات الثلاثين الماضية نجاحا اقتصاديا مذهلا، فحتى عام **1960** كانت الصين دولة نامية تعاني من ضعف الأداء الاقتصادي، والأمية المرتفعة، وانخفاض مستويات المعيشة، حيث لم يعط الاهتمام الكامل لأداء الاقتصاد الصيني في ذلك الوقت، وبعد خمسين عاما استطاعت الصين أن تحقق نهضة اقتصادية، لكن كان من أكبر التحديات التي واجهت الصين في تحقيق التطور الاقتصادي مشكل التخفيف من الفقر والقضاء عليه، غير أنها استطاعت أن تحقق نجاحا خلال عقدين من الزمن، ووصل معدل الفقر فيها سنة **2012** حوالي **13.4%**[1]، بعدما كان يقدر بـ **34 %** سنة **1981**.

ومن أجل الإسراع في التخفيف من حدة الفقر قامت الحكومة الصينية بوضع العديد من السياسات والاستراتيجيات، وبعد مرور **30** سنة من تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات لم تنخفض نسبة الفقر فقط ، بل تحسنت مؤشرات التنمية البشرية ووصل معدل البطالة إلى **6.5 %** عام **2011.**

1.3 لمحة عن الاقتصاد الصيني:

يعتبر اقتصاد الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد سبق اقتصاد اليابان عام **2011** بناتج محلي قدر بـ **47.2** تريليون يوان[2*]، وتعتبر الصين أسرع اقتصاد نامي خلال الثلاثين سنة الماضي بمعدل نمو سنوي تخطى **10%**، وهذا بدوره انعكس على نصيب الفرد* حيث وصل عام **2010** إلى **4260** دولار[3] ، بعدما كان يقدر عام **2009** حوالي **3650** دولارا، وهو نصيب

[1]-China Population below poverty line, http://www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=ch&v=69,update: 11 January, 2011.

[2] - China-business ,China's GDP hits 47.2 trillion yan in 2011 people's daily online, www.english-people.com.cn/90778/7707270 html, last update: 17/01/2012.

*– 1 دولار = 6.458843 يوان، متوسط2012.

*– قسم البنك الدولي البلدان إلى أربعة مجموعات، حيث أنه وفق أحدث تقرير له لسنة 2010 يقسم الاقتصاديات وفقا لنصيب الفرد من الناتج القومي إلى :

– **دول ذات الدخل المنخفض:** وهي البلدان التي يملك الفرد دخلا فرديا من الدخل الإجمالي أقل من 1006 دولار سنويا.

– **دول ذات الدخل المتوسط:** البلدان ذات نصيب الفرد من الدخل القومي بين 1006 $ -3975 $ سنويا.

– **دول ذات الدخل المتوسط المرتفع:** تتراوح مابين 3976$ و 12275 $ سنويا.

– **دول ذات الدخل المرتفع:** يبلغ فيها دخل الفرد فوق 12276$ سنويا.

[3] - Martin Khor, (china daily) :China still a developing Nation: www.chinadaily.com.cn/opinion/2011-11/25/content-1415947.htm, Last update: 25/11/2011

متوسط مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وبلغت حجم القوة العاملة في هذا البلد الذي يضم أكبر حجم سكاني في العالم مقدار **780** مليون عامل عام **2010**[1].

1.1.3 بنية الاقتصاد الصيني:

ا-الزراعة:

تعتبر الصين أكبر منتج ومستهلك للمنتجات الزراعية، وتبلغ المساحة البرية في الصين **9.6** مليون كلم2، غير أن مساحة الأراضي الزراعية تبلغ **1.27** مليون كيلومتر مربع، محتلة **7%** من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في العالم.[2] ويعمل **43%** من القوة العاملة في الزراعة، وتساهم بـ **9.6%** في الناتج المحلي عام **2010**[3]، وتعد الصين المنتج الأول للأرز في العالم، كما تنتج الذرة وتتركز في المناطق الجنوبية، وتعد الرقم الثاني في الإنتاج بعد الولايات المتحدة الأمريكية، أما إنتاج القطن، الفول السوداني، القمح فيزرع في وسط البلاد.

كما نجد أن تربية الحيوانات تشكل العنصر الثاني الأكثر أهمية للإنتاج الزراعي، حيث تعتبر الصين أكبر منتج للخنازير في العالم، والدجاج والبيض، الأغنام، الماشية حيث ارتفع إنتاج الصين من اللحوم في الفترة **1978 -2008** من **8.56** مليون طن إلى **72.87** مليون طن خلال هذه الفترة، مع نمو سنوي بلغ في المتوسط **7.4%**، وحصة الفرد ارتفعت من **8.9** كلغ إلى **54.8** كلغ%[4].

ب- الصناعة:

بدأت الصناعة الصينية تتطور سريعا اعتبارا من بداية الخمسينات من القرن الماضي، وخلال الفترة من عام **1979- 2003** بلغ معدل النمو الصناعي أكثر من **10%**[5]، وبلغت مساهمة الصناعة بنسبة **46.8 %** من الناتج الإجمالي المحلي عام **2010**[6]، أي ما يقارب **19.8%** من إجمالي الناتج الصناعي في

[1]- Index mundi, economy labor force in china, www. Indexmundi.com/g/g.aspx?c=ch v=72 update 1/1/2011

[2]– معلومات عن الصين، الباب الثالث، الاقتصاد، الزراعة www.arabic.cri.cn /chinaabc/chapter3/ chapter30202.htm 29/05/2012

[3] - China-business , China's GDP hits 47.2 trillion yan in 2011 people's daily online, Op. Cit.

[4] -Report of Ministry of Agriculture, the people's republic of China , 2012.

[5]– معلومات عن الاقتصاد الصيني، الباب الثالث، الصناعة، مرجع سابق.

[6] -China-business, China's GDP hits 47.2 trillion yan in 2011 people's daily online, Op. Cit.

العالم، وتحتل الصين المرتبة الثالثة في الناتج الصناعي بعد الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وتشتغل **27.2%** من قوة العمل في هذا القطاع[1]، ونجد أن الصناعات الرئيسية تشمل التعدين، الآلات، المنسوجات والملابس، الاسمنت، المواد الكيميائية، الأسمدة، السيارات وغيرها من معدات النقل بما في ذلك عربات النقل، والقاطرات والسفن والطائرات، المنتجات الاستهلاكية، بما في ذلك الأحذية ولعب الأطفال، والالكترونيات، الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتكنولوجيا المعلومات، وإلى غاية اليوم نجد أن الصناعات الثقيلة والمنتجات التي تعتبر ذات أهمية إستراتيجية لا تزال مملوكة للدولة.

ج- قطاع الخدمات:

شهد قطاع الخدمات الصينية تطورا سريعا منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي، ويتمثل ذلك في ناحيتين إحداهما هو استمرار توسيع حجم قطاع الخدمات، حيث ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع من إجمالي الناتج المحلي من **21.4%** عام **1979** إلى **43.6%** عام **2010**[2] في المرتبة الثانية بعد التصنيع، ومن جانب آخر أصبح قطاع الخدمات الصيني إحدى القنوات الرئيسية لتوفير فرص العمل، حيث نجد أن هذا القطاع وظف **33.2%** سنة **2008** من قوة العمل الصينية، ويشمل هذا القطاع مجالات عديدة منها القطاع الخدمي للأغذية، التجارة والتأمين، المعلومات، الاتصالات، في حين أصبحت السياحة أحد العوامل الهامة في مجال العمل وكمصدر للعملات الأجنبية، وبموجب خطة التنمية الصينية وبحلول عام **2020** سترتفع نسبة مساهمة هذا القطاع من إجمالي الناتج المحلي الصيني إلى أكثر من النصف.

2.1.3 أسباب الفقر في الصين:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى الفقر في الصين منها:

- ارتفاع عدد السكان حيث أكثر من **1.3** مليار نسمة سنة **2012** يقطنون في هذا البلد، ويشكلون **22%** من سكان العالم[3]، في مقابل انخفاض الموارد هذا وضع الحكومة الصينية في مهمة صعبة وهي التوفيق بين حجم السكان، وحجم الموارد، لذلك قامت الحكومة بوضع سياسة الطفل الواحد وهي تشجع الناس على النوعية لا الكمية أملا في تخفيض حدة الفقر.

[1] - Index mundi, economy labor force in china, Op.Cit.
[2] - National Bureau of statistics of China, Main statistical Data in 2009, Op.cit.
[3]–Index mundi, People in China, www. Indexmundi.com/g/g.aspx?c=ch v=72 update 1/1/2011

- أن أكثر من **90%** من السكان من الأقليات العرقية يعيشون في المناطق الريفية، كما أن نصف المناطق الفقيرة تتركز في الجبال، حيث تعاني هذه الأخيرة من انخفاض في الإنتاج الزراعي وعدم وجود الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى ظروف الإنتاج السيئة وغير المتطورة، وتعاني تلك المناطق من نقص في الضروريات الأساسية لا سيما مياه الشرب، والطرق، والعلاج الطبي، وفرص الحصول على التعليم[1].

- وهناك سبب آخر للفقر في الصين وهو ارتفاع معدلات الأمية في المناطق النائية، التي تعاني من عدم توفر المدارس الحكومية بسبب عدم وجود البنية التحتية، هذا ما يضطر بالأطفال إلى الذهاب إلى العمل بدلا من المدرسة لضمان معيشتهم، ولقد وصلت نسبة الأمية سنة **1985** إلى **53.8%**[2].

2.3 سياسات القضاء على الفقر في الصين (الفقر الريفي):

حققت الصين نجاحا كبيرا في القضاء على الفقر، ومعظم الصينيين انتقلوا من تحت خط الفقر إلى حالات أفضل بسبب ما حققه الاقتصاد الصيني، وبسبب برامج وسياسات مكافحة الفقر، حيث أنه ما بين سنة **1981** وسنة **2010** تمكنت الصين من تخفيض عدد السكان الفقراء في الريف بنحو **81%**[3]، ولقد تمثلت أهم هذه السياسات في الآتي:

1.2.3 السياسات الاقتصادية للحكومة الصينية في القضاء على الفقر:

أ- الثورة البنيوية الريفية (1978-1985)

في الصين قول مأثور يقول " الحبوب للشعب كالسماء" لذلك ظلت تسوية الغذاء لأكثر من مليار نسمة مهمة تعيرها الحكومة اهتماما بالغا.

كان النظام الزراعي الصيني من سنة **1958** إلى سنة **1978** يتكون من كمونات (جمعيات) شعبية، يعتمد على المشاركة وكانت الأراضي الزراعية تسير من طرف الجماعة، والتي هي جزء من نظام الملكية العامة التي بدورها تخضع إلى الدائرة التي هي متواجدة فيها، تحت هذا النظام فقد الفلاحون حقوق المبادرة الذاتية للإنتاج، وأيضا حقوق السيطرة على المنتجات، كما كانت أجورهم لا تتوافق مع إنتاجيتهم

[1]- Tu tai- ying, China's anti poverty: the view points of development theory , journal of NGO 3, 2007 pp 54-77.

[2] -Main statistical data in 2009, National Bureau of statistics of China. Op.Cit.

[3]-Guo Xi- bao and Yi Juan (2006), China's one child policy be changed, Wu Han university economic developments research center , Beijing, P54.

هذا ما أدى إلى انتشار الفقر بشكل كبير، وانخفاض مستوى المعيشة في هذا البلد[1]، قبل سنة **1978** تولت الحكومة توفير الأكل والملبس والتمويل للفقراء، لكن هذا جعل الكثير من الفقراء يعتمدون على صندوق الفقر[2]، وفي عام **1978** ووفقا للإحصائيات الرسمية للحكومة الصينية كان عدد السكان أكثر من **900** مليون نسمة، **80%** منهم يعيشون في الريف ويشتغلون في الزراعة[3]، ووصل عدد الفقراء إلى أكثر من **250** مليون نسمة مقاسة تحت خط فقر **0.67** دولار في اليوم، خلال هذه الفترة واجه الريفيون الفقراء مشاكل مع إدارة النظام الزراعي الذي لم يستطع تلبية الطلب[4]، نتيجة لهذه الظروف قامت الحكومة الصينية بإجراء إصلاحات في الريف تمثلت في الآتي:

- المقاولة العائلية:

شمل الإصلاح تغيير النظام من خلال الاعتماد على نظام المسؤولية الأسرية بدل الكمونات الشعبية[5]، يقاول الفلاحون على أساس وحدة العائلة، ويمتلكون حقوق المبادرة الذاتية للإنتاج والتجارة ، كما أن الفرد المسؤول على العائلة هو المسؤول على الإنتاج والتعامل مع الحكومة، من خلال دفع الضريبة لها بدلا من الإدارة الجماعية، ونتيجة لهذا الإصلاح حقق الاقتصاد نموا سريعا، وارتفعت القدرة الإنتاجية بصورة واضحة، كما ارتفعت القيمة المضافة للصناعة، وتحولت قوة العمل من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، ودخلت المصانع الريفية، مما حرر العديد من الأيدي العاملة من الأراضي، حيث بعدما كانت اليد العاملة في المؤسسات الصناعية للقرية تمثل حوالي **9.2 %** من قوة اليد العاملة أي مجموع **28.3** مليون نسمة، ارتفعت إلى **32.4** مليون نسمة عام **1983**، ووصلت هذه النسبة عام **2002** حوالي **28.5%** من قوة العمل في الريف أي **138.7** مليون نسمة[6]، كما ارتفع عدد مشاريع المؤسسات الصناعية من **1.6** مليون عام **1978** إلى **24.5** مليون عام **1993**[7]، وبلغت مساهمة هذه الأخيرة في الناتج

[1] - Wei Dao- Nan, people commune ,report China encyclopedia wisdom Bank , 2008.
2 - Tu tai- ying, Op.C it,P78.
[3]- China statistics yearbook 2002, P93.
[4] - China popin, white paper of china's development of anti poverty in real area, special report, 2003 www.cntv.cn /201111116/110629 shtml 11/06/2011
[5]- Idem.
[6] - Thang sheng jun, Thinking of the poverty problem of Chinese , Countryside in New period, journal of yunnan finance, economic university, vol21, N 4, 2007, P78.
[7]-Grove Linda A(2006), Chinese economic revolution, lanham and Littlefield publishers, China, P197.

المحلي سنة **1978** بـ**11.6%** بمبلغ **49.3** بليون يوان[1] ، هذا ما جعل وسائل الإنتاج والمعيشة في الأرياف تشهد تغيرات كبيرة، فتحول الفلاحون من منتجين صغار للاكتفاء الذاتي، إلى منتجين ومديري البضائع تدريجيا، هذا ما انعكس على مستوى معيشة الفلاحين باستمرار، حيث ارتفع متوسط الدخل للفلاح أكثر من **2.5%** سنويا، ووصلت سرعة التنمية الريفية إلى **6.7** %سنويا، أعلى من معدل سرعتها في العالم، هذا ما جعل عدد الفقراء ينخفض من **250** مليون نسمة عام **1978** إلى **125** مليون نسمة في **1985** مقاسا بخط الفقر(**0.67** دولار يوميا)[2]، بمعدل انخفاض قدر بـ **17.86** مليون نسمة في المتوسط خلال كل سنة في هذه الفترة.

ب- برامج التطوير الموجهة (1986-1993):

اعتمدت الحكومة الصينية منذ عام **1986** على سلسلة من السياسات الهامة، وأنشأت مؤسسات لمكافحة الفقر، منها مجلس الدولة لقيادة المجموعات الرئيسية لمكافحة الفقر، وصندوق مكافحة الفقر، ولقد كان أول مؤسسة لمكافحة الفقر وأعلى سلطة تتحمل نفقات مكافحة الفقر[3]، من هنا انطلقت الحكومة بحملة منظمة واسعة النطاق لمكافحة الفقر في المناطق الريفية ، واستخدمت الحكومة الأموال الخاصة، وبرامج القروض المدعومة، وبرنامج الغذاء مقابل العمل*[4]، كما وفرت الدولة ميزانية كبيرة للاستثمار في المناطق الفقيرة، عموما نجد أن الحكومة الصينية في الفترة ما بين **1986- 1993** ركزت على مشاريع البنى الإنتاجية، وعلى التعليم الأساسي والرعاية الصحية، وتعزيز الثقافة والتكنولوجيا والتدريب، وتعزيز الصناعة في المناطق الريفية[5]، مما أدى إلى ارتفاع دخول الفقراء الريفيين من **206** يوان سنة **1986** إلى **483.7** يوان سنة **1993**، وهكذا انخفض معدل الفقر بـ **0.5%** لكل نسبة نمو في الناتج المحلي الوطني، وانخفض عدد الفقراء من **125** مليون فقير إلى **80** مليون فقير عام 1994.[6]

[1] - wang, Dewen(2007), Migration and poverty alleviation in China, IOM, Geneva, P13.
[2]- Thang sheng jun, Op.Cit, P40.
[3] - China popin, Op. Cit.
* – برنامج الغذاء مقابل العمل والذي بدوره استخدم لتطوير البنى التحتية، وإصلاح الأراضي الزراعية، والحفاظ على المياه النقية، مع توفير فرص عمل مباشرة، وتوفير دخول للفقراء
[5] - The world Bank, sharing the rising income in China, Washington, 1997, P11.
[6] - Idem.

ج- خطة 7-8 للقضاء على الفقر (1993-2000)

نفذت الحكومة الصينية في مارس **1994** خطة **7-8** للقضاء على الفقر، من خلال رفع مستوى أكثر من **80** مليون فقير فوق خط الفقر المقدر بـ **0.67** دولار يوميا، خلال سبع سنوات ابتداء من سنة **1994** إلى سنة **2000**[1]، واستفاد من هذه الخطة المقاطعات الفقيرة التي تملك ناتجا محليا أقل من **400** يوان، وبالتالي غطت هذه الخطة أكثر من **72%** من فقراء الأرياف، حيث تحصلوا على قروض مالية لإقامة مشاريعهم، كما وضعت مخططات كبيرة لتوفير فرص العمل للفقراء، ويمكن لأي مقاطعة الحصول على العمالة الرخيصة من المقاطعات الفقيرة الأخرى[2].

وخلال الفترة **1997-1999** كانت مشكلة **80** مليون فقير قد حلت، وتمكنوا من الحصول على الملابس الملائمة والغذاء[3]، ولقد حققت خطة **7-8** النجاح نتيجة الاستقرار السياسي والاقتصادي.

د- برنامج تطوير وتوجيه القضاء على الفقر (2001-2010)

رفعت الحكومة خلال هذه الفترة شعارات لمواجهة مشكلة الزراعة في الأرياف، من خلال شعار " رفع دخول المزارعين" **2004"** ، وتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي "**2005** "، دفع سكان الأرياف إلى الأمام **"2006"** ، وتطوير الزراعة وفق الطرق الحديثة "**2007** " ، وتضامن المؤسسات الزراعية "**2008"**، خلال هذه الفترة ركزت الحكومة الصينية على إعادة تطوير سياسة جديدة للفقر، وكان الهدف الرئيسي مساعدة الفقراء الذين لديهم مشكلة في الغذاء، وليس لديهم ملابس كافية، الخطة الجديدة استهدفت **50000** قرية فقيرة[4]، ومن أجل ضمان أمن الحبوب لمدة أطول اتخذت الحكومة سلسلة من سياسات الدعم، والمساعدة لدفع إنتاج الحبوب من خلال:

- مواصلة الإصلاحات في القطاع الزراعي، بالاعتماد على تحسين بيئة تشغيل الفلاحين في المدن والأرياف، وضمان حقوقهم ومصالحهم المشروعة، مع العمل على توفير تدريبات مهنية لهم.

[1] -China's development- oriented poverty reduction program(2001-2010), The state council leading group office of poverty alleviation and department , www.cpad,gov.cn /data/2006/1120/article 331605 htm (17/03/2008)
[2] - China popin, Op. Cit.
[3]-China's development- oriented poverty reduction program(2001-2010), Op. Cit.
[4] - China Monthly statistics 2007, the statistical press, Beijing, P5.

- زيادة دفع خطوات الإصلاحات الريفية المتركزة على الضرائب والنفقات، من خلال تخفيض معدل الضريبة الزراعية تدريجيا، حتى إلغائها بصورة كاملة ونهائية.
- كما عملت الحكومة على تعزيز التكنولوجيا الزراعية في المناطق الريفية، هذا مامكن المزارعون في بداية الألفية من الاستفادة من وفرات الحجم ، والقيام بأنشطة تصنيع خلال فترات غير موسمها.

نتيجة لهذه السياسة ارتفع صافي دخل الفرد من الأسر الريفية من **1.7** يوان عام **1978** حتى **1473.7** يوان عام **2010** من حيث القيمة الحقيقية، بزيادة **858** ضعفا، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 24:الدخل السنوي للفرد في الأسرة الريفية الصينية للفترة من 1978- 2010

السنة	متوسط الدخل (يوان)
1978	1.7
1989-1980	3.6
1999-1990	541.3
2009-2000	959.4
2010	1473.7

Source: China statistical yearbook, The china National bureau of statistics, 2011.

ارتفع دخل الفلاح الصيني من **1.7** يوان عام **1978** إلى **1473.7** عام **2010**، نتيجة لنجاح السياسات الحكومية التي اتبعتها، غير أن الصين عانت من وجود فجوة كبيرة في دخول الأسر بين الريف والحضر، ومن أجل معالجة هذه الفجوة قامت الحكومة الصينية ابتداءً من سنة **2007**، بمنح دعم للفلاحين من أجل اقتناء أجهزة منزلية مثل التلفاز، غسالة، ثلاجة، كما قامت وزارة المالية بدعم إنتاج حوالي **197** منتوج مخصص لأسواق الريف[1]، وعملت الصين في إطار هذا البرنامج على تحسين خط المستوى المعيشي للفلاحين، من خلال رفع استهلاك المناطق الريفية بحوالي **100** بليون يوان كل سنة.

هذه الإجراءات حولت **20%** من الصادرات الصينية نحو الأسواق الريفية، وخفضت من التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي **10** بليون يوان، أي حوالي **28%** من صادرات الصين إلى أمريكا عام **2008**[2]، هذا ما حسن بصورة كبيرة من مستوى معيشة سكان الريف.

[1] - People's daily online , www.english.com.cn
[2] - China state council, report on the work of the government, 2009, P98.

2.2.3 برامج أخرى مكملة للقضاء على الفقر في الصين:

أ- الاهتمام بالتعليم:

في منتصف الثمانينات كانت أطوار التعليم مقسمة إلى ثلاثة أطوار حكومية وهي: التعليم الابتدائي رعاية مملوكة وهو يدار ويدفع من طرف أهل القرية، التعليم المتوسط يدار ويدفع من طرف المقاطعات، التعليم الثانوي يدار ويدفع من طرف البلد، هذه البنية تدل أن التعليم ليس مجانيا، وأن تكاليف التعليم يجب أن تدفع من طرف المتعلم، وابتداءً من سنة **2003** قررت الحكومة المركزية أن الطلاب الريفيين سيستفيدون من تسع سنوات دراسية مجانية، هذا ماأدى إلى رفع معدلات التعليم في الريف إلى نسبة **77%** في **2003**، ووصلت النسبة إلى **96%** سنة **2006**[1]**%**، وبلغ عدد الطلبة في المدارس الثانوية المهنية في الفترة من **2001** إلى **2010** حوالي **42.89** مليون طالب، ومعظمهم كانوا من الأسر الريفية الفقيرة[2].

عموما نجد أن الصين وضعت استراتيجيات عديدة في مجال التعليم من أجل تخفيض الفقر تمثلت في التالي[3]:

- تطبيق نظام التعليم للكبار (محو الأمية) مما أدى إلى خفض مستويات الأمية في كثير من المناطق
- برامج التعليم الإجباري لمدة تسع سنوات.
- رفع مستوى التعليم لفقراء الريف، والذي يمكنهم من التزود بالمهارات الفنية اللازمة لزيادة دخولهم.
- رفع مستوى التعليم الأساسي وتحسين جودته.
- إجراء تعديل على النظام التعليمي حتى يمكنه مقابلة الاحتياجات المحلية، حيث تم ربط المدارس والجامعات مع المعامل والمصانع.
- تنفيذ استثمارات أساسية في تحسين مباني المدارس.
- زيادة مهارات المدرسين وزيادة مكافآتهم.

---

[1] -China statistical year book, 2008, P415.

[2]-Report of white paper on poverty, reduction in rural area, special poverty reduction programs, www.cntv.cn/110629.shtml update 11/06/2012.

[3]- مجلس الوزراء، **استراتيجيات التصدي لمشكلة الفقر**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلة تجارب دولية،العدد الثاني، القاهرة، 2003، ص 33

ومن وجهة نظر الصين تعتبر تنمية الموارد البشرية من الأمور الهامة، التي يجب أن توضع عند التخطيط لاستراتيجيات الفقر، وكانت إدارة تنمية الموارد في الصين تعتمد على[1]:

- القضاء على الأمية ورفع درجة الوعي المدني، وتوازي برامج محو الأمية مع برامج تنمية المهارات والتدريب العملي.
- إصلاح نظام التعليم، ويشمل ذلك تطوير دورات التدريب المهني المدرسية وغيرها من الدورات الأخرى.
- توفير معلومات أكثر وتدريب لمتخذي القرار، وذلك للتأكيد من تنفيذ السياسات الحكومية والاستراتيجيات الخاصة بالحد من الفقر.
- دعوة المنظمات غير الحكومية للمشاركة في القضاء على الفقر، والارتقاء بالعمليات الاستشارية.

ب-دور القطاع الخاص في الحد من الفقر:

نما الاقتصاد الصيني على مدى العقدين الماضيين يدا بيد مع التوسع السريع للقطاع الخاص، لكن مع هذا التحول السريع ظهرت ثغرات ونقاط ضعف خلقت عائقا أمام الحد من الفقر، حيث أن المشكل تمثل في انخفاض خدمات دعم الأعمال التجارية والحصول على القروض، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونقص فرص التدريب للأشخاص الذين يبحثون لبدء مشاريعهم، بالإضافة إلى ضعف التغذية المرتدة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، هذا ما جعل السياسة الحكومية تعمل على تحسين ظروف العمل وتحسين الدخول، وتسهل العمل للفقراء لمباشرة أعمالهم التجارية الخاصة، وضمان استدامة النمو الاقتصادي، ومن أجل هذا قامت الحكومة الصينية سنة **1999** وغيرها من الشركاء بالتعاون مع المملكة المتحدة للتنمية الدولية **DFID**، لتطوير القطاع الخاص كوسيلة للحد من الفقر وذلك من خلال المشاريع التالية:[2]

- مشروع إعادة هيكلة الشركات العامة وتطوير المؤسسات:

في عام **1999** أنشأ هذا المشروع في ستة مدن في ولايتي سيشوان **Sichuan** ولياونينغ **liaoning**،

[1]- المرجع نفسه، ص 34.

[2] -DFID department for International development Reducing poverty through private sector, development china's experience (1999-2007), 2007, P3.

حيث كانت الشركات المملوكة للدولة آنذاك تعاني العديد من المشاكل، وكان دور القطاع الخاص في الحد من الفقر ضعيفا جدا، وعلى مدى خمس سنوات ساعد هذا المشروع العاطلين عن العمل للكسب، وكان الهدف من هذا المشروع هو:

- القيام بتدريبات عند الحصول على القروض، وتقديم خدمات أخرى لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرارية والقدرة على المنافسة.
- تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في جميع المؤسسات لمساعدة الفقراء.

- مشروع الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة الصينية PEP-China:

تأسس هذا المشروع عام **2001** بمشاركة كل من خبراء محليين ودوليين لتطوير الخدمات والتوصيات، المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، ولدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للقطاع الخاص في المناطق الداخلية للصين، بالتركيز على مقاطعة ستشوان، ويهدف المشروع إلى[1]:

- تحسين فرص الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المناطق الريفية.
- توفير التعليم لأبناء الفقراء، والوصول إلى الناس من خلال دورات لتطوير المهارات في إدارة الأعمال.

- مشاريع التأمين ضد البطالة UIP :

تأسس هذا المشروع استكمالا لمشروع إعادة هيكلة المؤسسات العامة سنة **2002** من أجل التأمين ضد البطالة، وإيجاد فرص العمل للمسرحين من إعادة الهيكلة، وتم تمويل هذا المشروع بين كل من وزارة التنمية الدولية للخدمات، والحكومة الصينية، وكان الغرض منه الحد من الفقر وخاصة في المناطق الحضرية، ويهدف هذا المشروع إلى إعادة تدريب وتوفير فرص عمل جديدة للبطالين.

- مشروع بدأ وتحسين مشاريعكم SIYB:

بمشاركة إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية والصين تم تأسيس هذا البرنامج، الذي يمكن كل مشارك من الحصول على نقاط القوة من خلال: المعرفة ، سرعة التمويل الدولي، أفضل الخبرات التقنية،

[1] - Ibid, P 7-8.

كما يهدف هذا المشروع للحد من الفقر من خلال تعليم الأفراد الضعفاء اقتصاديا لبدء وتطوير أعمالهم، بحيث توضح لهم كيفية التخطيط وإطلاق مشاريعهم، وخلق فرص عمل نوعية للآخرين في هذه العملية[1].

عموما نجد أن تأثيرات هذه المشاريع على الفقر تظهر في الشكل التالي:

الشكل 15: تأثير مشاريع القطاع الخاص في الصين على الفقر.

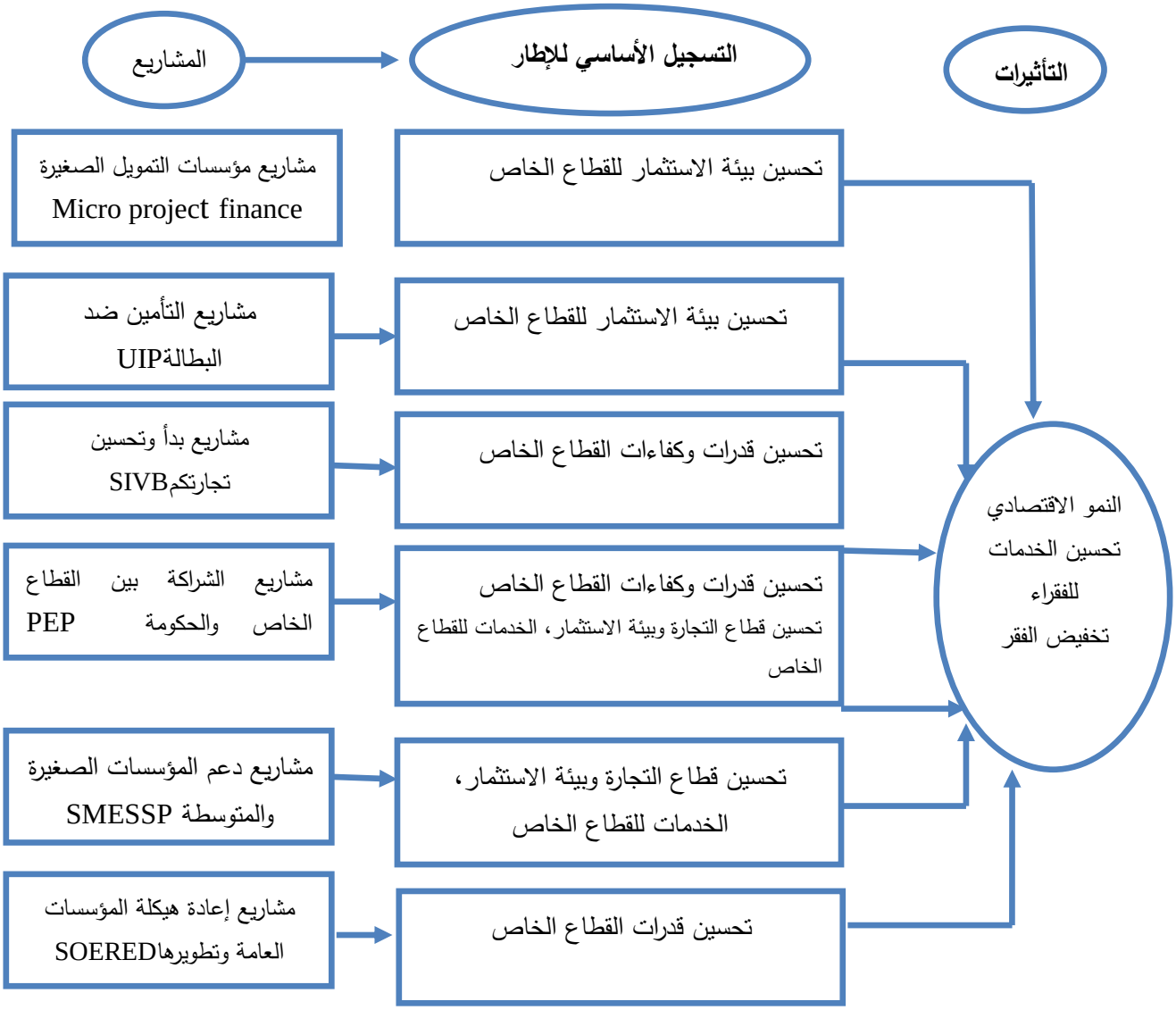

Source: DFID department for International development Reducing poverty through private sector, Op. Cit, P6.

لقد ساهمت هذه المشاريع في تلقى أكثر من أربعة ملايين شخص من الأسر الفقيرة التدريبات الملائمة، حيث أن **80%** منهم وجدوا وظائف خارج قطاع الزراعة، وبالتالي انخفضت معدلات فقرهم.

[1]- Ibid, P16.

3.3 تقييم جهود الحكومة الصينية في القضاء على الفقر:

ابتداء من سنة **2004** بدأت الصين في تحقيق الأهداف الانتمائية للألفية، حيث أنه في الفترة من **2001-2005** بلغ متوسط الحد من الفقر **1.15** مليون نسمة كل سنة، كما انخفض عدد السكان الفقراء في الأرياف من **94.22** مليون عام **2000** إلى **26.88** مليون نسمة عام **2010**[1]. وارتفع حد الفقر النقدي ابتداءً من سنة **2010** وأصبح من يكسب أقل من **1274** يوان (**200** دولار) سنويا يعتبر فقيرا، وكان المؤشر المطبق عام **2000** هو **850** يوان سنويا[2]، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 25: معيار الفقر في الصين للفترة من 1985-2010

الوحدة: يوان

السنوات	1985	1990	1999	2003	2004	2006	2010
معيار الفقر	200	300	625	637	668	683	1274

Source -The state council leading group office of poverty, alleviation and departmentwww.cpad.gov.cn/data/2007/1029/article htm 2010

وتسعي الصين إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر كليا في الصين عام 2015، وتحقيق دخلا يقدر بـ **6000** يوان عام **2020**[3].

وأخيرا نجد أن عوامل نجاح الصين في الحد من الفقر تتمثل في:

أ-الجمع بين التنمية الموجهة نحو الحد من الفقر مع سياسات الضمان الاجتماعي:

وذلك من خلال سياسات تعديل هيكل الاقتصاد المحلي، استغلال الموارد المحلية، تطوير إنتاج السلع الأساسية، وتعزيز بناء البنية التحتية المحلية، كما تولي الدولة اهتماما لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الحفاظ على الموارد البيئية والتحكم في النمو السريع للسكان، وتعمل على تعزيز تقديم حصص متساوية من الخدمات العامة بين المناطق الحضرية والريفية، والعمل باستمرار على مواجهة حالات الطوارئ، ونظام الإغاثة في حالة الكوارث الطبيعية، وتأسيس نوع جديد من الرعاية الطبية التعاونية لسكان الريف، وذلك لتوفير ضمانات المعيشة الأساسية للفقراء.

[1] - Report of white paper on poverty reduction in rural area, www.cntv.cn/2011116/10765shtml 11/06/2011
[2] - Idem.
[3]- State council is dubbed, the N°1 central document focuses on rural issues , www.china.org.cn/ english/government/241399.htm

ب-الجمع بين الإجراءات الخاصة بالحد من الفقر مع الجهود الصناعية والاجتماعية:

بحيث تستهدف هذه السياسة الشعب الذي يعاني من الفقر، وذلك عن طريق صناديق خاصة من الميزانية العامة للحد من الفقر، من خلال برامج تنموية، بحيث تجعل المناطق الفقيرة على رأس الأولويات لكل صناعة، وتطوير الإدارة، وتعمل جاهدة على تعزيز التنمية والحفاظ على المياه، النقل، الكهرباء، التعليم، الصحة والعلوم والتكنولوجيا، كما تعمل الدولة على تعبئة وتنظيم جميع قطاعات المجتمع لتقديم مختلف أشكال الدعم للمناطق الفقيرة لتنميتها.

ج- الجمع بين الدعم الخارجي مع الاعتماد على الذات:

وذلك بالاعتماد على المشاريع التي تقوم بها مختلف الإدارات والتبرعات الاجتماعية، والاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية، القروض الصغيرة، صناديق المساعدات المتبادلة بين القرى الفقيرة، ويظهر الاحترام للدور الرئيسي للكوادر المحلية، والجماهير في التنمية الموجهة نحو الحد من الفقر في المناطق الريفية الفقيرة، وتبذل جهودا واسعة النطاق لتفعيل دور هذه المبادرة.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تمكنت ماليزيا من مكافحة الفقر باعتمادها على استراتيجيات وسياسات أثبتت نجاحها، كما اعتمدت على مشاركة القطاع غير الحكومي في القضاء على الفقر، حيث نجد مثلا في ماليزيا مؤسسة أمانه اختيار، ومؤسسة مرا، ومؤسسة فلدا لعبوا دورا كبيرا ومتناغما ومتكاملا مع الحكومة للقضاء على الفقر، كما أن مؤسسة الزكاة في ماليزيا لعبت هي الأخرى دورا كبيرا في منح قروض للفقراء، مع المساهمة في تقديم برامج تنموية تخص الفقراء، وحرصت على تقديم قروض للطلبة من أجل مساعدة الفقراء على مواصلة الدراسة لكي يسهل لهم الحصول على مناصب شغل، كما لعبت دورا تمويلي لإيرادات الدولة، باعتبار أن الذي يدفع الزكاة يعفي من دفع الضرائب، وكان هذا حافزا للماليزيين المسلمين على دفع الزكاة. واعتمدت ماليزيا كذلك على التعليم المهني بكافة مستوياته وكافة مدخلاته، وعملت على ربط مخرجات التعليم بمتطلبات السوق، حيث اعتبرت التعليم أساس النهضة الاقتصادية والاجتماعية.

كما أثبتت كل المعطيات نجاح تجربة بنك الفقراء في بنغلاديش فقد نجحت بنجاح المقترضين، حيث كان يعتقد أن الفقراء المقترضين غير قادرين على التسديد، غير أن معدلات التسديد بلغت 97% في المتوسط، وكان يعتقد أن النساء الريفيات الفقيرات غير قادرات على تحمل المسؤولية عند أخذ القرض، إلا أن نسبتهن كانت تمثل **94%** من المقترضين في أوائل سنة **1992**، وبلغت نسبتهن في **2009** بـ **96%** مما يدل على نجاحهن في هذا الميدان، وكان يعتقد أن الفقراء غير قادرين على الادخار إلا أن التجربة أثبتت نجاحهم في الإقراض الجماعي، كما أن بنك غرامين أثبت نجاحه من خلال ارتفاع عدد أعضائه من **15000** عضو في **1980** إلى **7** مليون عضوا سنة **2009**، هذا أدى إلى انخفاض عدد أعضاء بنك غرامين الذين يعيشون تحت خط الفقر، إذ انخفض معدل الفقر من **70.22%** عام **1992** إلى أقل من **35.5%** عام **2011**.

وتمكنت الصين هي الأخرى من تخفيض نسبة الفقر من خلال اعتمادها على إستراتيجية تطوير القطاع الزراعي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والقدرة على التصدير، كما اعتبرت الصين التعليم وتنمية الموارد البشرية الحل الأمثل للحد من الفقر.

الفصل الثالث:

واقع الفقر في الجزائر

تمهيد:

لقد مضى أكثر من خمسين سنة منذ بدأت التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، وبالرغم مما أتاحته هذه التنمية من تحسن في بعض المؤشرات منها التعليم، الصحة والزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إلا أنها مازالت قاصرة عن الارتقاء بالغالبية العظمى من أفراد المجتمع الجزائري إلى مصاف الفرد بالدول المتقدمة، ويرجع هذا القصور لمجموعة من المعوقات التي ما تزال قائمة بالمجتمع الجزائري حتى وقتنا الراهن.

ومن أجل مكافحة الفقر انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر، وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فقد كانت تلك السياسات والاستراتيجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات، التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر، وتشمل سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر كل من السياسات الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية.

من هذا المنطلق سوف نتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

- المبحث الأول: الأوجه المختلفة للفقر في الجزائر.
- المبحث الثاني: تطور الفقر في الجزائر.
- المبحث الثالث: السياسات والبرامج المتبعة لمكافحة الفقر في الجزائر.

1. الأوجه المختلفة للفقر في الجزائر:

ازداد الفقر في الجزائر عبر السنوات الخمسة عشر الأخيرة نتيجة الانكماش الاقتصادي، الذي تبعه الانخفاض الشديد في المعونات، وفي تحويلات العاملين خلال منتصف الثمانينات والتسعينيات، وتقدر نسبة الفقر في الجزائر اليوم حوالي 5% ، بالرغم من تقدم بعض المؤشرات الاجتماعية مقارنة بمستوى الدخل.

1.1 تشخيص الفقر في الجزائر:

عند التطرق إلى الأرقام الخاصة بالفقر في الجزائر فإنه يسجل اختلافا وتباينا كبيرين بين المعطيات المعتمدة لدى الهيئات الدولية، عن تلك المتداولة لدى الهيئات الوطنية فيما بينها، نتيجة لاختلاف الأسس والقواعد والمناهج المنتهجة لقياس الظاهرة، أو حتى الاختلاف في الأهداف المرجوة من هذه القياسات، وهذا ما يصعب من عملية المقارنة بين النتائج المحصل عليها، وبذكر الأرقام والنتائج فإن آخر دراسة تم إجراءاها في الجزائر تتوقف عند الدراسة التي أجراها المركز الوطني للدراسات، والتحاليل لأجل السكان والتنمية حول مستوى المعيشة للعائلات الجزائرية" LSMS **2005** "، اعتمدت الدراسة على القياس النسبي لتحديد عتبة الفقر، انطلاقا من معامل الميزانية الغذائية، وهو مؤشر يمثل الحصة المخصصة من الميزانية للتغذية وقد حددت بـ **50** % من وسيط النفقات.

1.1.1 تعريف الفقر في الجزائر:

عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفقر " كونه حالة أفراد أو جماعة أفراد، تعرف نقصا في الموارد المتوفرة، وتدنيا في المكانة الاجتماعية، وإقصاء من نمط الحياة ماديا وثقافيا"[1].

وعرف الفقر في الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في أكتوبر **2000**، على أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا،* بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (السكن، التعليم، الصحة، الملبس)، على أن يكون الإشباع بصفة متوسطة على الأقل خاصة عندما

[1] - Conseil National économique et social, la maitrise de la globalisation: une nécessité pour les plus faibles, session plénière, Algérie, mai 2001, P107.

*يقصد بالكم نسبة الاستهلاك إلى الدخل، أما الكيف فنوعية هذا الاستهلاك.

يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى، بالإضافة إلى تغطيته للجانب المادي، فإنه يرتبط ببعض الجوانب غير المادية.

وهناك تعريف لوزارة العمل والتضامن الوطنية للفقراء على أنهم الفئة التي ليس لها دخل نقدي (مثل فئة المعوقين **100%**)، والأشخاص الذين ليس لم عمل(ليس لهم عمل أو بطالين)، لكن بقي هذا التعريف ناقصا[1].

إلا أن التعريف الشامل للفقر يعتمد على تعريف البنك الدولي وعلى تعريف PNUD[*] الذي يعتمد على الفقر النقدي(الإيرادات، الدخل)، والتي يجب أن تأخذ الحد الأدنى للسعرات الحرارية، التي يحصل عليها الفرد، لكن PNUD لا يأخذ فقط انخفاض الدخل في تعريف الفقر بل يضيف احتياجات أخرى مثل العلاج والخدمات الأخرى (التعليم، العمل، الملبس، الكهرباء، الغاز، الماء، الإيجار..الخ)[2].

2.1.1 أسباب ومحددات الفقر في الجزائر:

لا شك أن هناك جملة من الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم أي مشكلة، وبذلك فإن دراسة أي مشكلة سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، تستلزم الوقوف على الأسباب الكامنة وراء تفاقم هذه المشكلة، وبالتأكيد فإن انتشار الفقر واتساع نطاقه في الجزائر تقف خلفه جملة من الأسباب، والتي تتفاعل فيما بينها مع مرور الوقت لتشكل آلية متجددة ومركبة لإنتاج ظاهرة الفقر، والتي من أهم مظاهرها اتساع الشرائح الاجتماعية التي تعاني من الفقر، من هنا نرى أهمية الوقوف على أسباب، ومحددات الفقر في الجزائر.

أ – أسباب وعوامل تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر:

من بين أهم الأسباب و العوامل التي أدت إلى ظهور و تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر هي كالآتي:

- حجم الأسرة:

إن حجم الأسرة يعتبر من مسببات الفقر، حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة، إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات

[1] - Ministère de la Santé et de la reforme Hospitalière, population et développement en Algérie: pauvreté, journée Mondiale de la population, bibliothèque EL HAMA, 12 juillet 2002, Alger.

[*]– برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

[2] -HENNI Saïda(2006), pauvreté de capacité et développement durable en Algérie, paupérisation des société Maghrébines, volume 4, CREAD, P156.

الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر، فأكثر الأسر في الجزائر يعيلها رب أسرة متقاعد بنسبة **27.9** %، يليها رب أسرة ذو معاش بنسبة **16.70** %، وفي المرتبة الثالثة العامل اليدوي بـ **14.52** %، في حين لا تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها رب العائلة يعمل براتب شهري سوى **10.76** %، هذا في وقت يخصص المواطن أكبر قسط من مدخوله اليومي أو الشهري للنفقات الغذائية، والتي تفوق ميزانيتها **58** %، في حين تقسم نسبة **41** % من الميزانية المتبقية بين نفقات السكن، والنقل، والصحة[1].

- التضخم:

يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود، الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها، وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع، ولقد بلغت نسبة التضخم السنوي في الجزائر في بداية التسعينيات بأكثر من **17**%.

- برامج التصحيح الهيكلي:

تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر، وازدياد معدلاته خاصة في الجزائر، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة، أدى إلى تسريح ما يقارب **500.000** عامل سنة **1995** ، وغلق أكثر من **503** مؤسسة تضم **96000** عامل، وبدأت ظاهرة البطالة تطفو على السطح مشكلة العنصر الأساسي في الفقر[2].

إن تراجع دور الدولة وما أنجر عنه قد ساهم في تدهور مستوى معيشة السكان، فإلغاء التدعيمات الغذائية (على سبيل المثال فقط) قد أدى إلى انخفاض القوة الشرائية بنسبة **(5/1)**، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر حرمانا.

[1] - تقرير المركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية، الجزائر، 2005.

[2] -Abdelmajid Bouzidi(2000), les années 90 de l'économe Algérienne, Algérie, ENAG, P 85.

- الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر بداية التسعينيات:

عانت الجزائر من أزمة أمنية حادة تعود إلى أحداث أكتوبر**1988**، وبعدها تلتها أحداث أخرى زادت من حدة الأزمة وخطورتها، هذه الظروف أدت إلى وجود نسبة كبيرة من الفقر في هذه الفترة.

- الفساد والبيروقراطية:

تساهم البيروقراطية في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، بسبب البطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات، وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، وصنف مؤشر إدراك الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية لسنة **2010** (CPI) الجزائر في المركز **105** من أصل **178** دولة شملها التقرير، ورغم تسجيل الجزائر تحسنًا نسبيًا بإحرازها **2.9** على **10** بالمقارنة مع **2.8** والمركز **111** سنة **2009**، إلا أن الجزائر لا تزال مصنفة ضمن البلدان الأكثر فسادًا في العالم[1].

هذه النتائج تؤثر بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية، ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه تكلفة رأس المال، فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام[2].

ب- محددات الفقر في الجزائر:

هناك العديد من المؤشرات التي تحدد الفقر في الجزائر أهمها:

-المداخيل والأسعار:

عند التطرق إلى مصدر الدخول أظهرت دراسة المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية LSMS **2005**، ووزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، أن غالبية الأسر الجزائرية تعتمد على الأجور والتحويلات مصدرا للدخل، كما وجد أن أكثر من **74.32**% من مجموع الدخول كانت عبارة عن عوائد الأجور والتحويلات المنتظمة، وعوائد الأجور غير الدائمة، حيث عرفت السياسة الاجتماعية للدولة سنة **2011** ارتفاعا في حجم التحويلات الاجتماعية إلى أكثر من **770** مليار دينار جزائري، أي ما

[1]- World Development Indicators, 2011, CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector rating , http://search.worldbank.org/all?qterm=raport%20of%20corruption%202011.

[2]- سلطان بلغيث، **الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر**، "مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، 2 يناير 2007،" WWW.ULUM.NL بتصرف.

يعادل **50**% من جباية البترول، و **12.6**% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصلت سنة **2012** إلى أكثر من **1200** مليار دج منها **200** مليار دج بالنسبة لدعم المواد الأساسية، الحليب، الحبوب، السكر، الزيوت، كما ارتفعت ميزانية التسيير من **2363.2** مليار دينار سنة **2004** إلى **4608** مليار دينار سنة **2012**[1]، لكن رغم هذه الزيادة إلا أن الأجر الأدنى يبقى ضعيف، والجدول التالي يبين لنا تطور الأجر الوطني الأدنى.

الجدول 26: تطور الأجر الوطني الأدنى في الجزائر للفترة 1991-2012

الوحدة: دج

السنة	1991	1992	1994	1997	/01 1998	/12 1998	2001	2004	2007	2010	2012
الأجر	1500	2000	4000	4800	5400	6000	8000	10000	12000	15000	18000

Source: www.ons.dz / Masse- salaire pdf, mise a jours: 13/12/2013

عرف الأجر الوطني الأدنى ارتفاعا من **1500** دج سنة **1991** إلى **12000** دج سنة **2007**، حيث تضاعف بـ **12** مرة خلال هذه الفترة، كما ارتفع إلى **18000** دج سنة **2012**، لكن هذه الزيادة تبقى ضعيفة عن تلبية الحاجات الأساسية للفرد الجزائري، وعند التطرق إلى توزيع الدخول على القطاعات نجد أن تطور الأجور يظهر من خلال الجدول الموالي:

الجدول 27: تطور الأجور والمداخيل المستقلة في الجزائر حسب القطاعات للفترة 2004-2009

الوحدة: 10^9 دج

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع الاقتصادي	606.4	518.6	697.2	820.5	921.6	1016.6	1164.1
الزراعة	74.1	78.1	90.9	89.5	95.3	111.9	118.7
الإدارة	598.0	634.1	684.0	810.7	1101.2	1234.7	1618.1
المجموع	1278.5	1363.9	1472.0	1720.7	2118.2	2370.2	2900.9

Source: www.ons.dz/ IMG/Masse, mise a jours: 26/07/2012

تعتبر حصة القطاع الزراعي هي الأدنى من بين الدخول، حيث قدرت سنة **2004** بـ 74.1×10^9دج، ووصلت سنة **2010** إلى 111.91×111.9دج، 10^9 دج، بينما قدرت حصة قطاع الإدارة سنة

[1]- معطيات وزارة المالية الجزائرية، 2013.

2004 بـ 560.0 10^9 دج، ووصل هذا المبلغ سنة **2009** إلى : 1241.7 دج، 1241.7 10^9 دج أما

في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد قدرت حصتها بـ 606.4 606.4 10^9 دج سنة **1990**،

ووصل هذا المبلغ سنة **2009** إلى1016.6 1016.6 10^9 دج ، هذه المعطيات تدل أن أجر القطاع الزراعي هو الأدنى مما يدل على ارتفاع نسبة الفقر في هذا القطاع.

بالرغم من تطور الحد الأدنى للأجور والمداخيل المستقلة إلا أنها تبقي ضعيفة عن تلبية الحاجات الأساسية للفرد ، وذلك راجع لارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 28: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك السنوي للفترة 2002-2011

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤشر العام	101.43	105.75	109.95	111.47	124.05	118.24	123.98	131.10	136.23	142.4
التغير %	1.43	4.28	3.97	1.38	2.31	3.68	4.88	5.74	3.91	4.52

Source: www.ons.dz/ Evolution –global.pdf, mise a jours: 26/07/2012

عرف المؤشر العام للاستهلاك ارتفاعا حيث بعدما كان يقدر بـ **101.43** دج سنة **2002** أصبح سنة **2011** يقدر بـ **142.4 دج**، أي أن هذا المؤشر خلال هذه الفترة ارتفع من **1.43%** سنة **2002** إلى **4.52%** سنة **2011** أي تضاعف بـ**4** مرات، غير أن ارتفاع هذا المؤشر كان نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية وليس إلى ارتفاع كميات الاستهلاك، في المقابل فإن معدلات التضخم عرفت تباطأ خلال هذه الفترة، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 16: معدل التضخم في الجزائر للفترة 2002-2012

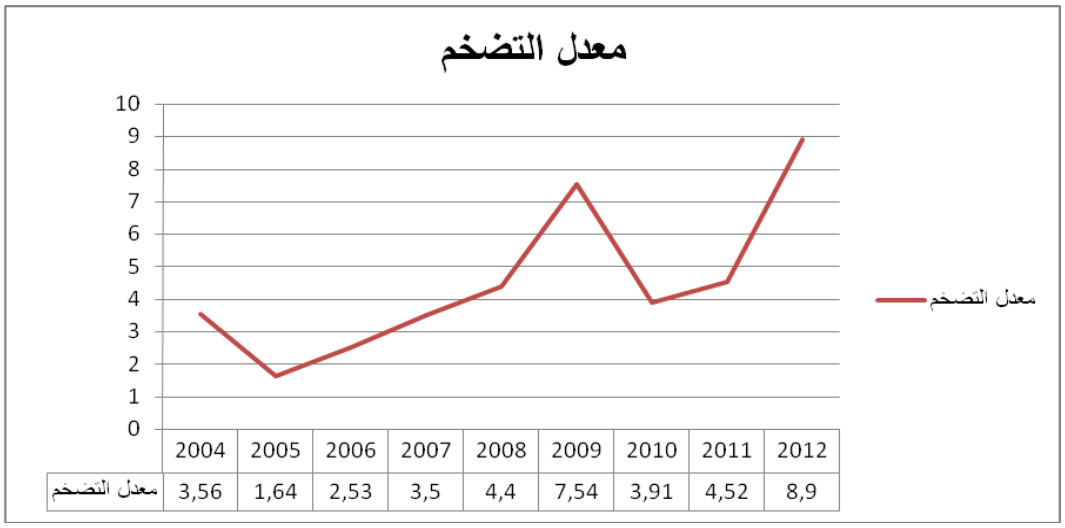

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم	3,56	1,64	2,53	3,5	4,4	7,54	3,91	4,52	8,9

المصدر: وزارة المالية الجزائرية، 2012.

عرف معدل التضخم انخفاضا ابتداءً من الألفية حيث بعدما كانت نسبته تقدر بـ**17** % سنة **1990**، وصلت النسبة إلى **4.52**% سنة **2011**، وبلغت في المتوسط بـ **4.35** % خلال الفترة **(2004-2012)**، ويرجع ذلك للسياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي، كما أن زيادة الواردات خلال هذه الفترة ساهم إلى حد ما في انخفاض معدلات التضخم، من خلال امتصاصها لنسب الزيادة في الطلب المحلي.

إن ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الزراعية الأساسية المستوردة (حبوب ومواد استوائية)، وكذا زيادة الكتلة النقدية، وارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه تشكل العوامل الرئيسية التي تفسر وتحدد التضخم في الجزائر، بمساهمات تقدر على التوالي بـ **31**٪، **62**٪ و **7**٪ كمتوسط في العشرية الأخيرة.

وقد عرفت أسعار جميع المواد الغذائية دون استثناء ارتفاعا بـ **20%** خلال الفترة **2001-2012** في السوق الوطني، بحيث وصل هذا الارتفاع إلى **152.99%** للحم الغنم، و **92.76%** للدجاج، و**199.58%** للسردين، و**73.02%** للبيض، و**% 193.56** للجمبري، وتراوحت مؤشرات الأسعار للخضر الطازجة مابين **69.98 %** للطماطم، و**112.31 %** للجزر، و **104.77%** للبطاطا ونفس الأمر بالنسبة للفواكه بنسبة **% 121.44**للبرتقال و **89.49 %** بالنسبة للتفاح[1]، والشكل الموالي يوضح لنا ذلك.

الشكل 17: تضخم السلع والخدمات للفترة 2008-2012

[1] - ONS, Le taux d'inflation atteint 8,9% en 2012, Algérie presse service, http://www.aps.dz/Algerie-l-inflation-atteint-8-9-en.html

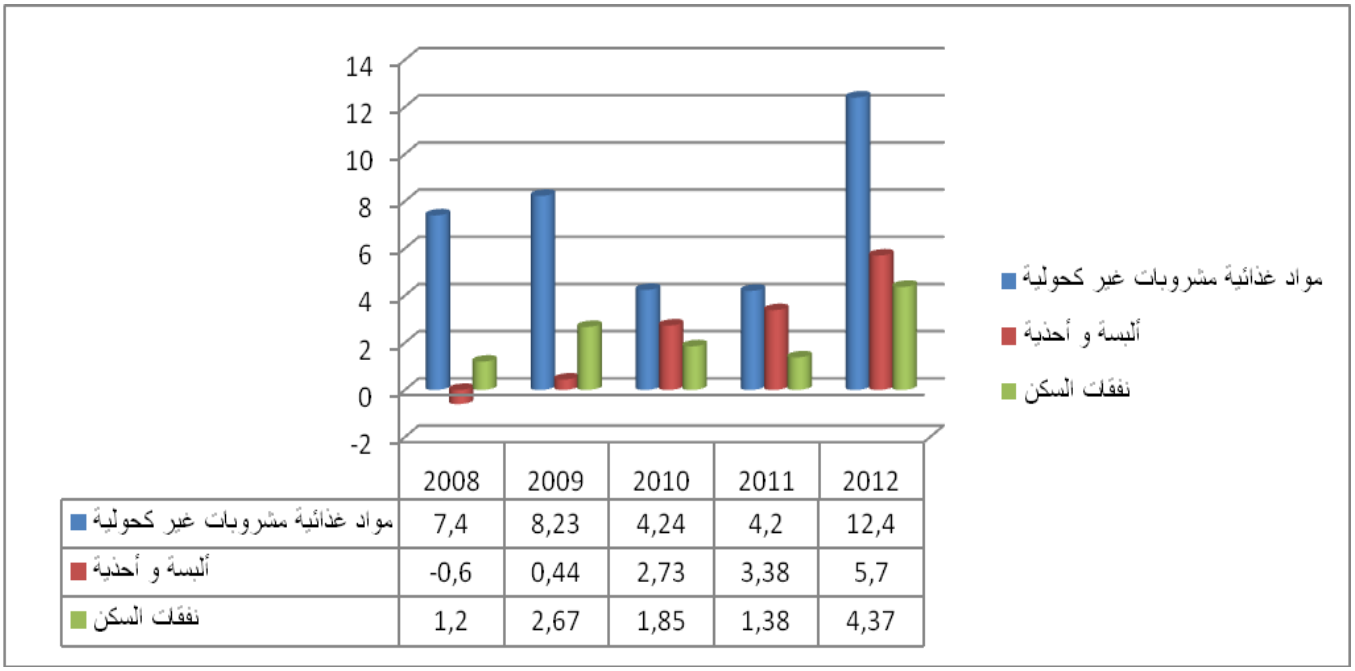

	2008	2009	2010	2011	2012
مواد غذائية مشروبات غير كحولية	7,4	8,23	4,24	4,2	12,4
ألبسة و أحذية	-0,6	0,44	2,73	3,38	5,7
نفقات السكن	1,2	2,67	1,85	1,38	4,37

المصدر: وزارة المالية الجزائرية، 2012. على الموقع:html www.mf.gov.dz/ sur .article/48/zoom
les chiffres –/154 taux d'inflation

عرفت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا نتيجة للارتفاعات في الأسواق الدولية وذلك جراء ازدياد الطلب العالمي على هذه المواد، حيث عرف مؤشر FAO للأسعار انتقالا من **39** إلى **219** نقطة في الفترة **2011**– **2012** بمعدل **57%**، وقد مس هذا الارتفاع الحبوب بـ **85%**، الحليب بـ **58%**، اللحوم **30.28%** الأسماك **13.35%**، كما عرفت أسعار المواد الزراعية ارتفاعا بـ **21.37** %حيث مس كذلك هذا الارتفاع البطاطا بـ **36.03%** ، خضر أخرى بنسبة **14.93 %**، الفواكه الطازجة بـ **14.93%**، مقابل تراجع نشاط الدول المصدرة خاصة الأسيوية والأمريكية، خاصة أن **50%** من المواد الغذائية التي يستهلكها المواطنون مستوردة، سيطالها ارتفاع الأسعار التي سيكون لها مضاعفات سلبية على القدرة الشرائية للجزائريين[1].

كما عرفت أسعار السكنات في الجزائر خلال الفترة **2008-2012** ارتفاعا كبيرا نتيجة زيادة الطلب المحلي عليها.

- البطالة والعمل:

[1]-Idem.

تميزت سوق العمل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام **1999** بارتفاع كبير في نسبة البطالة، وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من **30 %**، ومع بداية الألفية عرفت هذه الظاهرة انخفاضا والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 18: **تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2005**

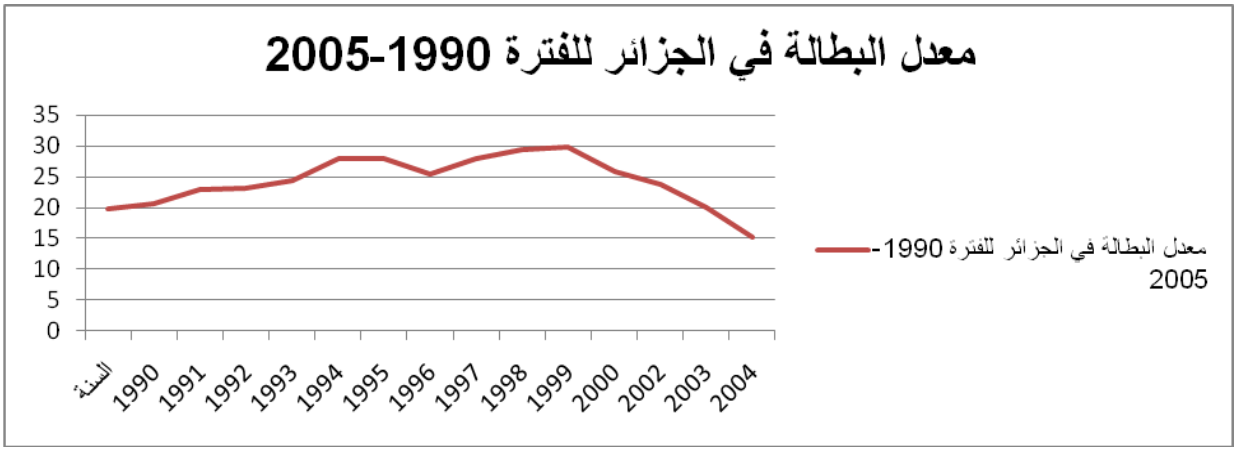

Source: - www.ONS.dz, 2011. - http://www.albankaldawli.org/

شهدت معدلات البطالة ارتفاعا كبيرا خلال السنوات **(1990-2000)**، وهي الفترة التي تميزت بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي، والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية، مصحوب بتطهير مالي لهذه الأخيرة، غير أنها لم تمس التشغيل، وعليه تفهقرت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية، والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة، وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة **1994** وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة **29.77 %** سنة **2000**.

معدلات البطالة المرتفعة هذه دفعت الحكومة للشروع في إجراءات استثنائية للتخفيف من حدتها، وذلك من خلال وضع برامج عديدة لترقية الشغل، وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها، وقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار البترول، بالإضافة إلى عودة الهدوء والأمن والاستقرار إلى كامل التراب، ونتيجة لذلك وصلت نسبة البطالة سنة **2005** بـ**15.2 %**.

- مستوى الصحة العامة والتغذية:

من المسلم به أن هدف أي تنمية وسيلة تحقيقها هو الإنسان، ولذلك لا بد من الاهتمام بصحة الإنسان وتغذيته حتى يقدم أفضل ما لديه، لكن على العموم نجد أن السمة الرئيسية للأسر الفقيرة هي التدهور في المستوى الصحي، الذي تعاني منه تلك الأسر بالمقارنة مع غيرها من الفئات، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الفقراء فعليا على التمتع بالرعاية الصحية نظرا لارتفاع تكاليفها، حيث أن ارتفاع أسعار الأدوية في الجزائر وعدم تعويض البعض منها، وتماطل مصالح الضمان الاجتماعي فيما يخص تعويضات نفقات الدواء والعلاج، خفض من استهلاك بعض الأدوية وخاصة المرتفعة الثمن.[1]

لقد شهدت الخدمات الصحية في الجزائر بعض التحسن مقارنة بما كانت عليه، فعلى صعيد المشتغلين بالمهن الطبية نجد أن عدد الأطباء بلغ سنة **2006** حوالي **39459** طبيب بعدما كان **38347** طبيبا سنة **2003**، وبلغ الإنفاق الصحي العام نسبة **3.8%** سنة **2003** من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي[2]، غير أننا نجد هناك انتشارا للأمراض المتفشية في المجتمع الجزائري سواء كانت المتنقلة، أو غير المتنقلة، فأمراض السكري وارتفاع ضغط الدم والسرطان ماتزال تمثل أهم أسباب الوفاة في الجزائر، حيث بلغ عدد المصابين بالتهاب السحايا **3941** مصابا سنة **2008**، بينما بلغ العدد سنة **2005** بـ **3580** مصابا، وبلغت حالات التيفوئيد **806** حالة سنة **2008** مقارنة بـ **918** حالة سنة **2005**، الالتهاب الكبدي A بـ **798** مصابا سنة **2008** مقارنة بـ **903** مصابا عام **2005**، والالتهاب الكبدي ج قدر بـ **941** مصابا سنة **2008** مقارنة بـ **639** مصابا سنة **2005**، كما ظهرت أمراض أخرى مثل الحصبة حيث وصل عدد المصابين بها سنة **2008** بـ **1547** مصابا، بعدما كان العدد سنة **2005** يقدر بـ **2589** مصابا[3] بالإضافة إلى أمراض أخرى مثل الكوليرا، الخناق، الحمى المتموجة.

- **النمو السكاني:**

تشكل القضية السكانية وزيادة النمو السكاني المحور الأساسي لأي تخطيط تنموي، سواء كان في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، وذلك لأن عدم أخذ السكان في الحسبان عند إعداد الخطط التنموية،

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير السداسي الأول 2005، الجزائر، ص 65.

[2] -OMS , rapport sur la santé dans le monde, Organisation Mondiale de la santé , Genève, 2006, PP 199-201.

[3] - Office National des statistiques, www.ons.dz.com notification des maladies. Pdf, mise a jours:26/07/2012.

يؤدي إلى حدوث اختلال في عملية التنمية، لأن البشر هم هدف التنمية والأدوات الرئيسية لتحقيقها، فالزيادات السكانية تجعل المجتمع عاجزا عن تلبية الاحتياجات الاجتماعية، والاقتصادية الأساسية للأفراد والجماعات في ضوء ما هو متاح من موارد، حيث بلغ النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة **2005-2010** بـ**1.5%** بمجموع سكاني بلغ **37** مليون نسمة**2011** سنة تشكل فيها نسبة الشباب **75%**، هذه النسبة شكلت ولا تزال تشكل تحديا أمام السياسات الاقتصادية، والاجتماعية التي تسعى إلى مكافحة الفقر، وهذا الوضع ولا شك يحث على العمل من أجل خلق نوع من التوازن، بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة في مجالات الغذاء، الصحة، التعليم، وفرص العمل، ولن يتسنى ذلك إلا من خلال تبني برامج وسياسات سكانية واضحة ومحددة الأهداف وذلك لتحقيق التوازن المطلوب.

2.1 قياس خطوط ومؤشرات الفقر في الجزائر:

1.2.1 تقديرات خطوط الفقر في الجزائر:

تم تقدير العديد من خطوط الفقر في الجزائر تتمثل في الآتي:

أ- تقديرات خط الفقر المطلق:

استنادا إلى مفهوم خط الفقر المطلق فقد قدر خط الفقر المطلق في الجزائر عام **1988** بـ **2791** دج، حيث قدر في الحضر بـ **2791** دج، أما في الريف فقد قدر بـ **2809** دج، وعند تقديره سنة **1995** وجد أنه يقدر بـ **14.827** دج بينما وصل حد الفقر المطلق سنة **2000** بـ **19.794** دج، هذا الارتفاع في خط الفقر المطلق راجع إلى ارتفاع الحد الأدنى من مستويات الاستهلاك لسد الحاجات الأساسية، أي ارتفاع تكاليف السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الأساسية، من مواد استهلاكية وملبس، وذلك راجع لارتفاع أسعار السلع الدولية، ويرجع كذلك لاستمرار التدهور في القوة الشرائية للدينار الجزائري.

ب-خط الفقر الغذائي" الفقر المدقع":

يأخذ هذا الخط كمرجع سلة من المواد الغذائية التي تسمح للفرد باستهلاك حوالي **2160** حريرة يوميا، والقيمة النقدية لهذه العتبة قدرت عام **1988** بـ **2172** دج للشخص ، بحيث قدرت بـ **2165** دج في الريف و**2181** دج في الحضر، ووصلت هذه العتبة سنة **1995** إلى **10943** دج للشخص، حيث بلغت في

الريف **10898** دج للشخص وفي الحضر **10991** دج للشخص، ووصلت هذه العتبة سنة **2000** بـ **13905** دج للشخص، حيث بلغت في الحضر بـ **13946** دج للشخص، وفي الريف بـ **13849** دج للشخص[1]. وقد بلغت نسبة الفقراء تحت هذه العتبة بـ**5.7 %** سنة **1998** ووصلت إلى **3.1 %** سنة **2000**، وانخفضت إلى **2.7 %** سنة **2005**، هذا الانخفاض في حد الفقر المدقع راجع إلى ارتفاع عدد الأسر التي بواسطة دخلها تمكنت من إشباع الحاجات الغذائية، من خلال رفعها لعدد السعرات الحرارية التي تمكنها من البقاء على قيد الحياة.

ج- خط فقر الحد الأدنى" خط الفقر العام":

يستنتج هذا الخط من عتبة الفقر الغذائي مضافا إليها معامل الميزانية المناسب للنفقات الدنيا غير الغذائية، والأشخاص الواقعين تحت هذه العتبة يطلق عليهم مصطلح فقراء جدا، هذه العتبة قدرت بـ **2791** دج للشخص سنة **1988** ، حيث قدرت في الريف بـ **2809** دج وفي الحضر بـ **2771** دج، وارتفعت سنة **1995** بـ **14706** دج، وقدرت نسبة الأشخاص الواقعين تحت هذه العتبة بـ **8.1%** من المجتمع سنة **1988** ونسبة **14%** من المجتمع سنة **1995**، وانخفضت النسبة سنة **2000** إلى **12.1%** من المجتمع.[2] ووصلت النسبة إلى **5.7 %** سنة **2005**[3] هذا الانخفاض في خط فقر الحد الأدنى راجع لتحسن بعض الظروف المعيشية للأسر الجزائرية.

د-خط الفقر الأعلى*:

يأخذ هذا الخط النفقات غير الغذائية بمستوى مرتفع من الحالة السابقة، قدر هذا الخط سنة **1988** بـ **3215** دج لشخص، حيث بلغ في الحضر **2181** دج للشخص وفي الريف قدر بـ **3265** دج للشخص، بينما قدرت هذه العتبة سنة **1995** بـ **18191** دج للشخص حيث قدر في الريف بـ **10895** دج لشخص

[1] - Commissariat à la planification et à la prospective, la pauvreté en 2000 en Algérie, septembre 2004, P8.

[2] - Boulahbel Bachir, la dynamique de la pauvreté en Algérie, paupérisation des société magrébine, volume4, CREAD ,2006, , P88.

[3] -المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، تقرير حول تقييم المستوى المعيشي وقياس الفقر، (2005LSMS)

* – هذه العتبة اعتمدت على طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية، والتي أخذت فرضية أن الطاقة الغذائية الدنيا التي يحتاجها فرد واحد في يوم واحد تقدر بـ 2100 حريرة غذائية، وهذا ما يشكل الحد الأدنى لخط الفقر الغذائي، وعند إضافتنا النفقات الضرورية لإشباع الحاجيات الأساسية غير الغذائية نتحصل على خط "الحد الأعلى".

و**10991** دج للشخص في الحضر، وكانت نسبة الفقراء تحت هذه العتبة سنة **1988** تقدر بـ **12%** من المجتمع، وارتفعت إلى **22.6%** من المجتمع سنة **1995** وإلى **30%** سنة **2000**[1]. هذا الارتفاع راجع لأن عدد الأسر الفقيرة ارتفعت تكاليف استهلاكها ليس فقط لسد الحاجات الأساسية الغذائية، وإنما لإشباع الحاجات الأساسية غير الغذائية.

هـ- خط الفقر الدولي:

تعتمد الجزائر على خط الفقر الدولي وهو **1** دولار* في اليوم، حيث تسعى إلى تحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية الجديدة بحلول عام **2015**.

ولا يفوتنا أن نذكر هنا أنه وكما أن هناك خطوطا للفقر قامت على أساس المقارنات الوطنية، هناك خطوط للفقر لأغراض المقارنات الدولية، حيث نجد أن هناك خطا للفقر بمبلغ دولار واحد يوميا، وهناك بمبلغ **1.25** دولار يوميا للشخص الواحد يستخدمه البنك الدولي للمقارنة الدولية*، ويستند هذا الخط إلى الاستهلاك عند الكفاف، وهناك خط بمبلغ **2** دولار يوميا، ولاستبعاد أثر سعر صرف العملة المحلية من أسعار السلع والخدمات، يتم تعديل هذا الخط باستخدام مماثلات القوة الشرائية لوحدة العملة في الدولة (PPP). والجدول التالي يبين نسبة السكان الجزائريين الذين يعيشون على أقل من **1.25** دولار يوميا.

الجدول 29: نسبة السكان الجزائريين الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا

البيان	نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار			هدف 2015	نسبة التغيير السنوي 2005-1990	نسبة التغير المحتاجة لتحقيق هدف 2015
	1981	1990	2005			
الجزائر	3.8	6.2	4.3	3.1	2.4-	3.3-

[1] - Idem.

*- وصل عدد السكان الذين يعيشون على 1 دولار يوميا سنة 2005 نسبة 0.6 % من مجموع السكان، مما يعني أن هدف الألفية قد تحقق، وبذلك فإن هذا الخط أصبح ليس له معنى لقياس الفقر في الجزائر، للمزيد انظر إلى:
(Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, Rapport établi par le gouvernement Algérien, Algérie, 2011, P24)

*- إن موضوع مقارنة الفقر دوليا يعتريه مشاكل منهجية وتطبيقية، وذلك لعدم توفر مفهوم مشترك للفقر يمكن من توحيد مقياس الفقر من جهة، وتباين الوضع الاقتصادي وأنماط الإنفاق، وتوزيع الدخول ومستويات الاستهلاك بين الدول من جهة أخرى، كما أن تقديرات الفقر الناتجة عنه لا تعكس خصائص ومستوى التنمية للدول.

Source: world bank, development research group (2009), www.un.org.esa /socdev/rwss/docs/2010 chapter pdf

قدرت نسبة السكان في الجزائر التي تعيش تحت خط أقل من **1.25** دولار يوميا بـ **3.8%** سنة **1981**، ذلك راجع لسياسة الرخاء والعيش الأفضل المنادى به في مطلع الثمانينات، وارتفعت النسبة عام **1990** إلى **6.2%** ، وذلك راجع إلى الآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية لسنة **1986** على مختلف القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض الدخل الفردي بنسب كبيرة، إلا أن هذه النسبة عرفت انخفاضا إلى **4.3%** سنة **2005**، وذلك راجع لتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، بفضل البحبوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول.

وستنخفض هذه النسبة إلى **3.1%** لتحقيق هدف الألفية سنة **2015**، إذا ما حققت البرامج التنموية أهدافها المرجوة، مع استمرار ارتفاع أسعار البترول.

2.2.1 خصائص الفقر في الجزائر:

لتحديد الأرقام حول خصائص الفقر في الجزائر اعتمدنا على دراسة المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، الذي قام بإعداد دراسة لتقييم المستوى المعيشي والفقر سنة **2005**، بالإضافة إلى استخدام بيانات برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية البشرية لسنة **2005**.

حدد التقرير عددا من الاتجاهات والخصائص الأخرى المتعلقة بالتغييرات في نطاق وتوزيع الفقر في الجزائر سنة **2005**، لخصتها كالآتي[1]:

أ- ارتفاع عمق الفقر في المناطق الريفية عنها في المنطقة الحضرية، حيث نجد **22.7%** في المدن مقابل **22.3%** في المناطق الريفية، أما فيما يخص شدة الفقر فهي عالية بشكل طفيف في المنطقة الريفية بنسبة **9.4%** مقابل **9.2%** في المنطقة الحضرية، وذلك راجع لارتفاع نسبة الأمية في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، بالإضافة إلى أن النشاط الغالب في هذه المناطق هو الزراعة، وبالتالي تنخفض دخول أصحاب هذه المهنة.

[1] – المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، تقرير حول تقييم المستوى المعيشي وقياس الفقر، مرجع سابق.

ب- يركز مفهوم النمو الموالي للفقراء على أنواع اللامساواة البنيوية التي تحرم الفقراء والمجموعات المهمشة من فرص مواتية للمساهمة، والمشاركة على أسس أكثر إنصافا، إذ يضع إعادة التوزيع جنبا إلى جنب مع النمو[1].

في الجزائر لم يكن النمو مواليا للفقراء في الثمانينيات والتسعينيات فقد استفاد الأفراد من غير الفقراء من نتائج النمو الاقتصادي، وابتداءً من الألفية الثالثة وحسب دليل جيني تراجعت اللامساواة في الجزائر من خلال تغير مؤشر جيني والذي انتقل من **35.7%** سنة **1995** إلى **31.8%** سنة **2005**، مما يدل على ارتفاع الحصة التي حصل عليها الفقراء وبدوره هذا يؤدى إلى تخفيض نسبة الفقر.

ج - فيما يخص دخل الأسرة وجد أن الدخل السنوي للأشخاص العاملين بشكل مؤقت قدر بـ**117900** دج بينما قدر الدخل السنوي للموظفين بـ **443272.73** دج، ويرتفع مستوى الدخل أكثر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، حيث قدر بـ **268059.74** دج في المناطق الحضرية مقابل **213561.22 دج** في المناطق الريفية.

د- تتوزع نفقات الاستهلاك على شكل **41.8%** تخص شراء نفقات منتجات غير غذائية، وتنقسم إلى نفقات السكن والتي تأتي في المرتبة الأولى بنسبة **23.6%**، ثم تأتي نفقات النقل والاتصال بنسبة **16.45%**، بعدها نفقات الصحة بنسبة **15.9%**، بينما تشمل النفقات الغذائية والتي تمثل **58.22%** من الميزانية الكلية، فشكلت الحبوب المرتبة الأولى بنسبة **25.46%**، الحليب ومشتقاته نسبة **13.68%**، الخضر الجافة **13.60%**، اللحوم بنسبة **10.12%**، بينما تمثل الفواكه **6.44%** والخضر الطازجة نسبة **5.1%**.

هـ - وفيما يخص العلاقة الترابطية بين الفقر والبطالة والتوظيف نجد أن مشكلة الفقر لا تتوقف عند العاطلين عن العمل، بل تعدت إلى أولئك العاملين بأجر في القطاع العام المنظم، بالإضافة إلى جزء من العاملين في القطاع غير المنظم، والحرفيين، والعمال الموسميين.

كما يعتبر التعليم أكثر المتغيرات ارتباطا بالفقر في الجزائر حيث يرتبط معدل الفقر عكسيا بمستويات التعليم، بحيث يؤدي أي تحسين طفيف في المستوى التعليمي إلى تراجع أعداد الفقراء، وقد وجد التقرير

[1]- برنامج الأمم المتحدة الائتماني، تقرير التنمية البشرية لعام 2007، منشورات برنامج الأمم المتحدة الائتماني، نيويورك، 2007، ص ص 64-65.

أن الأسر الفقيرة تتميز بالمستويات التعليمية الأولى والثانية " بدون تعليم" وتعليم قرآني، بينما الأسر الغنية معنية بكل المستويات الأخرى، وخاصة بالمستوى السادس " دراسات عليا".

و – ترتبط قياسات الفقر بصورة وثيقة بحجم الأسرة المعيشية، فالأسرة التي تتكون من فرد واحد لا تعاني عمليا من الفقر، في حين ترتفع معدلات الفقر مع زيادة حجم الأسرة ، فتصل إلى حوالي ربع الأفراد الذين يعيشون في أسرة يزيد عدد أفرادها عن عشرة أشخاص، كما تعيش الغالبية العظمى من الفقراء في أسر يتكون عدد أفرادها من 7.64 شخص في المتوسط [1].

ز – ومن حيث الخدمات الأخرى مثل صنف السكنات، وجد التحقيق أنه من بين **549** أسرة فقيرة أكثر من **50%** تشغل بيوتا تقليدية، ومن حيث مصدر التزود بالماء نجد أن الأسر الغنية تتزود بالمياه الصالحة للشرب عن طريق عداد داخل البيت، بينما الأسر الفقيرة فتتزود من آبار غير محمية من منابع المياه والأنهار، أما من حيث صنف المحروقات المستعملة وجد أن الأسر الغنية تعتمد بشكل خاص على غاز المدينة، بينما تعتمد الأسر الفقيرة على الفحم، بقايا الحصاد[2].

ي– في حين بدت أوجه التباين الإقليمية واضحة على خريطة الفقر في الجزائر، حيث ظهرت بعض أوجه التباين في مستويات الفقر داخل المناطق، فوصلت نسبة الفقر إلى أعلى مستوى لها في بلديات الهضاب الوسطى بـ **32.7%** ، وفي الجنوب الشرقي بنسبة **13.7%**.

2. تطور الفقر في الجزائر:

1.2 لمحة تاريخية عن الفقر في الجزائر:

لقد وجد الجزائريون أنفسهم غداة الاستقلال بعيدا عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية، حيث أتت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر لتدمير متعمد للبلد، وللهوية الوطنية والنظام الاجتماعي للسكان الأصليين، وبلغ مجموع السكان الفرنسيين في الجزائر في تلك المرحلة ما يقرب من مليون ساكن، وتملك معظم المستوطنين الأراضي الخصبة، وارتبط التفاوت الصارخ في توزيع الدخل مع ثنائية في هياكل الإنتاج، حيث كان توزيع الأراضي على نحو **800** هكتار كمتوسط للمستوطنين وكانت

[1] -Rapport de synthèse, l'affinement de la carte de la pauvreté , Alger, mars 2006, P6.

[2]– وزارة التشغيل والتضامن الوطني سابقا، نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة وقياس الفقرLSMS2005، مرجع سابق.

دخولهم حوالي **60**٪ من مجموع الدخول، مقابل **8** إلى **10** هكتار متوسط الجزائريين أصحاب الأراضي الأصليين، وكان ما بين **65%** و **75%** من سكان الجزائر يعيشون في فقر مدقع خلال هذه المرحلة[1].

1.1.2 مرحلة الستينيات والسبعينيات:

بعد الاستقلال عرف المحيط الإنتاجي تحولا جذريًا نتيجة مغادرة المستعمرين، وتخليهم عن المؤسسات التي كانوا يتحكمون فيها، وقد أصبحت ممتلكات شاغرة وخاصة الأراضي الزراعية التي تحولت إلى الفلاحين الجزائريين، غير أن القطاع الزراعي تطور بشكل سلبي مما أدى إلى تراجع كبير لقطاع الزراعة التصديرية (تراجُع- مثلا- المساحة المزروعة من **7.25** مليون هكتار سنة **1966** إلى **2.7** مليون سنة **1973**)[(2)]، نتيجة لذلك وصل معدل الفقر سنة **1966** على الصعيد الوطني بـ**53.67**٪، كما تميزت هذه الفترة بأن معدل الفقر مرتفع بشكل كبير في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية.

وفي بداية السبعينيات أخذت الدولة على عاتقها تلبية الحاجات الأساسية، وضمان الرفاه الاجتماعي وتحقيق نوعا من العدالة الاجتماعية، حيث كانت الدولة المسؤول عن توفير فرص العمل والبنية التحتية، والخدمات خاصة في مجال التعليم، الصحة، والإسكان منخفض الإيجار، والسلع الأساسية المدعومة من خلال نظام التخطيط المركزي .

كما اختارت نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة للقضاء على التخلف، والذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة[3]، حيث انتهجت النموذج المعتمد على الصناعات المصنعة الذي يركز على التخطيط، وعلى برامج واسعة للتنمية الصناعية، وساعد ذلك انتعاش أسعار النفط بين سنتي **1972-1974**[4]، ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق هدفين يرمي الأول إلى تلبية الاحتياجات الضرورية للسكان، في حين يهدف الثاني إلى إنشاء اقتصاد قادر على توسيع قدراته الإنتاجية من تلقاء نفسه، وحل مشكلة التشغيل، ولقد تم تكريس مبالغ ضخمة لتنفيذ هذا النموذج.

---

[1]- Benachenhou Abdellatif (1982) , La Migration Rurale en Algérie, Editions de l'entreprise nationale de l'imprimerie commerciale, Alger, P 10.

[2]-Abdelhamid Ibrahimi(1991), l'économie Algérienne D' hier A Demain , OPU, Alger, P 8.

[3]- عبد الله بن دعيدة، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، بحوث الندوة الفكرية التى نضمها المركز الوطنى للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط- الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير2005، الطبعة الثانية، ص 355.

[4] - وزارة الصناعة، **تاريخ الصناعة الجزائرية**، 30 أكتوبر2002، ص ص 5-6.

إن الزيادة الضخمة غير المتوقعة في أسعار النفط، واعتماد سياسة الاقتراض من الخارج على نطاق واسع، تحت شعار المساواة الاجتماعية أدت إلى امتصاص البطالة، تحسين مستوى المعيشة نتيجة لارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك وتحسن في توزيع الدخل، تحسين مستوى التعليم، سياسات الطب المجاني، كل هذا انعكس على نسبة الفقر التي انخفضت إلى **28**٪ عام **1979**.

2.1.2 مرحلة الثمانينيات:

إن التوجهات الاجتماعية للجزائريين في السبعينيات وبداية الثمانينيات لم تعمر طويلا، فالأزمة الاقتصادية العالمية قد "حطت" أوزارها، وكان ذلك حافزا قويا للسلطات العمومية سنة **1979** لإدخال تغييرات جذرية مضمونا، وخيارا، واتجاها في الاقتصاد الوطني، بحكم أن الشركات الوطنية الكبيرة أصبحت تشكل عائقا حقيقيا لاستمرار النمو الاقتصادي، وعبئًا ثقيلا على خزينة الدولة، وهذا ما أدى إلى ضرورة إعادة هيكلتها، حيث صدر مرسوم إعادة هيكلة للمؤسسات الاقتصادية العمومية في أكتوبر **1980**[1]، كما استهدفت هذه الفترة إشباع الطلب المحلي، لذا وضعت برامج استعجاليه كمخطط ضد الندرة والذي فضل استيراد السلع الاستهلاكية، مما فتح الباب على استيراد غير موجه وغير منتج، بل لم تقف السلطات العمومية آنذاك عند هذا المستوى فقط، وإنما استبدلت الاستثمار مصدر التنمية الاقتصادية بنموذج استهلاكي مدعم، وذلك تماشيا مع شعار"**من أجل حياة أفضل**".

وقد نتج عن ذلك تراجع الاستثمارات وتعطل الجهاز الإنتاجي، وقد تزامن هذا التوجه الجديد مع الأزمة الاقتصادية العالمية، مما أدى إلى تفاقم وبوتيرة أسرع ظاهرة المديونية، من **1** مليار دولار سنة **1970**إلى**19,37** مليار دولار سنة **1980** [2]، ونتيجة هذه الظروف لم تقو سياسة الرخاء و العيش الأفضل المنادى به في مطلع العشرية، أن تثبت و تصمد أمام انخفاض سعر البترول ابتداء من شهر مارس **1983**، حيث أجبر انهيار أسعار النفط عام **1986** إلى **7** دولار السلطات إلى فرض سياسة التقشف، التي تقوم على تقليص الواردات والنفقات الحكومية[3]، وهذا ماترتب عليه نتائج وخيمة على سير الجهاز الإنتاجي وتغطية احتياجات السكان، أما على الصعيد الخارجي فحدث تشديد في شروط الاقتراض.

1- محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، (مطبعة دحلب، الجزائر،1993)، ص30.

[2] - تصريح السلطات الرسمية الجزائرية، 10 نوفمبر 1983.

[3] - تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، نوفمبر1998 ، مرجع سابق، ص12.

وفي بداية سنة **1987** تم إعادة تنظيم الأملاك الزراعية التابعة للدولة، وإنشاء التعاونيات الفلاحية في إطار التسيير الذاتي بغية تشجيع القطاع الفلاحي، الذي كان مهمشا على حساب القطاع الصناعي والخدماتي، ولم يمنح الاستقلال الفعلي للمؤسسات إلا بصدور قانون الاستقلالية في جانفي **1988**، كما توجهت السلطات لفتح الاقتصاد على العالم الخارجي تدريجيا بتبسيط إجراءات التصدير، وإزالة بعض القيود على استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، والأخذ بأسلوب التحرير التدريجي للأسعار الذي عرف تواصلا بعد سنة **1989**، إلى جانب طرح المناقشات فيم يخص تنظيم مشاركة القطاع الخاص، وترسيخ مكانته داخل الاقتصاد، ونتيجة لكل هذا وصل معدل الفقر إلى **8.1**٪ عام **1988**.

3.1.2 مرحلة التسعينيات:

تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات الإصلاحية لمعالجة هذه الأزمة المتعددة الجوانب، من بينها برنامج إعادة الهيكلة[1] بدعم من صندوق النقد الدولي*، غير أن هذا البرنامج ترك آثارا على القطاع الاقتصادي والاجتماعي، تبدو غير مرضية في المدى القصير خلال فترة تطبيق هذا البرنامج وتمثلت في التالي:

إذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي والموازنة العامة، إلا أنه على صعيد التشغيل فإن الحالة العامة تدهورت نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف البرنامج، مما دفع هذه المؤسسات إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل، حيث أنه بتاريخ **1997/12/31** تم حل 76 مؤسسة من أصل **411** مؤسسة عمومية اقتصادية موزعة على **11** شركة قابضة*، أي **367** وحدة من أصل **1481**، ونتج عن هذا تسريح حوالي **160000** من مجموع **5734941**، وكلف

---

[1]– Bulletin du FMI , Septembre 1992 , P16.

*– بدأت أول محاولة لإعادة استقرار الاقتصاد الكلي بمساندة صندوق النقد الدولي من 31ماي 1989 إلى ماي 1990، وتميزت بسرية تامة نظرا للوضع السياسي الذي كانت تعرفه الجزائر، وعدم الرضا الشعبي للتعامل مع الصندوق، وللمزيد من الاطلاع انظر:
(Maamar Boudersa, la ruine de l L' economie Algèrienne sous chadli ,Algèrie: èdition Rahma,1993)

- كما بدأ الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني من 3 جوان 1991 إلى 03/31/ 1992 وللمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة :
(Abdelouahab keramane, " L'experience Algèrienne de passage a l èconomie de marche", Media Bank, N015, Banque d L'Algerie, Juin1993)

– ولقد أبرم الاتفاق الثالث للاستعداد الائتمانى من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995، وللمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة:
(Banque d L'Algerie, rèsume du programme stand by, 1995)

*– في سبتمبر 2001 تم حل الشركات القابضة وعوضت سنة 2002 بشركات مساهمة.

التطهير المالي لهذه المؤسسات الخزينة العمومية **1958** مليار دج لسنة **1997**، ونفس الإجراءات تم اعتمادها مع المؤسسات العمومية المحلية التي تديرها خمس شركات قابضة، بحيث تم حل **131** مؤسسة من أصل **1321** مؤسسة وتسريح **117289** عامل[1]، هذه الأوضاع أدت إلى تفاقم البطالة وانتقلت من نسبة **24 %** سنة **1994** لتصل إلى أكثر من**29 %** سنة**1997** ، ومست هذه البطالة فئة الشباب بحيث أكثر من **80 %** من البطالين لم يتجاوز سنهم الثلاثين سنة، ومست كذلك خريجي الجامعات **80.000** جامعي سنة**1996**[2].

إن غياب الإنعاش الاقتصادي وغياب برنامج لدعم الشغل، أدى إلى الطلب المتزايد عن العمل الذي تراوح ما بين **250.000** إلى **300.000** طلب سنويا بين **94** وسنة **97** . كما أن غياب سياسة واضحة للتشغيل أدى إلى تزايد العمل الموازي غير رسمي وخاصة في مجال النشاط التجاري، ومما ساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي بين **400.000** إلى **600.000** تلميذ يغادرون المدرسة سنويا، وهذا رغم وجود محاولات لتوفير مناصب عمل مؤقتة، واعتماد نظام التكفل، والشبكة الاجتماعية، والتضامن.

وفي ظل هذا الوضع المتأزم ومع الارتفاع الكبير لأسعار مختلف السلع والخدمات، بسبب تحرير الأسعار وانخفاض العملة الوطنية " الدينار " بأكثر من **50** ٪، في الوقت الذي بقت فيه الأجور ثابتة، هذا قد عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية.

نتيجة هذه الظروف وصل معدل الفقر في هذه المرحلة إلى أكثر من **28%** سنة **1997**، ووصل المعدل إلى **20 %** سنة **1998**[3]. والجدول التالي يوضح نسبة الفقر في منتصف الثمانينيات ونهاية التسعينيات.

الجدول 30: تقديرات نسبة الفقر في الجزائر خلال سنوات:" 1988، 1995، 2000".

البيان	1988			1995			2000		
	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن
عتبة الفقر"دج" بالنسبة للفرد	2.771	2.809	2.791	14.706	14.946	14.827	19.794	19.692	19.751
معدل الفقرSPG	4,8	11,0	8,1	8,9	19,3	14,1	10,3	14,7	12,1

[1]–Abdelmajid bouzidi, les années 90 de l'économe Algérienne, Op.Cit, P 85.

[2] – المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لـ PAS، 1998.

[3] -CNES, projet de RNDH, 1998, Op.Cit.

معدل الفقر SA	1.9	5.2	3.6	3.6	7.8	5.7	2.9	3.4	3.1
توزيع الفقر PG	28,2	71,8	100	31,3	68,7	100	49,5	50,5	100
فجوة الفقر SA	0.2	0.6	0.4	0.4	1	0.7	0.44	0.54	0.5
فجوة الفقرSPG	0.3	1.1	0.7	1	2.5	1.7	2.16	2.85	2.5
شدة الفقر SA	0.1	0.3	0.2	0.1	0.4	0.3	0.12	0.14	0.13
شدة الفقرSPG	0.1	0.5	0.3	0.4	1	0.7	0.69	0.86	0.76
أعداد الفقراء SPG ×(10^3)	532	1353	1885	1247	2739	3986	1842	1876	3719

Source: Bachir Boulahbel, la dynamique de la pauvreté en Algérie, paupérisation des société magrébine, Op.Cit.

باستخدام خط الفقر الغذائي "**SA** " نجد أن معدل الفقر المدقع بلغ عام **1988** نسبة **3.6 %** ، وباستخدام خط الفقر الأدني خط الفقر العام "**SPG**" يتضح لنا أن نسبة الفقر بلغت سنة 1988 حوالي **8.1 %** بمجموع **1885000** فقير، وترجع هذه النسب إلى الأزمة الاقتصادية لسنة **1986** ومانجم عنها من آثار اقتصادية واجتماعية، وانخفاض في الدخل الوطني والدخل الفردي وازدياد معدل البطالة.

لكن هذه النسب ارتفعت بشكل كبير سنة **1995** لتصل إلى **5.7 %** بالنسبة للفقر المدقع، وإلى **14.1 %** بالنسبة إلى خط الفقر العام بمجموع **3986000** فقير، وذلك راجع لأن سنة **1995** هي سنة بداية تطبيق سياسات التعديل الهيكلي، والتي نجم عنها آثار اقتصادية واجتماعية خاصة بعد تطبيق سياسات الخصخصة، التي أدت إلى تسريح الآلاف من العمال، بالإضافة إلى إلغاء الدعم على بعض المنتجات الاستهلاكية وتجميد الأجور، وضبط الدولة النفقات الخاصة بالمنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية ...الخ.

وفي سنة **2000** انخفضت نسبة الفقر المدقع لتصل النسبة إلى **3.1 %** ، ووصلت نسبة خط الفقر العام **12.1 %** بمجموع **3719000** فقير، وذلك راجع لتحسن المؤشرات الاقتصادية للجزائر من نمو الناتج الوطني، والذي انعكس على الدخل الفردي، بالإضافة إلى إتباع الحكومة العديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية لخفض معدلات الفقر.

كما أن معدل الفقر في الحضر ارتفع خلال الفترة **1988-2000** أكثر من **50 %**، بينما ارتفع في الريف خلال نفس الفترة بـ **35 %**، وذلك راجع للهجرة الكبيرة من الريف إلى الحضر بسبب تدهور الظروف

الأمنية خلال هذه الفترة، وقد ترتب عن هذا فقدان للعديد من سكان الريف لوظائفهم وممتلكاتهم وانضمامهم إلى شريحة الفقراء في المدن[1].

أما بالنسبة لفجوة الفقر وباستخدام خط الفقر الغذائي نجد أن فجوة الفقر اتسعت من **0.4** إلى **0.7** مابين عامي **1995** و **1988** لتنخفض من جديد إلى **0.5** عام **2000**، وباستخدام خط الفقر العام فإن فجوة الفقر عرفت ارتفاعا من **0.7** إلى **1.7** وإلى **2.5** مابين **1988-2000**.

وبالنسبة لشدة الفقر فإنه عند استخدام خط الفقر الغذائي نجد أن شدة الفقر عرفت ارتفاعا خلال الفترة **1995** إلى 1988 من **0.2** إلى **0.1** على التوالي، لتنخفض من جديد إلى **0.13** سنة **2000**. وباستخدام خط الفقر العام فإن شدة الفقر عرفت ارتفاعا متواصلا خلال سنوات **1988** و**1995** و**2000** بـ **-0.7 -0.76 0.3** على التوالي، مما يعني زيادة التفاوت بين العائلات الجزائرية الفقيرة خلال هذه الفترة.

2.2 تطور الفقر بعد 2000:

1.2.2 تطور الفقر النقدي:

إن تحسن الوضعية الاقتصادية للجزائر مع بداية الألفية الجديدة أدت إلى اتجاه معدلات الفقر في الجزائر إلى الانخفاض، والشكل التالي يوضح نسب الفقر في الجزائر.

الشكل 19: تطور معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2001-2005

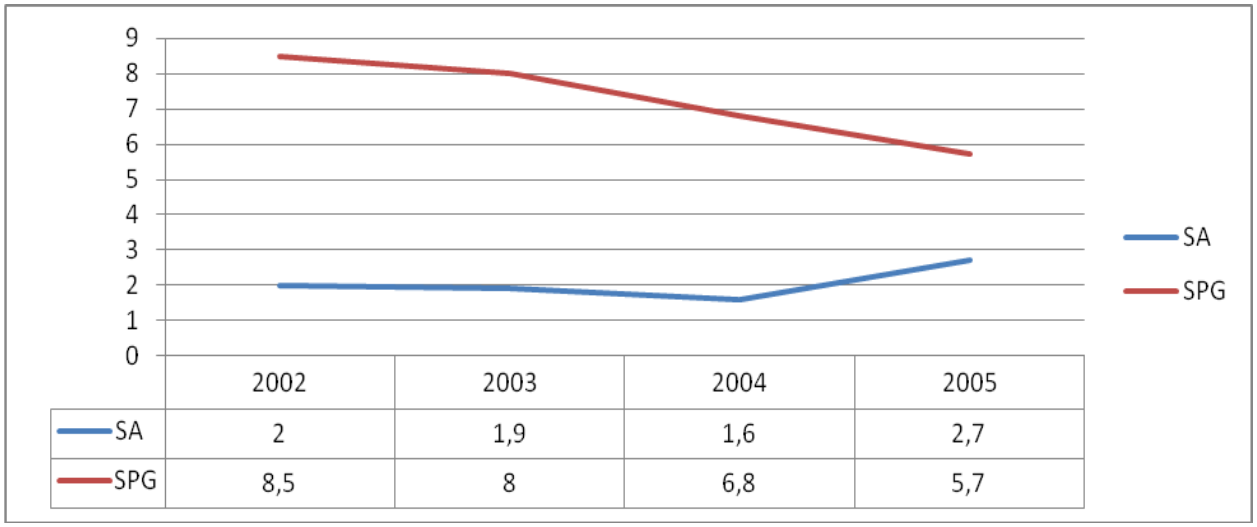

	2002	2003	2004	2005
SA	2	1,9	1,6	2,7
SPG	8,5	8	6,8	5,7

Source: CNES, commissariat à la planification et à la prospectives, 2007.

[1] −Ministère de la Santé et de la reforme Hospitalière, Population et développement en Algérie, rapport National CIPD, 2003, P10.

عرف معدل الفقر باستخدام خط الفقر العام **SPG** انخفاضا خلال من **8.5 %** سنة **2002** إلى **5.7%** سنة **2005**، وباستخدام خط الفقر الغذائي **SA** نجد أن خط الفقر المدقع انخفض من **2.0 %** سنة **2002** إلى **2.7 %** عام **2005** وذلك راجع إلى:

– استمرار ارتفاع أسعار البترول، وإلى جهود الحكومة في مكافحة هذه الظاهرة من خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للفترة **(2001–2005)**، والتي كانت تهدف لمساعدة الفقراء، من خلال القرض المصغر، الفلاحة، السكن، التكوين المهني، الصحة.

– تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي **2000-2004** والذي وجه نحو العمليات والمشاريع الخاصة بدعم التنمية المحلية، وتنمية الموارد البشرية، حيث خصص حوالي **38.8%** من مبلغ هذا البرنامج لدعم التنمية. وهذا بدوره ساهم في تخفيض معدلات الفقر.

2.2.2 تطور الفقر البشري في الجزائر (TPH):

لا يشمل مفهوم الفقر في العالم فقط على مستوى دخل الفرد المقدر بدولار واحد في اليوم، أو دولارين في اليوم، بل تجاوز ذلك ليشمل الفقر البشري الذي يأخذ بعين الاعتبار معايير اجتماعية، ثقافية، وسياسية[1]، ولقد احتلت الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية **2011** لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المرتبة **96** من بين **187** دولة، بمعدل تنمية بشرية **0.554**[2]، بعدما كانت تحتل المرتبة **108** سنة **2002** بمعدل **0.704**[3]، حيث كانت تحتل المراتب الأخيرة ذات التنمية البشرية المتوسطة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 31: مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر للفترة (1985-2011)

السنوات	سنوات التعليم المتوقعة	متوسط سنوات التعليم	نصيب الفرد من الناتج المحلي(2005 PPPS)	مؤشر التنمية البشرية HDI
1985	9.4	2.4	6.660	0.510
1990	9.9	3.3	6.009	0.551
1995	10.1	4.4	5.328	0.579
2000	11.4	5.5	5.802	0.624
2005	12.8	6.4	6.820	0.667

[1] -PNUD , Rapport Mondial sur le développement human, 1990-2006.
[2] -Idem.
[3] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني في عالم منقسم، 2007–2008 نيويورك، 2008، ص 228.

2010	13.6	7.0	7.501	0.696
2011	13.6	7.0	7.658	0.698

Source:- Human Development Report 2011, Sustainability and Equity: A Better Future for All, Explanatory note on 2011 HDR composite indices, Algeria.

بالاعتماد على مؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة **1985-2011** نجد أن متوسط سنوات التعليم ارتفع بـ **5.3** سنة، وارتفع العمر المتوقع للدراسة **بـ5.3** سنوات، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي ارتفع خلال هذه الفترة بنسبة **10 %**، ويرجع هذا إلى تحسن النمو الاقتصادي المعتبر بسب ارتفاع أسعار النفط خلال العشرية الأخيرة، مما أدى إلى تحسن الظروف الاجتماعية الثقافية والسياسية، التي تعتبر من أهم المكونات لإنشاء مختلف مؤشرات التنمية البشرية، وبينما نجد أن مؤشرات التنمية البشرية تقيس المستوى المتوسط للأبعاد الثلاثة، والتي تتمثل في طول العمر، الصحة، التعليم، وإمكانيات وضع مستوى معيشي محترم، نجد أن مؤشر الفقر البشري بدوره يقيس مختلف النقائص الملاحظة في هذه الأبعاد.

وبالرغم من تحسن مؤشرات التنمية البشرية إلا أن الجزائر احتلت المرتبة **51** حسب مؤشر الفقر البشري سنة **2008**، فيما احتلت تونس والأردن المرتبة **45** و**11** على الترتيب[1]، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 32: تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته خلال الفترة 1995-2005

السنوات	**1995**	**1999**	**1998**	**2000**	**2004**
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	25.23	23.35		22.98	18.50
النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين	12.13	8.26	8.58	7.84	6.39
النسبة المئوية معدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق	-	33.40	-	32.80	20.00
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب	2.00	14.50	16.93	1.10	5.50
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5 سنوات	13.00	-	-	6.00	3.50

المصدر: تقارير مختلفة من CNES(1995-1999-2000-2004-2005).

انخفض مؤشر الفقر البشري من **25.23%** سنة **1995** إلى **16.60%** سنة **2005** ، ذلك راجع لتحسن مؤشراته المتمثلة في:

[1]- وزارة التشغيل والتضامن الوطني سابقا، نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة وقياس الفقر، مرجع سابق.

- انخفاض النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين من **12.13%** سنة **1995** إلى **6.39%** سنة **2005** ، وهذا التحسن يرجع إلى تحسن ظروف المعيشة بصفة عامة والتقدم الطبي، والدور الفعال لبرامج الوقاية لمكافحة الأمراض، كما قد يرجع ذلك إلى انخفاض وفيات الأطفال، وتحسن العمر المتوقع عند الولادة.
- انخفاض النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة **15** سنة فما فوق من **33.40%** سنة **1999** إلى **23.70%** سنة **2005**، وهذا يرجع إلى نشاط برامج محو الأمية.
- انخفاض نسبة السكان المحرومين من الماء الشروب من **22.00%** سنة **1995** إلى **5.00%** سنة **2005**، وذلك راجع لتحسن ظروف السكن حيث أن أكثر من **78.2%** من الأسر تقطن سكنات تم ربطها بشبكة المياه الصالحة للشرب[1]، كما أن **71.2%** من الأسر تقطن سكنات تم ربطها بشبكة التطهير.
- انخفاض نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن لأقل من 5 سنوات من **13.00%** سنة **1995** إلى **3.5 %** سنة **2005** ، وذلك راجع إلى تحسن ظروف متابعة الحمل والولادة وتلقي **88%** من الأطفال بعد الولادة التلقيحات المبكرة والمجانية.

3. السياسات والبرامج المتبعة لمكافحة الفقر في الجزائر:

لقد انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر، وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فقد كانت تلك السياسات والاستراتيجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات، التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر، وتشمل سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر كل من السياسات الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية، والتي تشمل سياسات الدخول (كما في حالة التحويلات العينية والنقدية)، مجموعة السياسات السعرية (كما في حالة السياسات التي تقدم دعما مباشرا للسلع الغذائية)، ومجموعة سياسات الأجور وسوق العمل(كما في حالة تحديد أسعار الصرف، أسعار الفائدة، والسياسات الائتمانية والإصلاح الزراعي).

1.3 السياسات الاقتصادية المتبعة لمكافحة الفقر في الجزائر:

[1] – تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2007.

يعد تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ومكافحة الفقر من بين أهم الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية الحالية في الجزائر، كسياسة تنمية المناطق الريفية والفلاحية، وسياسات التشغيل، الإجراءات السكنية، التكوين المهني، وكذلك من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي طبق خلال الفترة **2001-2004**، والبرنامج التكميلي لدعم النمو **2005-2009**، والبرنامج الخماسي **2010-2014**.

1.1.3البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

يهدف هذا البرنامج إلى مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع الخاصة بالإنعاش الاقتصـــــادي الذي انطلق في مرحلته الأولى، حيث خصص لهذا البرنامج **60** مليار دولار أمريكي، ويهدف إلى تحقيق الآتي[1]:

- تطوير المنشآت القاعدية من خلال تحديثها وتوسيعها وذلك لتحسين الإطار المعيشي من جهة، ودعم نشاط القطاع الخاص من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواءً كان الجانب الصحي، الأمن أو التعليم.
- دعم النمو الاقتصادي، وهو يعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، والهدف النهائي الذي تسعى إلى تحقيقه كل الأهداف السابقة.
- تطوير الموارد البشرية والبني التحتية، حيث تعتبر الموارد البشرية والبني التحتية أهم الموارد الاقتصادية في وقتنا الحالي.
- ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة[2] ، والشكل التالي يوضح لنا مخصصات هذه الأهداف.

الشكل 20: **مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**

الوحدة: مليار دج

[1]- بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، ص2، على الموقع التالي: www.premier.ministere.gov.dz/arabe/media/pdf 09-02-2010.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009، المجالات الرئيسية التي يشملها www.el-mouradia.dz /arab/infos/actualité/htm 15/01/2009

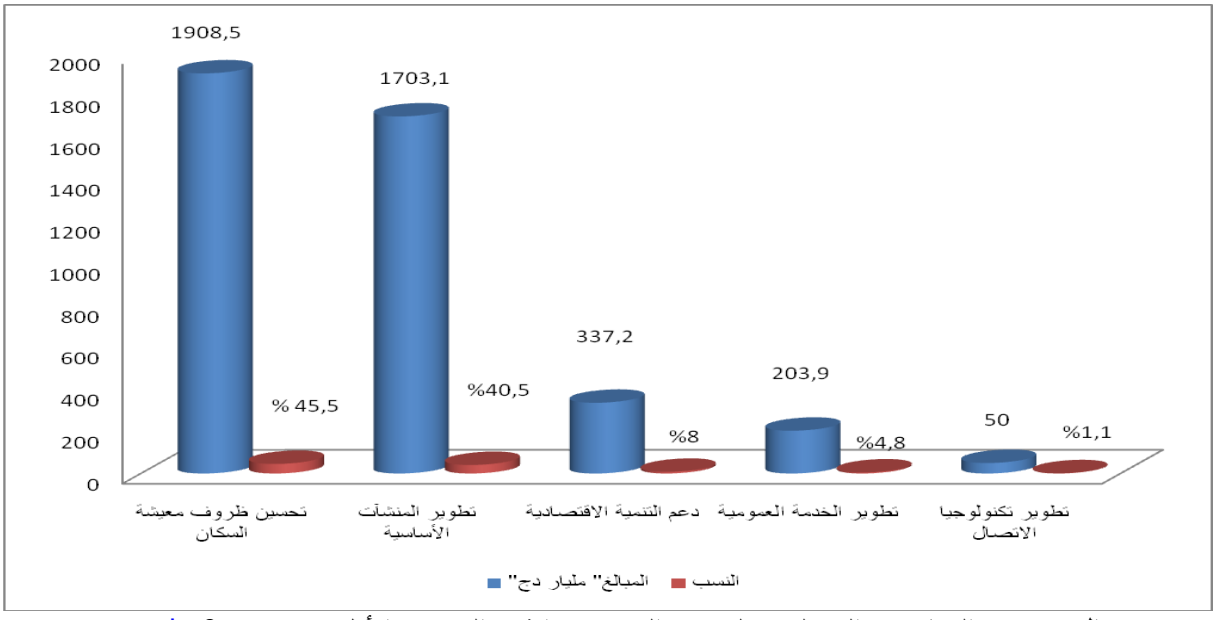

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص www.premier2 ministere.gov.dz/arabe/media/pdf 09-02-2010.

أخذ هدف محور تحسين ظروف معيشة السكان وتطوير المنشآت الأساسية حصة الأسد من التمويل بمبلغ **1908.5** مليار دج و **1703.1** مليار دج على التوالي، بنسب **45.5%** و **40.5%** وهذا راجع لرغبة الدولة في تحقيق الهدف النهائي وهو القضاء على الفقر، بالإضافة إلى أنه تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، في برنامج التنمية المحلية والبشرية، والجدول التالي يبين لنا المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان.

الجدول 33: المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات.

الوحدة: مليار دج

البيان	المخصصات المالية
السكنات	550
الجامعة	141
التربية الوطنية والتكوين المهني	258.5
الصحة العمومية، انجاز منشات للعيادة	95.5
الثقافة، والشباب والرياضة	66.6
إيصال الغاز والكهرباء للمنازل، وتزويد السكان بالماء	192.00
برامج لتنمية البلدية	200
تنمية مناطق الجنوب	100
تنمية مناطق الهضاب	150
أعمال التضامن الوطني	95

عمليات تهيئة الإقليم، وتطوير الإذاعة والتلفزيون	45.4
المجموع	1908.5 مليار دج

المصدر: مرجع نفسه، ص4.

من أجل تحسين ظروف معيشة السكان تم التركيز على السكنات بتخصيص مبلغ **550** مليار دينار لتطوير وإنشاء حوالي **1010000** مسكن، ويليه قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني بمبلغ **258.5** مليار دج، من أجل إنشاء المزيد من الهياكل التعليمية من أقسام، ومطاعم، قصد تحسين ظروف التمدرس، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بمبلغ **141** مليار دج من أجل فتح مقاعد وجامعات، وفروع جامعية للطلبة، وهذا بهدف تحسين ظروف التحصيل العلمي على مستوى الجامعة، كما تم الاهتمام بمشاريع التطهير والتزود بمياه الشرب، ومشاريع إيصال الغاز والكهرباء للبيوت، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية.

كما تم تخصيص **1703.1** مليار دج من أجل تطوير المنشآت الأساسية بما فيها تحديث خطوط السكك الحديدية، إنشاء مترو الجزائر، و3 مطارات جديدة، وإنشاء عدد معتبر من محطات النقل في كثير من الولايات.

بينما نجد أن برنامج دعم التنمية الاقتصادية خصص له مبلغ **337.2** مليار دج، وذلك من أجل دعم مشاريع الفلاحة والصناعة، ترقية الاستثمار، الصيد البحري، السياحة.

أما قطاع الخدمة الوطنية فتم تخصيص له **203.9** مليار دج ، وهدف إلى تطوير قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتطوير جهاز العدالة، وقطاع التجارة والمالية.

ولقد بلغت قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو **4203** مليار دج أي ما يقارب **55** مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة **432** مليار دج، وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة **668** مليار دج، والجدول التالي يبين لنا أهم مخصصات هذه الفترة.

الجدول 34: البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009.

الوحدة: مليار دج

البرامج / السنوات	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: مرجع نفسه، ص2.

1.1.3 البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014:

اعتبر البرنامج الخماسي استكمالا لبرنامج التكميلي لدعم النمو، كما تم تبني مشاريع جديدة الهدف النهائي لها هو تحسين مستوى المعيشة.

ا- حجم البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014:

إن برنامج الاستثمارات العمومية **2010-2014** يمثل تصورا للنفقات بمبلغ **21.214** مليار دج، (ما يعادل **286** مليار دولار) ويشمل على:

- برنامجا جاريا إلى نهاية **2009** بمبلغ **9.680** مليار دج (**130** مليار دولار).
- برنامجا جديدا بمبلغ **11.534** مليار أي (**155** مليار دولار).

ولقد كانت أسباب استكمال (البرنامج الجاري) تتمثل في التالي:[1]

- أي برنامج عمومي للتنمية يعتبر امتدادا للبرنامج السابق تحت تسمية "البرنامج الجاري"، وكان برنامج **2005-2009** في حد ذاته يتضمن **1216** مليار دينار من البرنامج الجاري إلى نهاية سنة **2004.**

[1]- ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01، ص ص 38-40 www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration-201 ar.pdf

- البرنامج الجاري يُعد دوما ضروريا قصد تفادي " سنوات بيضاء" في الاستجابة لتطلعات السكان (مدارس، مساكن، التزود بالغاز والكهرباء)، وقد بقي في **31** ديسمبر **2009** أزيد من **500000** سكنا ممولا من الدولة أو بمساعدتها قيد الدراسة، أو على مستوى ورشات الانجاز.
- التوسعات الجوهرية والكبيرة في البرنامج **2005-2009** حيث تضمنت ما يلي:

✓ برنامجا تكميليا خالصا لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ **377** مليار دج.

✓ برنامجا تكميليا من **270000** سكن موجها لامتصاص السكن الهش بمبلغ **800** مليار دج.

✓ حوالي **200** مليار دج من البرامج التكميلية المحلية، التي أعلن عنها بمناسبة زيادات العمل في **16** ولاية خلال السنوات **2005-2008**.

✓ احتساب عمليات تسليم هامة لتجهيزات تم القيام بها خلال سنوات سابقة.

ب- محتوي البرنامج والمبالغ المخصصة لكل قطاع:

يظهر محتوي البرنامج الخماسي والمبالغ المخصصة لكل قطاع والهدف منها من خلال الجدول التالي:

الجدول 35: محتوي البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية.

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
التربية الوطنية	852 مليار دج	3000 مدرسة ابتدائية، و 1000 متوسطة، و 850 ثانوية، إقامة 2000 مرفق ما بين الإقامات الداخلية و نصف الداخليات و المطاعم، و تكوين 136 ألف معلم عن بعد و 78 ألف معلم في الطور الإكمالي	تقليص نسبة شغل الأقسام، و تقريب المدارس أكثر فأكثر من تلاميذ الوسط الريفي.
التعليم العالي	868 مليار دج	انجاز و تجهيز 322000 مقعد بيداغوجي. و161500 سرير و 22 مطعما مركزيا. ومشاريع طور الانجاز أي بمجموع طاقة استقبال تقدر ب 600000 مقعد بيداغوجي و 360000 سرير و 44 مطعما مركزيا. ورفع تعداد الأساتذة الجامعيين إلى 50%.	*تمكين الجامعة من استقبال مليوني طالب، وتحسين الظروف الاجتماعية للأساتذة
البحث العلمي	100 مليار دج	*34 برنامجا وطنيا للبحث و وضع نظام لتقييم مشاريع البحث عبر شبكة الإنترنت، وإنشاء 200 مخبر بحث. *إنشاء مركز وطني للبحث في البيوتكنولوجيا.	ترقية و برمجة و تقييم البحث العلمي والتقني. وتحسين الفضاء الذي ينشط فيه الأستاذ
الصحة	619	انجاز 172 مستشفى، 45 مركب متخصص في الصحة، 377	تقليص الفوارق الصحية بين

	مليار دج	عيادة متعددة الاختصاصات، 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة للتكوين الشبه طبي، و أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين. * تعزيز الأطباء مع تكوين مبرمج في الخمس سنوات لفائدة حوالي 16000 طبيب عام وأزيد من 7000 طبيب مختص.	الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز مؤسسات إستشفائية متخصصة و هياكل جوارية متخصصة.
الشباب والرياضة	1130 مليار دج	إنجاز 20 ملعبا لكرة القدم، 750 مركب للرياضة الجوارية، وانجاز فضاءات رياضية أخري.	خلق مناصب شغل في مختلف الولايات.
الثقافة، الشؤون الدينية	366 ملياردج	* إنجاز مساجد ومراكز ثقافية إسلامية و مدارس قرآنية	تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية، وتطويرها
التكوين والتعليم المهني	200 مليار دج	إنجاز 160000 منصب تكوين ل221 معهد وطني متخصص في التكوين المهني و 104 مراكز مهنية للتكوين و التمهين.	تكييف التكوين المهني مع حاجيات المجموعات الاقتصادية للاستجابة لمتطلبات النوعية و التنافس و النجاعة

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01، ص 38-40

أما القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد خصص لها البرنامج مايلي:

الجدول 36: البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية.

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
السكن	3700 مليار دج	انجاز 2مليون وحدة سكنية منها 1.2 مليون سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في الجزء المتبقي.	تحسين ظروف السكن للسكان
قطاع الفلاحة	2000 مليار دج	*انجاز 35 سدا، 25 نظام خاص بتحويل المياه إضافة إلى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري انجازها. والرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98 % في آفاق سنة 2014، و زيادة حجم المياه الشروب المنتجة.	هذا الدعم المالي الهام للنشاط الفلاحي سيعمل إلى تحسين الأمن الغذائي
قطاع الصيد البحرى	308.2 مليار دج	إنجاز 6 موانئ صيد جديدة، واستحداث 4,557 منصب شغل مباشر و13,671منصب شغل غير مباشر .	استحداث مناصب شغل، وكذا تحقيق الأمن الغذائي.
قطاع العدالة	379 مليار دج	إنشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة.	مواجهة الحجم المتزايد من الطعون المرفوعة
قطاع تهيئة الإقليم والبيئة	500مليار دج	إعادة رسكلة النفايات، انجاز المساحات الخضراء وحماية 1795 مساحة خضراء موازاة مع تطبيق القانون الخاص بالمساحات الخضراء وتوسيع للمساحات المحمية.	الحفاظ على التوازنات البيئية، والنجاعة الاقتصادية والاستقطاب الإقليمي
قطاع العمل و	40 مليار دج	إنجاز أكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين	حماية حقوق ذوي

التشغيل و الضمان الاجتماعي		*استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل على مدى الخماسية. 400000 عملية توظيف سنوي.	الاحتياجات الخاصة، والتقليل من نسبة البطالة.
قطاع التجارة	39 مليار دج	تحديث مصالح و وسائل المراقبة وتعزيزها وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوقا للجملة والتجزئة	
قطاع النقل	2816 مليار دج	إنجاز 6561 كلم من خطوط السكك الحديدية. وإنجاز خط للسكك الحديدية ذي السرعة العالية "تي جي في" بكل من الجهتين شمال–جنوب و شرق–غرب	فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد.
قطاع الأشغال العمومية	3100 مليار دج	إتمام شبكة الطريق السيار شرق–غرب واستكمال ربطها ب 830 كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم. وانجاز مشاريع أخرى.	تعزيز المنشآت الأساسية.
قطاع الطاقة والمناجم	350 مليار دج	توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء. وإنشاء ثلاث محطات شمسية.	عقلنة استهلاك الطاقة
قطاع الصناعة والمؤسسات ص. م. وترقية الاستثمار	150 مليار دج	تجنيد الشركاء الأجانب الراغبين في الاستفادة من السوق المحلية. وتوسيع كذلك الهامش التفضيلي الممنوح للمؤسسات الجزائرية في العقود العمومية. وترقية 200 ألف مؤسسة مدرة لمناصب شغل	تنويع الإنتاج الصناعي، وجذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في النمو الاقتصادي

المصدر: المرجع نفسه.

على العموم يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:[1]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية، والطرق والمياه بمبلغ **9700** مليار دج (ما يعادل **130** مليار دولار).
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ **11534** مليار دج (حوالي **156** مليار دولار).
- كما خصص برنامج **2010-2014** أكثر من **40%** من موارده لتحسين التنمية البشرية.

والهدف النهائي من هذا البرنامج هو تخفيض معدلات الفقر وتحقيق الهدف الإنمائي لسنة **2015**.

2.3 السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر في الجزائر:

إلى غاية بداية التسعينات كان تدخل الدولة لصالح الفئات الفقيرة يتمثل في آليات دعم أسعار تشكيلة واسعة من السلع مثل المواد الغذائية، وبعض المرافق العمومية (الماء، النقل، السكن،..الخ)، وقد أعيد النظر في جهاز الدعم المعمم للأسعار بوضع آليات جديدة، تتمثل في منح التعويضات للدعم المباشر، تعويضات مقابل نشاطات ذات منفعة عامة وتتمثل أهمها في التالي:

[1]– المرجع نفسه.

1.2.3 الشبكة الاجتماعية[1]:

تم تأسيس هذه الشبكة في إطار جهاز دعم الدولة للفئات الاجتماعية المحرومة، حيث تأسست سنة **1994** لصالح الأشخاص عديمي الدخل، وهذا الإجراء كان لتعويض إلغاء الدعم الذي كان موجها سابقا للسلع الغذائية الأساسية، شمل برنامج الشبكة الاجتماعية سنة **1992** أربعة أصناف من التعويضات هي:

- تعويض الأجر الواحد الممنوح لكل أجير ذي دخل يساوي أو يقل عن **7000**دج، على أن يكون الزوج عديم الدخل.
- التعويض التكميلي للمعاش الذي يساوي أو يقل مبلغ دخلهم عن **7000**دج/شهريا.
- التعويض التكميلي للمنحة العائلية الموزعة على الأطفال العمال الأجراء بمبلغ **60**دج/شهريا، عن كل طفل.
- التعويض للفئات الاجتماعية دون دخل الموجه لكل الأشخاص البالغين سن **18** وأكثر دون عمل.

في سنة **1994** تم إدخال تعديلات على التعويضات الثلاث الأولى لتصبح على عاتق المستخدمين، بينما تم استبدال التعويض للفئات الاجتماعية بدون دخل بنوعين من المساهمات وهما: المنحة الجزافية للتضامن، وكذا التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة، وقد أسندت مهام تسيير الشبكة الاجتماعية لوكالة التنمية الاجتماعية في جانفي **1997**، والتي أصبحت تسير سبعة برامج أهمها هي:

- برنامج المنحة الجزافية للتضامن Allocation Forfaitaire de Solidarité AFS[2]:

خصصت هذه المنحة في إطار جهاز دعم الدولة للفئات المحرومة التالية:

- أرباب الأسر أو الأشخاص الذين يعيشون وحدهم وليس لهم دخول.
- الأشخاص المعاقين حركيا وغير القادرين على العمل.

[1]- وكالة التنمية الاجتماعية، دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية لسنة 2003، الجزائر، ص 4.

[2] - Agence de développement social, Programme d'appu au développement socio- économique, L ocal du Nord Est Algérien: évaluation des besoins en formation de l'Agence de développement social, département des opérations du projet -D.O.P, référence marché de service 001/ADP/ 06, LOTS N°1. 2009, P7.

- أرباب الأسر أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم وليس لهم دخل والذين يزيد سنهم عن **60** سنة.
- النساء المسؤولات عن أسرهن واللاتي ليس لديهن دخول مهما كان سنهن.
- العائلات الضعيفة الدخل والتي لديها شخص أو مجموعة أشخاص معوقي يزيد عمرهم عن **18** سنة.
- تراوحت قيمة هذه المنحة من **900** دج في الشهر سنة **1996** إلى **1000** دج سنة **2001**، ووصلت في مارس **2009** إلى **3000** دج/شهريا، وقدرت العلاوة المضافة لكل شخص متكفل بـ **120** دج/ شهريا.
- القاصر والمعوقين أو الذين لديهم مرض مزمن ولديهم أكثر من **18** سنة، بالإضافة إلى مالكي بطاقة الإعاقة وليس لديه أية موارد.

- برنامج التعويضات للنشاطات ذات المنفعة العامة[1] Indemnité pour Activité d'Intérêt Général IAIG

يدفع هذا التعويض للأشخاص في سن العمل، والذين ليس لديهم دخل مهني مقابل مشاركتهم في أشغال ذات مصلحة عامة في ورشات البلدية، كما تم تحديد مبلغ التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة سنة **2001** بـ **3000** دج، لكل مستفيد بعدما كان يقدر بـ**2800** دج للفترة من **1995** إلى **2000**، ووصل المبلغ إلى **5000** دج سنة **2011**.

- برنامج الأشغال العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة[2] (TUP- HIMO):

تجسد هذا البرنامج ابتداء من سنة 1997 وهو مسير من قبل وكالة التنمية الاجتماعية، يهدف هذا البرنامج إلى الخلق المكثف للشغل في المناطق المحرومة ويشمل:

- إنجاز ورشات صغيرة الحجم في مجالات الصيانة، وإصلاح الطرقات، التطهير، التهيئة العمرانية، الزراعة، الغابات، الري، صيانة الأملاك العقارية والحضرية.
- يقارب الأجر المخصص لهؤلاء العمال في الورشات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

[1] - Ibid, PP 8-9.
[2]- Ibid, P10.

• يكمن المبدأ الأساسي للأشغال العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة في التكفل بالأشغال اليدوية البسيطة، التي لا تتطلب لانجازها تكوينا معينا أو خبرة مسبقة، يتم اختيار المشاريع المؤهلة للتمويل من طرف وكالة التنمية الاجتماعية وفقا لمجموعة من الشروط هي:[1]

✓ أن تحقق نتائج إيجابية مقابل تكلفة مخفضة.

✓ استعمال مكثف لليد العاملة بحيث تمثل التكاليف الأجرية نسبة **60%** من التكلفة الإجمالية.

- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية ESIL:

منذ سنة **1990** تبنت الحكومة برنامجا خاصا للتخفيف من حدة البطالة، وذلك من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية، ويهدف هذا البرنامج إلى إنشاء وظائف شغل مأجورة بمبادرة محلية، لدى المؤسسات أو الإدارات المحلية لمدة تراوح من **3** إلى **12** شهرا، إلا أن هذه الوظائف المنشأة مؤقتة وتتركز في مجملها في القطاع الخدمي.[2]

- الأشغال الموسمية بمبادرة محلية:

وضع هذا البرنامج في بداية سنة **1999** وهو مصمم كأداة للخلق المكثف لمناصب الشغل، يهدف هذا البرنامج إلى إدماج المهن للشباب البطال بدون مؤهلات، من خلال أشغال مؤقتة تمكنهم من اكتساب تجربة، والحصول على عمل دائم على مستوى بلدية إقامتهم.

- برنامج عقود ما قبل التشغيل Contrat de Pré Emploi CPE

ظهر هذا البرنامج ابتداء من سنة **1998**، وهو موجه للشباب طالب العمل والمتخرجين من الجامعات، وكذا التقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين الذين تتراوح أعمارهم ما بين **19** و **35** سنة، ويهدف إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل، كما أن هؤلاء الشباب المدمجون في هذا البرنامج يكونون في وضعية ما قبل التشغيل لدى مستخدمي القطاع العمومي والخاص، لفترة أولية مدتها **12** شهرا قابلة للتجديد لفترة **6** أشهر، وابتداء من أفريل **2004**

[1] – وكالة التنمية الاجتماعية، دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية لسنة 2003، مرجع سابق، ص 12.

[2] – مرجع نفسه، ص 14.

أصبح العقد سنة، وقابلة للتجديد لمدة سنة في المناصب الإدارية، و**6** أشهر في القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة.[1]

- **القرض المصغر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:**

وضع الترتيب الخاص بالقرض المصغر سنة **1997**، تم تسييره من قبل وكالة التنمية الاجتماعية لعدة سنوات، وقد أعيد النظر في هذا الترتيب عام **2003** والذي أدى إلى إنشاء هيئة متخصصة، وهي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تحتوي هذه الوكالة على **10** فروع جهوية، وهي ممثليات على مستوى الولاية (تنسيقيات) وعلى خلايا مرافقة على مستوى الدائرة، ومن أجل تعزيز نشاط الوكالة قامت الدولة بإنشاء صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر، عن طريق المرسومين التنفيذيين **04-16** و **05-02** المؤرخين في **2004/10/22** و **2005/01/03**، الذي تضمن مايلي:

✓ تضمن البنوك تعويض **85%** من القروض التي تمنحها للمستفيدين الذين يقدمون مشاريع تتراوح تكلفتها ما بين **100000** دج و **400000** دج[2].

✓ يوجه القرض المصغر للأشخاص البالغين من العمر **18** سنة وأكثر والذين هم في حالة بطالة، أو في حالة شغل غير ثابت، أو عديمي الدخل وبشكل خاص للمرأة، والأشخاص الذين يرغبون في خلق شغل خاص بهم، كما يوجه القرض المصغر أيضا للأشخاص الذين لهم دخل صغير، وكذا مداخيل غير ثابتة.

وتقترح الوكالة ثلاث مستويات من التمويل هي:

- **التمويل الثنائي – مقترض و ANGEM**: سلفة بدون فائدة ممنوحة للمقترض بعنوان شراء مواد أولية، هذه السلفة تمنح للمشاريع الصغيرة التحويلية حسب دراسة تقنو اقتصادية مبسطة، وبيان المساهمة الشخصية **10%** من التكلفة الإجمالية للمشروع على الأقل، وسلفة الوكالة بنسبة **90%** على الأكثر من التكلفة الإجمالية، والتي لا يمكن أن تفوق **30000** دج، يتم تسديدها على مدى **15** شهر.
- **التمويل الثنائي "بنك ومقترض"**: هذه الصيغة من التمويل تتعلق بالمشاريع التي تتراوح تكلفتها الإجمالية بين 50000 دج و 100000 دج، يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهر (سنة إلى 5 سنوات)، وتمويل هذا المشروع مجزأ بين المقترض والبنك، المساهمة الشخصية تكون 5% على الأقل، والقرض

[1] - Agence développement social, programme d'appu, Op.Cit, P9.

[2] – رسالة الوكالة، مجلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد 01، الجزائر، 2007، ص 2.

البنكي يكون 95 % على الأكثر، ويرتفع هذا المستوى إلى 97% إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها، أو إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا، والمساهمة الشخصية في هذه الحالة تكون **3 %** على الأقل.

- **التمويل الثلاثي " بنك ومقترض و ANGEM"**: هذا التمويل يتعلق بالمشاريع التي تفوق تكلفتها **100000** دج وتقل أو تساوي **400000** دج، مجزأ بين المقترض والبنك والوكالة، يتم تسديدها على مدى **12** إلى **60** شهر وتتهيكل بالطريقة التالية:
  - مساهمة شخصية **5 %** على الأقل.
  - قرض بدون فائدة **25%** على الأكثر.
  - قرض بنكي متوسط المدى **70 %** على الأكثر.

في حالة ما إذا أنجز المشروع في منطقة خاصة بالجنوب أو الهضاب العليا، أو إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة يكون التمويل على النحو التالي:

- مساهمة شخصية **3 %** على الأقل.
- قرض بنكي متوسط المدى **70 %** على الأكثر. ولقد حصلت تعديلات لأنماط التمويل مثلما تظهر في الجدول التالي:

الجدول 37: أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر حسب آخر التعديلات.

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
100000 دج	جميع الأصناف(شراء مواد أولية)	0		% 100	
1000000 دج	الأصناف الأخرى	% 1	% 70	% 29	% 20
	الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	% 1	% 70	% 29	% 5 (مناطق خاصة)

Source: www.angem.dz. 2011

تتمثل أهم الفوائد والمساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر في الآتي:

- يمنح القرض البنكي بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد (من **5 %** إلى **20 %** من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك وذلك حسب الحالات)، فيما تتحمل الخزينة العمومية فارق نسبة الفائدة التجارية.

- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها **29 %** من التكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي.

- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية مقدرة بـ**100 %** من التكلفة الإجمالية للمشروع، والتي لا يمكن أن تفوق مائة ألف دينار جزائري.

- يمنح تأجيل لمدة ثلاث **(03)** سنوات لتسديد القرض البنكي الأصلي، وتأجيل لمدة سنة واحدة لدفع الفوائد.

- الاستفادة من التكوينات في مجال تسيير المؤسسة والمشاركة في الصالونات والمعارض التي تنظمها الوكالة.

2.2.3 الصندوق الخاص بالتضامن الاجتماعي:

أُنشئ هذا الصندوق سنة **1993** وهو يشكل ميكانيزما هاما في محاربة الفقر والإقصاء، وهذا بتدخله المتعدد القطاعات، والذي يمكن من إدماج السكان المحرومين في المحيط الاجتماعي، والاقتصادي عن طريق:

- تنمية المناطق المعزولة.
- تحسين الأوضاع المعيشية لسكان المناطق المحرومة، وذلك بالمساهمة في تحسين عملية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية (تمدرس، علاج، ماء صالح للشرب، تطهير).
- التكفل بالسكان المحرومين كالأشخاص المعوقين، المسنين، النساء المنعزلات، الأطفال في وضعية صعبة، الأشخاص ذوو الأمراض المزمنة، الأشخاص بدون مأوى.
- المساعدات لفائدة الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي عن طريق تمويل مشاريع جمعوية.

وبهذا فإن الصندوق يتدخل في الآتي:

- نشاطات التضامن المدرسي(نقل مدرسي، منح، أدوات مدرسية، وجبات الأطفال المتمدرسين، تجهيز الأقسام المدرسية بمختلف الوسائل المتنقلة، التدفئة...إلخ)
- نشاطات تضامنية خلال شهر رمضان كفتح مطاعم لفائدة العائلات المعوزة.
- المساعدة في السكن لفائدة الفئات الاجتماعية المحرومة.
- الربط بشبكات المياه الصالحة لشرب والتطهير والغاز الطبيعي والكهرباء في المناطق الريفية المحرومة والمعزولة. وتتمثل مصادر تمويل الصندوق من[1]:
  - ✓ الحاصل من المساهمة في التضامن الوطني.
  - ✓ الحاصل من رسوم التضامن التي جاء بها قانون المالية لعام **1990**.
  - ✓ المساهمات الإرادية لكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.
  - ✓ حصيلة الإيرادات الناجمة عن عمليات البيع للممتلكات العمومية.

3.3 برامج أخري لمكافحة الفقر في الجزائر:

بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمكافحة الفقر، نجد أن هناك برامج أخرى تسعى إلى مكافحة هذه الظاهرة.

1.3.3 المخطط الوطني للتنمية الريفية المستدامة:

ركزت الدولة جهودها لتنمية المناطق الريفية وذلك راجع إلى:

–تركز أكثر من **34.7%** من الفقراء في الريف الجزائري للفترة **2000-2006**[2]، حيث تعرف المناطق الريفية أشكالا للفقر أكثر حدة.

– شكل سكان الريف **59 %** من سكان الجزائر سنة **2012** بمجموع **21.83** مليون نسمة[3] ، مقارنة بـ **12.2** مليون نسمة عام **1998**.

– تتميز دخول الأسر الريفية بأنها منخفضة مقارنة بالمدن، حيث قدر مستوى الدخل في المناطق الريفية

[1]– المرجع السابق ، ص 9.

[2] - Boulahbel Bachir, Op. Cit , p 6.

[3]– معطيات البنك الدولي، 2013/01/26.

بـ **213561.22** دج مقابل **268059.74** دج في المناطق الحضرية[1]، وذلك راجع لأن الفلاحة تعتبر المصدر الأساسي لها[2]، بينما تساهم في الصناعة بنسبة **8.8%** و **12.6%** من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه لقد شكل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية آلية هامة من أجل القضاء على الفقر، حيث يهدف المخطط إلى تحقيق الآتي:[3]

- مواصلة تلبية حاجات السكان المحليين الأساسية، وتحفيز المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب على التنمية، وذلك قصد تقليص تدفقات الهجرة وقلب اتجاهها.
- دعم الأنشطة المولدة للدخل ولمناصب الشغل المساعدة على تحسين الأمن الغذائي للأسر.
- تدعيم حصول سكان الريف على الخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء، الغاز)، وكذا مواصلة برنامج السكن الريفي.
- دعم المؤسسات لتمكين كل فلاح منخرط في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، من الاستفادة في أقصر الآجال من عمله، تعود عوائد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على الشرائح المحرومة[4]، كما تم سنة **2004** إعداد إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة للفترة **(2005-2015)**، وقد اعتمدت هذه الإستراتيجية على " **مبدأ تساوي الفرص والقضاء على التهميش**"، من خلال المساهمة بفعالية في سياسات تهيئة الأقاليم وتقليص التفاوت، والاختلالات من خلال ترقية الفلاحة، وجعلها قائمة على المؤسسة، ومسؤولة بيئيا، ناجحة اقتصاديا، قائمة على المستثمرات الفلاحية (حوالي **400000** مستثمرة)، تتوفر على أكثر من 5 هكتارات من بين المليون مستثمرة فلاحية الموجودة في البلاد.

عموما نجد أن الإستراتيجية الجديدة **2005-2015** تهدف إلى تحقيق ما يلي[5]:

---

[1]– وزارة التشغيل والتضامن سابقا، مرجع سابق.

[2] - Bessaoud Omar, la stratégie de développement rural en Algérie, options Méditerranéennes séries A Montpellier CIHEAM, N°71, 2006, PP79-80.

[3] - Ministère de l'agriculture et du développement rural et ministère délégué chargé du développement rural, Conception et mise ouvre du projet de proximité de développement rural (PPDR), guide de procédures version du 7/06/03, 2006, P7.

[4]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2005، الجزائر، 2006، ص 34.

[5] - Bessaoud Omar, Op. Cit, PP85-86.

✓ تحسين معيشة سكان الأرياف، خلق مداخيل متنوعة لسكان الأرياف من خلال ممارسة نشاطات أخرى غير الفلاحة مثل (الصناعة، السياحة، الخدمات).

✓ تهيئة وتطوير الأقاليم الريفية وحماية البيئة، كما تستدعي هذه الإستراتيجية مشاركة العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات، والتنظيمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، المصالح، الإدارات، مؤسسات التكوين..إلخ)، ومساعدة الفلاحين الفقراء من خلال تقديم مساعدات تقنية، مع المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي انضمت إليها الجزائر. والشكل الموالي يوضح لنا سياسة التجديد الريفي.PRR

الشكل 21: هيكل سياسة التجديد الريفي والأهداف La PRR

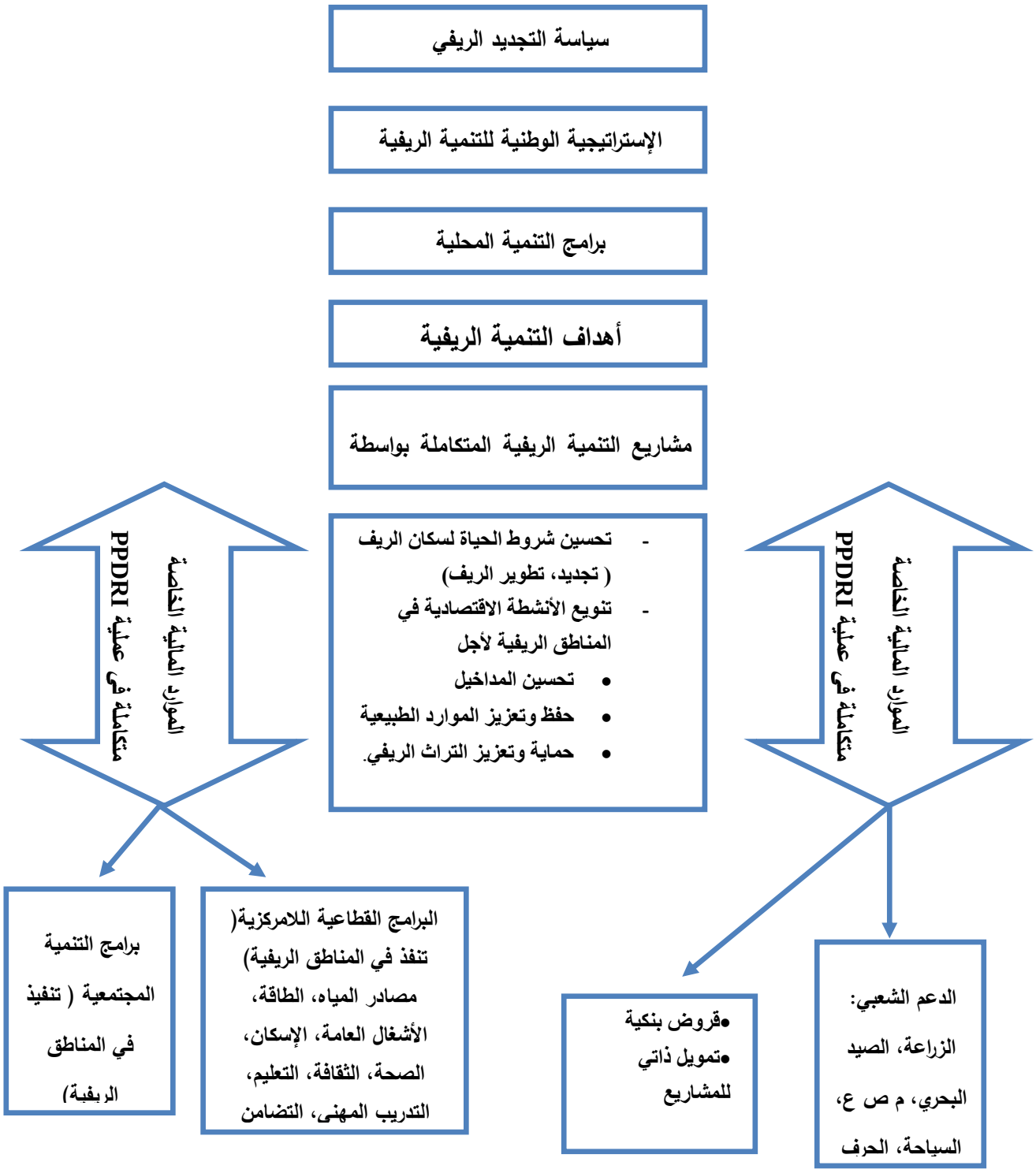

Source: Berkane Youcef, Moussaoui Abdenour: « La politique du renouveau rural en Algérie : un essai d'évaluation », Revue des sciences économiques, de gestion et sciences commerciales, Université de Msila, N°8, 2012, P10.

أ- أدوات الإستراتيجية الجديدة: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:

نجد أن المشاريع الجوارية للتنمية ساهمت هي الأخرى في تنمية المناطق الريفية من خلال مجموعة من المبادئ أهمها[1]:

- معالجة الإشكالية المحلية (مكافحة التصحر، حماية الموارد الطبيعية والحيوانية والنباتية. والمناظر الطبيعية، ترقية التراث، الحفاظ على العادات والتقاليد، والتنظيم الاجتماعي، الهندسة المعمارية).
- تطبيق المشاريع الجوارية على أساس مساهمة مشتركة، حيث أنه في نهاية **2005** تم تمويل **1146** مشروع جواري للتنمية الريفية، وقد تم الشروع فعليا في **600** مشروع منهم وذلك لفائدة **67568** أسرة معنية، إضافة إلى أنه سيتم برمجة 9200 مشروع جواري آخر، والذي سيمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ما يقارب **6** ملايين شخص.

وبالتركيز على الأسس الثلاثة المتمثلة في التجديد الفلاحي والريفي، وبرنامج تعزيز الإمكانيات البشرية والمساعدة التقنية، فإن السياسة الحالية المتمثلة في التجديد الفلاحي، والريفي قد استفادت من إطار تحفيزي مدعم بميزانية تبلغ **1000** مليار دج، تمتد على خمس سنوات **(2009-2014)**، وقد تم تخصيص هذا الغلاف المالي إلى تحديث الإدارة، دعم الإنتاج، دعم أسعار المنتجات واسعة الاستهلاك مثل الخبز والحليب[2].

كما باشرت الحكومة بإجراء تراتيب جديدة خاصة بقطاع الفلاحة تمثلت فيما يلي[3]:

- استحداث قرض بدون فوائد" الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين.
- دعم أسعار اقتناء الأسمدة بنسبة **20%**.
- إقرار دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصدة للماء، بنسبة من **25%** إلى **45%** فضلا عن القروض الإيجارية.

[1] - CNES, Rapport national sur le développement human Alger, 2006, P39.

[2]- وزارة الفلاحة: 50 سنة بعد الاستقلال، القطاع لا يزال يحتفظ بدوره الاستراتيجي، 30 جويلية 2012 على الموقع التالي Xn-mgbaa2be1ibd4afr.xn-lgbbat1ad8/index.php ?option=com-content task=view id=1840 ITemid=1

[3]- التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، بوابة الوزير الأول، 2012/07/01 www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf meice 2010. pdf

- إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب، التي تسلم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة CCLS، مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية (**4500** دج للقنطار من القمح الصلب، و**3500** دج للقنطار من القمح اللين، **2500** دج للقنطار من الشعير)، رفع أسعار البقول التي تدفع ثمنها هذه التعاونيات (العدس**2600** دج، الحمص **3000** دج للقنطار).
- إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الايجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر، من الرسم على القيمة المضافة.

ب- البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2014:

خصص لهذا البرنامج مبلغ **55.9** مليار دج وهو برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية المحلية، الذي شرع في تنفيذه ابتداء من أواخر سنة **2000** ويهدف هذا البرنامج إلى:

- حماية السهول والأراضي المعرضة للانجراف.
- حماية المناطق السهبية من التصحر.
- دعم إنتاج الحبوب والحليب.
- دعم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي.

وزعت موارد هذا البرنامج على **3** صناديق فلاحية هي:

- ✓ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية **53.4** مليار دج.
- ✓ الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية **0.2** مليار دج.
- ✓ صندوق ضمان المخاطر الفلاحية **2.28** مليار دج.

كما نجد أن هناك برنامجا ثانيا (**2005-2009**) مكملا للبرنامج الوطني للتنمية المحلية، حيث تم تخصيص قيمة **300** مليار دج لدعم برنامج التجديد الريفي للفترة **2007-2013**، والذي يهدف إلى [1]:

- تحسين قدرات الوصول إلى الخدمات في المناطق الريفية.
- تطوير المستثمرات الفلاحية.
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية.

[1]- البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 16، مرجع سابق.

- حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع التراث الغابي، مع العمل على حماية السهوب وتنميتها.
- محاربة التصحر، وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها[1].
- جعل الريف منطقة جذابة تندمج اندماجا كاملا في السياسات الاقتصادية الإقليمية والوطنية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 38: التأثيرات المرتقبة لمشروع التوعية الريفية المتكاملة PPDRI

البيان	البلديات	الأسر	عدد السكان	المساحة المعالجة	العمل
تطوير الريف	727	258915	1559807	-	
توزيع الأنشطة الاقتصادية	656	300199	18187.57	-	1210000
حفظ وتعزيز الموارد الطبيعية	835	423973	24880441	8192600	
حماية وتعزيز التراث الريفي	312	131333	821054	-	
المجموع	-	1114420	6687359	8192600	1210000

Source: Yousef Berkane, Abdenour Moussaoui, Op.Cit, P10.

سيستفيد من مشروع التوعية الريفية المتكامل PPDRI أكثر من **1114420** أسرة، وسيعالج **8192600** هكتار من الأراضي، كما سيوفر **1210000** منصب عمل، وتتوقع مديرية المياه والغابات أن يوفر أكثر من **12148** مشروع بحلول عام **2014**، مما سيعود بالنفع على **6687359** ساكن في المناطق الريفية، ولمعالجة الهجرة الريفية قامت الدولة بمجموعة من الإجراءات لتشجيع وتسيير الاستثمار في هذه المناطق من خلال ما يلي:

- إنشاء 500000 مسكن وخلق 1.2 مليون منصب عمل، والتي ستساعد على استقرار حوالي 2.5 مليون شخص إلى غاية نهاية 2009، كما قدمت أكثر من 2036 مشروعا، ونفذ فقط 1336 مشروع بنسبة 68%[2].

2.3.3 برامج ترقية التشغيل:

إن فقدان مناصب الشغل وغياب المداخيل من الأسباب الأساسية لظهور الفقر، وفي هذا الإطار وضعت الدولة إجراءات تساعد على خلق المداخيل وترقية التشغيل، والإدماج المهني، من أجل المعالجة الفعالة للبطالة والفقر، تمثلت في الآتي:

[1]– بوفليح نبيل: **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، 2005، ص 106.

[2] - youcef Berkane, Abdenour Moussaoui, Op. Cit, p 14.

أ- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشئت الوكالة سنة **1996** بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم **96-296**، وتعمل على إعالة الشباب العاطل لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن **10** ملايين دج، وعلى الشاب المستفيد أن تكون مساهمته الشخصية تتراوح بين **5 %** إلى **10 %** من كلفة المشروع، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الآليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي خاصة بعد تراجع دور الدولة في ترقية مناصب الشغل، كما يجب أن تتوفر مجموعة الشروط عند منح هذه القروض لإنشاء مؤسسة مصغرة أهمها[1]:

- يمكن للمؤسسة المصغرة أن تنشأ من طرف شاب بمفرده أو مجموعة من الشباب أصحاب المشاريع.
- يجب ألا يكون الشاب أو الشباب يشغلون مناصب عمل مأجورة عند إيداع الملفات فيما يخص استثمار الإنشاء.
- يجب أن يتراوح سن الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع بين **19** و**35** سنة عند إيداع ملفاتهم، مع تعهد بخلق منصبين دائمين إضافيين.
- الحد الأقصى لمبلغ استثمار الإنشاء أو التوسيع هو **10** ملايين دج.
- يجب على الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع أن يساهموا في استثمار الإنشاء أو التوسيع بمساهمة شخصية يتغير مستواها حسب مستوى الاستثمار وموطنه.
- قابلية استثمارات التوسيع تحدد انطلاقا من دراسة مطابقة لمصالح الوكالة بعد استيفاء مرحلة استغلال استثمار الإنشاء[2].

ب-الصندوق الوطني للتأمين من البطالة CNAC:

يعمل هذا الجهاز على حماية الأجراء الذين يفقدون بصفة غير إرادية مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية، وعلى إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، وفي سنة **2004** كرس هذا الجهاز إمكانية تمويل أنشطة العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم من **30-50** سنة، أصبح هذا

[1]- التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، بوابة الوزير الأول، 2012/07/1
/arabe/media/pdf/meite2010 pdf.www.premier-ministre.gov.dz

[2] -Dispositif micro entreprise (ANSEJ): le pari de l'avenir, www.ansej.org.dz

الصندوق عمليا منذ جانفي **2006** وكان النشاط الأول للصندوق هو التأمين على البطالة، كما توسعت مهام الصندوق إلى المساهمة في تطوير عملية خلق النشاطات لفائدة البطالين كما يلي:[1]

– المساهمة في تمويل النشاطات في إطار القرض المصغر وبشكل خاص من خلال المساهمات المالية في صندوق الضمان للمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة.

– إمكانية المساهمة في تمويل خلق نشاطات من طرف البطالين المؤهلين للتأمين على البطالة، أو عن طريق مساهمات القروض التكميلية للمستفيدين من القرض المصغر، أو عن طريق المساهمة في تركيبة مالية خاصة مع المؤسسات المالية.

– تطوير مراكز المساعدة في العمل الحر وهو فضاء مخصص للحاملين للمشاريع والراغبين في مرافقتهم في مسعاهم لخلق مؤسسات، و للصندوق الوطني للتأمين على البطالة **13** مديرية جهوية، تغطي كل واحدة منها ثلاثة إلى أربعة ولايات.

ج–الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل:

أنشئ هذا الجهاز سنة **2004** ويعمل على مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها، ويخص هذا الجهاز الشباب العاطل عن العمل، والحرفيين والنساء بالمنازل، وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين**50000** دج و**400000** دج[2].

د– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات:

تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمارات من خلال الخدمات التي تقدمها، وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار، والذي ينعكس إيجابيا في إحداث مناصب عمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، وتتمثل أهم الإجراءات المتخذة لفائدة المؤسسات المعتمدة فيما يلي:

- **النظام العام:** في إطار الانجاز تستفيد المؤسسات من إعفاءات هي: الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة للسلع غير المستثناة المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

[1]– وزارة التضامن الوطني سابقا، برامج مكافحة الفقر في الجزائر، الجزائر، 2008.

[2] – ناصر مراد، **تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر**، مداخلة في مؤتمر:**تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي**، 1–3 جويلية 2007، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص 311.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات غير المستثنية المستوردة، أو التي يتم اقتناؤها محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- **النظام العام:** بالنسبة للاستغلال، تتمثل أهم الإعفاءات في التالي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، لمدة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات، بعد معاينة الشروع في النشاط من قبل المصالح الجبائية، بناءً على طلب المستثمر، ويمكن تمديد هذه الفترة من **3** إلى **5** سنوات بالنسبة للاستثمارات، التي تسمح باستحداث أزيد من **100** منصب شغل.

- **نظام الترخيص الاستثنائي:** يطبق هذا النظام على الاستثمارات الخاصة بنشاطات غير مستثناة من المزايا، ومنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة للدولة، وتتمثل هذه الإعفاءات في التالي:

- الإعفاء من الرسم على التحويل بالنسبة لكل عمليات اقتناء الأملاك العقارية في إطار الاستثمار.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات، التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

3.3.3 برامج خاصة بمجال الإسكان:

عملت الحكومة مع بداية التسعينيات على تعزيز التدابير المتضمنة تسهيل استفادة المواطنين من السكن طبقا لمستوياتهم الاجتماعية، حيث اتخذت عدة إجراءات في إطار الدعم العمومي لحصول كل فئة من فئات المجتمع على صيغة السكن المطابقة لمستوى دخلها، ولطبيعة المحيط الذي تقطن فيه، كما شملت إجراءات المساعدة العمومية أيضا المقاولين، الذين يساهمون في بناء البرامج السكنية ذات الطابع الاجتماعي، ومنها تلك التي أصبحت تعرف بالسكنات العمومية المدعمة.

ففي هذا الإطار قامت الدولة بتخصيص العديد من صيغ الاستفادة للفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، ولا سيما في إطار برامج السكنات الريفية، والسكنات الاجتماعية التساهمية، وسكنات البيع عن طريق الإيجار، وتشمل هذه التدابير مايلي[1]:

[1] -التدابير المتخذة لفائدة التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي، قطاع السكن، بوابة الوزير الأول، 1/08/2012 على الموقع التالي: http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/meice2010ar.pdf

- منح مساعدة عمومية مباشرة تقدر بـ700 ألف دينار لذوي المداخيل التي تساوي أو تتراوح قيمتها بين الضعف، إلى أربعة أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون، مع تخفيض كلفة القرض البنكي التي يتحمل المستفيد 1 % فقط من نسبة فائدته.
- أما بالنسبة لذوي المداخيل التي تتراوح بين **5** و**6** أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون، فيستفيدون من مساعدة عمومية مباشرة مقدرة بـ**400** ألف دينار، يضاف إليها تخفيض كلفة القرض البنكي، حيث يتحمل المستفيد **1 %** أيضا من نسبة الفائدة، في حين يستفيد ذوو المداخيل التي تتراوح بين **7** و**12** ضعفا الأجر الوطني الأدنى المضمون، من تخفيض لكلفة القرض البنكي ويتحملون **3 %** فقط من نسبة الفائدة.

ومن جانب آخر وفيما يتعلق بالمزايا الممنوحة لفائدة المواطنين الراغبين في بناء مساكنهم في إطار السكن الريفي، فقد أقرت التدابير الجديدة التالية:

- يستفيد ذوو المداخيل التي تتراوح بين الضعف و**6** أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون، من مساعدة عمومية مباشرة تقدر بـ**700** ألف دينار، مع الحق في الاستفادة من قرض بنكي ميسر الفائدة، لا يتحمل المستفيد منه أزيد من 1% فقط من نسبة الفائدة.
- أما بالنسبة لذوي المداخيل التي تتراوح بين **7** و**12** ضعفا الأجر الوطني الأدنى المضمون، والراغبين في بناء سكن ريفي، فيستفيدون من تخفيض في كلفة القرض البنكي، إلى مستوى **3%** فقط من نسبة الفائدة.

4.3.3 صندوق تنمية مناطق الجنوب:

يشتغل هذا الصندوق منذ سنة **2001** أنشئ بموجب المرسوم رقم **242 - 2000** المؤرخ في **16** أوت **2000**، وقد خصص هذا الصندوق لـ:

- تحسين الإطار المعيشي و التجديد الحضري.
- فك العزلة والربط بين المنشآت القاعدية.
- تغطية الاحتياجات من الطاقة، مع حماية وتثمين الأملاك.

كما تهدف البرامج الممولة من طرف هذا الصندوق إلى تحسين مستوى البلديات الجنوبية، للوصول إلى الحد الوطني للتنمية.

خلاصة الفصل الثالث:

عرف الفقر في الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في أكتوبر **2000**، على أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، على أن يكون الإشباع بصفة متوسطة على الأقل خاصة عندما يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى، بالإضافة إلى تغطيته للجانب المادي فإنه يرتبط ببعض الجوانب غير المادية.

إن انتشار الفقر واتساع نطاقه في الجزائر تقف خلفه جملة من الأسباب، والتي تتفاعل فيما بينها مع مرور الوقت لتشكل آلية متجددة، ومركبة لإنتاج ظاهرة الفقر، والتي من أهم مظاهرها اتساع الشرائح الاجتماعية التي تعاني من الفقر.

لقد عرفت نسبة الفقر ارتفاعا بشكل كبير في التسعينيات، نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار مختلف السلع والخدمات، بسبب تحرير الأسعار وانخفاض العملة الوطنية " الدينار " بأكثر من **50** ٪، في الوقت الذي بقت فيه الأجور ثابتة، هذا قد عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية.

أما فيما يخص شدة الفقر فهي عالية بشكل طفيف في المنطقة الريفية، وذلك راجع لارتفاع نسبة الأمية في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، بالإضافة إلى أن النشاط الغالب في هذه المناطق هو الزراعة، وبالتالي تنخفض دخول أصحاب هذه المهنة.

ونتيجة لذلك انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة هذه الظاهرة، وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فقد كانت تلك السياسات والاستراتيجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر، وتشمل سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر كل من السياسات الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية.

الفصل الرابع:

أثر البرامج التنموية

للفترة 2005 -2014

على الفقر في

الجزائر

تمهيد:

تعددت تجارب الدول في مجال مكافحة ظاهرة الفقر، باعتبارها ظاهرة عالمية لم تسلم منها معظم دول العالم بما فيها الدول المتقدمة، والجزائر باعتبارها إحدى الدول التي عانت من هذه المشكلة طويلا لم تدخر جهدا في مكافحة هذه الظاهرة، من خلال تنفيذ سياسات متعددة ومتنوعة تباينت نتائجها بتباين ظروف إعداد وتنفيذ هذه السياسات، ويعد البرنامج التكميلي لدعم النمو المنفذ خلال الفترة "2005-2009"، والبرنامج الخماسي المنفذ خلال الفترة "2010- 2014" أحدث هذه السياسات. وبذلك سنتناول في هذا الفصل المباحث الآتية:

- المبحث الأول: تقييم سياسات وبرامج مكافحة الفقر في الجزائر للفترة 2005-2014
- المبحث الثاني: مدى تحقيق الجزائر لأهداف الألفية.
- المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية " نموذج لقياس الفقر والتنبؤ به في الجزائر".

1. تقييم سياسات وبرامج مكافحة الفقر في الجزائر للفترة 2005-2014:

اعتمدت الجزائر على العديد من الآليات لمكافحة الفقر منها آليات اقتصادية، آليات اجتماعية وعلى " الزكاة" ، ولقد حققت هذه الآليات النتائج التالية:

1.1 تقييم فعالية السياسات الاقتصادية للفترة 2005-2014 في الحد من ظاهرة الفقر:

إن تحديد مدى فعالية البرامج في تخفيض نسبة الفقر، يتطلب منا معرفة مدى نجاح البرامج في تحقيق الأهداف الرئيسية التي حددت له، باعتبار أن رفع معدل النمو الاقتصادي، وتخفيض نسبة البطالة يؤديان بالضرورة إلى تخفيض نسبة الفقر.

1.1.1 أثر تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي على معدل النمو الاقتصادي.

يعد رفع معدل النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الرئيسية التي حددت للبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي، باعتبار أن معدلات النمو المسجلة قبل تطبيق هذه البرامج لم تكن لتسمح بتحقيق انطلاقة اقتصادية قوية ومستدامة، ولتوضيح أثر تطبيق هذين البرنامجين على معدل النمو الاقتصادي، نعتمد على الشكل التالي.

الشكل 22: تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة "2005 – 2012 "

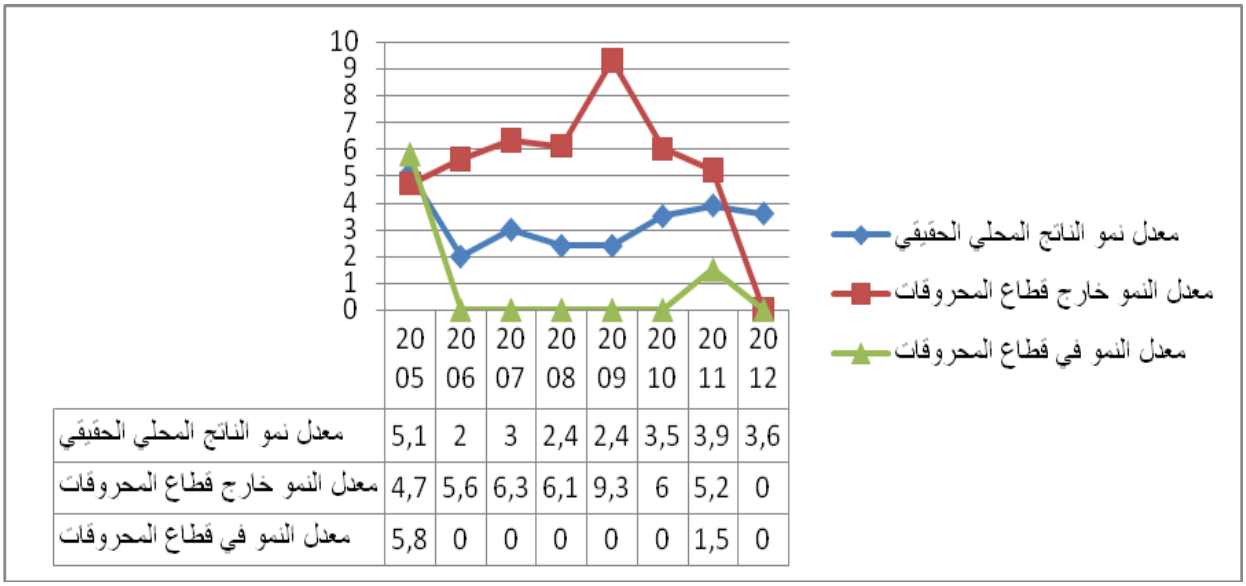

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5,1	2	3	2,4	2,4	3,5	3,9	3,6
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4,7	5,6	6,3	6,1	9,3	6	5,2	0
معدل النمو في قطاع المحروقات	5,8	0	0	0	0	0	1,5	0

Source: - Bank of Alegria, Bulletins statistique trimestriels 2012 sur : http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_21f.pdf, update: 1/12/2013

عرف معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي انخفاضا منذ سنة 2006، وهي السنة التي توافقت مع بدء تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، إذ انتقل معدل نمو "PIB" من 5.1% سنة 2005 إلى 2.0 % سنة 2006، وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات بـ −2.5 % سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، ثم عاد الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع نتيجة ارتفاع معدل نمو قطاع المحروقات، وكذا ارتفاع معدل نمو قطاع خارج المحروقات، ليبلغ سنة2011 نسبة 3.9 %.

إلا أنه على العموم ظل المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2005-2012 مرتفعا، حيث وصل متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة إلى 3.23 % .

إن الزيادة التي شهدها معدل نمو "PIB" خلال فترة تطبيق البرنامجين، انعكست إيجابا على متوسط نصيب الفرد من "PIB" الذي ارتفع من 1779 دولار أمريكي للفرد سنة 2001 إلى 2553 دولار أمريكي للفرد سنة 2004، والى 7180 دولار سنة 2011 و7405 دولار سنة 2012[1]، هو ما يمثل زيادة قدرها 5626 دولار أمريكي، ورغم أن الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تزامنت مع فترة تنفيذ البرنامجين، إلا أن ذلك لا يعطينا نظرة واضحة عن كيفية تأثير البرامج التنموية للفترة 2005-2014 على معدل النمو الاقتصادي، لذلك سنقوم بدراسة ما يلي:

أ- مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي خلال الفترة 2005 –2014

لتحليل أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر يتطلب معرفة التطورات التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي من حيث هيكله، وأبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في رفعه، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 39: نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي خلال الفترة " 2005 –2012

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الفلاحة	1.9	4.9	5.0	5.3-	20.0	6.0	8.1	9.0
صناعات عمومية	4.5-	2.2-	3.9-	1.9	0.7	2.5-	4.6	4.6
صناعات قطاع خاص	1.7	2.1	3.2	3.2	-	-	-	-
بناء وأشغال عمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	8.7	6.9	9.2	9.3
خدمات خارج الإدارات العامة	6.0	6.5	6.8	7.8	8.8	6.9	20	20.1
خدمات الإدارات العامة	3.0	3.1	6.5	8.4	7.0	6.0	16.4	16.9

Source: Bank of Alegria, Bulletins statistique trimestriels 2012 sur : http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_23f.pdf, update: 1/12/2013.

[1] - صندوق النقد الدولي، ترتيب الدول العربية بحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أفريل 2011، على الموقع:http://www.alamiya.org/index.php?option=com_content&view=article&id=410&catid

حقق قطاع المحروقات: معدلات نمو مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، وهذا ساهم بشكل كبير في رفع معدل نمو "PIB خلال فترة تطبيق البرنامجين، باعتبار أن هذا القطاع شكل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي للجزائر " 34.5 % " كمتوسط خلال الفترة " 2005-2011 "، و قد ظهر ذلك جليا خلال سنة 2005 التي حقق فيها الناتج المحلي الإجمالي نموا قدره 5.1 %، بسبب الأداء الاقتصادي القوي لقطاع المحروقات بالدرجة الأولى إذ حقق معدل نمو قدره 5.8%.

- **قطاع الخدمات:** كان لنمو قطاع الخدمات دورا في رفع معدل نمو "PIB خلال فترة تطبيق البرنامجين، وبالخصوص خدمات الإدارات الغير العامة بنسبة 7.8% و 8.8% لسنتي 2008-2009، ووصلت النسبة إلى 20.1 % سنة 2012 حيث يعتبر هذا من نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي اللذان كان من أهدافهما تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، وكذا تهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص، من خلال سعيه إلى تطوير قطاعي النقل والاتصالات، كما أدت الزيادة في حجم الواردات و المبادلات التجارية إلى تنشيط قطاعي النقل والتجارة، مما كان له أثر ايجابي على أداء هذا القطاع.

- **قطاع الفلاحة:** إن ارتباط أداء القطاع الفلاحي بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة، ففي الفترة (2005-2009) ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو تم تخصيص قيمة 300 مليار دج، أي حوالي 5 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في الفترة 2001-2004، وقد ساهم هذا الدعم في رفع معدلات نمو القطاع الفلاحي بـ 3.1% بين 2005-2007، غير أن هذا القطاع سجل نسبة نمو سالبة قدرت بـ – 5.3 % سنة 2008 بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر، وفي سنة 2009 شهد هذا القطاع نسبة نمو قياسية قدرت بـ20 % نتيجة تحسن الظروف المناخية خلال نفس السنة، ووصلت النسبة إلى 9% سنة 2012، كما كان للجهود المعتبرة التي بذلتها الدولة من أجل تنشيط هذا القطاع من خلال تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية ابتداء من سنة 2000، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي الذي خص به هذا القطاع، آثار ايجابية على أداء هذا القطاع الذي أثر بدوره و بشكل ايجابي على معدل النمو الاقتصادي.

-**قطاع البناء و الأشغال العمومية:** يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الوحيد الذي استفاد بشكل كبير ومباشر من تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي، حيث ساهمت العمليات والمشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامجين في رفع معدلات نمو هذا القطاع، إذ سجل هذا القطاع معدل نمو قدره 9.09 % كمتوسط من PIB خلال الفترة 2005-2012، وبلغ أعلى ارتفاع له سنة 2006 بنسبة نمو وصلت إلى 11.6 %، نتيجة حجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع سواء في شكل برامج الهياكل القاعدية، والمنشآت الأساسية وبرنامج المليون سكن، وبرنامج المليوني سكن، و بالتالي ساهم الأداء القوي لهذا القطاع في رفع معدل النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق البرنامجين.

-**قطاع الصناعة:** سجل القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة، لكنها تبقي دون المستوي إذ بلغت كحد أقصي سنة 2007 بـ 3.2 %، ويعتبر القطاع الصناعي الوحيد الذي سجل نسب نمو متدنية خلال الفترة 2005-2007، أما القطاع الصناعي العام فخلال فترة تطبيق البرامجين سجل معدلات نمو سالبة، وذلك راجع إلى انخفاض المؤشرات الإنتاجية والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 40: مؤشرات الإنتاج الصناعي في الجزائر للفترة 2005-2010

1989=100

%	2010	%	2009	%	2008	%	2007	%	2006	%	2005	البيان
5.8	309.8	7.2	293.4	7.8	273.9	6.0	253.9	3.4	239.6	3.1	231	طاقة ومياه
2.1-	136.3	5.4-	139.2	2.4-	147.1	1.4	150.7	0.7-	148.5	0.9-	149	محروقات
3.3-	132.8	3.4	137.3	9.8	132.8	8.0	120.9	15.1	104.5	14.2	91.0	صناعة إستراتجية
13.2-	54.6	9.1	62.9	3.9	57.7	8.9-	55.5	1.3	71.5	1.2	70.6	إنشاءات
5.0-	107.4	1.0-	113.1	1.6-	114.2	2.7	116.1	3.7-	108.5	4.1-	112	مواد البناء
10.6-	63.0	2.0	70.5	2.5	69.1	4.4-	67.4	5.6-	77.7	4.3-	82.3	صناعة كيميائية
3.3-	30.3	9.1-	31.3	6.7	34.5	2.1-	32.3	7.6-	31.9	5.9-	34.6	صناعات غير غذائية
10.8-	16.4	1.0	18.4	1.1-	18.2	15.0-	18.4	14-	21.2	12-	24.6	نسيج
6.1-	6.2	10.2-	6.6	1.2-	7.4	4.8-	7.4	15.9-	9.2	14.9-	10.9	جلود وأحذية
14.8	18.4	21.4-	16.1	11.9-	20.4	6.8-	23.2	2.9	23.7	2.7	23.1	خشب وورق
21.3-	8.1	0.2-	10.3	20.6-	10.3	9.1	13.00	31.2-	18.8	29.2-	19.0	صناعات أخري
2.5-	89.8	0.4	92.2	1.9	91.8	0.3	90.1	0.5-	88.4	0.4-	88.7	المؤشر العام

Source: Bank of Algeria, rapport 2010 sur http://www.bank-of-algeria.dz/rapport_ba_2010/annexerapport_2010.pdf. update: 1/08/2012

كل النشاطات الصناعة تعاني من خلل في هيكلها الإنتاجي، ومعدل نمو الإنتاج بها غير مستقر، حيث سجلت كل من الصناعات النسيجية والغذائية والصناعات الجلدية وصناعة أخري خلال الفترة 2005-2010 تقريبا معدلات نمو سالبة، حيث قدرت نسبة النمو في 2010 بـ -10.8% و-3.3% و 6.1% و-21.3 %على التوالي، باستثناء قطاع ص.ح.م.م.ك.أ الذي سجل معدلات نمو موجبة كان مصدرها بالدرجة الأولى الصناعات المرتبطة بالحديد والصلب. بالإضافة إلى أن قطاع مواد البناء والزجاج سجل هو الآخر معدلات موجبة حيث قدرت نسبة النمو في 2010 بـ 14.8%.

كما نجد أن صناعة المحروقات، المناجم والمقالع هي الأخرى سجلت معدلات نمو سالبة خلال نفس الفترة، وذلك راجع لانخفاض أسعار المحروقات والمواد المنجمية. أما الصناعات الأخرى المتمثلة في المياه والطاقة، فقد سجلت معدلات موجبة. من هنا يمكن القول أن القطاع الصناعي الجزائري لم يستفد من ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني التي نجمت عن ارتفاع النفقات العمومية في مجال التجهيز، ومن ارتفاع الطلب العالمي الحالي.

وهو ما يبيّن عدم تفاعل هذا القطاع مع البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي، كما أن تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع الخاص، كل ذلك أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن الاستجابة للطلب الكلي المتزايد، نتيجة تطبيق البرنامج التكميلي والبرنامج الخماسي، بالرغم من مما وفراه من ازدياد الطلب في إطار برامجهما، ومشاريعهما على التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها، لم يقابله استجابة من طرف القطاع الصناعي العام، والقطاع الصناعي الخاص، مما أدي إلى ازدياد حجم الواردات من المواد المصنعة، والنصف مصنعة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 41: حجم الواردات الصناعية في الجزائر للفترة 2005-2011

الوحدة: مليون دولار

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سلع غذائية	3800	4824	7813	5810	6085	9850
سلع الإنتاج	6021	8208	12002	11924	12462	13632
تجهيزات ومعدات	8624	10096	13267	15273	16117	16437
مواد استهلاكية غير غذائية	3011	4008	6397	6096	5836	7328
المجموع	21456	27440	39479	39103	40473	47247

المصدر: وزارة التجارة الجزائرية، 2012 على الموقع التالي: http://www.mincommerce.gov.dz

شكلت التجهيزات والمعدات أكبر نسبة من الواردات للفترة 2005-2014 بمتوسط بلغ 35.5%، وذلك راجع لزيادة الطلب عليها.

ب- الاستهلاك العام والخاص في الجزائر خلال فترة تطبيق البرامج التنموية للفترة 2005-2014

لقد جاء الأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي خارج قطاع المحروقات من خلال أثره الايجابي على المتغيرات الوسيطة، حيث من ناحية الاستهلاك فقد ارتفع بنسبة 9.4% خلال الفترة 2006-2010، إذ ارتفع الاستهلاك العام خلال نفس الفترة بمتوسط معدل نمو قدر بـ 6.8%، في حين قدر متوسط نمو الاستهلاك الخاص خلال نفس الفترة ذاتها بـ 2.3 %، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 42: تطور حجم الاستهلاك العام والخاص في الجزائر للفترة 2005-2010

الوحدة: مليار دولار

البيان	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الاستهلاك العام	954.9	1089.0	1459.1	1646.2	2166.9
حجم الاستهلاك الخاص	2695.6	2963.8	3346.6	3768.5	4155.2
حجم الاستهلاك الكلي	3650.5	4052.8	4805.7	5414.7	6322.1
نسبة الاستهلاك من PIB (%)	42.9	43.3	43.3	54.0	52.5
نسبة الاستهلاك العام من PIB(%)	11.2	11.6	13.2	16.4	18.0
نسبة الاستهلاك الخاص من PIB (%)	31.07	31.6	30.2	37.6	34.5

Source: Office National des statistiques , http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme-html2011, mise a jours: 10/01/2012.

عرف الاستهلاك العام من PIB ارتفاعا بشكل كبير من 11.2% سنة 2006 إلى 18 % سنة 2010، الأمر نفسه ينطبق على الاستهلاك الخاص فقد ارتفع من 31.07 % سنة 2006 إلى 34.5 % سنة 2010، ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي، حيث تم زيادة في الأجور والمعاشات التقاعدية لجميع موظفي الدولة المدنيين والعسكريين، بالإضافة إلى دعم الأسعار الغذائية. كما شهدت هذه الفترة ارتفاع في نصيب الفرد من الاستهلاك والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 43: متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك للفترة من 2005-2011

الوحدة: دولار

البيان / السنة	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي
2005	3.1	-	1.50
2006	3	-	1.08
2007	3	-	1.00
2008	5.70	3.90	1.76
2009	5.49	3.73	1.76
2010	5.96	4.54	1.42
2011	7.89	4.84	3.04

المصدر: تقارير مختلفة للتقرير الاقتصادي العربي، -2006-2007-2008-2009-2010-2011

ارتفع نصيب الفرد الجزائري من الاستهلاك من 3.1 دولار في اليوم سنة 2005 إلى 7.89 دولار في اليوم سنة2011، كما عرف متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي هو الآخر ارتفاعا من 1.5 دولار في اليوم سنة 2005 إلى 3.04 دولار في اليوم سنة2011 .

هذا النمو في نصيب الفرد من الاستهلاك والذي كان بمعدل يقارب 3 مرات سنة 2011، أدى إلى نمو الإنفاق الحقيقي للأسر بمعدل 2.9 %، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 44: الإنفاق الأسري بين عامي 2000-2011

الوحدة: مليار دج

السنة / البيان	2000		2011		
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	نسبة الزيادة خلال الفترة
حضر	995.6	65	3194.1	71.1	3.2
ريف	535.8	35	1295.4	29.9	2.4
المستوى الوطني	1531.4	100	4489.5	100	2.9

source: Office National des Statistiques, Premiers résultats de l enquête National sur les dépense de consommations de vie de ménages 2011, www.ons.dz,mis a jours 12/12/2013.

ارتفعت نفقات استهلاك العائلات الجزائرية من 1531.4مليار دج سنة 2000 مقابل 4489.5 مليار دج سنة 2011، أي تضاعفت نفقات استهلاك الأسر بثلاث مرات خلال هذه المدة، ونجد أن الارتفاع كان أقل في الريف بنسبة 2.9 % ، بينما في الحضر ارتفعت نفقات الاستهلاك بـ 3.2 % حيث انتقلت النسبة من 65 % سنة 2000 إلى 71.1 % سنة 2011، هذا التفاوت بين الريف والحضر ينعكس على التنمية مما يؤثر سلبا على أفراد المناطق المهمشة في الريف.

مما سبق يمكن القول أن تحسن معدل النمو الاقتصادي المسجل خلال فترة تطبيق البرنامجين، إنما يرجع إلى مجموعة من العوامل وفقا لأهميتها وهي:

– الأداء القوي لقطاع المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية خلال فترة تطبيق البرامجين.

– تطبيق البرامج التنموية للفترة 2005-2014 الذي أدى إلى تنشيط قطاع البناء والأشغال العمومية، وبالتالي رفع معدل نمو هذا القطاع، بالإضافة إلى مساهمة هذين البرنامجين في دعم كل من :

- القطاع الفلاحي الذي يبقى رغم ذلك خاضعا لتقلبات الظروف المناخية.
- بعض فروع القطاع الصناعي التي سجلت معدلات نمو إيجابية تتمثل على وجه الخصوص في: فرع مواد البناء، فرع الطاقة، فرع الحديد، الميكانيك، الإلكترونيك. وهي الفروع التي لها علاقة بالمشاريع المدرجة ضمن البرنامجين.
- النمو القوي لقطاع الخدمات نتيجة ارتفاع معدلات التبادل التجاري وتحرير قطاع الاتصالات.

ومع ذلك فإن تحسن معدل النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق البرنامجين، لا يعد مؤشرا عن تحقيق نمو قوي ومستدام، باعتبار أن أداء القطاع الصناعي لم يكن في المستوى المطلوب، كما أنه لم يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي، الذي تحقق بفضل عوامل ظرفية و خارجية تمثلت أساسا في : ارتفاع أسعار المحروقات، والتدخل الحكومي الذي تم عن طريق تطبيق البرنامجين التنمويين.

بالرغم من تحليلنا لمعدل النمو الاقتصادي لكننا لانستطيع دراسة أثره على الفقر، إلا إذا حللنا توزيع هذا النمو على الدخل.

ج- الفقر والنمو الاقتصادي:

يرتبط تطور نسب الفقر بمعدلات النمو المحققة وبتطور هيكل الدخل، حيث أن ارتفاع معدلات النمو لا يؤدي حتما إلى تحسن في وضع الفقراء، إلا إذا صاحب هذا النمو إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، فسوء توزيع الدخل يثبط النمو ويؤثر سلبا على معدلات الفقر، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول العربية ذات التوزيع العادل نسبيا للدخل، ونظرا لعدم توفر مؤشرات دقيقة ومحدثة عن توزيع الدخل، تقاس عدالة توزيع الدخل أو الرفاه عادة من خلال توزيع الإنفاق الاستهلاكي، ويفيد هيكل توزيع الإنفاق* في الدول العربية، بأن خمس السكان الأفقر في الدول يحصل في المتوسط على 6.7% من الإنفاق، بينما تبلغ الحصة المقابلة لخمس السكان الأكثر ثراءً حوالي 47.2%، ويبلغ متوسط نسبة حصة أفقر 20% إلى أغنى 20% من السكان في الجزائر 5.5%. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 23: **هيكل توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر لسنتي 2000 و2011.**

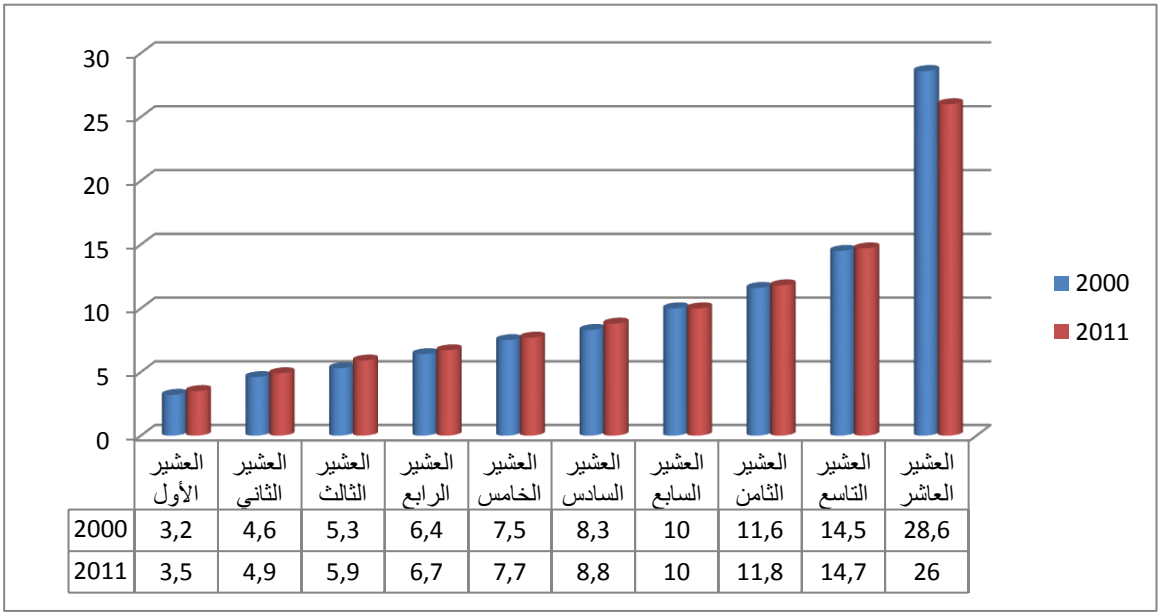

	العشير الأول	العشير الثاني	العشير الثالث	العشير الرابع	العشير الخامس	العشير السادس	العشير السابع	العشير الثامن	العشير التاسع	العشير العاشر
2000	3,2	4,6	5,3	6,4	7,5	8,3	10	11,6	14,5	28,6
2011	3,5	4,9	5,9	6,7	7,7	8,8	10	11,8	14,7	26

source: Office National des Statistiques, Premiers résultats de l enquête National sur les dépense de consommations de vie de ménages 2011, Op.Cit.

بلغت حصة العشير الأفقر سنة 2000 نسبة 3.2 % بينما حصة العشير الأغنى تملك 28.6% ، أي أن إنفاق الأغنياء يفوق إنفاق الفقراء بـ 8.53 مرة، وفي سنة 2011 وصلت حصة العشير الأفقر نسبة 3.5

*- يفضل استخدام الإنفاق على استخدام الدخل كمؤشر لتوزيع الرفاه في المجتمع لعدة أسباب منها : أن الدخل لا يصرف كله، بالإضافة إلى أنه يصعب تقدير الدخل لبعض العمال للحساب الخاص ودخل الفقراء الذي يتسم بالموسمية والتقلب الشديد، نظرا لعدم إدلاء المستجوبين في المسوح بدخولهم الحقيقية.

%، بينما حصة العشير الأغنى تملك 26.0 %، أي أن إنفاق الأغنياء يفوق إنفاق الفقراء بـ 7.4 مرة، من هذه البيانات نجد أن هناك تحسنًا في توزيع الدخل بين 2000-2011، حيث أن هيكل توزيع الدخل في الجزائر لم يتغير أو على الأقل لم يسأ، وهو الشيء الذي يعكس عدالة التوزيع، ومن خلال تحليل نمو الإنفاق بين آخر مسحين متوفرين حسب عشرات الدخل من خلال ما يعرف بمنحنى أثر النمو (GIC) Grouth Incident Curve، استطاعت الجزائر بفضل الأداء الاقتصادي المحقق خلال الفترة (2000-2012) من رفع مستوى دخل كل الفئات الدخلية في المجتمع، كما أن منحنيات تأثر النمو تبرز الاتجاه التنازلي لهذا المنحنى، مما يدل على نمو دخل فئات الدخل المحدود، بمعدلات أكبر من معدلات نمو الفئات الأخرى، وهذا يعني أن النمو المحقق كان لصالح الفقراء.

2.1.1 أثر تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي على التشغيل والبطالة:

ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي في إحداث مناصب شغل جديدة، في إطار العمليات والمشاريع المدرجة ضمن البرنامجين، وقد اتخذت هذه المساهمة شكلين:

– **مساهمة مباشرة:** تمثلت في مناصب العمل التي أحدثت ضمن قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية، باعتبارهما القطاعين اللذان استفادا مباشرة من المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامجين، وفي هذا الإطار فقد قدرت عدد مناصب العمل التي أحدثت خلال الفترة " من 2005 حتى ديسمبر 2012" حوالي 728.666 منصب عمل دائم و مؤقت.

– **مساهمة غير مباشرة** : تمثلت في مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في القطاعات التي استفادت بطريقة غير مباشرة من البرنامجين ، والتي شملت القطاع الصناعي وقطاع الخدمات.

بصفة عامة يمكن تلمس الأثر الذي أحدثه البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي على مستويات التشغيل والبطالة، من خلال دراسة تطور هذه المستويات خلال فترة تطبيق البرنامج و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 45: تطور معدلات التشغيل و البطالة في الجزائر خلال الفترة "2005-2011 ".

(الوحدة : الألف –%)

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	1011
حجم العمالة النشطة.	10027	10267	10514	10801	10544	10812	
حجم العمالة المشغلة	6222	6517	6771	7002	9472	9736	
I .1. قطاع الفلاحة.	1683	1780	1842	1841	1242	1136	
I .2.. قطاع الصناعة.	523	525	522	530	1194	1337	
I .3. قطاع البناء و الأشغال العمومية	1050	1160	1261	1371	1718	1886	
I .4 إدارة	1527	1542	1557	1572	-	-	
I . 5 قطاع الخدمات "نقل ومواصلات، تجارة.	1439	1510	1589	1688	5318	5377	
أعمال منزلية، خدمة وطنية، أعمال غير منتظمة	2275	2485	2498	2579	-	-	
معدل البطالة	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10.0	10.0

المصدر: – إحصائيات صندوق النقد الدولي خلال الفترة "2005 –"2012.

– الديوان الوطني للإحصائيات: دراسة حول معدل البطالة خلال سنة 2012.

ازدادت فئة السكان العاملين بمتوسط معدل سنوي قدره: 7.82% خلال الفترة "2005-2012 "، وهو معدل أعلى من المعدل المسجل خلال سنة 2000 الذي بلغ 1,6 %، إذ انتقلت الفئة العاملة من 10027.000 عامل سنة 2005 إلى 10812.000 عامل سنة 2010، إن هذا التحسن ترافق مع تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي مما يؤكد على أن البرنامجين قد ساهما في رفع عدد العمال.

أما القطاعات التي ساهمت في رفع نسبة العمالة فهي:

– **القطاع الفلاحي:** بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعمال هذا القطاع 8,07 % خلال الفترة: " 2005 – 2014" ، حيث انتقل عدد عمال هذا القطاع من 1683.000 عامل سنة 2005 إلى 1136.000 عامل سنة 2010، أي نسبة انخفاض قدرها: 21,77 % خلال نفس الفترة.

– **قطاع البناء و الأشغال العمومية:** يعد قطاع البناء و الأشغال العمومية القطاع الذي استفاد بشكل كبير من تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي، حيث ساهمت المشاريع و العمليات المدرجة ضمن البرنامج في رفع عدد عمال هذا القطاع، الذي انتقل من 1050.000 عامل سنة 2005 إلى 1886.000 عامل سنة 2010، أي نسبة زيادة قدرها 20.49 % وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره: 5.45%.

– **قطاع الصناعة:** سجل قطاع الصناعة نسب نمو للعمالة خلال الفترة "2005 –2010" إذ انتقل عدد عمال هذا القطاع من 523.000 عامل سنة 2005 إلى 1373.000عامل سنة 2010، أي بنسبة زيادة قدرها: 16.25%.

– **قطاع الخدمات:** أما فيما يخص قطاع الخدمات فقد سجلت عمالة هذا القطاع زيادة معتبرة قدرها 3.13% خلال الفترة "2005–2010 "، إذ انتقل عدد عمال هذا القطاع من 1439.000عامل سنة 2005 إلى 5377.000 عامل سنة 2010 ، أي بنسبة زيادة قدرها 27.36 % خلال نفس الفترة، إن هذه الزيادة تفسر بالتأثير الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي على قطاعات: النقل، التجارة والاتصالات.

كان لإزدياد نسبة العمالة في معظم القطاعات الاقتصادية أثر إيجابي على نسبة البطالة، التي انخفضت من 15.3 % سنة 2005 إلى 10.0 % سنة 2011 أي انخفاض قدره 5.3%.

وبصفة عامة يمكن القول أن تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي ساهما في خفض نسبة البطالة خلال الفترة " 2005 –2012"، بسبب المساهمة القوية لكل من قطاعي الفلاحة، والبناء والأشغال العمومية في توفير فرص عمل جديدة، بإعتبار أن هذين القطاعين قد استفادا بشكل مباشر وإيجابي من دعم هذين البرنامجين، ورغم ذلك فإن التأثير الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي على مستويات التشغيل والعمالة يبقى تأثيرا ظرفيا، وغير مستدام، باعتبار أن القطاع الصناعي العمومي الذي يعد القطاع الوحيد الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة، لم يساهم بالشكل الكافي في رفع مستويات التشغيل بالنظر للمشاكل الهيكلية، والتمويلية التي يعاني منها هذا القطاع ، كما أن معظم فرص العمل التي أنشئت ضمن قطاعي الفلاحة، الإدارة و البناء والأشغال العمومية، عبارة عن فرص عمل مؤقتة، وتتأثر بشكل كبير بمجموعة من العوامل الخارجية، التي تؤثر على أداء هذين القطاعين أهمها:

– مدى ملائمة الظروف الطبيعية و المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي.

– حجم المشاريع المنفذة من طرف الدولة بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية.

ونجد أن سوق العمل في الجزائر يتميز بالخصائص التالية[1]:

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.
- ضعف الوساطة في سوق الشغل، مع وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية، خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة)، على حساب الاستثمار المنتج المُولّد لمناصب الشغل.

3.1.1 تقييم وضعية الصحة في الجزائر بعد تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي:

إن الحكم على مدى توفر مجتمع ما للخدمات الصحية يعتمد على بعض المؤشرات من أهمها: نصيب السكان من الصيادلة والأطباء وجراحي الأسنان والمستشفيات، ومعدل وفيات الأطفال الأقل من سنة، ومعدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.

أ- الهياكل القاعدية والمنشآت الصحية:

شهدت الفترة "2005-2012 " وفي إطار البرنامج التكميلي والبرنامج الخماسي انجاز عدة هياكل قاعدية، من مستشفيات ومراكز صحية وعيادات طبية عبر كافة الوطن، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 46: الهياكل الصحية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011

البيان	2003-1999	2008-2004	2011-2009	المجموع
مستشفيات	11	22	12	35
عيادات متعددة الاختصاصات	48	59	43	150
مراكز صحية	159	78	145	382
عيادات التوليد	-	5	13	18
قاعات العلاج	548	530	51	1129

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة الجزائرية 2013، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية 2011، مرجع سابق.

[1] – وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة**، ملف صحفي، 2008.

عرفت الهياكل القاعدية الصحية تطورا خلال الفترة 1999-2011، حيث ارتفع عدد المستشفيات المنجزة من 11 مستشفى خلال الفترة 1999-2003 إلى 34 مستشفى خلال الفترة من 2004-2011، كما عرفت كل من العيادات المتخصصة، والمراكز الصحية وعيادات التوليد وقاعات العلاج، ارتفاعا إذ بلغ عددها خلال الفترة 2004-2011 على التوالي 102، 223، 18، 581، بعدما كان عددها خلال الفترة -2003 1999 على التوالي 11، 48، 129، 548.

بالرغم من هذه النتائج المحققة في مجال الهياكل الصحية، إلا أن هناك مجموعة من الاختلالات ناتجة عن جملة من العوامل على رأسها:

– التمييز في توفير الإمكانيات بين مركز صحي وآخر في نفس الاختصاص، بالإضافة إلى عدم التوازن في توزيع المراكز الصحية، وهذا بحكم ضعف التخطيط العلمي، بحيث أدى نقص المعلومات الخاصة بالتوزيع السكاني لدى هيئات التخطيط إلى وجود هذه المشكلة، حيث نجد أن العاصمة وحدها تستحوذ على 55 % من هذه الهياكل، بينما لا يستحوذ الجنوب إلاّ على نسبة 3% من هذه الهياكل.

– غياب التوزيع العادل والعقلاني للأطباء خاصة في المناطق النائية المحرومة، حيث أن 70% من الأطباء الأخصائيين، وذوي الكفاءات العالية موجودون في 15 ولاية عبر الوطن، مما يعني أنه ليس هناك توازن في توزيع الأطباء الأخصائيين.

– كما تعاني بعض المنشآت الصحية من انخفاض في وسائل الرعاية الصحية، سواءً كانت المادية أو البشرية خاصة الأطباء المتخصصين، بالإضافة إلى مشكل عدم تأهيل الكوادر الصحية مما يؤدى إلى تقديم خدمات صحية مترديّة.

– انتشار بعض الظواهر السلبية كالبيروقراطية، الأمر الذي يضطر بالفقراء وأصحاب الدخول المحدودة للجوء إلى القطاع الخاص، والذي يكون على حساب حاجات ضرورية أخرى.

ب– نصيب السكان من الصيادلة والأطباء وجراحي الأسنان والمستشفيات:

قدرت المنظمة العالمية للصحة خلال الفترة من 2000-2010، أن متوسط التغطية الضروري من الأطباء والممرضين قدر بـ12 طبيب لكل 10000 نسمة، و19.5 ممرض وقابلة لكل 10000 نسمة[1]، بينما بلغ معدل التغطية في الجزائر سنة 2009 بـ 1 طبيب لكل 1457 نسمة، وأخصائي واحد لكل 2052 نسمة،

[1] -Organisation Mondiale de la sante, statistique sanitaire mondiales, Genève, 2011, PP115-118

وصيدلي واحد لكل 4491 نسمة، هذه الأرقام تبين أن نسبة التغطية من الأطباء والممرضين في الجزائر مازالت ضعيفة.

ج- معدل وفيات الأطفال والأمهات:

لقد سجلت الجزائر تحسنًا في مجال صحة ورفاهية الأطفال، فقد انخفض معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات خلال الفترة 2000-2011، مما يؤكد أن هناك تحسنا مستمرا لحالة الأطفال الصحية، حيث انخفض العدد من 43.00 متوفى للألف سنة 2000 إلى 26.81 سنة 2011، كما أن هناك انخفاضًا في معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة من 36.9 متوفى للألف المولودين أحياء سنة 2000 إلى 23.1 متوفى للألف المولودين سنة 2011، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 47: تطور معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة والأقل من خمس سنوات للفترة 2000-2011

البيان / السنة	معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات			معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة واحدة		
	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
2000	43.00	44.80	41.30	36.9	38.4	35.3
2001	43.30	44.40	41.90	37.5	38.9	35.9
2002	40.00	41.50	38.60	34.7	36.1	33.3
2003	37.81	40.14	35.37	32.5	34.6	30.3
2004	35.51	37.44	33.41	30.4	32.2	28.5
2005	35.29	37.50	32.95	30.4	32.4	28.2
2006	31.41	32.92	29.81	26.9	28.3	25.3
2007	30.8	32.7	28.9	26.2	27.9	24.4
2008	29.68	31.44	27.81	25.5	26.9	23.9
2009	29.0	30.8	27.1	24.8	26.6	22.9
2010	27.52	28.98	26.00	23.7	25.2	22.2
2011	26.81	28.35	25.21	23.1	24.6	21.6

Source : ONS, 2012.

عرف عدد وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات انخفاضا بـ 16 نقطة خلال الفترة 2011-2000، كما أن معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة قد انخفض بـ13.8 نقطة، ويعود هذا التراجع إلى الاهتمام المولى لصحة المرأة في مجال مراقبة الحمل، وتحسين الولادة، حيث عرفت عملية التكفل بالأمومة والمتابعة الصحية لمرحلة ماقبل الولادة ارتفاعا كبيرا، إذ وصلت إلى أكثر من 90 % سنة

2010، مما مكّن من خفض معدلات وفيات الأمهات من 210 لـ 100000 مولود حي سنة 2006 إلى 120 لـ 100000 مولود حي سنة 2011[1].

رغم ذلك يبقي المعدل مرتفعا رغم الجهود المبذولة في مجال الوقاية، فضلا عن ذلك فإن وفيات الأطفال حديثي الولادة البالغين من العمر من يوم إلى 28 يوم، يمثلون أكبر نسبة من بين نسبة وفيات الأطفال، ويمثل السبب الأول لارتفاع نسبة الوفيات في الجزائر.

د- العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر:

لقد سجل العمر المتوقع عند الولادة تحسنا معتبرا حيث بلغ سنة2011 بـ 76.8 سنة، وبهذا تكون الجزائر حققت قيمة جدّ مرتفعة مقارنة مع الدول العربية[2]، والدول السائرة في طريق النمو، كما يوضحه الجدول التالي.

الشكل 24: مؤشر العمر عند الولادة في الجزائر للفترة 2000-2011

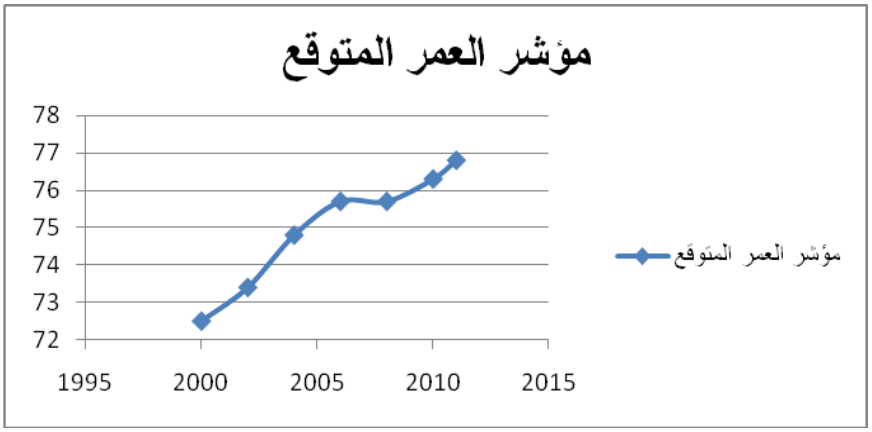

المصدر: البيانات من 2000-2006 من تقرير التنمية البشرية في الجزائر،2008

- البيانات من 2008-2011 تم أخذها من الاجتماعات التقييمية لرئيس الجمهورية مع وزير الصحة.

عرف العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر تحسنا حيث انتقل من 72.5 سنة 2000 إلى 76.8 سنة 2011، وكان لا يتجاوز 45 سنة غداة الاستقلال، وهو مرتفع مقارنة بكل من السعودية ويرجع هذا إلى تحسن ظروف مستوى المعيشة للفرد الجزائري.

[1]- تقرير التنمية البشرية، 2012.

[2]- قدر معدل العمر المتوقع في تونس سنة 2011بـ 74.5سنة، وفي السعودية بـ70.5سنة، للمزيد انظر إلى: (Human Development Report 2011, Sustainability and Equity: A Better Future for All, Explanatory note on 2011 HDR composite indices)

بالرغم من النتائج المحققة في قطاع الصحة، إلا أنه مازال يعاني من مجموعة من المعوقات أثرت سلبا على التنمية الصحية، وتتمثل في التالي:

– ضعف تمويل القطاع الصحي حيث أنه على الرغم من ارتفاع مستوى الإنفاق الصحي الوطني، إلا أنه مازال بعيدا عن المستويات المحققة في بعض الدول، فنجد مثلا أن هذا المؤشر (الإنفاق الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي) قدر في فرنسا بـ 11.88 % في سنة 2010، وقدرت النسبة في كل من تونس والمغرب بـ 6.20 % و 5.20 % على الترتيب، بينما لم تتجاوز النسبة في الجزائر 4.17 % خلال نفس السنة، وهذا ما ينعكس على انخفاض نصيب الفرد من الإنفاق الصحي[1].

– الارتفاع المتزايد في عدد السكان لم يصاحبه ارتفاع مماثل في الهياكل الصحية، حيث شهد عدد السكان ارتفاعا من 31.84 مليون نسمة سنة 2003 إلى 37 مليون نسمة عام 2011، بنسبة أكثر من 4.07%، غير أن ارتفاع الهياكل الصحية لم يتجاوز 2.8%[2].

– قدم التجهيزات والبني التحتية ونقص الأسرة والعاملين في المجال الصحي، وعدم توافق نظام الخريطة الصحية والاحتياجات المطروحة[3]، هذه المعوقات ترفع من مسؤولية القطاع الصحي اتجاه الفئات الفقيرة، فالفقر يؤدي إلى عدم القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الصحية، مما يؤدي إلى زيادة تفشي الأمراض.

4.1.1 تقييم وضعية التعليم في الجزائر بعد تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي:

بذلت الدولة جهودا كبيرة لتحسين وضعية التعليم، من بينها ضمان التعليم المجاني لكل الأطفال لمدة تسع سنوات، وهذا كما نص عليه القانون الأساسي، حيث يشترط التعليم الإجباري لكل الأطفال البالغين من العمر ست سنوات كاملة.

ا– الهياكل البيداغوجية المنجزة خلال الفترة 2005-2014

قامت الجزائر بانجاز العديد من الهياكل البيداغوجية عبر الوطن وذلك في إطار البرنامج التكميلي، والبرنامج الخماسي كما يوضحه الجدول التالي :

[1]– The World Bank 2012, World Development Indicators, Op.Cit.

[2]- Office National des statistiques, www.ons.dz/ santé, mise a jours :26/07/2012

[3] - human report development (2007-2008), United Nation development program, New York , P245.

الجدول 48: الهياكل البيداغوجية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011

نوع المنشأة		2008-2005	2010-2009	2011	المجموع
التربية الوطنية	ثانويات	379	272	104	755
	اكماليات	1013	638	120	1771
	مدارس ابتدائية	1800	1217	820	3837
	داخليات	358	198	13	569
	مطاعم	2508	942	460	3910
التعليم العالي	المقاعد البيداغوجية	351020	127550	59300	537870
	أماكن الإيواء	202814	68647	47300	318761
	المطاعم الجامعية	149	30	05	184
التكوين المهني	معاهد التكوين المهني	11	7	05	23
	مراكز التكوين المهني	103	75	25	203
	ملحقات التكوين	116	29	22	167
	داخليات	158	58	33	249

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة الجزائرية، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية /2009-2010 2008-2004./ 2011.

سجلت الهياكل البيداغوجية انجازات كبيرة ففي الفترة 2005-2011 تم استلام 755 ثانوية عبر كافة الوطن، كما أنه خلال نفس الفترة تم استلام 1771 اكمالية، 3789 مدرسة ابتدائية، أما على المستوى الجامعي فقد تم استلام 537870 مقعد خلال نفس الفترة، وهذا ما يدل على الاهتمام المتزايد بهذا القطاع، كما ارتفع عدد الجامعات سنة 2010/2009 إلى 35 جامعة، و13 مركزا جامعيا بعد أن كان عددها سنة 2007/2006 يقدر بـ26 جامعة، بالمقابل هناك اتجاها متزايدا في أعضاء الهيئة التعليمية، إذ ارتفعت إلى 351145 أستاذا وأستاذة في العام الدراسي 2010/2009[1] ، بعدما قدرت بـ 166771 سنة 1995/1994، كما ارتفع عدد المتمدرسين في مختلف الأطوار التعليمية، كما يوضحه الشكل التالي :

[1] - وزارة التربية والتعليم، انخفاض نسبة الأمية في الجزائر إلى 19.4% في عام 2011 على الموقع التالي: www.akhbarelyoum-dz.com 10/11/2011

الشكل 25: عدد المتمدرسين في مختلف أطوار التعليم للفترة 2005-2011

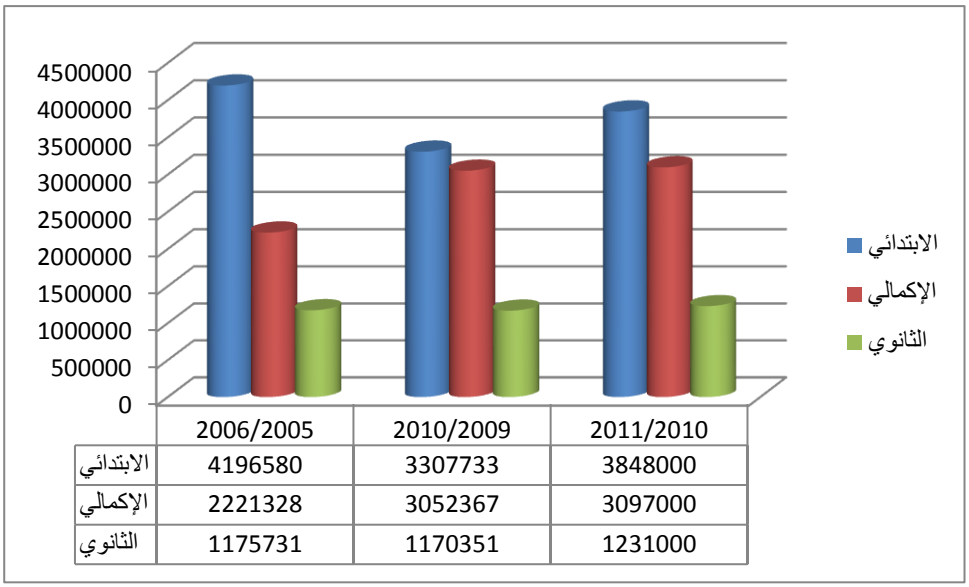

	2006/2005	2010/2009	2011/2010
الابتدائي	4196580	3307733	3848000
الإكمالي	2221328	3052367	3097000
الثانوي	1175731	1170351	1231000

source: Office National des statistiques, http://www.ons.dz/PERSONNEL.htm

ب- معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين: Alphabetisation des 15 ans et plus

إن مستوى معرفة القراءة والكتابة لدى الأفراد البالغين من العمر 15 سنة فما فوق يتحدد بثلاث عوامل:

- ✓ ماكان موجود من الذين لا يعرفون القراءة والكتابة.
- ✓ تقدم التمدرس والتكوين.
- ✓ البرامج التي تخص معرفة القراءة والكتابة.

لقد عرف معدل معرفة القراءة والكتابة في الجزائر تحسنًا فقد ارتفع من 52.9 % سنة 1990 إلى 81 % سنة 2011، وعرف معدل القيد الإجمالي في التعليم هو الآخر تحسنا كبيرا بنسبة 72.8 % سنة 2010، بعد أن كان يقدر بـ 55.3 % سنة 1990، وتجاوزت نسبة تمدرس الفئة العمرية مابين 6 سنوات و15 سنة نسبة 96% خلال الموسم الدراسي 2012/2011، بالإضافة إلى ضمان النقل المدرسي لأكثر من 700000 تلميذ أغلبهم من المناطق النائية[1]، وتوفير الإطعام لهم عن طريق المطاعم، وتقديم الرعاية الصحية لهم مما خفف على كاهل العائلات الفقيرة في هذه المناطق.

ورغم كل النتائج المحققة إلا أن التعليم في الجزائر مازال يعاني من العديد من النقائص تتمثل في الآتي:

[1]- Office National des statistiques, http://www.ons.dz/PERSONNEL.htm , mise a jours 1/12/2012.

- مع التطور الكمي الملحوظ الذي حققته الجزائر إلا أنها لا تزال دون المستوى المطلوب، فالمتتبع للتطورات التي حدثت في مجال التعليم، يجد أنها اقتصرت على الجانب الكمي دون النوعي.
- معدلات الأمية التي مازالت مرتفعة فبعدما قدرت سنة 1998 بـ 32% وصلت النسبة خلال سنة 2008 إلى 26.6%، لتنخفض سنة 2011 إلى 19.4%[1] .
- تواضع في نسب الإنفاق على التعليم في الجزائر بالنسبة للموازنة العامة، أو بالنسبة للناتج المحلي، حيث بلغت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج الإجمالي خلال الفترة (2000- 2010) بـ4.2 % ، غير أن هذه النسبة تعتبر متدنية مقارنة ببعض الدول، فقد وصلت النسبة خلال نفس الفترة إلى 14.1% في كل من كوبا و 7.7% في الدانمارك. وهذا ما ينعكس على نوعية التعليم وبالتالي على نوعية رأس المال.
- سجل خلال السنوات الأخيرة اتجاها واضحا نحو تراجع التعليم التقني، من جهة وتكثيف محتويات البرامج من جهة أخرى، كما يبقى مستوى تكوين موظفي التعليم غير كاف في الطورين الابتدائي والمتوسط، حيث لا يتوفر الجزء الأكبر منهم على المؤهلات المطلوبة.
- هناك نسبة من التسرب الطوعي من المدرسة قدرت بـ 6.8% سنة 2009[2].
- تتوزع نسب التمدرس في التعليم الثانوي إلى 46.01% بالنسبة للإناث و 31.66% بالنسبة للذكور، هذا العدد يبين العدد المرتفع للشباب البطالين في المجتمع الجزائري، حيث أن نسبة 23% فقط من المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي أي ¼ المتمدرسين، وهو ما يعني أن ¾ لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعليم[3].

5.1.1 تقييم وضعية الإسكان في الجزائر بعد تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي:

يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي إلى مكافحة الفقر، وذلك عن طريق تسهيل الحصول على سكن، وتحسين شروط حياة السكان في كافة أرجاء الوطن، من خلال تحسين نوعية الخدمات العمومية في المدن والأرياف، رفع المساكن التي يتم توصليها بالماء الشروب، ومصارف

[1]– عيادي عبد القادر، لعريفي عودة، **مؤشرات قياس رأس المال البشري**، على الموقع التالي:
www.iefpedia.com/arab-content/uploads/2012/

[2] – The World Bank, World Development Indicators, 8 January 2013, www.data.worldbank.org/indicator ISE.XPD.Total.GD.ZS

[3]– وزارة التشغيل والتضامن الوطني سابقا، نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة وقياس الفقر، مرجع سابق.

الصرف الصحي، وكذا الكهرباء والغاز، بالإضافة إلى خفض العدد المتوسط للأشخاص في المسكن الواحد.

أ- عدد المساكن التي تم انجازها خلال الفترة 2005-2012 :

رغم أن الحظيرة الوطنية للسكن تجاوزت 7.5 مليون وحدة سكنية في 2012، إلا أن العجز في السكن يتراوح بين 2.5 مليون و3 ملايين وحدة سكنية، والسبب يكمن في النموّ السريع لعدد السكان وبالتالي ارتفاع الطلب على السكن من عام إلى آخر، كما بلغ عدد المساكن الهشة بنحو 360 ألف سكن سنة 2012، ونتيجة لذلك بادرت الحكومة في ظل البرنامج التكميلي للفترة من 2005-2009 بتطوير وإنشاء حوالي 1010000 مسكن، بتخصيص مبلغ 550 مليار دينار، وتم انجاز أكثر من مليون مسكن خلال الفترة 2005-2009 خصص جزء كبير منها للقضاء على البنايات الهشة.

وفي ظل البرنامج الخماسي للفترة من 2010-2014 تم الإقرار بانجاز 2 مليون وحدة سكنية، منها 1.2 مليون يتم تسليمها خلال الفترة الخماسية، على أن يتم الشروع في الجزء المتبقي خلال السنوات المقبلة، بالإضافة إلى هذا تقدم الدولة إعانات مالية للقاطنين بالمساكن القديمة لإعادة تهيئتها، وترميمها. والجدول التالي يوضح لنا عدد المساكن التي تم انجازها.

الجدول 49: عدد المساكن التي كان مقرر انجازها والتي تم انجازها خلال الفترة 2005-2012

البيان	عدد المساكن التي كان مقرر انجازها -2012 2005	عدد المساكن المنجزة 2012-2005	النسبة %
السكن العمومي الإيجاري	537324	428539	27.98
السكن الاجتماعي التساهمي	325516	215663	14.08
البيع بالإيجار"عدل، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	19198	55854	3.64
غيرها من المساكن الترقوية	65385	47610	3.10
البناء الذاتي	219934	151530	9.89
السكن الريفي	895712	632312	42.31
المجموع	2298499	1531518	100

المصدر: وزارة السكن والعمران: حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2011، http://www.mhuv.gov.dz/ar/cherche.asp

عرفت عدد السكنات المنجزة خلال الفترة 2005-2012 ارتفاعا بأكثر من مليون وخمسمائة وواحد وثلاثون وخمسمائة وثمانية عشرة مسكنا، كان مليون منها أنجز خلال الفترة من 2005-2009، كما نلاحظ

انجاز أكثر من 632312 مسكنا ريفيا خلال الفترة من 2005-2012، بحيث مثلت نسبة 42.31 % من إجمالي السكنات المنجزة خلال هذه الفترة، والذي يشمل فئة الفلاحين الذين يقطنون خارج النسيج العمراني، ولقد تم إنشاء مايقرب من 228322 مسكن خلال الفترة 2010-2012 غير أنه تم تسطير في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014 بانجاز 770000 وحدة سكنية ريفية، ويعتبر ما تم انجازه بعيدا عن ماهو مسطر. كما أنه كان مسطر ضمن هذه البرامج وفي الفترة 2010-2014 استلام 1.2 مليون سكن، إلا أنه إلى غاية سنة 2012 تم استلام 531518 مسكن، وهو بعيد عن ما هو مسطر.

رغم الجهود المبذولة إلا أن أزمة السكن لا تزال قائمة كون الطلبات تظل في ارتفاع بسبب ارتفاع عدد السكان، وزيادة نسب الزواج، والنزوح الريفي، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، ويواجه هذا القطاع أيضا مشكلة تكمن في سوء توزيع هذه السكنات.

أما بالنسبة لجهود الدولة في تحسين حياة المواطن من خلال التزود بالكهرباء والغاز إلى مساكنهم، فقد ارتفعت نسبة الربط بالكهرباء من 84.6 % عام 1999 إلى 98 % عام 2011، كما ارتفعت نسبة الربط بالغاز من 30.2 % عام 1999 إلى 45 % عام 2011[1].

ب- الحصول على مصدر محسن للماء في الريف والحضر:

يعد توفير الإسكان الملائم عنصراً أساسياً لتحسين أوضاع الفقراء الاقتصادية والاجتماعية والصحية، ووسيلة فاعلة لتخفيف حدّة الفقر بينهم، كما أن توفير مصادر المياه النظيفة في المسكن والصرف الصحي الملائم يمنحهم بيئة سكنية صحية، ينعكس تأثيرها عادة بشكل إيجابي على صحة أفراد الأسرة وقدرتهم على العمل والإنتاج، ولأجل الاستجابة للطلب المتزايد على المياه قامت الدولة بتوفير مبالغ مالية ضخمة في ظل هذه البرامج، قدرت بأكثر من 192 مليار دج من أجل إيصال الغاز والكهرباء للمنازل، وتزويد السكان بالماء، والجدول التالي يوضح ذلك.

[1] - معطيات وزارة الموارد المائية، 2012.

الجدول 50: المشاريع الاستثمارية المنجزة لتوفير المياه الصالحة للشرب في الجزائر للفترة 2005-2011

البيان	2004-1999	2011-2005
السدود	18	33
مشاريع التزويد بالماء الصالح للشرب	393	2187
محطات التصفية	8	50
محطات تجميع مياه البحيرات	-	25
خزانات المياه	284	1188
حفر الآبار	5709	1726
المحاجز المائية	66	449
محطات تحلية مياه البحر	-	5

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة الجزائرية 2013، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية 2011.

عرفت الهياكل الخاصة بتعبئة الموارد المائية تطورا ابتداءً من سنة 2005 ، أين تم إطلاق مشاريع كبرى، أو أعيد بعثها وذلك في جميع أنحاء الوطن، فبلغ عدد السدود المنجزة خلال الفترة2005-2011 بـ 33 سدا مقابل 18 سدا تم انجازها خلال الفترة من 1999-2004، وبالنسبة لمشاريع التزود بالماء الصالح للشرب عرفت هي الأخرى نموا ملحوظا، فبعدما بلغ العدد 393 مشروع في الفترة 1999-2004، ارتفع العدد ليصل إلى 2187 مشروع خلال الفترة 2005-2011، ونفس الشيء بالنسبة للهياكل الأخرى، كما تم استحداث مشاريع خاصة بتحلية مياه البحر والتي تسمح بتأمين تزويد المدن الكبرى بمياه الشرب.

لقد أدى هذا التطور في الهياكل إلى تحسين نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 26: نسبة السكان في الجزائر الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة

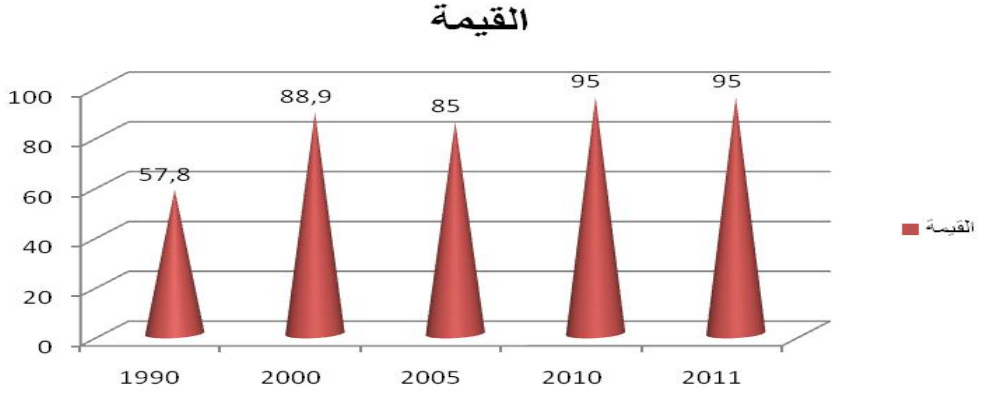

source :WHO/UNICEF, Joint monitoring program for water supply and sanitation : coverage estimation improved drinking water in Algeria, 2012.www.wssinfo.org

ارتفعت نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة، فبعدما قدرت النسبة بـ 57.8 % سنة 1990 ارتفعت لتصل 95 % سنة 2011 ، وقد تزامن هذا التحسن مع زيادة حصة الفرد اليومية من مياه الشرب حيث انتقلت من 123 لتر سنة 1999 إلى 170 لتر سنة 2011[1].

ج- الحصول على مرافق سليمة للصرف الصحي:

عرفت مرافق الصرف الصحي في الجزائر زيادة بداية مع التسعينيات، وارتفعت بشكل أكبر وشملت كافة مناطق الوطن مع الألفية الجديدة، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 27: نسبة السكان في الجزائر الذين يحصلون على مرافق الصرف الصحي.

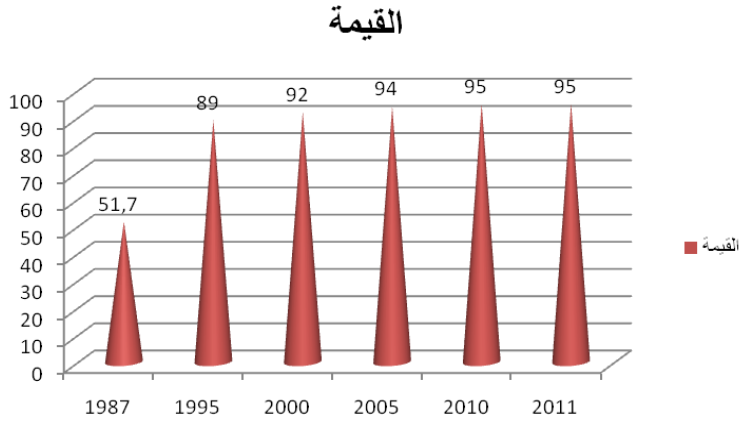

source :Idem.

حدثت زيادة كبيرة في نسبة السكان الذين يحصلون على مرافق للصرف الصحي، فبعدما كانت النسبة 51.7 % سنة 1987 ارتفعت إلى 92 % سنة 2000، وواصلت في الارتفاع لتصل سنة 2011 إلى 95 % ، وتعود أسباب تخلف الجزائر في هذا المجال إلى ارتفاع المباني الفوضوية.

عموما نجد أن الجزائر حققت تقدما في تقديم هذه الخدمات لتحسين مستوى معيشة الأفراد، إلا أنه يبقي المتضرر من عدم الحصول على هذه الخدمات هم الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية المعزولة وفي مناطق الجنوب، حيث تتفاوت نسب التغطية بهذه الخدمات إذ تنخفض دائما في هذه المناطق مما يزيد من تأزم أوضاع الفقراء.

6.1.1 أثر تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي للفترة على المستوى المعيشي:

من المعلوم أن تخفيض نسبة الفقر في الجزائر يعد من بين أهم الأهداف الرئيسية التي حددت للبرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي، بحيث أن جزءا هاما من هذه البرامج وجه نحو

[1] – معطيات وزارة الموارد المائية، 2012 .

العمليات والمشاريع التي تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان، ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، ومن المعروف أن تحسن المستوى المعيشي للسكان يساهم في تراجع نسبة الفقر، وفي هذا الإطار نجد أن الجزائر سجلت تحسنا فيما يخص مؤشر مستوى المعيشة، حيث ارتفع هذا المؤشر من سنة لأخرى، فبعدما كان مؤشر المعيشة في المتوسط للفترة 1997-2000 يقدر بـ0.65، ارتفع خلال الفترة 2001-2004 إلى 0.69، ووصل متوسط المؤشر خلال الفترة 2005-2009 إلى0.732 [1]، وذلك راجع لتحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإلى زيادة الاستهلاك الفردي، وارتفاع الأجور، وانخفاض معدل التضخم، والجدول التالي يبين لنا تطور أهم المؤشرات الخاصة المرتبطة بمستوى المعيشة كمتوسط خلال ثلاث فترات مختلفة:

- **الفترة الأولى:** " 1995 -2000 " تمثل فترة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي.
- **الفترة الثانية :**" 2000 – 2004 " تمثل فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.
- **الفترة الثالثة:** 2005-2014" تمثل فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي"

الجدول 51: المتوسط السنوي لمعدل نمو المؤشرات الكلية المرتبطة بمستوى المعيشة من 1995 إلى 2012.

الوحدة: %

المؤشرات	المتوسط السنوي خلال الفترة "1995-2000 "	المتوسط السنوي خلال الفترة "2000-2004"	المتوسط السنوي خلال الفترة 2005-2012
الناتج المحلي الإجمالي PIB	+ 3,1	+ 4,9	+3.29
نصيب الفرد من PIB	+ 0,9	+ 3,3	+10.47
الاستهلاك الفردي	+ 1,2	+ 4,9	+10.95
الدخل التصرفي الفردي	+ 3,7	+ 5,4	-
أجور	+ 1,1	+ 5,2	+14.66
تضخم	+ 6,3	+ 3	+3.67

المصدر: - المحافظة الوطنية للتخطيط، الفقر في الجزائر، سبتمبر 2004، ص05.

-Office national des statistiques, Rétrospective des comptes économiques 1963 à 2010, Séries E: Statistiques économiques, N166, Alger, novembre 2011, P68.

[1] – تقارير التنمية البشرية من سنة 1997-2010.

سجلت جميع المؤشرات المرتبطة بمستوى معيشة السكان خلال الفترتين الثانية الثالثة تحسنا، لكن مستوى هذا التحسن أعلى خلال الفترة الثالثة، وهي الفترة التي تزامنت مع تطبيق البرنامج التكميلي والبرنامج الخماسي للفترة 2005-2012، فعلى سبيل المثال ازداد نمو الاستهلاك الفردي بمقدار 3.6 نقطة مئوية، إذ انتقل من 1.3 % خلال الفترة الأولى إلى 4.5 % خلال الفترة الثانية، والى10.95% للفترة الثالثة، ويرجع ذلك إلى الزيادة التي شهدها الدخل التصرفي الفردي الذي ارتفع بمعدل 5.4 % خلال نفس الفترة، نتيجة زيادة حجم الأجور بمقدار 5.2% خلال الفترة الثانية، والى 14.66% خلال المرحلة الثالثة، كما ساهم انخفاض معدل التضخم خلال الفترة الثالثة في ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد، و بالتالي ارتفاع الدخل الفردي.

إن النتائج المحققة خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي ساهمت في تخفيض نسبة الفقر، وهذا الانخفاض لوحظ سنة 2001 وسنة 2005 وتأكد خلال سنة 2011، والشكل التالي يوضح معدلات الفقر خلال هذه الفترة.

الشكل 28: **معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2005-2012**

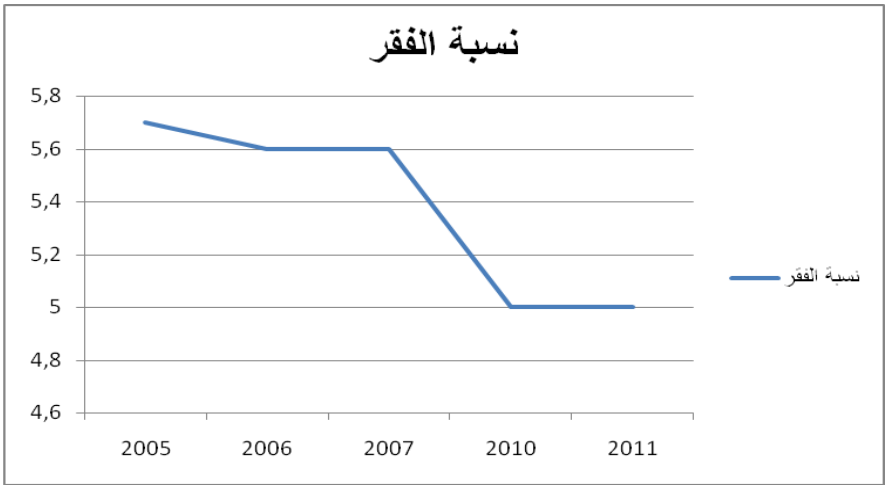

المصدر: تقرير التنمية البشرية، 2008.

- البيانات من 2010-2011 تم أخذها من الاجتماعات التقييمية لرئيس الجمهورية مع وزير التضامن.

كما أن معدلات الفقر البشري في الجزائر هي الأخرى عرفت انخفاضا من 16.60 % سنة 2005 إلى 13.69 % سنة 2011، و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 52: تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته في الجزائر خلال الفترة 2005-2011

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	16.60	18.95	18.23	17.16	15.41	14.72	13.69
النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين	6.39	6.03	5.83	5.71	6.5	6.3	6.10
النسبة المئوية معدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق	23.70	27.2	26.16	24.60	22.00	21	19.5
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5 سنوات	3.50	3.70	3.70	3.70	3.1	3.1	3.1

المصدر: – تقرير CNES، 2008.

– نتائج 2011.2010.2009 تم حسابها من طرف الباحث بناء على معطيات البنك الدولي لسنوات 2011.2010.2009.

انخفض مؤشر الفقر البشري انخفض من 16.60% سنة 2005 إلى 13.69 % سنة 2011، وذلك راجع لتحسن مؤشراته المتمثلة في:

– انخفاض النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين من 6.39 % سنة 2005 إلى 6.1 % سنة 2011.

– انخفاض النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق من 23.70% سنة 2005 إلى 19.5% سنة 2011 .

– انخفاض نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن لأقل من 5 سنوات من 3.5 % سنة 2005 إلى 3.1 % سنة 2011.

عموما ظلت نسبة الفقر البشري مرتفعة، وذلك راجع لارتفاع نسبة الأمية والتي بلغت نسبة 19.5% سنة 2011، بالإضافة إلى وجود نسبة مئوية من الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5 سنوات.

2.1 تقييم الآليات الاجتماعية في مكافحة الفقر في الجزائر:

لقد تم تشكيل شبكة الأمان في إطار الاتفاق الثاني، أي ابتداء من سنة 1991 لاستيعاب الأثر الناتج عن رفع الأسعار بمنح علاوات ذات صفة اجتماعية، و التي تم إلغاؤها في الاتفاق الثالث، ففي أكتوبر 1994 تم إعادة النظر في العلاوة النقدية للأسر التي عوضت بنوعين من العلاوات، المنحة الجزافية للتضامن

والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة، وابتداءً من الألفية عرفت السياسة الاجتماعية المتبعة في الجزائر تطورا من خلال آلياتها، حيث استفاد من هذه البرامج عدد من المواطنين .

1.2.1 تقييم برنامج المنحة الجزافية في مكافحة الفقر:

استفاد من برنامج المنحة الجزافية عدد معتبر من المواطنين والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 53: تطور عدد ونوع المستفيدين من برنامج المنحة الجزافية للتضامن AFS للفترة 2006-2010

البرنامج	عدد المستفيدين	النوع		وضعية المستفيدين			
		نساء	رجال	كبار السن	المعوقين	نساء مطلقات	الأرامل
2006	605870	52.7	47.3	51.2	24.3	7.4	17.1
2007	626371	50.3	49.7	46.1	26.6	8.5	18.9
2008	631790	54.2	45.8	43.4	25.1	10.6	20.9
2009	625964	54.2	45.8	43.4	25.1	10.6	20.9
2010	680563	54.5	45.5	40.5	24.4	11.9	23.2
متوسط 2006-2010	634112	53.2	46.8	44.9	25.1	9.8	20.2

Source: Agence de développement social, bilan des réalisations des programmes, ceres par l ADS selon le genre, programme notifies au titre de la période 2006 à 2010, DEP/mai2011, p3.

استفاد من هذا البرنامج 3170558 فردا خلال الفترة 2006-2010، بمتوسط سنوي خلال هذه الفترة قدر بـ 634112 مستفيد، حيث نجد أن نسبة المستفيدين تزداد من سنة لأخرى ففي سنة 2006 استفاد حوالي 605870 مستفيد، ووصل هذا العدد سنة 2010 بـ. 680563

ونالت المرأة حصة الأسد من هذا البرنامج خلال هذه الفترة بـ 53.2%، مقابل نسبة 46.8% للرجال وذلك راجع لسياسة هذا البرنامج الداعمة للمرأة.

ومس هذا البرنامج خلال الفترة 2006-2010 كبار السن بنسبة 44.9 %، متبوعا بالأشخاص المعوقين بنسبة 25.1%، ثم تأتي شريحة النساء الأرامل بنسبة 20.2 %، وأخيرا نجد نسبة النساء المطلقات أو المعيلات للأسر بنسبة 9.8%.

2.2.1 تقييم برنامج التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة: IAIG

استطاع هذا البرنامج أن يحقق مجموعة من النتائج تظهر في الجدول التالي:

الجدول 54: تطور وعمر المستفيدين من برنامج التعويض عن النشاطات ذات المنفعة للفترة 2006-2010

البرنامج	عدد المستفيدين	النوع		الفئة العمرية				
		رجال	نساء	25-18	30-26	40-31	60-51	فوق 60 سنة
2006	217590	59.1	40.9	18.9	20.8	26.4	11.3	2.2
2007	252980	57.8	42.2	19.0	21.8	25.7	11.4	2.6
2008	261894	59.0	41.0	17.5	22.4	27.0	11.0	2.6
2009	255540	58.4	41.6	17.6	21.0	27.5	11.7	2.1
2010	267365	57.5	42.5	16.5	20.5	28.7	11.5	1.9
متوسط 2006-2010	251074	58.4	41.6	17.9	21.3	27.1	11.4	2.3

Source: Idem**.**

تم تسجيل 1255369 مستفيد من هذا البرنامج خلال الفترة 2006-2010 بمتوسط سنوي قدر بـ 251074 مستفيد، واستفاد الرجال بنسبة 58.4%، بينما استفادت النساء بنسبة 41.6%، كما أن فئة الشباب بين 18-40 هي الأكثر استفادة بمعدل متوسط خلال هذه الفترة قدر بـ 66.3%.

3.2.1 تقييم برنامج مناصب الشغل المأجورة للمبادرة المحلية:ESIL

استفاد حوالي 603.148 شاب من هذا البرنامج خلال الفترة من 2006-2010، مع سيطرة النساء على هذا البرنامج بنسبة 52.3%، كما وجد أن الفئة العمرية من 19-29 سنة هي الأكثر فئة مستفيدة بنسبة 80.2%. مثلما يظهر في الجدول التالي:

الجدول 55: تطور عدد وجنس المستفيدين من برنامج مناصب الشغل المأجورة للمبادرة للفترة 2006-2010

البرنامج ESIL	عدد المستفيدين	النوع		الفئة العمرية			
		رجال	نساء	24-19	29-25	35-30	فوق 35 سنة
2006	104408	51.0	49.0	37.8	41.7	17.2	3.3
2007	126266	48.2	51.8	39.3	43.0	14.8	2.9
2008	139060	46.0	54.0	42.3	45.3	10.9	1.5
2009	134414	45.7	54.3	42.7	45.9	9.6	1.7
2010	90000	44.5	55.5	30.9	32.1	22.8	14.3

Source: Ibid, p6**.**

4.2.1 تقييم برنامج عقود ماقبل التشغيل: CPE

لقد ساهم برنامج ماقبل التشغيل في توفير مناصب مهمة وخاصة للجامعيين وساهم في تخفيض نسبة البطالة في الجزائر، واستفاد من هذا البرنامج أكثر من 217752 شاب خلال الفترة 2006-2010، مع سيطرة فئة النساء على هذا البرنامج بنسبة 66.7%. مثلما يظهر في الجدول التالي:

الجدول 56: عدد وجنس المستفيدين من برنامج عقود ماقبل التشغيل للفترة 2006-2010

البرنامج	عدد المستفيدين	جنس المستفيد	
		رجال	نساء
2006	41376	37.8	62.2
2007	62536	36.1	63.9
2008	57300	33.7	66.3
2009	14665	33.2	66.8
2010	41875	25.5	74.5
المجموع	217752	33.3	66.7

Source: Ibid, p8.

5.2.1 تقييم برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف TUP-HIMO

إن مناصب الشغل التي خلقها هذا البرنامج تظهر سيطرة الرجال، وذلك راجع لطبيعة أعمال هذا البرنامج، والتي تستعمل أكثر في قطاع المنشآت في المناطق الصناعية، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 57: عدد المستفيدين من برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية للفترة 2006-2010

البرنامج	عدد المستفيدين	برنامج الجزائر البيضاء	المجموع
2006	14939	5015	19954
2007	13260	6212	19472
2008	10013	4242	14255
2009	10683	4852	15535
2010	7285	3570	10855
المجموع	**56180**	**23891**	**80071**

Source: Ibid, P9.

إن أعداد المستفيدين من هذا البرنامج ينخفض من سنة لأخرى، فبعدما كان 19954 مستفيد في سنة 2006، وصل هذا العدد إلى10855 مستفيد سنة 2010، وذلك راجع للشروط الصعبة التي تم وضعها في إطار هذا البرنامج.

6.2.1 تقييم نشاط الوكالةANGEM منذ نشأتها إلى 2012/03/12:

لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، ومنذ ذلك الوقت قدمت الوكالة قروض مصغرة بأنواعها المختلفة عبر كامل التراب الوطني، وفيما يلي مجموعة أرقام تعكس نشاط الوكالة إلى غاية نهاية سنة 2012 .

أ-**حصيلة السلف الممنوحة:** كان العدد الإجمالي للسلف بدون فوائد الممنوحة خلال الفترة 2005-2012 يقدر بـ 345.127 سلفة موزعة كما يلي:

الجدول 58: حصيلة السلف بدون فوائد موزعة حسب القطاعات وحسب جنس المستفيد للفترة 2005-2012

حسب قطاعات النشاط			حسب جنس المستفيد		
البيان / القطاعات	عدد السلف	%		عدد السلف	%
الصناعات التقليدية	69 847	20,24	النساء	209 220	60,62
الصناعة	115 911	33,59	الرجال	135 907	39,38
الخدمات	74 035	21,45			
الفلاحة	60 204	17,44			
البناء والأشغال العمومية	25 126	7,28			
التجارة	4	0,001			
المجموع	345.127	100		197060	100

Source : www.angem.dz au 1mars 2012.

إن الجزء الأكبر من السلف الممنوحة بدون فوائد كان من نصيب النساء بنسبة 60.62%، والجزء الأكبر من هذه السلف استحوذ عليها القطاع الصناعي بنسبة 33.59 %، ثم قطاع الخدمات، الصناعة التقليدية والفلاحة، والبناء والأشغال العمومية بدرجات أقل على الترتيب.

- كما نجد أن الوكالة تعطى الأولوية كذلك عند منح السلف بدون فوائد، لشراء المادة الأولية على حساب غرض إنشاء مشروع، حيث كان نصيب السلف الممنوحة لشراء المواد الأولية يفوق 90 %

(322775 سلفة من أصل 345120 سلفة)، بينما لم يتعدي نصيب السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع (22352 سلفة من مجموع 345120 سلفة)، أي ما يشكل نسبة 10%[1].

ب-حصيلة القروض الممنوحة خلال الفترة 2005-2012:

كانت حصيلة القروض الممنوحة من طرف البنوك خلال الفترة 2005 –2012 تقدر بـ 22350 قرض، كما هو مبين في الشكل البياني التالي:

الشكل 29:حصيلة القروض الممنوحة من طرف البنوك خلال الفترة 2005-2012

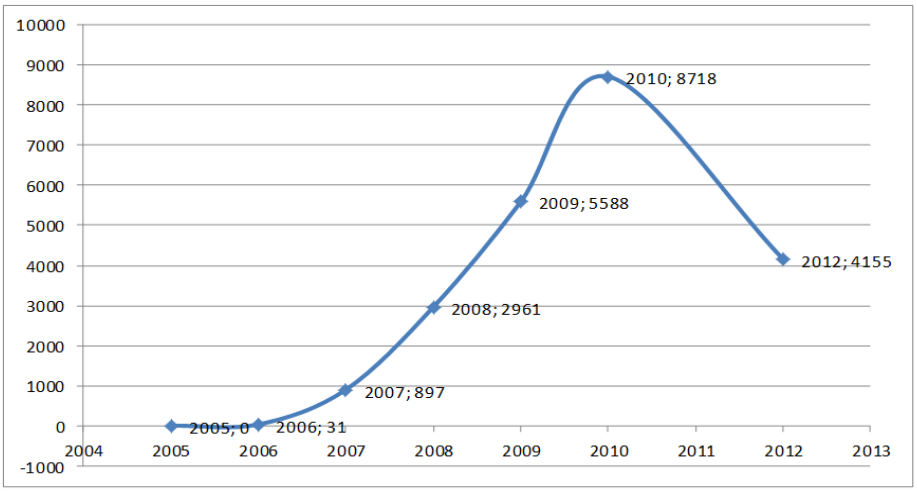

Source : www.angem.dz

كانت حصيلة القروض الممنوحة ضعيفة خلال الفترة 2005 –2012 قدرت بـ 22350 قرض، وذلك راجع إلى الآتي:

– أن البنوك في الجزائر غير متحمسة لمثل هذا التمويل (التمويل المصغر).

– لا تتوفر الجزائر على مؤسسات مالية مختصة في التمويل المصغر مثل ما هو موجود في بقية الدول وخاصة الأوروبية منها، وكل ما هو موجود هو مؤسسات تملك ميزانية وتستقبل المشاريع، ولكنها تجد نفسها مجبرة على المرور على البنوك التي هي من يحدد مصير هذه المشاريع.

– هناك عائق التسيير والذي يمثل العائق الرئيسي المتعلق بـ L'ANGEM ، حيث تتبع الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، ولقد تم وضع التنسيقيات

[1] -http://www.angem.dz/(12/02/2013).

التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز، إلا أن هذا النموذج بدأ يظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء هذه الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز، مما أدى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر.

ج- مجموع الوظائف التي أنشأت منذ إنشاء الوكالة لغاية مارس 2012 :

قدر العدد الإجمالي للوظائف المحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية مارس 2012 بـ 517691 وظيفة، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 59: عدد مناصب الشغل التي وفرتها L'ANGEM للفترة(2005 – مارس 2012)

البيان	معدل البطالة* (%)	العدد الإجمالي للعاملين* (عامل)	عدد الوظائف المحدثة من طرف الوكالة** (وظيفة)	نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف (%)
2005	15.30	8044220	4994	0.06
2006	12.30	8868804	38325	0.43
2007	13.8	8594243	64171	0.75
2008	11.3	9146000	127320	1.40
2009	10.2	9472000	218421	2.30
2010	10	9735000	295587	3.03
2011	10		457007	
2012			517691	

المصدر: *الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz.

**إحصائيات ANGEM على الموقع www.angem.dz.

بلغت نسبة مساهمة الوكالة **L'ANGEM** في التوظيف الإجمالي3.03 % سنة 2010، بعدما قدرت بـ 0.06 % سنة 2005، وهي نسبة ضعيفة وذلك راجع إلى مايلي:

- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها.
- ترجيح النشاط التجاري والخدمي (الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة)، على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.

7.2.1 تقييم برنامج المؤسسات المصغرة " ANSEJ , CNAC":

لقد ساهم برنامج المؤسسات المصغرة منذ استحداثه، بالإضافة إلى صندوق التأمين ضد البطالة في خلق العديد من مناصب الشغل، وفى استحداث عدد معتبر من المؤسسات المصغرة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 60: عدد الوظائف التي تم خلقها من طرف ANSEJ، CNAC للفترة 2005-2011

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الوظائف المنشأة من طرف ANSEJ	30376	24500	22685	31626	57919	75950	128375
عدد الوظائف المنشأة من طرف CNAC	4634	9499	6624	5728	17657	-	35935
المجموع	35010	33999	29309	37354	75576	75950	164310

Source: Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, Op.Cit, P24.

تم خلق أكثر من 128375 منصب شغل جديد من طرف ANSEJ، وأكثر من 35935 منصب عمل من طرف CNAC سنة 2011، كما تم تمويل 222453 مؤسسة مصغرة من طرف الهيئتين ترتب عنها استحداث 570406 شغل سنة 2011، وهذا العدد تجاوز الهدف المحدد الأساسي الذي كان يسعى إلى إنشاء 50 ألف مؤسسة مصغرة.

عموما نجد أن الآليات الاجتماعية لم تكن فعالة في القضاء على ظاهرة الفقر في الجزائر.

3.1 دور صندوق الزكاة في القضاء على الفقر في الجزائر:

سيتم تقييم دور ومساهمة الزكاة في القضاء على ظاهرة الفقر في الجزائر.

1.3.1 التعريف بصندوق الزكاة الجزائري:

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي[1]:

[1] – وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، http://www.marw.dz/index.php/2010-01-12-11-49-39

- اللجنة القاعدية:

وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

- اللجنة الولائية:

وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

- اللجنة الوطنية:

ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها.

أ- أدوات الرقابة في نشاط الصندوق:

لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المحصلة من جمع الزكاة، وكيف تم توزيعها، وذلك عن طريق:

- التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام.
- وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للاطلاع على قنوات صرف الزكاة.
- اعتماد نشرية صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد.
- لا بد على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة.

ب- كيفية صرف أموال الزكاة:

يتم صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى:

– **العائلات الفقيرة:** وهذا حسب الأولوية، وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا (كل ستة أشهر)، أو ثلاثيا (كل ثلاثة أشهر).

– **الاستثمار لصالح الفقراء:** جزء من أموال الزكاة سيخصص للاستثمار، وذلك دائما لصالح الفقراء، كأن نعتمد طريقة القرض الحسن، أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة.

2.3.1 دور صندوق الزكاة في التقليل من الفقر:

عرفت الحصيلة الإجمالية لزكاة الأموال ولزكاة الفطر ارتفاعا من سنة لأخرى، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 61: تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال للفترة 2003-2011

السنة	حصيلة زكاة الأموال (دينار جزائري)	حصيلة زكاة الفطر (دينار جزائري)	الحصيلة الوطنية للزكاة (د.ج)	نسبة نمو الحصيلة الوطنية للزكاة باعتماد مرجعية سنة الأساس السنة التي تسبق السنة المعنية	عدد العائلات المستفيدة
2003	118158269,35	57789028,60	175947298	----------	21000
2004	200527635,50	114986744,00	0315514379.5	79,32	35500
2005	367187942,79	257155895,80	59624343838	97,88	53500
2006	483584931,29	320611684,36	65804196615	28,80	62500
2007	478922597,02	262178602,70	2741101199,7	7,84 -	22562
2008	427179898,29	241944201,50	79669124099	9,71 -	150598
2009	614000000,00	270000000,00	884000000	32,11	-
2011	----------	----------	1141000000.00	29,07	-

المصدر:- وزارة الشؤون الدينية الجزائرية، 2012.

نمت الحصيلة الوطنية للزكاة والتي تعد محصلة زكاة الأموال وزكاة الفطر بشكل متزايد من سنة لأخرى، مع تسجيل تراجع لمستواها في سنتي 2007 و2008 مقارنة بنموها في السنوات الأخرى. كما أنها سجلت تضاعفا لمستواها في سنة 2005 مقارنة بسنة 2004، وسجلت رقما قياسا سنة 2011 بمبلغ تجاوز مليار دينار جزائري، وتزايد عدد العائلات الفقيرة المستفادة من صندوق الزكاة، حيث بلغ عدد العائلات المستفيدة من هذا الصندوق سنة 2003 حوالي 21000 عائلة، ووصل عددها سنة 2008 بـ62500 عائلة.

أما من حيث استثمار أموال الزكاة : الذي أعطى له شعار " **لا نعطيه ليبقى فقيرا إنما ليصبح مزكيا**"، خصصت نسبة تقدر 37.5% من حصيلة الزكاة للاستثمار، وتتمثل المشاريع التي يمولها في التالي:

– تمويل مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

– تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتامين على البطالة.

– تمويل المشاريع المصغرة، بالإضافة إلى دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنح هذه القروض يكون بدون فوائد وتوجه للأشخاص القادرين على العمل ولم يجدوه، وبلغ عدد المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة 256 مشروع أو قرض مصغر سنة 2004، ثم ارتفع العدد إلى 1200 مشروع أو قرض مصغر سنة 2009، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 62: تنامي الاستثمار في صندوق الزكاة في الجزائر للفترة 2004-2009

السنة	عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق
2004/1425	256
2005/1426	466
2006/1427	857
2007/1428	1147
2008/1429	800
2009	1200

المصدر: وزارة الشؤون الدينية الجزائرية، على الموقع: http://www.marw.dz/index.php/2010- 2012

أما أهم القطاعات التي استفادت من أموال صندوق الزكاة فتظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول 63: أهم القطاعات التي استفادت من أموال صندوق الزكاة للفترة 2003-2011

القطاعات	عدد المشاريع الممولة	المبلغ الكلي "دج"	مقارنة بالمبلغ الإجمالي %
الخدمات	1331	261.861.981,26	34
الفلاحة	506	119.348.107,61	21
التجارة	570	116.907.648,47	16
الإنتاج	712	114.502.667,19	16

الصناعة التقليدية	501	93.655.850,38	15
الصناعة	328	55.954.098.89	8
المجموع	4047	762.230.353,80	100

المصدر: معطيات وزارة الشؤون الدينية، 2012 .

ركز صندوق الزكاة على منح المشاريع لقطاع الخدمات بنسبة 34 **%**، باعتبار أن هاته المشاريع يسهل توزيعها وتسويقها كما أنها تحقق أرباحا سريعة، ثم يأتي بعد ذلك قطاع الفلاحة بنسبة 21 % وذلك راجع لأن هذه المشاريع لاتتطلب كفاءات ومهارات ويسهل ممارستها، وأخيرا نجد قطاع التجارة والإنتاج والصناعة التقليدية.

على العموم نجد أن صندوق الزكاة ساهم بنسبة قليلة في مكافحة الفقر، مقارنة بما حققته دور الزكاة في ماليزيا.

كما نجد أن دور هذا الصندوق في القضاء على الفقر لازال محدود جدا ومازال بحاجة إلى التعزيز، ذلك راجع إلى أن الجزائريين لايدفعون زكاة أموالهم إلى هذا الصندوق.

2. مدى تحقيق الجزائر لأهداف الألفية:

بين الآن وعام 2015 ، يجب التأكيد على الوعود التي قُطعت، والمحافظة والإبقاء عليها، إن الناس في العالم يرقبون، وكثير منهم قلقون وغاضبون ومتضرّرون، إنهم يخشون على وظائفهم وعائلاتهم ومستقبلهم، ولا يجب على زعماء العالم إظهار اهتمامهم فحسب، وإنما أن تكون لديهم الشجاعة والقناعة في العمل على تحقيق تلك الوعود. - بان كي مون- الأمين العام للأمم المتحدة

عندما تم تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 1944، لم تكن "التنمية" فكرة تخطر على البال، كانت المهمة الرئيسية للبنك الدولي حينذاك إعمار أوروبا، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ تطبيق المبدأ القائل بأن تعمل البلدان الغنية على تحسين المستويات المعيشية في البلدان الفقيرة، وفي العقود التالية لتلك الفترة، تطور فهم المجتمع الدولي للعلاقات بين تخفيف حدة الفقر والنمو الاقتصادي، لتشمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمشاركة، والتمكين، والحكم.

في نهاية عام 1999 طرح كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فكرة أعداد إستراتيجيات مكافحة الفقر، لكي تكون إطار عمل لتنظيم السياسات والبرامج الوطنية، وكذلك لتقديم المساعدات في مجال التنمية، وفي عام 2000 أصدرت الجمعية العامة واحدة من أهم مجموعات الالتزامات الدولية، وذلك من خلال إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ففي هذه الوثيقة التزمت الدول الأعضاء بمجموعة من الأهداف الإنمائية للألفية، للسنوات العشرين الأولى من القرن الحادي والعشرين [1].

وكان هناك إجمالا 8 أهداف و18 غرضا و 48 مؤشرا، ومنذ البداية جرى التأكيد على وجوب توجيه الأهداف وطنيا من حيث قيادتها، وتنفيذها، وعلى أنها لا تحل محل الالتزامات السابقة بل تكملها.

1.2 تقييم أهداف الألفية:

1.1.2 الهدف الأول: تخفيض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا للفترة 1990-2015

وذلك بالاعتماد على ثلاث مؤشرات وهي:

أ- **المؤشر الأول: تخفيض عتبة الفقر:** عند أخذ عتبة الفقر عند 1 دولار نجد أن نسبة الفقر في الجزائر انخفضت من 1.9% سنة 1988 إلى 0.8 % سنة 2000، ثم إلى 0.6 % عام 2005، ووصلت إلى 0.5 % عام 2009، وبالتالي نجد أن الجزائر حققت الهدف الأول سنة 2000، حيث تناقص عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار إلى النصف، ويتوقع أنه بحلول عام 2015 عدم وجود سكان يعيشون تحت هذا الخط، وعند أخذ عتبة الفقر عند 1.25 دولار نجد أن مؤشر الفقر هنا كان عام 1988 بـ 3.6%، ووصل هذا المعدل 5.7 % عام 1995، ثم انخفض إلى 3.1 % سنة 2000، ووصل سنة 2004 إلى 1.6%، وبالتالي نجد أن الجزائر حققت هدف 2015 سنة 2004، حيث تناقص عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار إلى النصف، ويتوقع أنه بحلول عام 2015 عدم وجود سكان يعيشون تحت هذا الخط، وعند أخذ عتبة الفقر عند 2 دولار نجد أن الجزائر حققت معدلات -0.7 % للفترة 1988-2004، وبالتالي نجد الجزائر مازالت بعيدة عن تحقيق هدف 2015 عند هذه العتبة، والشكل التالي يوضح ذلك.

[1] ستيلويل .امي ، الفقر، البنك الدولي، 2004، ص 10.

الشكل 30: نسبة السكان في الجزائر الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا .

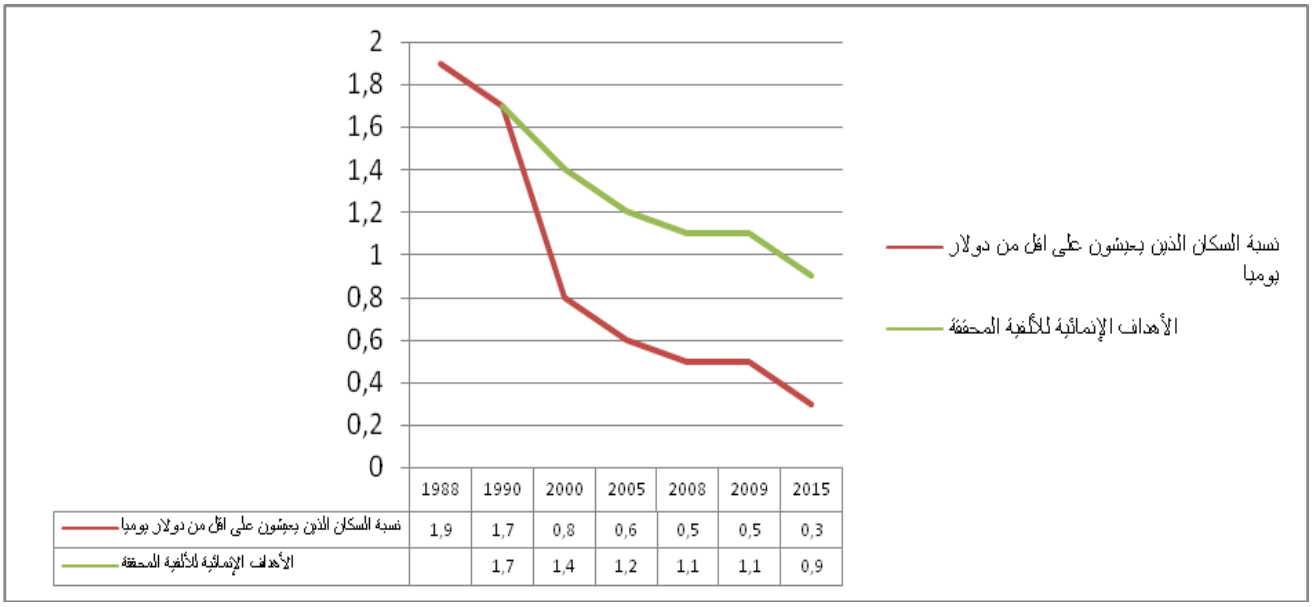

	1988	1990	2000	2005	2008	2009	2015
نسبة السكان الذين يعيشون على اقل من دولار يوميا	1,9	1,7	0,8	0,6	0,5	0,5	0,3
الأهداف الإنمائية للألفية المحققة		1,7	1,4	1,2	1,1	1,1	0,9

Source: Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, Rapport établi par le gouvernement Algérien, Algérie, 2011, P2.

ب- المؤشر الثاني: مؤشر فجوة الفقر[1] في الجزائر:

يبين لنا هذا المؤشر عمق الفقر، أو شدة الفقر حيث ارتفع مؤشر شدة الفقر نتيجة ارتفاع درجة الفقر من 11.1% سنة 1988 إلى 12.3 % سنة 1995، وإلى 16.1 % سنة 2000، كما ارتفعت شدة الفقر خلال الفترة 1988-1995 نتيجة ارتفاع مؤشر الفقر الذي انتقل من 0.2 % سنة 1988، إلى 0.35 % سنة 1995 وبإسقاط الأهداف الإنمائية للألفية نجد أن هذا الهدف سيتحقق عام 2015، حيث يتوقع أن ينخفض مؤشر فجوة الفقر إلى0.2 % والشكل التالي يوضح ذلك.

[1] - مؤشر فجوة الفقر= مؤشر الفقر X درجة الفقر، حيث:

مؤشر فجوة الفقر يمثل فجوة نفقات الفقراء بالنسبة إلى حد الفقر الغذائي.

درجة الفقر تمثل لنا مدى التفاوت في نفقات الفقراء بينهم كنسبة من حد الفقر.

الشكل 31: مؤشر فجوة الفقر في الجزائر للفترة 1988-2015

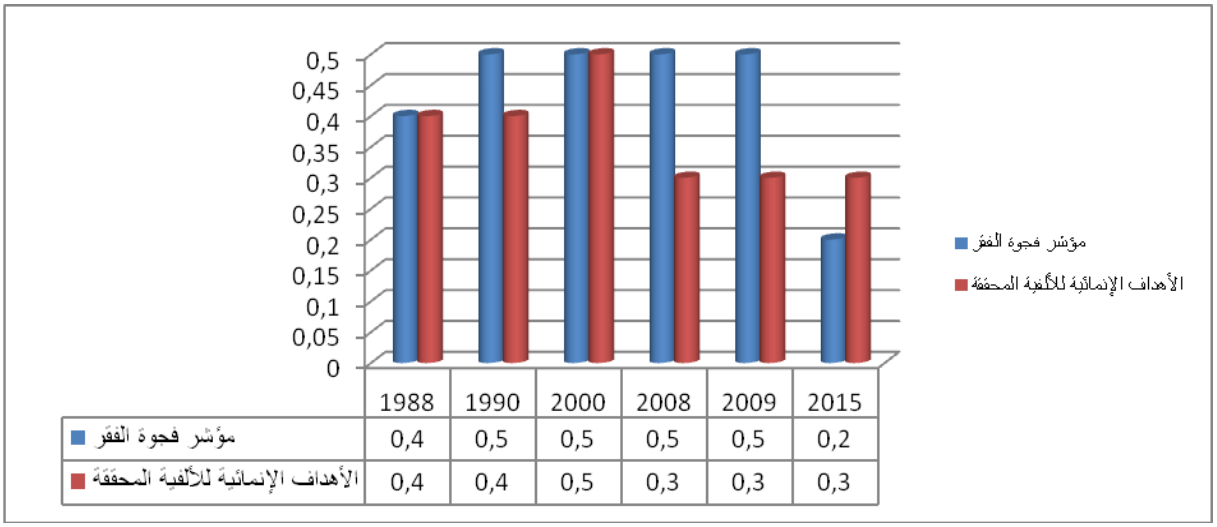

	1988	1990	2000	2008	2009	2015
مؤشر فجوة الفقر	0,4	0,5	0,5	0,5	0,5	0,2
الأهداف الإنمائية للألفية المحققة	0,4	0,4	0,5	0,3	0,3	0,3

Source: Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, Op.Cit, p4.

ج- المؤشر الثالث: حصة أفقر خمس من السكان في الاستهلاك الوطني

عرف مؤشر حصة أفقر خمس من السكان في الاستهلاك الوطني تحسنا خلال الفترة من 2000-1995 بـ 6.5 % و 7.8 % على التوالي، ووصلت النسبة سنة 2005 إلى 7.3 % في مقابل 7.5 % سنة 2009. وهذا ما يبين انخفاض اللاعدالة في المجتمع الجزائري.

2.1.2 الهدف الثاني: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف للفترة 1990-2015

وذلك بالاعتماد على المؤشرات التالية:

أ- المؤشر الأول: نسبة الأطفال الأقل من خمسة سنوات ناقصي الوزن:

لقد شهدت الفترة 1992-2002 انخفاض طفيف في نسبة الأطفال الأقل من خمسة سنوات ناقصي الوزن مابين 10.4 % و 9.2 % على التوالي، غير أن هذه النسبة عرفت تحسنا بنقطة واحدة سنة 2006، ووصلت النسبة إلى 3.2 % سنة 2009 ومست هذه النسبة الأطفال من 12 إلى 34 شهرا، وبالاعتماد على هذا المؤشر نجد أن هذا الهدف لن يتحقق عام 2015، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 64: نسبة الأطفال الأقل من خمسة سنوات ناقصي الوزن في الجزائر.

البيان	1990	1992	2000	2002	2006	2008	2009	2015
نسبة الأطفال الأقل من خمسة سنوات ناقصي الوزن	10	9.2	6.0	10.4	3.7	3.3	3.1	2.1
الأهداف الإنمائية للألفية المحققة	10	9.6	8	7.6	6.8	6.4	6.2	5

Source: Ibid, P42.

ب- المؤشر الثاني: تخفيض نسبة السكان الذين لا يتحصلون على الحد الأدنى من الحريرات.

يتم تحديد الاحتياجات من السعرات الحرارية بحساب الحد الأدنى من عدد السعرات الحرارية، التي يحتاجها الفرد في حياته الطبيعية، بحسب عمره وجنسه وطبيعة عمله، وتقوم هذه الطريقة المختلطة التي تعتمد على قدر كبير من الاجتهاد، من خلال مقارنة السعرات الحرارية المستهلكة فعلاً على مستوى الأسرة مع السعرات الحرارية الضرورية، وفق المعايير الصحية الدولية لكل أسرة، وتم اعتبار أن كل أسرة تستهلك أقل من السعرات المطلوبة، أسرة فقيرة من حيث فقر السعرات الحرارية.

وقدر المستوي الضروري الذي يجب أن يتحصل عليه كل فرد يقدر بـ2100 حريرة/يوم، واستعمل هذا الحد في الجزائر لقياس الفقر الغذائي، حيث نجد أن هدف 2015 لتخفيض نسبة السكان الذين لايتحصلون على الحريرات الضرورية قد تحقق، لأن النسبة وصلت سنة 1988 بـ 3.6 %، وانخفضت النسبة إلى 1.6 % سنة 2004، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 32: نسبة السكان الذين لايتحصلون على الحد الأدنى من الحريرات في الجزائر

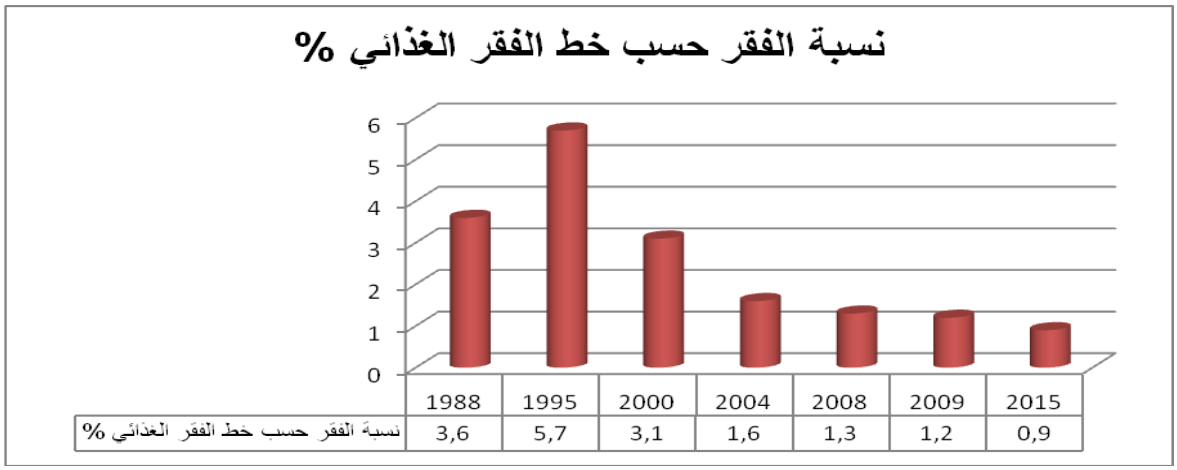

	1988	1995	2000	2004	2008	2009	2015
نسبة الفقر حسب خط الفقر الغذائي %	3,6	5,7	3,1	1,6	1,3	1,2	0,9

Source: Ibid, P43.

وعند النظر في طبيعة الاستهلاك نجد أن استهلاك الفرد الجزائري من السعرات الحرارية كان وفق المعايير الصحية الدولية، إلا أنه يعاني من عدم وجود توازن، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 65: طبيعة الاستهلاك للفرد الجزائري خلال سنة 1964 وسنة 2011.

(الوحدة: كلغ- لتر)

الاستهلاك السنوي للفرد	1964	2011	المعايير الدولية
السعرات الحرارية للمواد الغذائية	1758	3500	4000-2100
كل أنواع القمح	285	132	120-100
الخضر	54	156	390
البطاطا	22	106	36.4
حليب	30.1	152	20.6
اللحوم الحمراء	13	3.8	58.1
اللحوم البيضاء	9	16	56

المصدر: - تقرير وزارة الفلاحة، المواطن الجزائري يتناول 285 كلغ من القمح سنويا، المستقبل العربي يوم 02/11/ 2013 http://www.elmustakbal.com/News/9407-/http://www.elmustakbal.com

يعرف الفرد الجزائري انخفاضا في استهلاك البروتينات، وعليه فإن نمط استهلاك الأسر يطرح إشكالا حول استهلاك البروتينات الحيوانية، مما يؤثر سلبا على صحة المواطنين ووقايتهم.

3.1.2 الهدف الثالث: بحلول 2015 سيتحصل كل الأطفال" ذكور، إناث" على التعليم الابتدائي كاملا

أ- المؤشر الأول: المعدل الصافي للتمدرس في الصف الابتدائي:

بذلت الجزائر جهودا كبيرة في هذا المجال لذا نجد أن نسبة التمدرس عرفت تطورا سريعا خلال الألفية، وبالتالي فإن أهداف الألفية بالنسبة لهذا المؤشر ستتحقق بحلول 2015، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 66: المعدل الصافي للتمدرس في الصف الابتدائي في الجزائر.

البيان	2001/2000	2006/2005	2010/2009	2015
نسبة الأطفال الذين التحقوا بالصف الابتدائي	94.03	96.85	97.96	100

Source: Ibid, P27.

ب- المؤشر الثاني: نسبة الأطفال الذين يتحصلون على خمس سنوات دراسية في الصف الابتدائي.

من خلال هذا المؤشر نجد أن الجزائر حققت أهداف الألفية بالنسبة إلى هذا الهدف، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 67: نسبة الأطفال الذين يتحصلون على خمس سنوات دراسية في الصف الابتدائي في الجزائر.

البيان	2000/1999	2004/2003	2015
نسبة الأطفال الذين يتحصلون على خمس سنوات دراسية في الصف الابتدائي	95.0	96.2	100

Source: Ibid, P28.

ج- المؤشر الثالث: تخفيض نسبة الأمية لدى الأفراد من 15-24 سنة:

بالنسبة لهذا المؤشر نجد أن الجزائر خطت خطوة كبيرة في هذا المجال، حيث وصلت نسبة الأمية سنة 1997 بـ25.8 %، وانخفضت النسبة إلى 10 % سنة 2002، من خلال هذه الأرقام نجد أن الجزائر ستحقق أهداف الألفية بالنسبة لهذا المؤشر عام 2015.

4.1.2 الهدف الرابع: إلغاء التمييز العنصري بين الجنسين" ذكور، إناث" في الصف الابتدائي بحلول 2005، وعلى كل المستويات التعليمية بحلول 2015

ا- المؤشر الأول: تقرير التعليم الابتدائي بالنسبة للجنسين " ذكور، إناث".

بالنسبة لهذا المؤشر نجد أن الفتيات استطعن أن يتحصلن على التعليم الابتدائي، حيث بلغت النسبة 87% بنت مقابل 100 % ولد سنة 2000، وتقلصت هذه النسبة إلى 89% بنت مقابل 100 % ولد سنة 2004، كما ارتفعت نسبة الفتيات في التعليم العالي عن نسبة الذكور، وبالتالي نجد أن هذا الهدف سيتحقق بحلول 2015.

ب- المؤشر الثاني: مؤشر مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات السياسية:

لقد بذلت الجزائر الكثير من الجهود في مجال ترقية المكانة الاجتماعية للمرأة، هذا ماسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرار في المجال السياسي والاقتصادي والحصول على الدخل، فبعد أن كان عدد النساء في النواب خلال فترة التشريع 1997-2002 يقدر بـ13 امرأة وصل العدد إلى 146 امرأة خلال التشريع -2017 2012، كما نجد اليوم أن أكثر من 1.45 مليون امرأة جزائرية تشغل مناصب غالبا ما تكون هامة خصوصا في قطاعات التربية، والصحة، والقضاء، والشرطة الوطنية، والجيش الوطني الشعبي، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 33: توزيع المقاعد حسب الجنس في المجلس الشعبي الوطني للفترة 1997-2017.

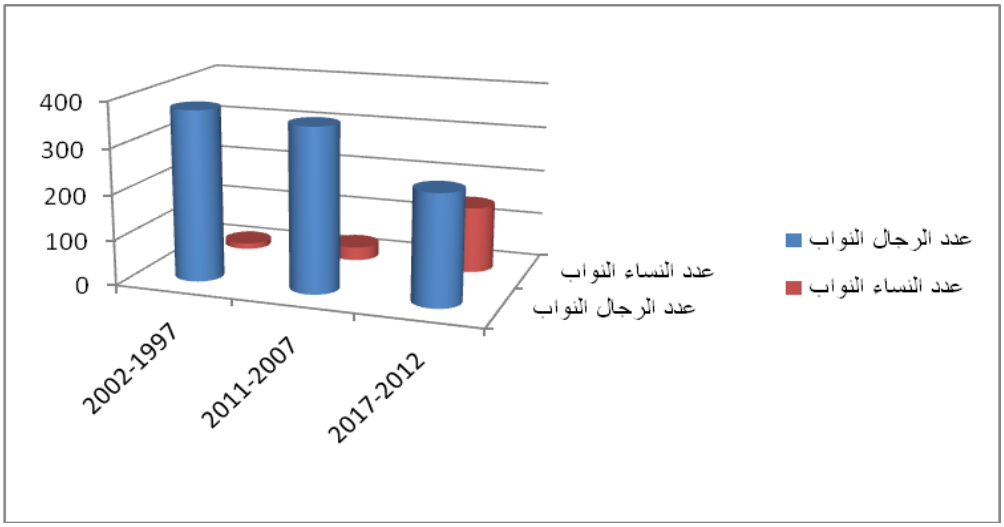

Source: Rapport National sur le développement humain , Algérie, 2007, p47.

5.1.2 الهدف الخامس: تخفيض إلى الثلثين من نسبة الأطفال الذين يموتون أقل من خمس سنوات.

لقد عرف معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات، والأطفال الأقل من سنة انخفاضا ملموسا ويظهر ذلك في الشكل التالي:

الشكل 34: نسبة الوفيات عند الأطفال أقل من خمس سنوات، والأطفال الأقل من سنة.

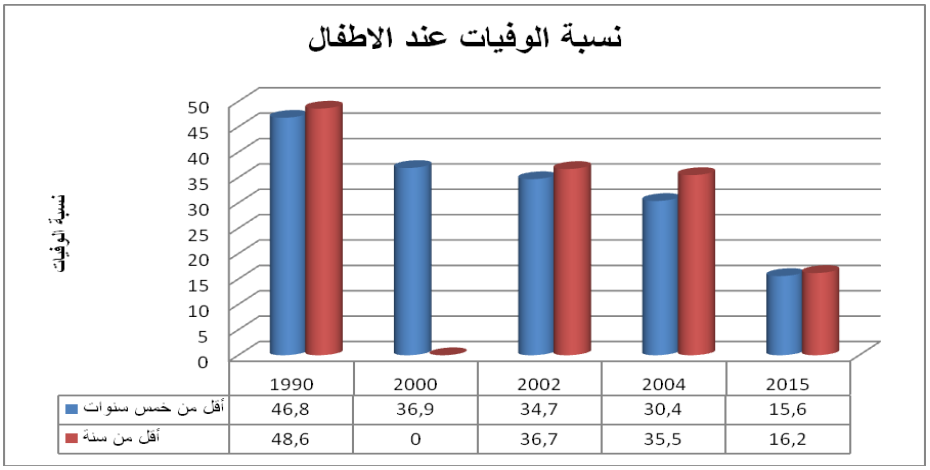

Source: Ibid, P50.

عند أخذنا لهدف سنة 2015 بتخفيض نسبة الأطفال الذين يموتون أقل من خمس سنوات إلى الثلثين نجد أنه قد تحقق سنة 2004، كذلك بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال الأقل من سنة فسوف يتحقق الهدف في 2015، ذلك راجع إلى تحسن الظروف الصحية في الجزائر.

أما بخصوص الهدف المتعلق بتحسين صحة الأمومة فنجد أن نسبة الوفيات لدى الأمهات تراجعت إلى 2.86 في 100000 سنة 2008 مقابل 5.21 في 100000 سنة 1992، بينما انتقلت نسبة الولادة في الوسط المدعم من 0.76 % سنة 1992 إلى 2.97 % سنة 2009، مع تحسين التغطية الصحية الموجهة للأمومة والطفولة.

6.1.2 الهدف السادس الخاص بمكافحة فيروس فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) والملاريا وغيرها من الأمراض:

تعد الجزائر من بين الدول التي تعرف نسبة ضئيلة في انتشار الأمراض بـ1 % بالنسبة لفيروس السيدا، ومنذ تشخيص أول حالة سنة 1985 بلغ عدد الحالات المؤكدة سنة 2010 مايعادل 1028 حالة، بينما بلغ عدد حاملي الفيروس 4179 شخصا، وتم فتح 61 مركز تشخيص سري ومجاني على المستوى الوطني، فيما تعزز الجهاز المؤسساتي للتكفل بإنشاء الوكالة الوطنية للدم وإنشاء 8 مراكز مرجعية للتكفل بمرض فقدان المناعة المكتسبة. وفيما يخص الملاريا انتقل عدد حالات الإصابة بهذا المرض إلى 92 حالة سنة 2009 ، من بينها 88 مستوردة مقابل 152 سنة 1990 مع نسبة وفاة منعدمة.

7.1.2 الهدف السابع المتعلق بضمان بيئة مستدامة:

حققت الجزائر إنجازات كبرى بفضل البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات البلدية، كما حققت تقدما معتبرا في مجال مكافحة التلوث الصناعي والجباية البيئية ونسبة المناطق الغابية بفضل سياسة التجديد الريفي، وتحسين نسبة استعمال كافة الموارد المائية، وارتفعت نسبة السكان المستفيدين من الماء الشروب إلى 95 % في سنة 2011، كما بلغ الربط بشبكات الصرف الصحي نسبة 95 %.

8.1.2 الهدف الثامن إرساء شراكة عالمية:

وبشأن إرساء شراكة عالمية من أجل التنمية الألفية بادرت الجزائر بمباشرة العديد من النشاطات من أجل إقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف.

ومن خلال كل هذه المؤشرات نجد أن الجزائر بلغت أغلبية أهداف الألفية للتنمية قبل موعد 2015.

2.2 تحديات ومتطلبات نجاح جهود مكافحة الفقر في الجزائر :

1.2.2 تحديات جهود مكافحة الفقر في الجزائر:

أ-عدم وضوح معالم وأسس الرؤية عند صناع القرار في الجزائر:

إن عالم الإنسان هو عالم الصيرورة بقدر ماهو عالم الإمكان المفتوح على المفاجئ واللامتوقع، ولأن الرؤية هي صنع الإمكان فهي سيف ذو حدين به نولد الجهل والفقر، أو بالعكس ننتج الثروة ونصنع القوة، وهذا كله يتوقف على طريقتنا في بناء رؤيتنا والتعامل مع الوقائع والأحداث[1]، وهذا ما افتقده صانع القرار السياسي في الجزائر بداية من مرحلة السبعينيات التي لم تستحدث لنفسها رؤية واضحة المعالم، وكانت النقيض لما قبلها ولم تدرك الوقائع التي تكون نتيجة لما سبق وسببا لما سيأتي، لقد حاولت هذه المرحلة استحداث لنفسها أسسا للقضاء على ظاهرة الفقر، من غير الاكتراث بما سبقها من محاولات سابقة ضمن سيرورة واحدة، فاعتمدت على المواثيق الوطنية والمخططات الثقيلة، أما في مرحلة الثمانينيات حاولت بناء رؤية جديدة تكون بديلا لما سبقها، دون الاعتماد على الأسس الفكرية التي أعدت منتصف السبعينيات، فكانت هذه الرؤية محاولة للتغيير افتقرت إلى البعد المستقبلي وأثبتت محدوديتها(إعادة الهيكلة، الانفتاح الاقتصادي)، وفي التسعينيات حاول صانع القرار السياسي بناء رؤية وانتهج سياسة تقوم على تحقيق الأهداف المحددة في الزمن والمكان أي أولوية النتائج الفورية، حقق هذا الأسلوب بعض النتائج في محاولة للقضاء على ظاهرة الفقر، إلا أنه لا يمكن تسميتها بالنتائج الإستراتيجية، وبما أن الرؤية هي صناعة الإمكان فإنه لا رؤية من غير إبداع، وبهذا المعنى فالرؤية هي أساس الذات وصناعة الحياة عبر خلق الوقائع، وإنتاج الحقائق في المجال الاقتصادي، والعمل على تفكيك آليات عجزنا وخلق موارد وفرص واختراع وسائل تسهم في تغيير الواقع والقضاء على الفقر، ومثال دولة كانت على الهامش من حيث علاقتها بالثروة والتنمية لكن هذا الهامش ليس قدرا لا خلاص منه، للمسألة وجه آخر مفادها أن الهامش طاقة معطلة لم تستخدم أو ثروة ضائعة لم تستغل[2]، مما يعني أنه بإمكان الجزائر الخروج من الهامشية والقصور إذا أحسن صانع القرار تشغيل عقله، باستخدام الوسائل المتاحة في أيدينا

[1]- على حرب، **تواطؤ الأضداد: الآلهة الجدد وخراب العالم**، (منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008)، ص 158.

[2] - مرجع نفسه، ص 159

للوصول إلى وسائل ليست في أيدينا[1]، وهذا مافعلته ماليزيا التي كانت على هامش الهامش فإذا بها تصنع معجزتها، إن الإفادة بهذا النموذج لا على سبيل التقليد بل على سبيل الدرس والتحليل من أجل بناء رؤية لنتخلص من مشكلة الفقر.

إن المرحلة التي نمر بها تحتاج بناء رؤية تخرج البلاد من دائرة الفقر ونتمكن من خلالها التحرك وفق طموحات، أما إذا خانتنا الرؤية فان كل الموارد والإمكانات تحقق أهدافا ثانوية لا تصنع القوة والقدرة، التي تمكن البلاد من القضاء على هذه الظاهرة، ولكي يملك صانع القرار هذه الرؤية ويتجاوز بها الإمكانيات المتاحة، ينبغي تحديد دقيق لمفهوم الفقر وأي فقر نريد التخلص منه، وعندما نضبط الرؤية نحدد الهدف الرئيسي ثم الفرعي.

ب- الدور المحدود الذي يلعبه المجتمع المدني في القضاء على هذه الظاهرة:

إن محاربة ظاهرة الفقر تؤكد وجود فاعلين آخرين إلى جانب الحكومة سواء فيما يتعلق بمنع أو تنفيذ السياسة العامة، حيث يمكن الاستفادة من نقاط القوة الموجودة في كل من القطاعين، فالحكومة تقدم خدمات وتشرع قوانين وتوفر فرص متساوية لمواطنيها، ومؤسسات المجتمع المدني تقدم الخدمات للجماعات المختلفة مع مراعاة البعد الإنساني وتعزيز الانسجام[2]، إلا أن الواقع يؤكد أن المجتمع المدني في الجزائر لم يلعب الدور المنوط به في محاربة ظاهرة الفقر، حيث كان يفتقر للكفاءة والفعالية، فغالبية الخدمات التي يقدمها مازالت متواضعة ذات نفع محدود، تفتقد إلى آليات عمل جديدة تحقق الأهداف للحكومة، ففي ظل الأحادية كان هدفها تعبئة الجماهير لتأييد سياسة الدولة دون العمل على المشاركة في صنع السياسة العامة، وبعد التعددية والانتقال إلى مرحلة جديدة كان من المفروض أن تكون حصيلة المجتمع المدني في الميدان السياسي إقامة الدولة الحديثة، وفي المجال الاقتصادي تحقيق النمو وتحقيق الرفاهية[3] للقضاء على الفقر، فحصل العكس ولم تكن فعالة لتأدية وظائفها وتحقيق الأهداف التي أنشأت

[1] – مالك بن نبي، **مشكلات الحضارات**، (مجالس دمشق، دار الفكر، دمشق، 2005)، ص 50.

[2] – محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2005، ص 375

[3] – احمد واعظي، ترجمة حيدر حب الله، **المجتمع الديني والمدني**، (سلسلة المعارف الفكرية، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان،2001)، ص 55.

من أجلها، الأمر الذي يقتضى التركيز على هذه المؤسسات بصورة تضمن الوصول إلى أهم هدف وهو القضاء على الفقر، وتكفل للفقراء مستوى من العيش الكريم، وإتاحة الفرص للطاقات البشرية وبناء نظام فعال للتقليل من هذه الظاهرة أولا، ثم القضاء عليها ثانيا، مع بذل الجهود لتطوير علاقة الحكومة مع المجتمع المدني وعلاقة المجتمع المدني مع المواطن.

إن أي مجتمع مدني فعال لابد أن يختصر خطوات إجراءات العمل، وتقليص البيروقراطية إلى أدنى حد ممكن، فضلا عن زيادة فعالية مواقعها مع تهيئة مجموعة من المتطلبات وعناصر أهمها:

- توفير الخبرة know-how من الموارد البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع ظاهرة الفقر.
- تمكين المواطنين من الوصول إلى هذه الجمعيات بسهولة ويسر.
- البحث عن شراكات خلاقة لأن العمل مع جهات أخرى، يمكن أن يساعد في التخلص من هذه الظاهرة.
- التدرج في القضاء على ظاهرة الفقر بحيث يمكن أن يبدأ بمشروع صغير حسب الإمكانات المتاحة.

ج- انتشار الفساد:

بذلت الدولة جهودا كبيرة في القضاء على ظاهرة الفساد إلا أنها مازالت منتشرة وتأثر على الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فهي تؤثر بالسلب على الفقر والفقراء، وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي يقيس مؤشر الفساد في الدول، احتلت الجزائر المرتبة 94 من بين 177 دولة شملها التقرير لسنة 2013، ونالت الجزائر 36 نقطة من مقياس 100 للفساد في العالم سنة 2013 مقارنة بـ 34 نقطة في 2012، وبذلك انتقلت من المرتبة 105 إلى 94، كما أنه وللسنة الـ 11 على التوالي تدرج في قائمة الدول الأكثر فسادا، فيما تحتل المرتبة العاشرة من مجموع 18 دولة عربية شملها التقرير، والمرتبة 24 من بين 54 دولة أفريقية[1].

[1] World Development Indicators,2013:CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector rating (1=low to6=high), http://search.worldbank.org/all ?qterm =raport %20 of% 20 corruption %20 2013

هذا الترتيب جاء كمحصلة لمجموعة من التحقيقات الأخرى أين احتلت الجزائر مؤخرة الترتيب خصوصا حول مؤشرات التنافسية، مناخ الاستثمار، حرية التعبير، الحكم الراشد، حقوق الإنسان وتكنولوجيات الاتصال منها الولوج إلى الانترنت.

وللقضاء على هذه الظاهرة ينبغي معالجة الأسباب الرئيسية التي تؤدّي إلى تفشّيها داخل المجتمع، وعدم الاكتفاء بمعالجة مظاهرها، ما يعني تبنّي سياسة عامة استباقية وعدم الاكتفاء بسياسة عامة وقائية، تكون علمية وواقعية، فاعلة في جوانبها السّياسية، الإدارية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية، يشارك فيها الجميع، بدءًا من السلطات السّياسية التي عليها أن تضمن استقلالية القضاء وتضع الآليات التشريعية اللّازمة مع الحرص على تنفيذها، إلى المضي في تفعيل دور المجتمع المدني والجهاز الأمني في الرقابة والمحاسبة، إلى بعث ثقافة معزّزة لقيم النزاهة بين كافة أفراد المجتمع.

د- **الدور المحدود للقطاع الخاص في مكافحة هذه الظاهرة:**

عرف Holmer المسؤولية الاجتماعية ماهي إلا التزام على منشأة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمة، وتوفير احتياجاته من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، والمسكن الملائم، وتوفير فرص العمل، والسلع الغذائية بأسعار مناسبة وغيرها من الخدمات الاجتماعية "[1]، كما أن هناك تعريفا شائعا يستخدم من قبل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، وهو يعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها تعهد من القطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم، مؤكدين على أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تصنع العلاقة بين العامل والمستهلك والمجتمع عموما، وبين القطاع الخاص في موقع تحكمه تبادل المصالح والمنافع.

إن منظمات الأعمال في الجزائر لم ترقى إلى مستوى المسؤولية المرجوة منها، ولم تسهم في الرفع من مستوى معدل النمو الاقتصادي والحد من ظاهرة الفقر، وذلك لعدم تبنيها مشاريع إنمائية تساعد على

[1] - الصيرفي محمد، **المسؤولية الاجتماعية لإدارة الأعمال**، (دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر،2007)، ص15.

تنمية المجتمع، في ظل تبني الكثير من المنظمات في الدول المتقدمة فكرة المسؤولية الاجتماعية في برامجها وأعمالها، واعتبارها ضرورة حتمية لا بد منها في عصر تتسارع فيه الخطى، ويرجع تأخر تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف القطاع الخاص في الجزائر، إلى عدة عوامل لعل من أهمها :

- حداثة ظهور وتطور دور القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري، بجانب أن الخصائص الهيكلية للقطاع الخاص نمت وتطورت على ضعف القطاع العمومي.
- عدم تبلور فكرة المسؤولية الاجتماعية كمفهوم لدى مسؤولي الشركات بالقطاع الخاص، فضلا عن ضعف دور وسائل الإعلام في التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، والدفع نحو تعميقها وترسيخها في ممارسات قطاع الأعمال.
- ضعف دور المجتمع المدني، وخاصة جمعيات حماية المستهلك والاتحادات المهنية في الدفع نحو تبني وتفعيل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص.

ومن أجل تفعيل وتعميق ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات من طرف شركات القطاع الخاص في الجزائر، وجب تبني ما يلي :

– ضرورة منح تحفيزات من أجل تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف القطاع الخاص، كالتحفيزات الضريبية ومنح الأولوية في الصفقات بالنسبة للشركات التي تلتزم بتنفيذ برامج تنمية المجتمع.

– ضرورة تطوير دور الجمعيات والمجتمع المدني كشريك في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات.

– تحديث البرامج والمناهج الدراسية في الجامعات، لتستوعب المفاهيم الجديدة في تسيير منظمات الأعمال، على غرار الحوكمة وأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، وغيرها من المفاهيم الجديدة، التي أدخلت في فلسفة وفكر التسيير الحديث خاصة بعد الاختلالات التي عرفها الاقتصاد العالمي.

من هنا نجد أن مكافحة الفقر هو عملية مركبة، يجب أن يتشارك جميع القوى الرسمية وغير رسمية للقضاء عليها، لأن محاربة هذه الظاهرة لم تعد مسؤولية الحكومة وحدها وإنما مسؤولية المسؤول الرسمي، ورجال المال، والعلماء أي مسؤولية الجميع.

هـ- الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات:

بالرغم من ضخامة وتنوع المنجزات الاقتصادية التي تم انجازها خلال الخمسين سنة الماضية، وبالرغم من أهمية المكتسبات التي تم تحقيقها خلال نفس المدة، إلا أن الاقتصاد الوطني مازال مرتبطا بصفة تكاد تكون شبه كلية على قطاع المحروقات، ولا تزال مختلف نفقات الدولة تعتمد بدرجة أولى على مداخيل البترول، ومعظم صادراتها تتشكل من البترول والغاز، كما نجد أنه إلى غاية يومنا هذا ميزانية الدولة السنوية مرتبطة بشكل وثيق مع ما يعرف بسعر البرميل.

واعتمادها بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات فقط، هذا يجعلها ليست في منأى عن مختلف الهزات والأزمات المالية العالمية، في ظل عدم وجود صادرات حقيقية من خارج قطاع المحروقات، وخاصة أن كل المؤشرات والمعطيات تشير بأن الجزائر ستواجه خلال العشرية المقبلة تحديات صعبة، إن هي لم تتمكن من خلق موارد جديدة وإيجاد بدائل للنفط، وسيكون تأثير هذه التحديات واضحا على مختلف القطاعات الحيوية، كالتعليم والبناء والصحة وغيرها، بل سيمتد تأثيرها حتى إلى المساس بحالة الاستقرار الأمني للبلاد.

وبالتالي فإن نجاح الجزائر بالتقليل من الاعتماد على النفط لن يتحقق إلا بالتالي :

- ضرورة اختيار التوقيت المناسب لعملية التحول من اقتصاد مرتبط بقطاع المحروقات إلى اقتصاد منتج ومتفتح على عدة قطاعات، فمن غير المعقول الانتظار حتى الانهيار التام لأسعار البترول لبدء هذه العملية، لأن في هذه الحالة ستكون أولية أوليات السلطات المختصة هي ضمان نفقات التسيير، وضمان نفقات استيراد بعض السلع التي لا يمكن الاستغناء عنها، وسيصبح عندئذ مجرد التفكير في وضع برامج اقتصادية من أجل خلق موارد جديدة، من خارج قطاعات المحروقات صعب التحقيق. وبالتالي فإن الفرصة لازالت موالية لذلك، خاصة وأن أسعار البترول ستظل في مستويات مقبولة لأربع أو خمس سنوات أخرى، وهي مدة كافية للتحرر بصفة نهائية من تبعية الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات[1].

[1]- سليم وشتاتي، خمسون سنة بعد الاستقلال.. اقتصاد الجزائر بين البترول و... الحاويات، بوابة الصحافة الجزائرية، 2013/02/11 على الموقع: http://www.z-dz.com/z/opinion/5090.html

– زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأي اقتصاد، وذلك بتطوير المناهج التعليمية، وإدراج الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية بهدف الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر قوة للتنمية.

- الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المجال الزراعي، الذي قد يكون حلا مناسبا لامتصاص البطالة، ليس فقط في الميدان الفلاحي، ولكن حتى فيما يخص الصناعة الغذائية، وتنمية الصادرات الزراعية بتشجيع العمل المقاولاتى في هذا الميدان .

2.2.2 مدى استفادة الجزائر من تجارب الدول " ماليزيا، الصين، بنغلاديش -بنك الفقراء-"

بعد عرض التجارب الناجحة لمكافحة الفقر في كل من ماليزيا والصين وبنك الفقراء في بنغلاديش، كان لا بد من استخلاص أهم وأنجح إجراء تم اتخاذه لتخفيض نسب الفقراء في تلك الدول، وبرز أهم إجراء الذي نأمل في تطبيقه في الجزائر وهو مؤسسة أمانه اختيار في ماليزيا، وبنك الفقراء في بنغلاديش لما لعباه من دور في خفض معدلات الفقر، وذلك راجع لاعتمادهما على الإقراض المتناهي الصغر، وما لهذا الأخير من أهمية للأسباب التالية[1]:

أ- هناك حاجة ماسة للإقراض الصغير في الدول النامية بشكل عام، والجزائر بشكل خاص.

ب- أصبح الإقراض متناهي الصغر أداة قوية معترفا بها في كافة أنحاء العالم للتخفيف من حدة الفقر، ورفع مستوى المعيشة، وخلق فرص العمل، وحفز النمو الاقتصادي.

ج- يعتبر الإقراض متناهي الصغر أداة تنموية قوية يمكنها من الوصول إلى أفقر الفقراء، ورفع مستوياتهم المعيشية والإسهام في نمو الاقتصاد.

د- أصبح التمويل متناهي الصغر جزءا من الإستراتيجية العامة للتنمية، وذلك لاستجابة هذا النوع من التمويل لمطلب التحول نحو تنمية القطاع الخاص، وتفعيل دور المجتمع المدني، وتقليص دور الحكومة في النشاطات الاقتصادية

[1]- شيرين بشرى غالي، **ظاهرة الفقر الريفي ودور المنظمات الفقراء في القضاء عليها**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، 2006، ص 166.

ومن الشروط والمتطلبات الواجب توافرها لضمان نجاح هذين المشروعين في تحقيق أهدافها مايلي:[1]

- أن تلعب الحكومات دورا مهما في رسم سياسات الإقراض المتناهي الصغر، والمساهمة في بناء الأطر التنظيمية والهياكل القانونية لمؤسسات الإقراض في الجزائر.
- التزام الحكومات باستقلالية مؤسسات الإقراض.
- أن تجد مؤسسات الإقراض الدعم والتشجيع والاعتراف من الجهات الاقتصادية من الدولة ممثلة في وزارة المالية، والبنك المركزي، مع المساهمة في تطوير بنائها المؤسساتي.
- الاعتماد على التدريب والتأهيل حيث أن سياسات الإقراض الناجحة هي التي تقوم على الاستثمار في الإنسان والمؤسسات، أكثر من الاعتماد على تقديم الدعم المالي الدائم للمقترضين، أو مؤسسات الإقراض.
- تعد المشاركة في مفاهيم أداء مؤسسات الإقراض المبنية على المحاسبة، والشفافية مفتاحا رئيسيا لبناء راسخ دائم وإيجابي، لتقديم الخدمات التمويلية والاقراضية لشريحة أفقر الفقراء.
- الحرص على أن تكون القوانين والأنظمة مشجعة لسلسلة من الأطر والهياكل، لتقديم خدمات مالية لشريحة أفقر الفقراء.

كما نجد أن هناك إجراءات أخرى ساهمت في القضاء على الفقر في هذه الدول وهي كالآتي:

- الاعتماد على التعليم المهني بكافة مستوياته وكافة مدخلاته، والعمل على ربط مخرجات التعليم بمتطلبات السوق، حيث اعتبرت ماليزيا التعليم أساس النهضة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي القضاء على الفقر، ثم إحداث تغير هيكلي من الاعتماد على الزراعة إلى الاعتماد على الصناعة الالكترونية، التكنولوجية، والدخول في عالم المعرفة من بابه الأوسع.
- تفعيل دور الزكاة حيث أن نظام الزكاة في ماليزيا قد تطور كثيرا من خلال خصخصة جباية أموال الزكاة وصرفها، وقد ازدادت جباية أموال الزكاة ازديادا عظيما في معظم الولايات التي استخدمت هذه الطريقة.

[1]- برنامج الخليج العربي www.agfund.org/arabic/ projects.bank.htm

– اعتبرت الصين التعليم وتنمية الموارد البشرية الحل الأمثل للحد من الفقر، ويرجع ذلك لاعتمادها على الموارد البشرية بشكل كبير في التنمية، بالإضافة إلى إيمانها بأن التدريب والتعليم يزيد من مهارات الأفراد، وبالتالي زيادة الفرص أمامهم لزيادة الدخل، وقد أدى إتباع هذه الإستراتيجية بجانب استراتيجيات أخرى مثل تطوير القطاع الزراعي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والقدرة على التصدير إلى تقليص الفقر بنسب كبيرة خلال الثلاث عقود الماضية.

3. الدراسة التطبيقية: نموذج لقياس الفقر والتنبؤ به فى الجزائر

تهدف الدراسة التطبيقية إلى تحديد العوامل التي تؤثّر على الفقر، وبناء نموذج يمكن من خلاله قياس نسبة الفقر والتنبؤ به، والتدخل لتخفيف حدته. لهذا الغرض تتناول الدراسة التطبيقية الجوانب التالية:

1.3 متغيرات الدراسة التطبيقية:

يتأثر الفقر كغيره من الظواهر الاجتماعية بالعديد من المتغيرات، بحيث قمنا بحصر المتغيرات التي يحتمل أن يكون لها تأثير على الفقر على النحو التالي:

1.1.3 المتغيرات التابعة في هذه الدراسة:

Y: الفقراء كنسبة مئوية من إجمالي الأسر في المجتمع الجزائري. وهي نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر الأعلى، أي الفقراء الذين لا يحصلون على الخدمات الترفيهية والثقافية.

2.1.3 المتغيرات المستقلة:

لقد حاولنا حصر المتغيرات المفسرة فيما يلي:

- X1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- X2: معامل GINI.
- X3: النسب المئوية من إجمالي الإنفاق العام على التعليم.
- X4: النسب المئوية من إجمالي الإنفاق العام على الصحة.
- X5: النسب المئوية من إجمالي الإنفاق العام على الضمان الاجتماعي.
- X6: النسب المئوية من إجمالي الإنفاق العام على الدفاع.
- X7: معدل القراءة والكتابة.
- X8: نسب القيد بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي معا.
- X9: أطفال خارج التعليم الأساسي أو الثانوي.

- X10: معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود.
- X11: أطفال يموتون دون الخامسة لكل 1000 مولود.
- X12: نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي" حضر".
- X13: نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي" ريف".
- X14: نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة "حضر".
- X15: نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة " ريف".
- X16 : معدلات البطالة.
- X17: معدل النمو السنوي للسكان.
- X18: نسبة الخصوبة.
- X19: نسبة الاستهلاك العائلي من الناتج المحلي الإجمالي.
- X20: نسبة الاستهلاك الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي.
- X21: نسبة الاستثمار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي.
- X22: نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي.
- X23: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- X24: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- X25: دليل التنمية البشرية.
- X26: العمر المتوقع عند الولادة.
- X27: نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية.
- X28: نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي.
- X29: معدل التضخم.
- X30: سعر الفائدة على الودائع.
- X31 : نسبة الاكتفاء الذاتي.
- X32: نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي.
- X33: نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي.

2.3 المنهج الإحصائي للدراسة التطبيقية:

يدخل منهج الدراسة التطبيقية المرتبط بهذا البحث داخل إطار المنهج التحليلي، ويبنى المنهج الإحصائي على النحو التالي:

1.2.3 التحليل الإحصائي المستخدم:

يتم استخدام ثلاث أساليب إحصائية للوصول إلى النماذج المطلوبة:

ا- **تحليل الارتباط البسيط: Simple correlation matrix**

وذلك لدراسة الارتباط بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة، وبين المتغيرات المفسرة فيما بينها، وذلك من خلال إعداد مصفوفة معاملات الارتباط الخطى لبيرسون، وذلك للتحقق من صدق الفرضين الأول والثاني، ويتصف معامل ارتباط بيرسون بالخصائص التالية:

– تتراوح قيمته بين -1 و 1.

- تدل إشارة معامل الارتباط على اتجاه العلاقة، فإذا كانت الإشارة موجبة دلّ ذلك على أن العلاقة طردية، وإذا كانت الإشارة سالبة دلّ ذلك على أن العلاقة عكسية.

– تدل القيمة المطلقة لمعامل الارتباط على اتجاه العلاقة، فكلما اقتربت من الواحد دلّ ذلك على أن العلاقة قوية، وكلما اقتربت من الصفر دلّ ذلك على أن العلاقة ضعيفة، ويمكن تقسيم معامل الارتباط إلى المستويات التالية:

- إذا كانت $R \leq 0.5$ دل ذلك على أن العلاقة ضعيفة.
- إذا كانت $0.75 \geq R$ دل ذلك على أن العلاقة متوسطة.
- $0.5 \leq R \leq 0.75$ دل ذلك على أن العلاقة قوية.

نختبر معنوية معامل الارتباط (Sig) فرضية العدم القائلة بأن معامل الارتباط يساوي الصفر، ضد الفرضية البديلة القائلة بأن معامل الارتباط يختلف معنويا عن الصفر.

ونعتمد في الحكم على مستوى المعنوية (Sig) فإذا قلّ عن 0.05 دلّ ذلك على أن الارتباط معنوي، أما إذا كان أكبر من أو يساوى 0.05 دلّ ذلك على أن الارتباط غير معنوي.

ب- **تحليل الانحدار المتدرج: Stepwise regression**

نظرا لكثرة عدد المتغيرات المستقلة واحتمال وجود الارتباط الخطى بينها مما يؤدى إلى مشكلة الازدواج الخطى Multicallinearity، ويعتبر أنسب أسلوب للتعامل مع هذه المتغيرات هو أسلوب الانحدار المتدرج، حيث يستخدم للتحكم في عدد المتغيرات الداخلية في معادلة الانحدار، ويمكن تلخيص عملية اختيار المتغيرات في الخطوات التالية:

– تحسب مصفوفة الارتباط لجميع المتغيرات.

– يختار المتغير المستقل الذي له أكبر ارتباط مع المتغير التابع ويدخله في معادلة الانحدار.

– يختار المتغير المستقل التالي الذي له أكبر ارتباط معنوي بينه وبين المتغير الذي اختير، فإذا كانت الإجابة بنعم يستبعد ذلك المتغير من الاختيار، إذا كانت الإجابة بلا ندخله في الاختيار.

– تكرر هذه العملية مع بقية المتغيرات مع استبعاد كل المتغيرات التي لها ارتباط كبير مع المتغيرات المختارة.

– تكون عملية إضافة متغيرات جديدة إلى النموذج مجدية، إذا كان لها تأثير على معامل التحديد، وقيمة F المحسوبة من جدول تحليل البيان.

وللانحدار التدريجي مزايا منها:

– تقليل عدد المتغيرات المستعملة الداخلة في النموذج.

– التخلص من الازدواج الخطى بين المتغيرات المستخدمة في النموذج المقدر.

ج– تحليل السلاسل الزمنيةTimes series باستخدام أسلوب توفيق المنحنيات Curve estimation :

نختار أنسب نموذج لتحديد علاقة المتغير التابع بالزمن وذلك من خلال عدة نماذج منها:

– العلاقات الخطية Linear ومن الدرجة الثانية Quadratic ومن الدرجة الثالثة Cubic .

– العلاقات اللوغارتمية Logarithmic.

– العلاقات المعكوسة Inverse والعلاقات المركبة Compound.

- العلاقات اللوجستية Logistic وعلاقة القوة Power.

3.3 الاختبار الإحصائي لفرضيات الدراسة التطبيقية:

قمنا باختبار الفرضيتين الأولى والثانية من فرضيات الدراسة التطبيقية، باستخدام تحليل الارتباط البسيط، وتم اختبار الفرضية الثالثة باستخدام تحليل الانحدار المتدرج، وكانت نتائج تلك الاختبارات على النحو التالي:

1.3.3 تحليل نتائج الارتباط البسيط:

قامت الباحثة بإجراء تحليل الارتباط البسيط على المتغيرات المستقلة والتابعة، بهدف التأكد من وجود علاقات ارتباط متباينة القوة والاتجاه، وذات دلالات معنوية بينها، وكذلك وجود علاقات متباينة القوة

والاتجاه بين المتغيرات المفسرة، وبعضها البعض، وقد قامت الباحثة بإجراء تحليل الارتباط البسيط بين متغيرات الدراسة وقد توصلت إلى النتائج التالية:

أ- علاقة المتغير التابع (Y) بالمتغيرات المستقلة:

- علاقة معنوية قوية موجبة بين Y وبين المتغيرات X10. X11. X12. X14. X16. X19. X2. X27. X28. X30. X9
- علاقة معنوية متوسطة موجبة بين Y وبين المتغيرات: X18. X20
- علاقة معنوية قوية سالبة بين Y وبين المتغيرات: X1. X13. X15. X22. X26. X31. X7
- علاقة معنوية سالبة بين Y وبين المتغيرات: X21. X32 X8

ب- علاقة المتغيرات المستقلة ببعضها البعض:

- وجود 256 علاقة ارتباط موجبة بين المتغيرات المستقلة، منها 117 ذات معنوية.
- وجود 272 علاقة ارتباط سالبة بين المتغيرات المستقلة، منها 110 ذات معنوية.

2.3.3 بناء النموذج المقترح باستعمال الانحدار المتدرج Stepwise Regression

أ- معادلة المتغير التابع (Y):

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 12/21/13 Time: 05:18
Sample: 1990 2011
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X4	3.736765	1.506485	2.480452	0.0227
X27	0.962030	0.112324	8.564811	0.0000
X33	-1.154465	0.260548	-4.430905	0.0003

R-squared	0.806592	Mean dependent var	10.59241
Adjusted R-squared	0.786233	S.D. dependent var	5.852665
S.E. of regression	2.705975	Akaike info criterion	4.954926
Sum squared resid	139.1237	Schwarz criterion	5.103704
Log likelihood	-51.50418	Durbin-Watson stat	1.251428

بعد إدخال المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الإرتباطية بالمتغير التابع، وتقدير معلمات النموذج أخذ الشكل التالي:

$$Y = 3.7367 * X_4 + 0.9620 * X_{27} - 1.1544 * X_{33} + e$$

$$(2.4804) \quad (8.5648) \quad (-4.4309)$$

$$n = 22 \quad R^2 = 0.8065 \quad \sum e_t^2 = 139.1237$$

القيم بين القوسين تمثل قيمة t

Y: نسبة الفقراء من إجمالي السكان.

X_4 : نسبة إجمالي الإنفاق العام على الصحة.

X_{27} : نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية.

X_{33} : نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي.

E : تمثل الخطأ العشوائي.

ب- اختبار معنوية النموذج:

يتم اختبار معنوية المعلمات المقدرة باستخدام اختبار ستيودنت. فمن خلال النموذج المقدر نلاحظ أن القيمة المحسوبة لكل معلمة أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية

$$N-k=19 ; \quad T=2.093 ; \quad \alpha = 5\%$$

ج- اختبار المعلمات المقدرة:

سوف يتم اختبار المعلمات المقدرة وفقا للمعايير الاقتصادية، أي أن تكون النتائج المتوصل إليها من النموذج متمشية مع النظرية الاقتصادية، كما يتم اختبار هذه المعلمات وفقا للمعايير الإحصائية، كما تبينها قيمة الإحصاء T ومن نتائج التحليل الإحصائي يتضح أن قيمة t تساوى:

$$t = (2.4802) (8.5648) (4.4309)$$

بالنسبة للمتغيرات X_{33}،X_{27} X_4، على التوالي مما يؤكد معنوية هذه المتغيرات، كما يؤكد أيضا أسلوب الانحدار المتدرج أن النموذج يقتصر على المتغيرات المعنوية فقط، ويتضح من النموذج أن بعض المعاملات تتماشى مع النظرية الاقتصادية، والبعض الآخر لايتماشى مع النظرية الاقتصادية على النحو التالي:

- المتغير X_4 (نسبة إجمالي الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي) : أثّر هذا المتغير إيجابا على نسبة الفقراء، وهذا مخالفا للنظرية الاقتصادية أي أن زيادة الإنفاق على الصحة يؤدى إلى زيادة الفقر،

وهذا لايمكن تبريره إلا بطريق واحد وهو المشاكل والمعوقات التي يعاني منها هذا القطاع، والتي بدورها تؤثر على الفئات الفقيرة وترفع من نسبة الفقر.

– المتغير X_{27} (نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية) : يؤثر هذا المتغير تأثيرا إيجابيا على الفقراء، وذلك راجع لزيادة الاعتماد على استيراد الأغذية من العالم الخارجي، كون أن الدولة ليست قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تضطر للاستيراد، مما يشكل عبء على الفقراء، وبالتالي فإن زيادة نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية بنسبة 1% يؤدى إلى زيادة الأسر الفقيرة بنسبة 0.962 %.

– المتغير X_{33} (نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي): يؤثر هذا المتغير سلبا على الفقراء لأن زيادة الواردات ينتج عنه تغطية الطلب المتزايد من طرف الأفراد، الأمر الذي يساعد على خفض نسبة الفقراء، ومن النموذج يتضح أن زيادة نسبة الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـ1% يؤدى إلى خفض نسبة الفقر بنسبة 1.154 %.

د– القدرة التفسيرية للنموذج:

من خلال معامل التحديد والذي يساوي: 0.8065، نستنتج أن 80.65% من تغيرات نسبة الفقراء من إجمالي السكان مفسرة بالمتغيرات التالية: نسبة إجمالي الإنفاق العام على الصحة، نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية، ونسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي. أما النسبة الباقية فهي مفسرة بعوامل أخرى وهذا يدلّ على دقة تقدير النموذج، وبلغت قوة العلاقة بينهما نحو 78 %، وأظهر اختبار D.W خلو النموذج المقدر من تأثيرات مشكلة الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية.

هـ– القدرة التنبؤية للنموذج: يتم اختيار القدرة التنبؤية للنموذج من خلال دراسة مدى اختلاف القيم المقدرة من النموذجPredicated Value Y عن القيم الفعلية Y كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول 68: **مدى الاختلاف بين القيم المقدرة من النموذج 'Y والقيم الفعلية Y**

السنوات	القيمة الفعلية Y	القيمة المقدرة 'Y	البواقي
1990	8,10	7,73	0,37
1991	10,77	12,22	-1,44
1992	11,31	15,56	-4,25
1993	11,88	14,08	-2,21
1994	12,47	15,43	-2,96
1995	14,10	10,46	3,64
1996	18,20	16,59	1,61

6,85	21,15	28,00	1997
2,57	17,93	20,50	1998
-0,30	13,50	13,20	1999
-3,38	15,48	12,10	2000
-2,34	14,54	12,20	2001
0,06	8,44	8,50	2002
0,41	7,59	8,00	2003
1,44	5,36	6,80	2004
1,90	3,80	5,70	2005
0,27	5,33	5,60	2006
0,20	5,40	5,60	2007
-3,11	8,11	5,00	2008
0,84	4,16	5,00	2009
-1,45	6,45	5,00	2010
0,58	4,42	5,00	2011

المصدر: الدراسة القياسية التي قام بها الباحث.

من الجدول نجد أن القيم المقدرة تقترب من القيم الفعلية.

3.3.3 استخدام النموذج في التنبؤ:

ولاختبار القدرة التنبؤية للنموذج نقوم بتقدير نموذج خطي بسيط، يأخذ القيم الفعلية كمتغير تابع والقيم المقدرة كمتغير مستقل، فكلما اقتربت المعلمة المقدرة من الواحد كلما كانت القيم المقدرة هي تقريبا القيم الفعلية.

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 12/21/13 Time: 06:43
Sample: 1990 2011
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PREDICATED	1.000000	0.046617	21.45152	0.0000

R-squared	0.806592	Mean dependent var	10.59241
Adjusted R-squared	0.806592	S.D. dependent var	5.852665
S.E. of regression	2.573896	Akaike info criterion	4.773107
Sum squared resid	139.1237	Schwarz criterion	4.822700
Log likelihood	-51.50418	Durbin-Watson stat	1.251428

من خلال النموذج المقدر يتضح لنا أن المعلمة المقدرة تساوي الواحد، وهذا ما يدلّ على أن هناك تقارب بين القيم المقدرة والقيم الفعلية.

الجدول 69: استخدام النموذج في التنبؤ:

المتغيرات المستقلة	**النموذج المستخدم**	**شكل النموذج**
X_4	تكعيبي	$X_4 = 3.53 + 0.20 * t - 0.025 * t^2 + 0.0008 * t^3$

$X_{27} = 20.60 + 3.49 * t - 0.35 * t^2 + 0.008 * t^3$	تكعيبي	X_{27}
$X_{33} = 25.04 - 0.25 * t + 0.01 * t^2 - 0.0004 * t^3$	تكعيبي وهو الأقرب والأحسن	X_{33}

المصدر: الدراسة القياسية التي قام بها الباحث.

كما أظهر انتشار البواقي في الشكل الموالي أن توزيع المتبقيات العشوائية بشكل متجانس، وهذا يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

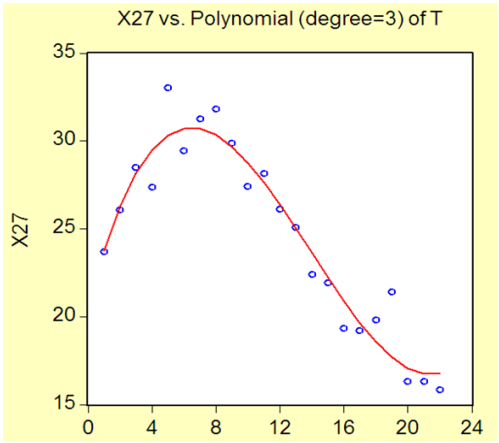

Dependent Variable: X27
Method: Least Squares
Date: 12/21/13 Time: 07:01
Sample: 1990 2011
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
T	3.492769	0.558854	6.249881	0.0000
T*T	-0.351851	0.055805	-6.305014	0.0000
T*T*T	0.008419	0.001597	5.271086	0.0001
C	20.60128	1.517831	13.57284	0.0000

R-squared	0.931919	Mean dependent var	24.56851
Adjusted R-squared	0.920572	S.D. dependent var	5.271550
S.E. of regression	1.485683	Akaike info criterion	3.792592
Sum squared resid	39.73056	Schwarz criterion	3.990963
Log likelihood	-37.71851	F-statistic	82.12973
Durbin-Watson stat	2.327350	Prob(F-statistic)	0.000000

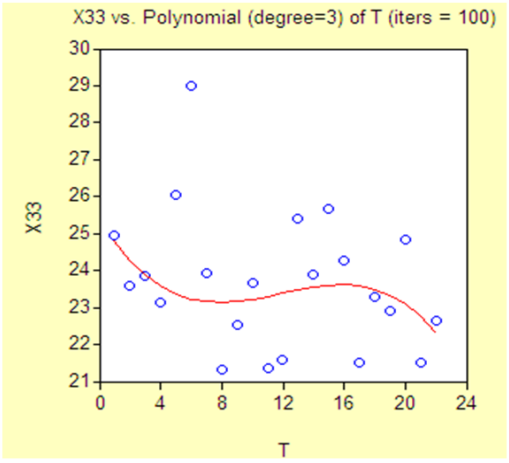

Dependent Variable: X33
Method: Least Squares
Date: 12/21/13 Time: 07:17
Sample: 1990 2011
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
T	-0.250189	0.719434	-0.347758	0.7321
T*T	0.015972	0.071840	0.222331	0.8266
T*T*T	-0.000428	0.002056	-0.208132	0.8375
C	25.04543	1.953962	12.81777	0.0000

R-squared	0.088318	Mean dependent var	23.67837
Adjusted R-squared	-0.063629	S.D. dependent var	1.854487
S.E. of regression	1.912576	Akaike info criterion	4.297745
Sum squared resid	65.84304	Schwarz criterion	4.496116
Log likelihood	-43.27519	F-statistic	0.581245
Durbin-Watson stat	1.648476	Prob(F-statistic)	0.634891

- نتائج التنبؤ بالمتغيرات المستقلة:

تظهر نتائج التنبؤ بظاهرة الفقر من خلال المتغيرات المستقلة في الجدول كالآتي:

الجدول 70: نتائج التنبؤ بالمتغيرات المستقلة، والمتغير التابع

البيان	X_4	X_{27}	X_{33}	Y
2012	4,6386	13,056	19,7132	5,36970782
2013	4,9892	13,352	19,2704	7,51539004
2014	5,405	14,1	18,79	10,3863035
2015	5,8908	15,348	18,2696	14,049546
2016	6,4514	17,144	17,7068	18,5722152

المصدر: الدراسة القياسية التي قام بها الباحث.

ارتفاع نسب الفقر مستقبلا راجع للمتغيرات المؤثرة في هذا النموذج، والتي من أهمها اعتماد الجزائر على الواردات لتخفيض نسبة الأسر الفقيرة، حيث أن تمويل هذه الواردات يكون من ميزانية الدولة والتي تعتمد بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات فقط، وحسب رأي العديد من الاقتصاديين فإن الجزائر ستسجل خلال السنوات المقبلة سيناريوان يتميزان بارتفاع الاستهلاك الطاقوي إلى ذروته، مقابل انخفاض في عائدات صادرات المحروقات، وبالتالي لن تكون في مأمن عن مختلف الهزات والأزمات المالية العالمية، في ظل عدم وجود صادرات حقيقية خارج قطاع المحروقات. وستواجه الجزائر خلال العشرية المقبلة تحديات صعبة، إذا لم تتمكن من خلق موارد جديدة وإيجاد بدائل للنفط، وسيكون تأثير هذه التحديات واضحا على مختلف القطاعات الحيوية، كالتعليم والبناء والصحة وغيرها، وهذا سينعكس على انتشار الفقر.

كما أن زيادة الإنفاق على الصحة لم ينعكس بالإيجاب على نسبة الفقراء وستشكل سببا للفقر في الجزائر مستقبلا، وذلك راجع إلى أن المنظومة الصحية لا تعاني من مشكل تمويل بقدر ما تعاني من مشكل في التسيير، ولقد تمّ ذكر أهم المشاكل التي تواجه المنظومة الصحية في الصفحة (211-213).

بالإضافة إلى أن الزيادة في استيراد الأغذية من العالم الخارجي سوف تنعكس سلبا على الفقراء، باعتبار أن الجزائر لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي وظلت تعتمد على العالم الخارجي، بسبب ضعف القطاع الصناعي وعدم قدرته على مجابهة الطلب المتزايد، هذا راجع لأن القطاع الزراعي في الجزائر مازال هو الآخر يعاني من مشاكل، ويرتبط بشكل كبير بالظروف الطبيعية، واعتماد الجزائر على العالم الخارجي لتلبية الطلب سوف يواجهه تحدى، خاصة أن كل التقارير تشير إلى أن المواد الغذائية المستوردة سيطالها ارتفاع الأسعار التي سيكون لها مضاعفات سلبية على القدرة الشرائية للجزائريين، ولقد أفادت منظمة الفاو أن أسعار المواد الغذائية سوف تواصل في الارتفاع حتى عام 2021 في المتوسط بين 10% إلى 30%، بينما يتراجع الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة 1.7% سنويا مقابل 2% فيما قبل، كما تتعرض 25% من الأراضي الزراعية للتلف[1]. وهذا سوف ينعكس على الفقر وبالتالي ارتفاع نسبة السكان الفقراء.

[1] – OECD- FOA Agricultural Outlook 2013- 2022, http://www.oecd.org/site/oecd-faoagriculturaloutlook/highlights-2013-EN.pdf

4.3.3 بناء النموذج باستخدام السلاسل الزمنية:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات التي تتولد على التوالي خلال الزمن، وتتميز أية سلسلة زمنية بأن بياناتها مرتبة بالنسبة للزمن، وأن المشاهدات المتتالية عادة ما تكون غير مستقلة أي تعتمد على بعضها البعض، ويستغل عدم الاستقلال في التوصل إلى تنبؤات موثوق بها.

ونجد أن أنسب علاقة للمتغير Y مع الزمن هي عكسي مع تكعيب الزمن t، ويكون النموذج كما يلي:

Dependent Variable: INVY
Method: Least Squares
Date: 12/21/13 Time: 07:51
Sample: 1990 2011
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
T*T	0.003783	0.000462	8.195257	0.0000
T	-0.038107	0.004623	-8.243039	0.0000
T*T*T	-8.97E-05	1.32E-05	-6.788864	0.0000
C	0.166699	0.012556	13.27673	0.0000

R-squared	0.957869	Mean dependent var	0.120095
Adjusted R-squared	0.950847	S.D. dependent var	0.055433
S.E. of regression	0.012290	Akaike info criterion	-5.797136
Sum squared resid	0.002719	Schwarz criterion	-5.598765
Log likelihood	67.76850	F-statistic	136.4134
Durbin-Watson stat	1.095047	Prob(F-statistic)	0.000000

$$\left(\frac{1}{Y}\right) = 0.16669 - 0.038107 * t + 0.003783 * t^2 - 0.00000897 * t^3$$

وباستخدام النموذج في التنبؤ نجد:

الجدول 71: التنبؤ باستخدام السلاسل الزمنية

Y	$1/Y$	
4,99859789	0,2000561	**2012**
5,23239143	0,1911172	**2013**
5,65522897	0,1768275	**2014**
6,38370674	0,1566488	**2015**
7,68977007	0,1300429	**2016**

المصدر: الدراسة القياسية التي قام بها الباحث.

باستخدام السلاسل الزمنية نجد أن نسبة الفقر ستزداد مستقبلا، نتيجة للأسباب التي تم ذكرها من قبل، بالإضافة إلى انخفاض جدوى الآليات الاجتماعية في مكافحة هذه الظاهرة، (نتائج الدراسة بالتفصيل تظهر في الملحق الرابع).

خلاصة الفصل الرابع:

إن تحديد مدى فعالية البرنامج في تخفيض نسبة الفقر، يتطلب منا معرفة مدى نجاح البرنامج في تحقيق الأهداف الرئيسية التي حددت له، باعتبار أن رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يؤديان بالضرورة إلى تخفيض نسبة الفقر.

لقد عرفت جميع المؤشرات المرتبطة بمستوى معيشة السكان في الجزائر تحسنا خلال الفترة التي تزامنت مع تطبيق البرنامج التكميلي والبرنامج الخماسي للفترة من 2005-2014، فعلى سبيل المثال ازداد نمو الاستهلاك الفردي بمقدار 3.6 %، ويرجع ذلك إلى الزيادة التي شهدها الدخل التصرفي الفردي الذي ارتفع بمعدل 5.4 % خلال نفس الفترة، نتيجة زيادة حجم الأجور بمقدار 5.2% خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وإلى 14.66% خلال البرنامج الخماسي. كما شهد كل من قطاع التعليم والصحة بعض التحسن مما كان له أثر على تخفيض نسبة الفقر.

عموما نجد أن النتائج المحققة خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي ساهمت في تخفيض نسبة الفقر في الجزائر، لكنها لم تقضي عليها حيث أن مؤشر حد الفقر العام قدر سنة 2011 بـ 5%. وبفضل الانجازات المحققة استطاعت الجزائر أن تحقق أغلبية أهداف الألفية للتنمية قبل موعد 2015.

غير أن الآليات الاجتماعية لم تكن فعالة في القضاء على ظاهرة الفقر في الجزائر، ونجد أن دور صندوق الزكاة في القضاء على الفقر لازال محدودا جدا ومازال بحاجة إلى التعزيز، كما أن هناك تحديات تواجه جهود مكافحة الفقر في الجزائر.

وعند بناء نموذج قياسي لهذه الظاهرة وجد أنها تتحدد بمجموعة من المتغيرات، وهي نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي، نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية من العالم الخارجي، بالإضافة إلى المتغير الثالث وهو نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي، وكان لهذه المتغيرات التأثير الأكبر على ظاهرة الفقر في الجزائر.

الخاتمة

إن ظاهرة الفقر لم تعد ظاهرة ساكنة كما كان في الماضي، ولكنها أصبحت حادثة متحركة دائمة التغير والتبدل، خاصة في ظل الظروف الدولية التي تتسم بالعولمة. وتؤدي هذه الظاهرة إلى عرقلة سير عجلة التنمية، والتأثير بشكل كبير على الجانب الاقتصادي والاجتماعي بها، وتفاقم هذه الظاهرة يرجع إلى عدة أسباب تكون دافعا قويا لديمومتها، كما يترتب عليها آثارا تؤثر على التنمية الاقتصادية.

من هذا المنطلق تسعى الدول للقضاء على الظاهرة من خلال تصميم خطط، سياسات، برامج واستراتيجيات لمكافحة هذه الظاهرة، لذا كانت إشكالية دراستنا تدور حول هذه الجهود المبذولة في الجزائر خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي للفترة 2005-2014، من هنا قسمنا دراستنا إلى أربعة فصول، وتوصلنا في الفصل الأول إلى أن الفقر ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد تجمع بين فقر الدخل، والفقر البشري. وتمّ قياس هذه الظاهرة من خلال جملة من المؤشرات أهمها: خط الفقر، نسبة الفقر، فجوة الفقر ومؤشر الفقر البشري. كما تناولنا العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي والفقر وكيف يؤثر النمو الاقتصادي على الفقر.

ثمّ تناولنا في الفصل الثاني تجربة كل من ماليزيا والصين حيث استطاعت هذه الدول أن تخفض من نسب الفقر بشكل كبير. كما تناولنا تجربة بنك الفقراء في بنغلاديش وما حققه في خفض معدلات الفقر، خاصة عند فئة النساء التي تعتبر أكبر شريحة معرضة للفقر.

وفي الفصل الثالث تطرقنا إلى حالة الجزائر من خلال تحديد حدود الفقر وأسبابه، بالإضافة إلى تحديد خصائص الفقراء، ومحددات الفقر وتطوره خلال فترة الدراسة. كما ركّزنا على السياسات الاقتصادية والاجتماعية في ظل البرامج التنموية، التي كان هدفها الأخير هو تخفيض نسبة الفقر، وحاولنا في الفصل الرابع والأخير تقييم ما حققته هذه السياسات في ظل هذه البرامج. كما حولنا على ضوء نتائج النموذج القياسي إعطاء نظرة مستقبلية للفقر في الجزائر.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولي: تمّ التأكد من صحة هذه الفرضية، حيث توجد علاقة بين التنمية البشرية والحد من مشكلة الفقر، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الفقر هو المؤشر الرئيسي للتنمية البشرية.

الفرضية الثانية: تمّ التأكد من صحة هذه الفرضية بحيث أن السياسات الاقتصادية في الجزائر أدت إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تخفيض نسبة الفقر في الجزائر إلاّ أن بعض سمات هذه الظاهرة (مشكلة السكن، المستوى التعليمي، نوعية الخدمات الصحية والدخل)، والتي تساهم إسهاما كبيرا في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر لا تزال موجودة في المجتمع الجزائري.

الفرضية الثالثة: تمّ التأكد من صحة هذه الفرضية، بحيث أن سياسة التضامن الوطني في الجزائر تساهم في الإعانة المباشرة للفقراء ولو بشكل محدود، كما يساهم صندوق الزكاة في خفض معدلات الفقر لكن بشكل محدود.

الفرضية الرابعة: تمّ التأكد من صحة هذه الفرضية بحيث أن هناك إمكانية كبيرة لاستفادة الجزائر في مواجهة مشكلة الفقر من خلال تجارب بعض الدول كماليزيا، الصين وبنغلاديش التي استطاعت أن تخفض من ظاهرة الفقر. ومن خلال هذه التجارب نجد أن أسباب عدم تحقيق نتائج جدا ايجابية في التخفيف من حدة الفقر في الجزائر، ترجع إلى انخفاض حجم المشاريع الصغيرة، والإقراض المتناهي الصغر، بالإضافة إلى الدور المحدود لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا المجال، مقارنة بالتجارب المذكورة.

الفرضية الخامسة: تمّ التأكد من صحة هذه الفرضية بحيث أن نجاح الجزائر بخفض معدلات الفقر مرتبط باستقرار السياسة الاقتصادية الكلية للجزائر، مع ضرورة تبني حزمة من السياسات والإصلاحات المؤسسية والتنظيمية. حيث أن ارتفاع نفقات التسيير كان سببه الأول الزيادة في قيمة التحويلات الجارية، والمتمثلة أساسا في الإعانات الاجتماعية والتحويلات الجارية إلى الأسر نقدا أو عينا، للتخفيف من الأعباء المالية المتعلقة بمخاطر اجتماعية معينة، والسبب الثاني إلى ارتفاع الأجور إما بسبب زيادة مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الحكومي، أو تعديل شبكة الأجور. كما تبنت الجزائر مجموعة من السياسات التنظيمية والإدارية التي ساهمت في تخفيض نسبة الفقر، وتحقيق بعض أهداف الألفية، إلاّ أن توازن الاقتصاد الجزائري يبقي حبيس أسعار البترول الخام والتي تتأثر مباشرة بتقلبات أسعاره.

فرضيات الدراسة القياسية: تمّ التأكد من صحة الفرضية الأولى، بحيث توجد علاقات ارتباط متباينة القوة والاتجاه وذات دلالات معنوية بين الفقر وبين المتغيرات المفسرة والمؤثرة عليه.

كما تم التأكد من صحة الفرضية الثانية، بحيث توجد علاقات ارتباط متباينة القوة والاتجاه وذات دلالات معنوية بين المتغيرات المفسرة وبعضها البعض. وتم التوصل إلى نموذج انحدار يتصف بقدرات تفسيرية وتنبؤية وذات دلالات معنوية يمكن الاعتداد بها، ولقد تمثلت أهم المتغيرات المؤثرة في هذا النموذج كالآتي:

- ✓ **المتغير X_4 :** (نسبة إجمالي الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي) أثر هذا المتغير إيجابا على نسبة الفقراء، مما يعني أن الإنفاق على الصحة وتحسين مستوى الصحة في الجزائر لم ينعكس على تخفيض نسبة الفقر في الجزائر.

- ✓ **المتغير X27:** (نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية)، يؤثر هذا المتغير تأثيرا ايجابيا على الفقراء.
- ✓ **المتغير X33 :** (نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي) يؤثر هذا المتغير سلبا على الفقراء، لأن زيادة الواردات ينتج عنه تغطية الطلب المتزايد من طرف الأفراد، الأمر الذي يساعد على خفض نسبة الفقراء.

نتائج الدراسة:

– إن مؤشر خط الفقر المطلق يختلف عن مؤشر خط الفقر المدقع في قياس الفقر بأي مجتمع، كما أن اختلاف حجم فجوة الفقر من مجتمع إلى آخر، يرجع بطبيعة الحال إلى طبيعة النمو الاقتصادي، وآليات توزيع ثمار هذا النمو في المجتمع.

– تبيّن الدراسة أن هناك بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها واستخدامها للحكم على الفقر.

– وجود علاقة وثيقة بين نظريات النمو والفقر من جهة أخرى.

– يعتبر الإقراض متناهي الصغر أداة تنموية قوية يمكنها الوصول إلى أفقر الفقراء، ورفع مستوياتهم المعيشية والإسهام في نمو الاقتصاد، إلاّ أن دوره في الجزائر يبقي ضعيفا.

– كانت معدلات الفقر النقدي والفقر البشري مرتفعة بشكل كبير في الجزائر خلال الفترة 1988–1995 نتيجة تراجع أسعار النفط، والانتقال إلى اقتصاد السوق وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي.

– معدلات الفقر انخفضت مع بداية الألفية وخلال تطبيق البرامج التنموية للفترة 2005-2011 ووصلت في المتوسط إلى5.31 %، كما انخفض معدل الفقر البشري نتيجة تحسن مؤشراته، ووصل خلال نفس الفترة نسبة 16.36 %.

– استطاعت الجزائر أن تحقق أغلب أهداف الألفية قبل موعدها المحدد في سنة 2015، حيث نجد أن الجزائر حققت هدف تخفيض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا للفترة 1990-2015 سنة 2004، كما تناقص عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار إلى النصف، ويتوقع أنه بحلول عام2015 عدم وجود سكان يعيشون تحت هذا الخط. غير أنه عند أخذ عتبة الفقر عند 2 دولار نجد أن الجزائر حققت معدلات 0.7 % للفترة 1988-2004، وبالتالي نجد أن الجزائر ما زالت بعيدة عن تحقيق هدف 2015. كما أنها مازالت بعيدة عن تحقيق الهدف الخاص بمؤشر خفض نسبة الأطفال الأقل من خمسة سنوات ناقصي الوزن.

– عموما نجد أن الانخفاض في معدل الفقر يبقي مؤقتا وغير مستداما، نتيجة مواصلة الجزائر بالاعتماد على مورد واحد في إيراداتها وهو البترول. كما أن التحسن الذي سجل في معدلات البطالة لم يكن نتيجة إنشاء مناصب دائمة، حيث أن نسبة كبيرة من مناصب الشغل الجديدة هي مناصب مؤقتة.

التوصيات:

بناءاً على ما توصلت إليه هذه الدراسة، ندلي بالاقتراحات الآتية:

- ضرورة الأخذ بالحلول الإسلامية (الزكاة) للقضاء على الفقر في الجزائر، وذلك من خلال تفعيل دور الزكاة (إطلاق بنك أو مؤسسة أو وزارة للزكاة والأوقاف). وأن يكون الاقتراب المؤسساتي للزكاة مندمجا في النظام المالي للدولة.

- ضرورة توخي العدالة في توزيع الدخل والثروة القومية بين ولايات الجزائر المختلفة، دون تخصيص جهات بعينها تحظى دائماً بمشاريع التنمية.

- الطريق إلى محاربة الفقر يبدأ بخطوات صغيرة، من خلال توظيف مختلف الأفكار والإبداعات والبحث العلمي، لإيجاد سبل جديدة لمساعدة الغير، بما يعود بالنفع على المجتمع ويساهم في عملية التنمية الاقتصادية، وإنشاء وتطوير مشروعات جديدة تحاكى تجربة بنك «جرامين».

- تقوية وتدعيم الإدارات المعنية بتنفيذ مشروعات وبرامج محاربة الفقر، على أن تكون هذه المشروعات في شكل حزم متكاملة ومتناسقة وتشمل مشروعات الائتمان الريفي والحضري، ومشروعات كثيفة العمالة والتدريب المهني الريفي.

- تدعيم وتقوية المصارف المتخصصة والمؤسسات التمويلية، حتى تتمكن من المساهمة في مناهضة الفقر.

- تشجيع القطاع الخاص في دعم برامج مكافحة الفقر على المستويين المحلي والقومي، من خلال نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية.

- تقديم برامج الدعم الاجتماعي للمعاشين والفئات الضعيفة والطلاب، بالإضافة إلى توفير شبكات الضمان الاجتماعي للفقراء، لما لها من دور مهم في رعاية الذين لا تتاح لهم الفرص الكافية لتوفير سبل المعيشة، ولأن عمل شبكات الضمان الاجتماعي تعتمد على الإمكانيات المتيسرة لذلك من المفيد أن تحول لها أموال الزكاة والصدقات.

- رصد اعتمادات مقدرة من موارد الدولة لترقية التعليم من خلال الاعتماد على التعليم التقني والمهني، مع ربطه بالتدريب والتأهيل، بالإضافة إلى النهوض بقطاع الصحة من خلال تطوير التنمية البشرية والمادية والبرامج الصحية.

- إعادة النظر في سياسات السكن المنتهجة، وذلك بالاعتماد على طريقة تأجير السكنات، وإضفاء نوع من الشفافية تكون أكثر وعيا وانفتاحا على مختلف الشرائح الاجتماعية.

- تغيير القناعات والاهتمامات من خلال تعويد أطفالنا ومنذ الصغر على الاهتمام بعظائم الأمور وتحميلهم المسؤولية، وحجز مكان لهم في مراكب الرجال من خلال الاهتمام بالثقافة والعلم.

- إتقان المهارات باعتبار أن الفرد في المجتمع يجب أن يكون متمرساً ومتعلما لكثير من الفنون والمهارات المتعددة، مما يؤهله ليكون فاعلا ومؤثرا في مجتمعه.

في الأخير يمكن القول أن محاربة ظاهرة الفقر تحتاج إلى عدة فكرية من مفرداتها القدرة على الابتكار، الإبداع، الإنتاج، تغيير القناعات، وتحويل الأفكار إلى أعمال مفيدة.

آفاق الدراسة:

التوجه نحو المقاربة المتعددة الأبعاد لقياس الفقر في الجزائر لا سيما نظرية المجموعات الغامضة، وعلى مبدأ الأنتروبي" الارتداد إلى الخلف" لأنها أكثر دقة لحساب وتفسير هذه الظاهرة، بدلا من الاعتماد على المقاربة النقدية التي أثبتت محدوديتها.

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

- الكتب باللغة العربية:

1. ابن رشد القرطبي، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، دار ابن حزم، بيروت، ج1، 1981.
2. ابن مفلح الخبلي، **المبدع في شرح المقنع**، بيروت، ط 1، 1994.
3. احمد واعظي، ترجمة حيدر حب الله، **المجتمع الديني والمدني**، سلسلة المعارف الفكرية، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت ، لبنان، 2001
4. أدوني مانسفيلد وناريمان بيرافيش، **علم الاقتصاد**، مركز الكتاب الأردني، عمان، 1988.
5. أديب نعمة، تعريف الفقر وقياسه في دول مجلس التعاون، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، 2008.
6. إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاديات التنمية: نظريات التنمية والنمو**، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، بدون سنة نشر.
7. بن حمودة سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الملكية للطباعة والإعلام، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006.
8. البيلاوى حازم، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1985.
9. ثابت محمد ناصر وآخرون، كمال رزيق وآخرون، **نظام الزكاة وإشكالية محو الفقر: مؤسسات الزكاة في الوطن العربي**، دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة الفقر ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
10. جورج القصيفي ، محمد عابد الجابري وآخرون، **التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون**، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
11. جون بانيس ترجمة أحمد رمو، **أسس التعامل والأخلاق للقرن الحادي والعشرين**، دار علاء الدين للنشر والطباعة، سوريا، دمشق، ط2 ، 2006.
12. جون كينث جالبريت، ترجمة احمد فؤاد بلبع، مراجعة إسماعيل صبري عبد الله، **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**، سلسلة عالم المعرفة، دمشق، سبتمبر. 2000.
13. جون كينيث، ترجمة احمد فؤاد، **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت 2000 .
14. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة العاشرة، بيروت، 2008.
15. الدار المختار، بهامش حاشية ابن عابدين المسماة رد المختار على الدار المختار، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط2، 1987.
16. رضا العدل، فرج عزت، **محمد بسيوني، التنمية الاقتصادية**، جامعة عين شمس، مصر، دون سنة النشر.

17. روبرت هيلبرونر، ترجمة دانيال رزق، **ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1994.

18. السباعي مصطفى، **اشتراكية الإسلام**، دار المطبوعات العربية، دمشق، ط2، 1960.

19. ستيفن بارنت وآخرون، **التمويل الفعال للتعليم: دور القطاعين العام والخاص**، منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1998.

20. سليمان المنذري، **سوق رأس المال: خصائصه ودوره في التنمية الاقتصادية**، كتاب الأهرام الاقتصادي، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، 17 جانفي 1994.

21. شوقي أحمد دنيا، **تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي**، نقلا عن نهاية الإمام المحتاج للإمام الرملي، ج 6، بدون سنة نشر.

22. صباح جرجيش وياسمين سعدون، **تطور مستوى المعيشة في العراق**، وزارة التخطيط، بغداد، 1985.

23. صقر حمد صقر، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2004.

24. الصيرفي محمد، **المسؤولية الاجتماعية لإدارة الأعمال**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر،2007.

25. طارق فاروق الحضري، **الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر**، بدون ناشر، 2003.

26. عبد العزيز عبد الله القطيفي، **النمو الاقتصادي، نظريات النمو : الديناميك والمنهج الرياضي**، دار الكتب للطباعة و النشر، بغداد، 1999.

27. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003/2002.

28. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003/2002.

29. عبد الكريم الخطيب، **السياسة المالية في الإسلام** ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1961.

30. عبد الكريم الخطيب، **السياسة المالية في الإسلام**، دار المعرفة ، بيروت، بدون سنة نشر .

31. عبد المجيد مزيان، **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون: أسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي**، دراسة فلسفية اجتماعية، منشورات المدرسة الوطنية لاتصال النشر والإشهار، 2002.

32. عبد الوهاب بن الحاج كيا، **مسلمو ماليزيا بين الماضي والحاضر**، منشورات كلية الدعوة ، طرابلس، 1993.

33. عبد لله بن دعيدة، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، بحوث الندوة الفكرية التى نضمها المركز الوطنى للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، فبراير 2005.

34. عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، دار جديد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

35. علي حرب، **تواطؤ الأضداد: الآلهة الجدد وخراب العالم**، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، لبنان، ط1، 2008.

36. علي عبد القادر علي، **الفقر : مؤشرات القياس والسياسات**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.

37. علي عبد القادر علي، حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، 2005.

38. علي عزت بيجو فيتش، **الإسلام في الشرق والغرب**، مؤسسة الصادق لطباعة والنشر، ط1، طهران، 1994 .

39. عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة، القاهرة، 1971.

40. عوف محمد الكفراوي، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

41. كريمة كريم، **دراسات في الفقر والعولمة**، مصر والدول العربية، المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

42. لسان العرب، الجزء الخامس، ص 3444، القاموس المحيط، الجزء الثاني، ص 111، المصباح المنير، الجزء الثاني، بدون سنة نشر.

43. مارتفيل وآخرون، ترجمة محمد فتحي صقر، **النمو مع المساواة** ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1996.

44. مالك بن نبي، **مشكلات الحضارات**، مجالس دمشق، دار الفكر، دمشق، 2005 .

45. مالك بن نبي، **مشكلة الحضارات: بين الرشاد والتيه**، دار الفكر، دمشق، 2002.

46. مجموعة من الخبراء، **التنمية الريفية والمحلية: وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.

47. محمد السيد سليم، **الفكر السياسي لمحاضر محمد، برنامج الدراسات الماليزية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

48. محمد السيد سليم، رجاء ابراهيم سليم، **الأطلس الأسيوي**، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 2003.

49. محمد الصقور وآخرون، **دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية**، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان، 1996.

50. محمد الصقور، **السياسات الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية**، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، 1996.

51. محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، مطبعة دحلب، الجزائر،1993.

52. محمد جواد رضا، **التعليم والتغيير الاجتماعي في البلدان العربية**، منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1998.

53. محمد حسن باقر، **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996.

54. محمد كاظم المهاجر، **الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي** ، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

55. محمد كاظم المهاجر، **الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج**، الأمم المتحدة، الإسكوا، نيويورك، 1996.

56. محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2005 .

57. معتز سلامة ، **الآليات الاجتماعية لنشوء الفقر ومعدلاته في الدول العربية: الفقر في الوطن العربي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005.

58. منصور احمد إبراهيم، **عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة**، سلسلة أطروحات دكتوراه (66)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي، بيروت، 2007.

59. موسوعة الدكتور محاضير محمد، **التحدي**، المجلد الثاني، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2003.

60. موسوعة الدكتور محاضير محمد، **العلوم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان**، المجلد السابع ، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2003.

61. موسوعة الدكتور محاضير محمد، **ماليزيا**، المجلد الخامس، الجزء الثالث ، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2003.

62. ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2006.

63. ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسين، محمود حامد محمد، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

64. ناثانيل جولد برج، **قياس أثر التمويل الأصغر: حصر للمصادر المعروفة**، سلسلة منشورات مؤسسة غرامين، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.

65. نادية جبر عبد الله حسن، **الفقر وقياسه: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة**،دار فرحة للتوزيع والنشر ، مصر، 2004.

66. نامق صلاح الدين، **قادة الفكر الاقتصادي**، (دار المعارف ، القاهرة،) 1978.

- الكتب باللغة الفرنسية:

-Les Ouvrages :

1. Abdelhamid Ibrahimi(1991) , l'économie Algérienne D' hier A Demain , OPU, Alger.
2. Abdelmajid Bouzidi(2000), les années 90 de l'économe Algérienne, ENAG, Alger.
3. Benachenhou Abdellatif (1982), La Migration Rurale en Algérie, Editions de l'entreprise nationale de l'imprimerie commerciale, Alger.
4. Nicolas Sirven (2007), de la pauvreté à la vulnérabilité, pauvreté et stratégie de survie, monde en développement, N° 4, Tome 35, Belgique.

5. Sarah Marniesse (1999) , note sur les différentes approches de la pauvreté: division de la macro économie et des études, département des politiques et études, L Agence Française de développement, France.

- الكتب باللغة الانجليزية:

-The Books:

1. Abdul Aziz Muhammad(1997) , Zakat and rural development in Malaysia, Kuala Lumpur, Berita publishing.
2. Anthony Barnes Atkinson (1989), poverty and social security, London Harvester, New York.
3. Karima Korayem (2002), poverty in Egypt, center of Economic and financial reaserch studies, Cairo.
4. Anupama MHsya(2007), population pressure on resource and population Resource Regions. The Association for geographical studies, shaheed Bhagatsingh college, university of Delhi.
5. Bakari Musa(1999) , The Malay Dilemma Revisited: Race Dynamics in Modern Malaysia, San jose, New York.
6. Chamhuri siwar (1992), Rural development and poverty alleviation: The impact of integrated agriculture development projects, Sabah institute of development studies, Malaysia.
7. Chamhuri siwar (1992), Rural development and poverty alleviation:The impact of integrated agriculture development projects, Sabah institute of development studies, Malaysia.
8. Där delar tolv (1990), On measurement of poverty , Published for Sameeksha Truth by oxford university Press, Bombay.
9. Derman AbdulAziz (1999), Socio cultural development in Malaysia, Ministry of culture: youth and sport, Kuala Lumpur, Malaysia.
10. Discon and Macarov (1998), poverty :A persistent global reality Rutledge, Oxford university press, New York .
11. Frank Alan Cowell (1995), Measuring inequality, handbook in economic series, 2 edition, London.
12. Grove Linda A(2006), Chinese economic revolution, lanham and Littlefield publishers, China.
13. Guo Xi bao and Yi Juan (2006), China's one child policy be changed, Wu Han university economic developments research center.
14. Ibrahim Abu Sabah, The human resource perspective towards Achieving vision 2020, Institute Teknology Mara , 1999.
15. Jannat Ara PARVEEN (2009), evaluate the sustainability: isus of interest free micro finance, Edition of institutions in rural development and poverty Alleviation, Bangladesh.

16. Jean Marc Ela, Séminaire sur les valeurs humans et la coopération International : une réflexion fondamentale et mise en pratique , Ovral, Belgique, 2629 Juillet 1998.
17. Jomo Kwame Sundaram and Ishak (1986), Development policies and Income inequality in peninsular, Malaysia, kuala lumpur, Institute 2000 of advanced studies, university of Malaya.
18. Just Fooland, Jack Parkinson and Rais Saniman(2003), Growth and Ethnic Inequality, Malaysia New economic policy, Sanon Printing corporation SDNBHD, Kuala Lumpur.
19. Leibenstein (1957), Rostow (1960), Economic Backward and economic growth school of economic and social studies. New york.
20. Lorenzo giovanni Bellu, Paolo liberti (2007),L ' impact des politiques de la pauvreté, définition de la pauvreté , Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO).
21. Mahathir Mohamad (2000) , Island and the muslim ummah, pelanduk publications, Kuala Lumpur, Malaysia.
22. Mahathir Mohamad(1996), The Malay Dilemma, Published by Times Books International, Singapore.
23. Mehmet, Ozay (1986), Development in Malaysia : poverty , wealth and trusteeship, London.
24. Michael Lipton and Ravallion Lipton and Ravallion (1993), poverty and policy, the world bank, Washington.
25. Michael Todaro(1995), Economic development Ed, New York university.
26. Milton Friedman (1972) , social security : universal or selective, American Enterprise Institute of public reaserch, Washington.
27. Moha Asri Abdullah (2009), Urbain poverty : a case study of Malaysia, First Islamic university, Malaysia.
28. Mohamed Izamb, Mohamed Yusof , Instrument of zakat Report, Asnaf Zakat, Selangor.
29. Mohammed Aslam, Hanef Ahmed, Kamel Meera (2008), poverty with many faces : a case study with Malaysia International Islamic university, Edition 1, Malaysia.
30. Nafzinger Wayne (1990), The economies of developing countries (2nd edition) prentice Hall, London.
31. Paraveen J.A sustainability(2009), isus of interest free micro finance , Edition of institutions in rural development and poverty Alleviation, Bangladesh.
32. Ragnar Nurkse (1953), problems of capital formation in underdeveloped countries, oxford, Basil and Basil Blackwell.
33. Rajah Rasiah(2011), Malaysia economy : unfolding growth and social change, oxford university press, First published, Malaysia.
34. Rajah Rasiah(2013), Malaysia Economy : unfolding growth and social change, oxford Pess, Malaysia.

35. Ramon Navarthan, Managing the Malaysian Economy, challenges and prospects Pelanduk publications, , Kuala lumpur, 1997.
36. Ravallion Martin (1992), poverty caparisons, A guide to concepts and Methods, The world Bank , Washington.
37. Rugayah Mat. Tinand Mohamad Haji Alias(2007), The effect of price liberalization and Market Reforms on the poverty situation of farm communities and rural families, in United Nations ESCAP, Bangkok , Tailland.
38. Snodgrass Donald (1980), Inequality and economic development in Malaysia, Oxford university press, New York.
39. Syamaprasad Gupta (1977) , A model of income distribution and growth, world Bank, John Hopkins university press, London.
40. Tadaro (1977). mydral (1965), Economic development : A introduction to problems and policies in global perspective, E,w low, London.
41. Virginia Matheson Hooker(2003), a short story of Malaysia, linking East and west Australia, Allem x unwin, Malaysia.
42. wang, Dewen(2007), Migration and poverty alleviation in China, IOM, Geneva.
43. Wei Dao Nan, people commune , report China encyclopedia wisdom Bank 2008.
44. William Baunal (2003), Economics principals and policy, sixth edition, London.
45.Wu Guobao(2008), Policy on subsidized poverty loans in China: a discussion, rural development Institute Chinese academy of social sciences, Beijing.

ثانيا: الرسائل العلمية:

- باللغة العربية

1. إبراهيم العيسوي، **مناهج قياس التنمية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1997.
2. بوفليح نبيل: **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، 2005.
3. دلال بن طبي، **وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2004/2003.
4. شيرين بشرى غالي، **ظاهرة الفقر الريفي ودور المنظمات الفقراء في القضاء عليها**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، 2006.
5. عصام الطاهر، **قياس وتحليل أثر برامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1999.

- **Les thèses:**

1. BENFARHAT. S, Niveau de vie des ménages, développement humain et bonne gouvernance démocratique : les fondements philosophiques et les indicateurs de mesure », thèse de doctorat d'état en science de gestion, faculté des sciences économiques et de gestion, université de setif, 2007 .
2. Maliki Samir B E, Quantification de la relation pauvreté – Eau des ménages algériens : Application d un modèle indiciaire, " Thèse de doctorat en science de gestion, faculté des sciences économiques et de gestion, université de Tlemcen, 2007/2008.

ثالثا: أبحاث ودوريات

- باللغة العربية:

1. بدر صالح عبيدة محمد، "**النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع عشر ، القاهرة، 1996.
2. رسالة الوكالة، مجلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد 01 ، الجزائر، 2007.
3. سلطان بلغيث، **الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر**، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، 2 يناير 2007، WWW.ULUM.NL بتصرف.
4. مجلس الوزراء، **استراتيجيات التصدي لمشكلة الفقر** ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلة تجارب دولية، العدد الثاني، القاهرة، 2003.
5. محمد النوري، **معالم البديل الاقتصادي الإسلامي**، مجلة الإنسان، العدد 8، السودان، 1992.
6. محمد صالح عبيدة، **النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة الثامنة، العدد السابع عشر، القاهرة، 1996.

- باللغة الفرنسية:

- **Les Articles:**

1. Agence de développement social, bilan des réalisation des programmes, ceres par l ADS selon le genre, programme notifies au titre de la période 2006 au 2010, DEP/mai2011.
2. Agence de développement social, Programme d'appui au développement socio économique, Local du Nord Est Algérien: évaluation des besoins en formation de l'Agence de développement social, département des opérations du projet D.O.P, référence marché de service 001/ADP/ 06, LOTS N°1. 2009.

3. Bachir boulahbel, la dynamique de la pauvreté en Algérie, paupérisation des société magrébine, volume4, CREAD ,2006.
4. HENNI Saïda(2006), pauvreté de capacité et développement durable en Algérie, paupérisation des société Maghrébines, volume 4, CREAD.
5. Office National des statistiques, notification des maladies, 26/07/2012.
6. Omar Bessouad, la stratégie de développement rural en Algérie, options Méditerranéennes séries A Montpellier CIHEAM, N°71, 2006.
7. OMS , rapport sur la santé dans le monde, Organisation Mondiale de la santé, Genève, 2006.
8. Office national des statistiques, rétrospective des comptes économiques 1963 a 2010, séries E: Statistiques économiques, N166, Alger, novembre 2011.
9. Berkane Youcef, Moussaoui Abdenour: « La politique du renouveau rural en Algérie : un essai d'évaluation », Revue des sciences économiques, de gestion et sciences commerciales, Université de Msila, N°8, 2012.

- باللغة الانجليزية:

-Periodicals:

1. Amartya Sen, poverty an ordinal approach to measurement, econometric, vol 44, N° 2, march 1976.
2. Amba amual (2006), pauvreté multi dimensionnelle au Congo: un approche non monétaire, document de travail TD N °13/2006, bureau d application des méthodes statistiques et informatique, Congo.
3. Datt, Gaurav, Ravallion Martin, Has India economic Growth become More propoor in the wake of economic reforms?. Policy research, working paper N° 5103, The world Bank, development research group, October 2009.
4. Ellis, F and Mdoe.N (2006), livelihood and rural poverty reduction in Tanzania, world development, Vol 31, N° 8.
5. Martin Ravaillion (1992), poverty caparisons, A guide to concepts and Methods, The world Bank , Washington.
6. Martin Ravaillion (1996), comparaison de la pauvreté : concepts et méthode " étude sur la mesure des niveaux de vie, document de travail, N°22, Banque Mondiale, Washington.
7. Thang sheng jun, thinking of the poverty problem of Chinese country side in new period, journal of yunnan finance and economic university, Vol 21, N°42007, 1993.
8. Tu tai ying, china's anti poverty : the view points of development theory , journal of NGO 3, 2007.

رابعا: المؤتمرات والندوات

- باللغة العربية:

1. أحمد ابريهي العلي، **في سبيل إزالة الفقر**، "**مفاهيم وآراء**" ورقة مقدمة بمناسبة الأسبوع العالمي **للتخفيف من الفقر**، بغداد، 1988.

2. بوشامة مصطفى، محفوظ مراد، **ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها، آثارها**، ندوة دولية حول **تجارب مكافحة الفقر في العلمين العربي والإسلامي**، جامعة جامعة سعد دحلب، البليدة، 13 جويلية 2007 .

3. خالفي علي، **علاقة التنمية البشرية بجهود محاربة الفقر لدى المنظمات الدولية**، أبحاث ندوة :**تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي**، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13 جويلية 2007.

4. محمد عبد الله الرفاعي، **معوقات بيانات قياس الفقر**، المؤتمر الإحصائي العربي الأول حول الفقر، عمان، 2007.

5. ناصر مراد، **تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر**، مداخلة في مؤتمر :**تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والاسلامي**، 13 جويلية 2007، جامعة سعد دحلب، البليدة.

6. عبيرات مقدم، العايب عبد الرحمن، **القياس الكمي لمؤشرات الفقر في إطار مسبباته واستراتيجيات مكافحته:** إشارة إلى تجربة ماليزيا، ندوة دولية حول **تجارب مكافحة الفقر العالمي العربي والإسلامي**، جامعة سعد دحلب، البليدة ، 13 جويلية 2007.

7. كنتوش عاشور، قورين حاج قويدر، **مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية والتقارير الرقمية**، ندوة دولية حول **تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي**، جامعة سعد دحلب، البليدة ، 13 جويلية 2007 .

- باللغة الانجليزية:

-Conference:

1. Gibbons, rural credit for reducing extreme poverty an overview of the project lkhtiar experience in penusular Malaysia: workshop in new direction to eradicate poverty in sabah, Kundasang 1214 December 1988, the institute of development studies, Sabah, 1994, Malaysia.

خامسا: التقارير

- باللغة العربية:

1. إحصائيات صندوق النقد الدولي خلال الفترة 2005 –2012.

2. البنك الدولي، **الفقر**، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 1990.
3. البنك الدولي، **تشخيص الفقر في الأردن**، نيويورك، 2001.
4. الديوان الوطني للإحصائيات: دراسة حول معدل البطالة خلال سنة 2012.
5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا: محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
6. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لـ PAS، 1998.
7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2005، الجزائر، 2006.
8. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير السداسي الأول 2005، الجزائر.
9. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، CGAP، **التأمين الأصغر : استراتيجية إدارة المخاطر**، موجز الجهات المانحة رقم 16، البنك الدولي، 2003 .
10. المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، تقرير حول تقييم المستوى المعيشي وقياس الفقر، (2005LSMS).
11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، **محاربة تغير المناخ**: التضامن الإنساني في عالم منقسم، 2007– 2008 نيويورك، 2008.
12. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **مكافحة وإزالة الفقر**، إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، 1997.
13. برنامج الأمم المتحدة الائتماني، **تقرير التنمية البشرية لعام 2007**، منشورات برنامج الأمم المتحدة الائتماني، نيويورك، 2007.
14. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **القضاء على الفقر**، إدارة الأمم المتحدة لخدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، 1999.
15. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2007.
16. تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، السودان، .2011.
17. تقارير مختلفة للتقرير الاقتصادي العربي، 2011،2010، 2009، 2008،2007،2006.
18. تقرير التنمية البشرية، 2012.
19. تقرير المركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية، الجزائر، 2005.
20. مجموعة من الباحثين، **دليل مؤشرات التنمية البشرية**، ورشة عمل حول مؤشرات التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، 2001.
21. معطيات وزارة الموارد المائية، 2012.
22. وزارة التضامن الوطني سابقا، **برامج مكافحة الفقر في الجزائر**، الجزائر، 2008.
23. وزارة الصناعة، **تاريخ الصناعة الجزائرية**، 30 أكتوبر2002.
24. وكالة التنمية الاجتماعية، دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية لسنة 2003، الجزائر.
25. وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، **إستراتيجية ترقية التشغيل و محاربة البطالة**، ملف صحفي، 2008.
26. وزارة المالية الجزائرية، 2012.

- باللغة الفرنسية:

-Rapport:

1. Bulletin du FMI , Septembre 1992.
2. CNES, commissariat à la planification et à la prospectives, 2007.
3. CNES, Rapport national sur le développement humain Alger, 2006.
4. Commissariat à la planification et à la prospective, la pauvreté en 2000 en Algérie, septembre 2004.
5. Conseil National économique et social, la maitrise de la globalisation : une nécessité pour les plus faibles, session plénière, Algérie, mai 2001.
6. Ministère de l'agriculture et du développement rural et ministère délégué chargé du développement rural, Conception et mise ouvre du projet de proximité de développement rural (PPDR), guide de procédures version du 7/06/03, 2006.
7. Ministère de la Santé et de la reforme Hospitalière, population et développement en Algérie: pauvreté, journée Mondiale de la population, bibliothèque EL HAMA, 12 juillet 2002, Alger.
8. Ministère de la Santé et de la reforme Hospitalière, Population et développement en Algérie, rapport National CIPD, 2003.
9. Organisation Mondiale de la sante, statistique sanitaire mondiales, Genève, 2011.
10. Office national des statistiques, rétrospective des comptes économiques 1963 a 2010.
11. PNUD, Rapport Mondial sur le développement humain, 1990-2006.
12. Programme des Nations Unies pour le développement, rapport Mondial sur le développement humain, 2000.
13. Rapport de synthèse, l'affinement de la carte de la pauvreté , Alger, mars 2006.
14. Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, établi par le gouvernement Algérien, Algérie, 2011.

- باللغة الانجليزية:

-Reports:

1. Amanah Ikhtiar Malaysia, AIM2012 Annual Report ,kuala lumpur.
2. Amanah Ikhtiar Malaysia, AIM2011 Annual Report, Kuala Lumpur.
3. Amanah Ikhtiar Malaysia, AIM2010 Annual Report, Kuala Lumpur.
4. Amanah Ikhtiar Malaysia, AIM 2009, Annual Report, Kuala Lumpur.
5. Amanah Ikhtiar Malaysia, AIM 2008 Annual Report, Kuala Lumpur.
6. Amanah Ikhtiar Malaysia, AIM2007 Annual Report, Kuala Lumpur.
7. Annual report of MARA in Malaysia, 2010.

8. Annual report of MARA in Malaysia, 2009

9. Annual report of MARA in Malaysia, 2008.

10. China Monthly statistics 2007, the statistical press, Beijing.

11. China state council, report on the work of the government, 2009.

12. China state council, report on the world of the government, Beijing, 2000.

13. China statistical year book, 2008.

14. China statistical yearbook, The china National bureau of statistics, 2011.

15. China statistics yearbook 2002.

16. Department for International development(DFID), Reducing poverty through private sector, development china's experience (1999-2007), 2007.

17. Department for International Development (DFID), Report of Hearings: Return of the Population Growth Factor, Its impact upon the Millennium Development Goals, London SW1A 2LW, January 2007.

18. Economic Planning unit, Mid term Review of the seven Malaysia Plan 19962000, Kuala Lumpur, National Printing Department, 1999 .

19. ESCAWA, A conceptual and Methodological Framework for poverty alleviation in the Escwa region, 1993.

20. FELDA acheivements and contributions, report Annual, Malaysia, 2010.

21. FELDA basic information, report Annual, Malaysia, 2010.

22. Human Development Report 2011, Sustainability and Equity: A Better Future for All, Explanatory note on 2011 HDR composite indices, Algeria.

23. human report development (20072008), United Nation development program, New York.

24. Human report development, United Nation development program, New York, 2006.

25. Laporan Tahuran 2009, Annual report of Mara in Malaysia.

26. Lembaga zakat Selangor, Collection distribution Report, January June 2011.

27. Malaysia, Eighth Malaysia Plan 2001-2005, Government of Malaysia, Kuala Lumpur.

28. Malaysia, First Malaysia Plan 1966-1970, Government of Malaysia, Kuala Lumpur.

29. Malaysia, Ninth Malaysia Plan 2006-2010, Government of Malaysia, Kuala Lumpur.

30. Malaysia, Second Plan 1971-1975, Government of Malaysia , Kuala Lumpur.

31. Malaysia, Seventh Plan 1996-2000, Government of Malaysia, Kuala Lumpur.

32. Malaysia, Sixth Malaysia Plan 1990-1995, Government of Malaysia , Kuala Lumpur.

33. Malaysia, Tenth Malaysia Plan2011-2015, Government of Malaysia , Kuala Lumpur.

34. Malaysia, Third Plan 1976-1980, Government of Malaysia , Kuala Lumpur.

35. Ministry of Education Malaysia , 2008, Annual Report, Kuala Lumpur.

36. Ministry of Finance Malaysia , 2000, economic report, Kuala Lumpur.

37. Ministry of Finance Malaysia, 2008 economic report, Kuala Lumpur.

38. Report annual of China agriculture to the year 2000, Washington, 1985.

39. Report about Amanah Ikhtiar , paper of Faculty of economic (USIM) 2009.

40. Report of Ministry of Agriculture, the people's republic of China , 2012.

41. Report of The world bank's, figure was much higher at about 800 millions due to poverty line differences, 2000.

42. See a speech of premier Wen Jiabao in a meeting with six presidents of universities, 20 /11/2006.

43. The world Bank, Attacking poverty, world development Report Washington, December 2000 −2001.

44. The world Bank, sharing the rising income in China, Washington, 1997.

45. The World Bank, World Development Indicators, 8 January 2013.

46. The world Bank, world development Report, 1990.

47. Toe oscal (1997), A gender analysis: Report prepared for the gender equality unit, swedish International development cooperation Agency (sida), Institute of development studies, university of Sussex.

48. UNDP, HDR (1996), oxford university press, New York.

49. UNDP.HDR (1997) ,Oxford university Press, New York.

50. UNRISD (1994), Briefing paper about structural adjustment in a changing world, Geneva.

51. WHO/UNICEF, Joint monitoring program for water supply and sanitation : coverage estimation improved drinking water in Algeria, 2012

52. World bank (1998) , Annual world bank: conference on development Economics, 1995. Edited by M Bruno and B Pleskovie, London.

53. world Bank(1978), staff working: The Measurement of spatial differences in poverty, The case of Peru, New York.

سادسا: الوثائق القانونية:

الدستور الاتحادي الماليزي.

سابعا: المواقع الالكترونية

- باللغة العربية:

1. أحمد مجدوب أحمد علي، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة**، دراسات وبحوث ديوان الزكاة السوداني على الموقع www.zakatsudan.org20/12/2007
2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 20042009، المجالات الرئيسية التي يشملها www.elmouradia.dz /arab/infos/actualité/htm 15/01/2009
3. البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 2، على الموقع التالي: www.premier. ministere.gov.dz/arabe/media/pdf 09022010.
4. تقرير البنك الدولي، ممارسة أنشط الأعمال في بنغلاديش عام 2012 ، 2011/11/21. على الموقع: http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/bangladesh
5. تقرير وزارة الفلاحة، المواطن الجزائري يتناول 285 كلغ من القمح سنويا ، المستقبل العربي يوم 02/11 /2013 ، على الموقع:http://www.elmustakbal.com/News/9407 /
6. سلطان بلغيث، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، على الموقع التالي:العد 32 2008/08/25www.ulum.nl
7. صندوق النقد الدولي، ترتيب الدول العربية بحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، افريل 2011، http://www.alamiya.org/index.php?option=com_content&view=article&id=410&catid
8. عيادي عبد القادر، لعريفي عودة، مؤشرات قياس رأس المال البشري، على الموقع التالي: /arabcontent/uploads/2012www.iefpedia.com
9. كمال حطاب، **دروس الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر**، ص 1304 .على الموقع التالي: www.kamalhattab.infoblogwpcontentuploads2007 12eco6 pdf
10. مجدي سعيد، تجربة مصرف الفقراء في بنغلاديش 2001/article 3, html.www.islamoline.net/Arabic/cortemporary/Economy/
11. مجدي عبد الفتاح سليمان، **دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي**، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 44، الكويت، 2002. على الموقع: www.alwaei.net.
12. معطيات اقتصادية عن ماليزيا، على الموقع:http://www.exxun.com/Malaysia/c_pp.html update 30/06/2012.
13. ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01، ص ص 3840 www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration 201 ar.pdf
14. منظمات الأعمال لم تسهم في رفع مستوى معدل النمو الاقتصادي، الشرق الأوسط: جريدة العرب الدولية، العدد 12320، 21 أوت 2012 على الموقع: http://www.aawsat.com/details.asp?section=58&article=691757&issueno=12320#.UrRYrk1
15. وزارة التجارة الجزائرية، 2012 على الموقع التالي: http://www.mincommerce.gov.dz
16. وزارة التربية والتعليم، انخفاض نسبة الأمية في الجزائر إلى 19.4% في عام 2011 على الموقع التالي: 10/11/2011 www.akhbarelyoumdz.com
17. Office National des statistiques, http://www.ons.dz/PERSONNEL.htm , mise a jours 1/12/2012.
18. وزارة السكن والعمران: حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2011، http://www.mhuv.gov.dz/ar/cherche.asp
19. وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية،http://www.marw.dz

Documents Electroniques:

1. Bank of Alegria, Bulletins statistique trimestriels 2012 sur : http://www.bankofalgeria.dz/pdf/Bulletin_21f.pdf, update: 1/12/2013
2. Banque Mondial (2002), Note Technique, Mesure et analyse de la pauvreté., www.worldbank.org/poverty/data.
3. Center for the study of living standards, productivity growth reduction in developing countries, Background paper prepared for the 2004, world employment Report the international labor organization, P16. (http// www.csls.ca/ reports/ 100305 poverty. Pdf (Download 13/03/2009)
4. China popin, white paper of china's development of anti poverty in real area, special report, 2003 www.cntv.cn /201111116/110629 shtml 11/06/2011
5. China Population below poverty line, http://www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=ch&v=69,update: 1 January 2011.
6. China's development oriented poverty reduction program(20012010), The state council leading group office of poverty alleviation and department , www.cpad,gov.cn /data/2006/1120/article 331605 htm (17/03/2008).
7. Donnée de ministère de finance algérienne , 2013, sur http://www.mf.gov.dz/index.php?mod=voir_cat&list_article_cat=15
8. Economy of Bangladesh, http://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_Bangladesh , update on 23 January 2013.
9. Grameen bank II , lessons learnt over quarter of a century, June 2011, www.grameen.info.org/ indx,php.option, Last update :01 January 2013.
10. Ministry of Agriculture, the people's republic of China , www.english.agri.gov.cn
11. OECD- FOA Agricultural Outlook 2013- 2022, http://www.oecd.org/site/oecd-faoagriculturaloutlook/highlights-2013-EN.pdf
12. Office National des statistiques , http://www.ons.dz/EMPLOIETCHOMAGE Quatrieme.html2011.update 10/01/2012
13. Office National des Statistiques, Premiers résultats de l enquête National sur les dépense de consommations de vie de ménages 2011, www.ons.dz,mis a jours 12/12/2013.
14. Official Bangladesh population clock, 2012. www.ikipidia.org, update on 23 January 2013.
15. Performance indicators and ration Analyses of Grameen bank, http://www.grameen.info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=32&Itemid= Last update: 01 January 2013.
16. Report of The world bank's, figure was much higher at about 800 millions due to poverty line differences, 2000. www.world_bank.org
17. Report of white paper on poverty reduction in rural area, www.cntv.cn/2011116/10765shtml 11/06/2011
18. Report of white paper on poverty, reduction in rural area, special poverty reduction programs, www.cntv.cn/110629.shtml update 11/06/2012.
19. Simon Maxwell (1999), The meaning and Measurement of poverty: update 12/02/2012. www.odi.org.ink/publications/briefing/pov3.htm
20. The state council leading group office of poverty alleviation and department, Introduction of institution , China, 2004, www.cpad,cn /data/2006/0303/ article 180 htm 20/02/2008.
21. World Development Indicators,2011, CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector rating , http://search.worldbank.org/all?qterm=raport%20of%20corruption%202011

22. Chinabusiness , China's GDP hits 47.2 trillion yan in 2011 people's daily online, www.englishpeople.com.cn/90778/7707270 html, last update: 17/01/2012
23. Indicators, Grameen bank, June 2011, www.grameen.info.org/index.php? Last update: 01 January 2013.
24. A short history of Grameen bank, June 2011, www.grameeninfo.org/ index.php 7optio, Last update: 01 January 2013.
25. Credit delivery system, June 2011, www.grameen.info.org/ index.php.option , Last update: 01 January 2013.
26. Grameen bank at a glance, june 2011, www.grameen.info.org /index.php, Last update 01January 2013.
27. Microcredit of Gramen Bank, June 2011 , www.grameen.info.org/index.php, Last update: 01 January, 2013.
28. Mohammed yunus, June 2011, www.grameeninfo.org /bank/GB Glance.htm, Last update :01 January 2013.
29. www.ons.dz/ IMG/Masse, mise a jours : 26/07/2012.
30. ONS, Le taux d'inflation atteint 8,9% en 2012, Algérie presse service, http://www.aps.dz/Algerielinflationatteint89en.html.
31. - World Centric, Social & Economic Injustice 2004-2014, http://worldcentric.org/conscious-living/social-and-economic-injustice, last update 10/1/2014.

الملاحق

الملحق رقم 01 :عدد أعضاء أمانه اختيار، وحجم القروض المنوحة ونسبة التسديد للفترة 1991-2010

الوحدة: رنجيت

السنوات	رأسمال المؤسسة	عدد الأعضاء	الانفاق (RM) الموظفين	حجم الدخل	حجم القروض	نسبة التسديد
1991	2970467	8689	970467	245773	2149748	100
1992	7318141	18918	318141	471505	5003401	100
1993	18512693	25470	18512693	922251	10338445	100
1994	23339550	33001	23339550	1605704	20085253	100
1995	34716000	39401	34716000	2457036	29264082	100
1996	47912552	42861	7447912552	3888352	43993439	100
1997	90216140	46644	90216140	18583654	85532834	99.9
1998	102685700	55954	13568049	39992193	107202733	99.7
1999	82980990	59716	17854662	28542160	95385250	99.5
2000	107126650	61839	21819173	24644631	111556720	98.4
2001	140712480	73663	22646084	25405578	112224564	97.6
2002	152082150	81439	22912824	26608262	131341997	93.0
2003	325969550	80048	22204780	25230273	150083558	88.7
2004	325969550	137869	24011734	19247784	304926667	93.5
2005	304530530	154614	29076187	32426116	288130713	94
2006	344883284	164261	316024432	44269600	318884128	94.3
2007	432246370	182078	38760347	58723129	365965477	98
2008	567155258	192010	51298545	75137446	459307472	98.5
2009	807910430	233017	58396488	101680204	655131784	99.2
2010	1105045400	253631	245733471	134532347	890906391	99.3

Source: -Amanah Ikhtiar Malaysia, AIM2011 Annual Report, Op.c

الملحق رقم02: حجم أموال الزكاة المحصلة في ماليزيا للفترة 1991-2010

مليون رنجيت.

السنوات	مجموع الزكاة مليون رنجيت	الزيادة	نسبة الزيادة%
1991	7.5	-	-
1992	10	2.49	33.16
1993	10.29	0.29	2.90
1994	13.86	3.75	34.69
1995	13.18	0.68-	4.91-
1996	27.92	14.74	111.84
1997	37.22	9.3	33.31
1998	37.32	0.1	0.27
1999	37.76	0.44	1.18
2000	46.25	8.49	22.48
2001	61.43	15.18	32.82
2002	78.72	17.29	28.15
2003	86.2	7.48	9.5
2004	108.82	22.62	26.24
2005	133.12	24.3	22.33
2006	159.36	26.24	19.71
2007	202.4	43.04	27.01
2008	244.4	42	20.75
2009	283.6	39.2	16.04
2010	336.8	53.2	18.76

Source : Mohamed Izamb, Mohamed Yusof , Dana zakat : instrument pembasmi kemis kinan, asnaf zakat, selangor, 2011.

الملحق رقم03: مقابلة أجرتها الباحثة مع الرئيس الأسبق مهاتير محمد حول سر نجاح ماليزيا في القضاء على الفقر بالمكتب السياسي ببوتراجيا العاصمة السياسية لماليزيا، يوم 2012/08/11.

الأسئلة:

1· بعد الاستقلال لم تتبع ماليزيا توجهات المؤسسات الدولية بل اختارت أن تتبع النماذج التنموية لجيرانها، ماذا أخذت من اليابان؟، وماذا أحذت من كوريا؟ وما هو النموذج الاقتصادي الأكثرُ فاعليةً اليوم؟.

1. After independence Malaysia did not follow the trends of international institutions, but chose to follow the developing neighbors, what did malaysia benefit from Japan?, And from koria ? And What is the most effective economic model nowtoday?.

الإجابة: في البداية نستطيع أن نقول أن هناك بعض السياسات وبعض النماذج التنموية الناجحة ، ويجب أن نأخذ منهم كنماذج للنهوض والتطور، إن أوروبا أخذت فترة طويلة للوصول إلى التطور الذي فيه الآن، عكس كوريا واليابان حيث أخذت فترة قصيرة واستطاعوا الوصول وبسرعة إلى التطور والتقدم الاقتصادي، أما نحن فقد قمنا بوضع الخطط منذ البداية وقررنا أن نبدأ بالتصنيع دون أن نهمل الزراعة، فركزنا على التصنيع الموجه للتصدير، مع ايلاء الاهتمام لتطوير الصناعات ذات الأولوية التي يتم اختيارها على أساس الميزة التنافسية العالمية، وتطوير القوي العاملة، واكتساب قدرات تكنولوجية.

أما النموذج الاقتصادي الأكثرُ فاعليةً اليوم فهو النموذج الذي يعتمد على:

- مستوي خط الفقر في البلد.
- ومستوي الدخل القومي للبلد هو مهم جدا.

فمثلا ماليزيا بعد الاستقلال ركزت على محاربة الفقر، حيث كانت نسبة الفقر في ماليزيا مايقارب 70 %، وعملت على تخفيضه إلى 30% في الثمانينيات ، وتم تخفيضه في بداية الألفية إلى حوالي 5 %، ووصل سنة 2009 إلي 3.4% وننوي تخفيضه إلى 1 % في السنوات المقبلة .

2· ماهي العلاقة بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي في ماليزيا؟

2. What is the relationship between the political system and economic system in Malaysia?

الإجابة: لاتوجد علاقة مباشرة بين الاقتصاد والسياسة، لكننا لانستطيع تحقيق معدلات نمو، إذا لم يكن هناك استقرار سياسي، حيث يعتبر الاستقرار السياسي أهم شي، وماليزيا دولة متعددة الأعراق، وعادة لايكون هناك تجانس بين هذه الأعراق، لكننا في ماليزيا تعاونا حتى حققنا معدلات النمو الاقتصادي الذي نحن فيه اليوم.

3.على ماذا تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا؟.

3. On what the Malaysian's development philosophy based on?.

الإجابة: تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن "النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم، بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وأن يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء، والعاطلون عن العمل والمرضى، والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع والأقاليم الأقل نمواً.

4.كيف تعرفون الفقر؟ أو بمعني ماهو حد الفقر في ماليزيا .

4. How do you define the poverty? In another's words, What is the minimal limit of poverty in Malaysia

الإجابة: يعرف الفقر بأنه الأشكال المختلفة من الحرمان، أو عموما هو قدرة الناس على إشباع احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية من التعليم، الصحة و التغذية، بالإضافة إلى نقص الأمن والحقوق السياسية.

5.كيف نجحت ماليزيا في القضاء على الفقر؟ بمعنى ماهي الاستراتيجيات التي وضعتها ماليزيا للقضاء على الفقر؟.

5. How Malaysia has succeeded to eradicate the poverty? In another's words, What were the strategies adopted by Malaysian to eradicate the poverty?.

الإجابة: حددت عدة إستراتيجيات للتقليل من الفقر في ماليزيا تمثلت في الأتي:

- ضرورة وجود استقرار سياسي.

– خلق فرص عمل للشعب بحيث يجب أن يكون هناك وظيفة لكل شخص.

– رفع مستويات تدريب العمالة والعمل على إكسابهم مهارات، وزيادة الرفاهية العامة.

– التركيز على تحسين الزيادة النوعية والكمية في عوامل الإنتاج المتاحة للفقراء.

– الاهتمام بتنمية الريف بالاعتماد على مؤسسات كمؤسسة فلدا لتطوير الريف، ورفع المستوى العلمي والتقني للفلاحين ولأبنائهم، هذا ما أدي إلى الإسهام في القضاء على الفقر في ماليزيا.

– تسهيل الحصول على القروض وخاصة القروض المتناهية الصغر، باعتبار أنه كلما كان حجم الاستثمار صغير كلما كان العائد أكبر، وبالتالي ركزنا على هذه النقطة لأجل زيادة دخول الأفراد وخاصة الفقراء.

– الاعتماد على القطاع الخاص وعلى المجتمع المدني للمساهمة في الحد من ظاهرة الفقر في هذا البلد.

– العمل على جذب واستقطاب الاستثمارات سواء كانت استثمارات محلية، أو استثمارات أجنبية خاصة الصناعية، حيث مثلا في ماليزيا كان هناك تقريبا 200 شرط للاستثمار، لكن الحكومة من خلال شعار "**ماليزيا المتحدة**" عملت على تقليص هذه الشروط لتسهيل عمل المستثمرين من أجل إزالة كل العوائق، لكن بقاء الشرط الأساسي بالنسبة للاستثمار الأجنبي والمتمثل في تحقيق الانجاز التصديري، والهدف من هذا كله هو توفير فرص العمل للقضاء على الفقر .

– مصاحبة المستثمرين من خلال شعار" **الصداقة مع الأعمال**" لزيادة جذب المزيد من الاستثمارات، حيث يوجد في ماليزيا شركات كبيرة سواء كانت للقطاع العام أو القطاع الخاص ، حيث تعمل كل الشركات مع بعض وفق هدف أساسي وواحد هو النهوض بالاقتصاد الماليزي، كما تعمل الحكومة على تشجيع ومساعدة رجال الأعمال والمستثمرين من خلال توفير حوافز مثل تخفيض الضرائب.

6.فيما تمثلت إستراتيجية توزيع الدخول في ماليزيا؟

6. by What the income distribution strategy in Malaysis has represented?

الإجابة: تبنت ماليزيا إستراتيجية لتوزيع الدخول في كل السياسات والخطط التنموية، من خلال مكافحة الفقر المدقع، وإعادة هيكلة العمالة، وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للأغلبية الفقيرة من السكان

الأصليين، حتى يتمكن السكان الأصليين من الانتفاع من الثروة القومية للبلد؛ بالإضافة إلى الاعتماد على السياسة التعليمية أي الاعتماد على التعليم التقني، مع المساهمة في تقديم منح للطلبة الفقراء ، هذا ما أدى إلى نتائج مهمة، منها انخفاض معدلات الفقر، وتناقص فوارق الدخول بين المجموعات السكانية المختلفة.

8.كيف دعمتم المرأة الماليزية ليكون لها دور في التنمية؟.

8. How do you enhance the Malaysian women to have a role in development?.

الإجابة: في أي مجتمع يجب أن يكون هناك وضع اعتبار كبير للمرأة، حيث أن المرأة تمثل نصف المجتمع، إذ لم نعطي الاعتبار لهذه النسبة معناه سوف يخسر الاقتصاد، والمرأة ساهمت وتساهم في خلق ثروة كبيرة للاقتصاد خاصة إذا كانت متعلمة، والاستثمار في التعليم ضروري جدا بحيث نجد في ماليزيا ما يقارب 60% من الطلبة في الجامعات الماليزية هن إناث، كما نجد أن المرأة الماليزية دائما تكون جادة في العمل، واستطاعت المرأة أن تشتغل في مناصب سياسية، حتى في المؤسسة العسكرية، ولا يوجد لدينا أي تمييز بين المرأة والرجل بحيث عملنا على إعطاء المساواة في الأجور بالنسبة للجنسين، كما تم تعيين امرأة ماليزية لتمثيل المرأة في منظمة الآسيان.

9.كيف ساهمت جهود تقليل الفقر في تقليل التوترات العرقية في ماليزيا؟.

9. How the poverty reduction rate has contributed to reduce ethnic tensions in Malaysia?.

الإجابة: نجد أن التفاوت الكبير في الدخول، وعدم العدالة في توزيع الثروة كان سبباً في وقوع اشتباكات دامية بين الملايو (يشكلون الأغلبية 55%) والصينيين (يشكلون الأقلية 25%) في مايو 1969. حيث كانت في ماليزيا نسبة الفقر كبيرة جدا عند المالاويين السكان الأصليين أكثر من الصينيين القاطنين، باعتبار أن الصينيين لديهم مهارات وكفاءات وأموال، وإن وجود تمييز عرقي موجه ضد العرقية الأكبر والأكثر أصالة وتجذرا في البلاد معناه حتما، عدم إمكانية قيام أمة ماليزية بالمعني الصحيح، وبذلك عملت الحكومة على تقليل نسبة الفقر عند المالاويين، من هنا ساهمت جهود تقليل الفقر بجدارة في تقليل التوترات العرقية، وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي، من خلال تعليم المالاويين، وتدريبهم، وإعطائهم مهارات، وخلقنا لهم فرص عمل، وخاصة مناصب حكومية ، وعملنا

على تقليل نسبة البطالة بين المالاويين، عبر إعادة هيكلة المجتمع الماليزي على نحو يصحح الاختلالات الاجتماعية، والاقتصادية القائمة، كما عملنا علي رفع مستويات دخول المالاويين حتى لا نخاف مستقبلا من أي شي.

10.لماذا ابتداء من سنة 1998 غيرتم وجهة نظركم على ضرورة التركيز على " كيفية صنع الثروة أكثر من توزيعها" لماذا؟ وهل هي الرؤية نفسها اليوم؟.

10. since 1998, Why your vision has changed to how to create rather than how to distribute the wealth? And still you keep pace same new vision now today?

الإجابة: أول شي ركزنا عليه هو تخفيض نسبة الفقر إلى أدني نسبة، كما ركزنا على خلق فرص العمل وليس على جمع الثروة، بحيث يكون مستوى دخول العمال عالي، هذا ماسيعطيهم الدافعية أكثر للعمل بجدية وتفاني، كما عملنا على إعطاء العمال ثقافة تكنولوجية وهذا يتطلب مستوي عالي من التعليم، حيث ركزنا على العلوم والرياضيات، ويساهم هذا في تطوير أفكارهم ويكون لديهم عقول اقتصادية، ونحن قد تطورنا، ونريد كفاءات عالية في كل المجالات.

11.كيف عالجت ماليزيا تكلفة التنمية؟

11. How Malaysia deal and solved the development cost problem?

الإجابة: لاحظنا تنامي عدد من المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغييرات المتواترة في مستوي المعيشة بصفة عامة، ومن بينها ظهور بعض مؤشرات لعدم العدالة التوزيعية، لذلك عملنا على تخفيض نسبة الفقر، لأن وجود نسبة من الفقر قد يشكل تهديد للاستقرار السياسي والاقتصادي لماليزيا.

كما عملنا علي التمسك بالقيم الآسيوية التي تولي اهتماما خاصا بالعلاقات الأسرية بصفة عامة، وتؤكد محورية دور الأسرة في المجتمع، وتركز على تقديس وتمجيد العمل. بالإضافة إلى ضرورة الحد من الآثار الاجتماعية السلبية للتنمية على مختلف أفراد الأسرة بصفة عامة، باعتبار أن لهذه الأخيرة أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، الذي يمثل ركيزة أساسية لكل من الاستقرار السياسي، والاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك ركزنا علي ضرورة عدم طلب قروض أجنبية خاصة قروض قصيرة الأجل، نحن نركز على تطوير البيئة وخلق الثروة هذا يجعل العمال أكثر نشاطا، نحن لانجلب قروض إلا في حالات استثنائية تكون التكلفة قليلة حوالي 0.7%، وماليزيا تعتبر أكبر دولة في العالم في

معدل الادخار من خلال صندوق احتياطي العمال، حيث أن هذا الصندوق يقرض الدولة في أحيانا كثيرة، ويقوم باستثمارات كبيرة تعود على العمال بالربح، لأن الصندوق يعمل بطريقة إسلامية من خلال نظام المشاركة.

12. ماهو مستقبل التنمية في ماليزيا؟ هل سيكون الغد أفضل؟

12. What is the future of development in Malaysia? will it be better tomorrow?

الإجابة: يجب أن تكون هناك قيادة على دراية كافية بالوضع الاقتصادي والسياسي للدولة، وتكون كذلك على دراية بالاستراتيجيات التي تساهم في النمو الاقتصادي للبلد، وأنا آمل أن يستمر النمو الاقتصادي، كما هو الآن ونحن مستمرون بالنهوض بالاقتصاد الماليزى.

13. ماهي النصيحة التي تقدمونها لبلد يحتل المرتبة الخامسة عالميا في احتياطي الغاز، والمرتبة السابعة عالميا في احتياطي البترول، ولدية احتياطات من العملة الأجنبية تقدر بـ 150 مليار دولار، وعدد سكانه 37 مليون نسمة ، ولديه نسبة فقر تتعدى 7 % ، ولديه نسبة بطالة تتعدى 10 % ؟

13. What do you recommend and advice a country, ranked fifth in the world in gas reserves, and ranked seventh in the world in oil reserves, and has reserves of foreign currency estimated at 150 billion dollars and a population of 37 million people, and has a poverty rate exceeding 7 percent, and has an unemployment rate exceeding 10 percent?

الإجابة : أولا: لانعطي نقود للفقراء وإنما نحرص على خلق فرص العمل، حيث عادة نجد أن فرص العمل في الصناعة تكون أكبر من الزراعة.

ثانيا: تدريب العمالة، وإعطائهم كفاءات في جميع المجالات، مع ضرورة اكتساب مهارات في التصنيع، والادراة، والتسويق، ومهمة توفير التدريب الأساسي والتدريب أثناء الخدمة لابد أن يشارك فيها القطاعان العام والقطاع الخاص .

ثالثا: تبني سياسات تنموية حاسمة إزاء القطاع الخاص، من خلال سلطة الترخيص، والموازنة والنظام الضريبي، والحوافز المالية، وغيرها من الإجراءات التنظيمية، وأنظمة الحوافز، والضبط، لضمان أن يعكس القطاع الخاص أهداف، واحتياجات البلاد بما يتلائم مع الخطط الموضوعة.

رابعا: العمل على منح قروض للمؤسسات الصغيرة وتسهيل الإجراءات القانونية لعملهم، مع ضرورة تدريبهم قبل العمل وإعطائهم مهارات.

خامسا: إعطاء الفقراء مساعدات من خلال قروض بنكية لفتح مؤسسات صغيرة للخروج من دائرة الفقر.

الملحق رقم 04: نتائج الدراسة القياسية بالتفصيل

XLSTAT 7.1 - Linear Regression - 21/12/2013 at 08:39:44

Dependent variable(s) workbook = Classeur2.xlsx / sheet = Feuil2 / range = $AI$2:$AI$23 / 22 rows and 1 column

Uniform weighting (default)

Quantitative variables: workbook = Classeur2.xlsx / sheet = Feuil2 / range = $B$2:$AH$23 / 22 rows and 33 columns

No missing values

Activate this option to fixe the intercept of the model

Compute the Cook's distance for each observation

Model selection: stepwise

Criterion: R^2

Threshold value (%) = 5,00

Confidence interval (%): 95,00

Summary for the dependent variable:

Variable	Total no. of values	No. of values used	No. of values ignored	Sum of weights	Mean	Standard deviation
Y	22	22	0	22	1 0.592	5.853

Summary for the quantitative variables:

Variable	Mean	Standard deviation
X1	2585.880	1226.740
X10	22.550	3.880
X11	45.895	11.167
X12	98.514	0.674
X13	82.600	4.386
X14	83.814	2.734
X15	52.377	3.051
X16	20.420	7.349
X17	1.716	0.378
X18	2.969	0.772
X19	44.346	9.185
X2	35.448	0.460
X20	14.839	2.013
X21	0.928	0.655
X22	41.295	10.550
X23	2.636	2.208
X24	0.896	2.435
X25	0.714	0.096
X26	70.175	1.918

X27	24.569	5.272
X28	46.164	28.361
X29	10.530	11.194
X3	4.885	1.093
X30	11.565	4.012
X31	82.394	22.856
X32	33.004	8.827
X33	23.678	1.854
X4	3.834	0.311
X5	7.269	1.008
X9	293721.409	186440.813
X8	70.673	4.442
X7	65.933	6.600
X6	3.126	0.786

Evolution of R^2 during the variables selection process:

No. in model	Variable	Status	R^2
1	X27	In	0.685
2	X33	In	0.744
3	X4	In	0.807

Goodness of fit coefficients:

R (coefficient of correlation)	-
R^2 (coefficient of determination)	-
R^2adj. (adjusted coefficient of determination)	-
	1
SSR	39.124

Model parameters:

Parameter	Value	Standard deviation	Student's t	Pr > t	Lower bound 95 %	Upper bound 95 %
Intercept	0.000	-	-	-	-	-
X27	0.962	0.112	8.565	0,0001	0.727	1.197
X33	-1.154	0.261	-4.431	.000	-1.700	-0.609
X4	3.737	1.506	2.480	.023	0.584	6.890

The equation of the model writes: $Y = 0{,}962030347126978*X_{27} - 1{,}15446472087879*X_{33} + 3{,}73676486490756*X_4$

Predictions, residuals, and confidence

Observati	W	Y	Y	R	Standardize	Lower	Upper	Lower	Upper	C
Obs1	1	8	7.73	0.	0.148	6.021	9.442	1.815	13.648	0
Obs2	1	1	12.2	-	-0.522	10.951	13.482	6.413	18.020	0
Obs3	1	1	15.5	-	-1.559	13.735	17.391	9.612	21.514	0
Obs4	1	1	14.0	-	-0.803	12.608	15.558	8.230	19.936	0
Obs5	1	1	15.4	-	-1.083	12.795	18.071	9.185	21.681	0
Obs6	1	1	10.4	3.	1.359	8.306	12.606	4.398	16.514	0
Obs7	1	1	16.5	1.	0.606	14.612	18.574	10.593	22.593	0
Obs8	1	2	21.1	6.	2.542	18.077	24.230	14.708	27.599	1
Obs9	1	2	17.9	2.	0.962	15.648	20.210	11.823	24.035	0
Obs10	1	1	13.4	-	-0.097	12.107	14.885	7.665	19.328	0
Obs11	1	1	15.4	-	-1.238	13.693	17.272	9.543	21.422	0
Obs12	1	1	14.5	-	-0.854	12.788	16.301	8.615	20.474	0
Obs13	1	8	8.44	0.	0.033	6.540	10.348	2.469	14.419	0
Obs14	1	8	7.58	0.	0.164	6.124	9.052	1.738	13.438	0
Obs15	1	6	5.35	1.	0.546	3.271	7.440	-0.679	11.391	0
Obs16	1	5	3.80	1.	0.713	1.696	5.912	-2.239	9.847	0
Obs17	1	5	5.32	0.	0.112	3.684	6.974	-0.569	11.227	0
Obs18	1	5	5.39	0.	0.087	3.735	7.056	-0.506	11.298	0
Obs19	1	5	8.11	-	-1.139	6.821	9.408	2.305	13.924	0
Obs20	1	5	4.16	0.	0.321	0.931	7.395	-2.358	10.684	0
Obs21	1	5	6.45	-	-0.525	3.505	9.404	0.068	12.840	0
Obs22	1	5	4.41	0.	0.228	1.778	7.052	-1.832	10.663	0
Durbin-Watson		1								

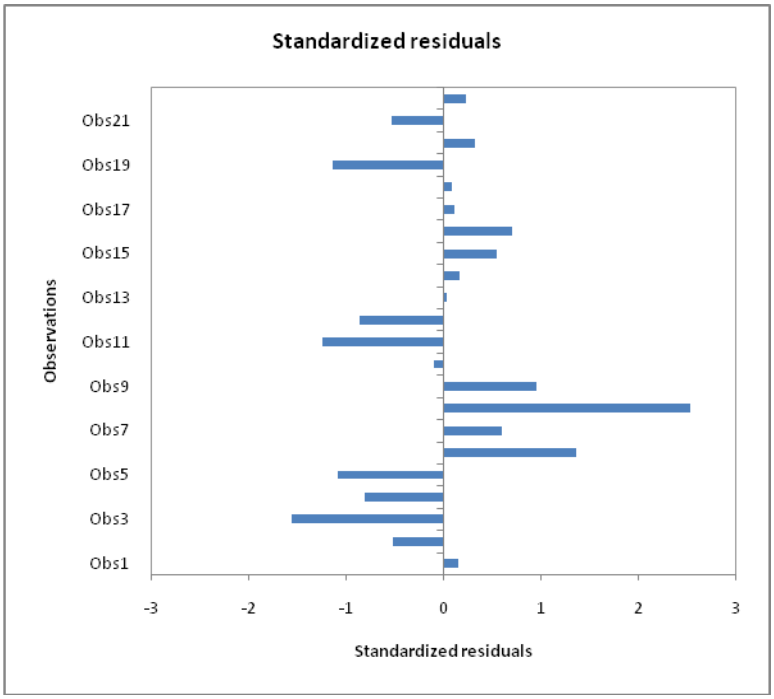
Standardized residuals
Obs21
Obs19
Obs17
Obs15
Obs13
Obs11
Obs9
Obs7
Obs5
Obs3
Obs1
Observations
-3
-2
-1
0
1
2
3
Standardized residuals

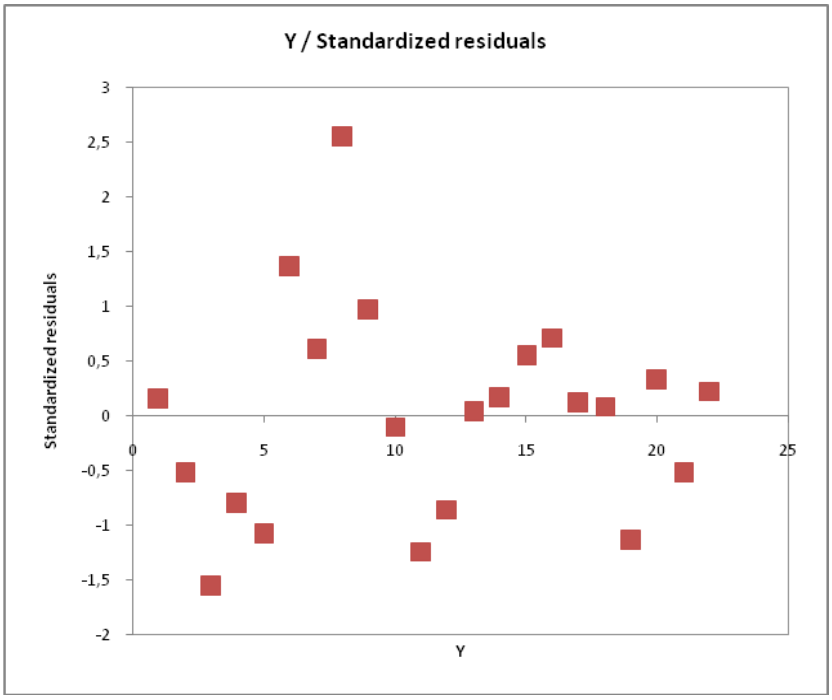
Y / Standardized residuals
3
2,5
2
1,5
1
0,5
0
-0,5
-1
-1,5
-2
Standardized residuals
0
5
10
15
20
25
Y

فهرس المحتويات

الإهـــــــداء III

شكر وعرفان IV

فهرس الجداول V

فهرس الأشكال IX

المقدمة العامة..... أ

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للفقر 1

تمهيد: 2

1. الفقر، مفهوم ونظريات:..... 3

1.1مفهوم الفقر: 3

1.1.1مفاهيم مختلفة للفقر:..... 3

2.1.1 مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية: Human development concept..... 5

3.1.1 مفهوم الفقر في ظل الشريعة الإسلامية:poverty in the Islamic law 6

2.1 الأسس النظرية للفقر: 9

1.2.1 الجذور التاريخية للفقر في الفكر الاقتصادي: 9

2.2.1 نظريات الفقر:..... 13

3.1 أسباب الفقر:..... 17

1.3.1الأسباب الاقتصادية: 17

2.3.1 الأسباب الاجتماعية: 19

2. طرق وأساليب قياس ومكافحة الفقر: 21

1.2 أساليب قياس الفقر: 21

1.1.2 طرق قياس الفقر النقدي: 21

2.1.2 قياس الفقر من زاوية التنمية البشرية: 36
3.1.2 قياس الفقر المتعدد الأبعاد: 38
4.1.2 إشكاليات قياس الفقر: 39
2.2 أساليب مكافحة الفقر: 40
1.2.2 الإطار النظري لتحليل السياسات الاقتصادية على الفقر 41
2.2.2 دور الإسلام في معالجة الفقر (الزكاة): 47
3. النمو الاقتصادي والفقر: 52
1.3 تحديد الإطار العام للعلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر: 52
1.1.3 أسس العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر: 52
2.1.3 الاتجاه الجديد للسياسات الاقتصادية على الفقر: 55
3.1.3 الإطار الجديد للتنمية والتخفيف من الفقر: 56
2.3 تحليل أثر النمو على الفقر: 57
1.3.3 تحليل سلوك الفقر بين النمو الاقتصادي والبطالة..... 57
2.3.3 تحليل سلوك الفقر بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني:..... 59
3.3.3 تحليل سلوك الفقر بين النمو الاقتصادي والعدالة:..... 61
4.3.3 تحليل سلوك الفقر بين النمو الاقتصادي والتعليم: 63
خلاصة الفصل الأول:..... 64
الفصل الثاني:التجارب المختلفة لمكافحة الفقر في العالم 65
تمهيد: 66
1. تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر:..... 67
1.1 لمحة تاريخية عن الاقتصاد الماليزي:..... 67
1.1.1 النسيج الاجتماعي الماليزي (الثقافة الماليزية) 68
2.1.1 الاقتصاد الماليزي:..... 70

2.1 استراتيجيات القضاء على الفقر في ماليزيا: 71

1.2.1 خطط التنمية الاقتصادية: 71

2.2.1 السياسة الاقتصادية الجديدة والقضاء على الفقر NDP 1970-1990 73

3.2.1 السياسة الاقتصادية الجديدة وسياسة التنمية القومية NDP للقضاء على الفقر للفترة 1991-2010 76

3.1 سياسات وبرامج أخري لمكافحة الفقر في ماليزيا: 80

1.3.1 برامج التنمية الزراعية: 80

2.3.1 سياسات التعليم والتوظيف: 82

4.1 أهم المؤسسات المساهمة في تخفيض نسبة الفقر في ماليزيا: 84

1.4.1 مؤسسة أمانة اختيار(AIM): 84

2.4.1 دور دار الزكاة في مكافحة الفقر في ماليزيا: 90

3.4.1 مؤسسة مرا MARA: 94

4.4.1 مؤسسة فلدا FELDA 97

5.4.1 تقييم سياسات مكافحة الفقر في ماليزيا: 102

2. تجربة بنك الفقراء في بنغلاديش (Grameen Bank) في القضاء على الفقر 104

1.2 لمحة تاريخية عن اقتصاد بنغلاديش: 104

1.1.2 هيكل الاقتصاد البنغلادشي " القطاعات الرئيسية" 105

2.2 أهم برامج مكافحة الفقر في بنغلاديش: 106

1.2.2 نشأة وتعريف بنك الفقراء: 106

2.2.2 أهم برامج والقروض التي يمنحها بنك غرامين: 108

3.2 مؤشرات نجاح بنك غرامي في مكافحة الفقر في بنغلاديش: 112

1.3.2 تقييم بنك غرامين: 113

2.3.2 العوامل التي ساهمت في نجاح بنك غرامين 116

3. تجربة الصين في القضاء على الفقر: 117

1.3 لمحة عن الاقتصاد الصيني: 117
1.1.3 بنية الاقتصاد الصيني: 118
2.1.3 أسباب الفقر في الصين: 119
2.3 سياسات القضاء على الفقر في الصين (الفقر الريفي): 120
1.2.3 السياسات الاقتصادية للحكومة الصينية في القضاء على الفقر: 120
2.2.3 برامج أخرى مكملة للقضاء على الفقر في الصين: 125
3.3 تقييم جهود الحكومة الصينية في القضاء على الفقر: 129
خلاصة الفصل الثاني: 131
الفصل الثالث: واقع الفقر في الجزائر 132
تمهيد: 133
1. الأوجه المختلفة للفقر في الجزائر: 134
1.1 تشخيص الفقر في الجزائر: 134
1.1.1 تعريف الفقر في الجزائر: 134
2.1.1 أسباب ومحددات الفقر في الجزائر: 135
2.1 قياس خطوط ومؤشرات الفقر في الجزائر: 144
1.2.1 تقديرات خطوط الفقر في الجزائر: 144
2.2.1 خصائص الفقر في الجزائر: 147
2. تطور الفقر في الجزائر: 149
1.2 لمحة تاريخية عن الفقر في الجزائر: 149
1.1.2 مرحلة الستينيات والسبعينيات: 150
2.1.2 مرحلة الثمانينيات: 151
3.1.2 مرحلة التسعينيات: 152

2.2 تطور الفقر بعد 2000: 155

1.2.2 تطور الفقر النقدي: 155

2.2.2 تطور الفقر البشري في الجزائر (TPH): 156

3. السياسات والبرامج المتبعة لمكافحة الفقر في الجزائر: 158

1.3 السياسات الاقتصادية المتبعة لمكافحة الفقر في الجزائر: 158

1.1.3 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: 159

1.1.3 البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014: 162

2.3 السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر في الجزائر: 165

1.2.3 الشبكة الاجتماعية 166

2.2.3 الصندوق الخاص بالتضامن الاجتماعي 171

3.3 برامج أخري لمكافحة الفقر في الجزائر 172

1.3.3 المخطط الوطني للتنمية الريفية المستدامة: 172

2.3.3 برامج ترقية التشغيل: 178

3.3.3 برامج خاصة بمجال الإسكان: 181

4.3.3 صندوق تنمية مناطق الجنوب: 182

خلاصة الفصل الثالث: 183

الفصل الرابع: أثر البرامج التنموية للفترة 2005 -2014 على الفقر في الجزائر 184

تمهيد: 185

1. تقييم سياسات وبرامج مكافحة الفقر في الجزائر للفترة 2005-2014: 186

1.1 تقييم فعالية السياسات الاقتصادية للفترة 2005-2014 في الحد من ظاهرة الفقر: .186

1.1.1 أثر تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي على معدل النمو الاقتصادي. 186

2.1.1 أثر تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي على التشغيل والبطالة: 195

3.1.1 تقييم وضعية الصحة في الجزائر بعد تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي: 198

6.1.1 أثر تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي للفترة على المستوى المعيشي:..... 209

2.1 تقييم الآليات الاجتماعية في مكافحة الفقر في الجزائر: 212

1.2.1 تقييم برنامج المنحة الجزافية في مكافحة الفقر 213

2.2.1 تقييم برنامج التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة: IAIG 214

3.2.1 تقييم برنامج مناصب الشغل المأجورة للمبادرة المحلية:ESIL 214

4.2.1 تقييم برنامج عقود ماقبل التشغيل: CPE 215

5.2.1 تقييم برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف TUP–HIMO 215

6.2.1 تقييم نشاط الوكالةANGEM منذ نشأتها إلى 2012/03/12: 216

7.2.1 تقييم برنامج المؤسسات المصغرة " ANSEJ , CNAC":..... 219

3.1 دور صندوق الزكاة في القضاء على الفقر في الجزائر 219

1.3.1 التعريف بصندوق الزكاة الجزائري:..... 219

2.3.1 دور صندوق الزكاة في التقليل من الفقر: 221

2. مدى تحقيق الجزائر لأهداف الألفية:..... .224.

1.2 تقييم أهداف الألفية: 224

1.1.2 الهدف الأول: تخفيض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا للفترة 1990–2015 224

2.1.2 الهدف الثاني: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف خلال الفترة 1990–2015 226

3.1.2 الهدف الثالث: بحلول 2015 سيتحصل كل الأطفال" ذكور، إناث" على التعليم الابتدائي كاملا..... 228

4.1.2 الهدف الرابع: إلغاء التمييز العنصري بين الجنسين" ذكور، إناث" في الصف الابتدائي بحلول 2005، وعلى كل المستويات التعليمية بحلول 2015 229

5.1.2 الهدف الخامس: تخفيض إلى الثلثين من نسبة الأطفال الذين يموتون أقل من خمس سنوات. 230

6.1.2 الهدف السادس الخاص بمكافحة فيروس فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) والملاريا وغيرها من الأمراض: 231

7.1.2 الهدف السابع المتعلق بضمان بيئة مستدامة: 231

8.1.2 الهدف الثامن إرساء شراكة عالمية:..... 231

2.2 تحديات ومتطلبات نجاح جهود مكافحة الفقر في الجزائر : 232

1.2.2 تحديات جهود مكافحة الفقر في الجزائر: 232

2.2.2 مدى استفادة الجزائر من تجارب الدول " ماليزيا، الصين، بنغلاديش –بنك الفقراء–" 238

3. الدراسة التطبيقية: نموذج لقياس الفقر والتنبؤ به فى الجزائر 240

1.3 متغيرات الدراسة التطبيقية:.....240

1.1.3 المتغيرات التابعة في هذه الدراسة:..... 240

2.1.3 المتغيرات المستقلة:..... 240

2.3 المنهج الإحصائي للدراسة التطبيقية: 241

1.2.3 التحليل الإحصائي المستخدم:..... 241

3.3 الاختبار الإحصائي لفرضيات الدراسة التطبيقية:.....243

1.3.3 تحليل نتائج الارتباط البسيط:..... 243

3.3.3 استخدام النموذج في التنبؤ: 247

4.3.3 بناء النموذج باستخدام السلاسل الزمنية:..... 250

خلاصة الفصل الرابع:.....251

الخاتمة 252

قائمة المراجع.....259

الملحق رقم 01 : 278

الملحق رقم02: 279

الملحق رقم03: 280

الملحق رقم04: 287

فهرس المحتويات 291